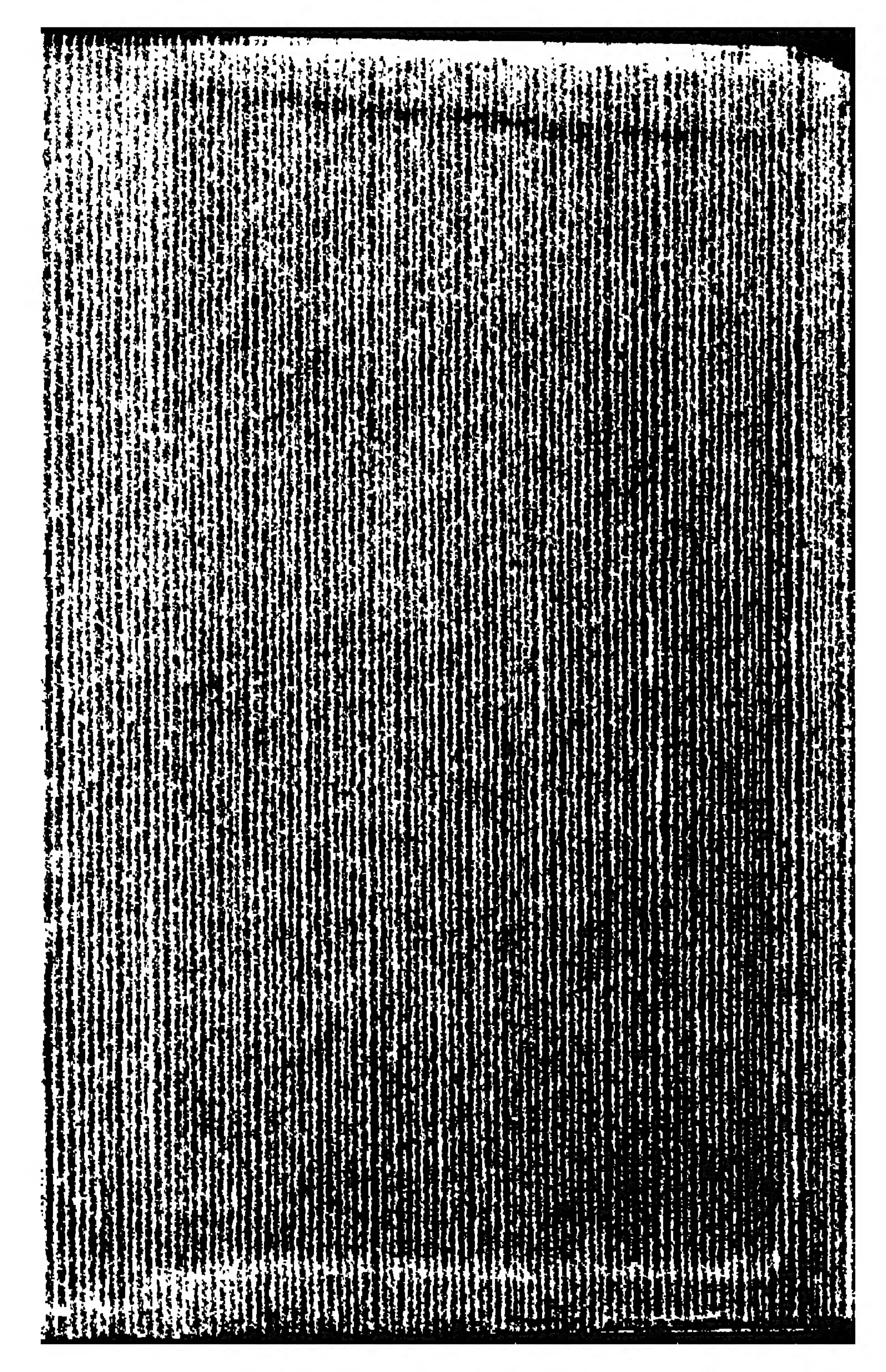
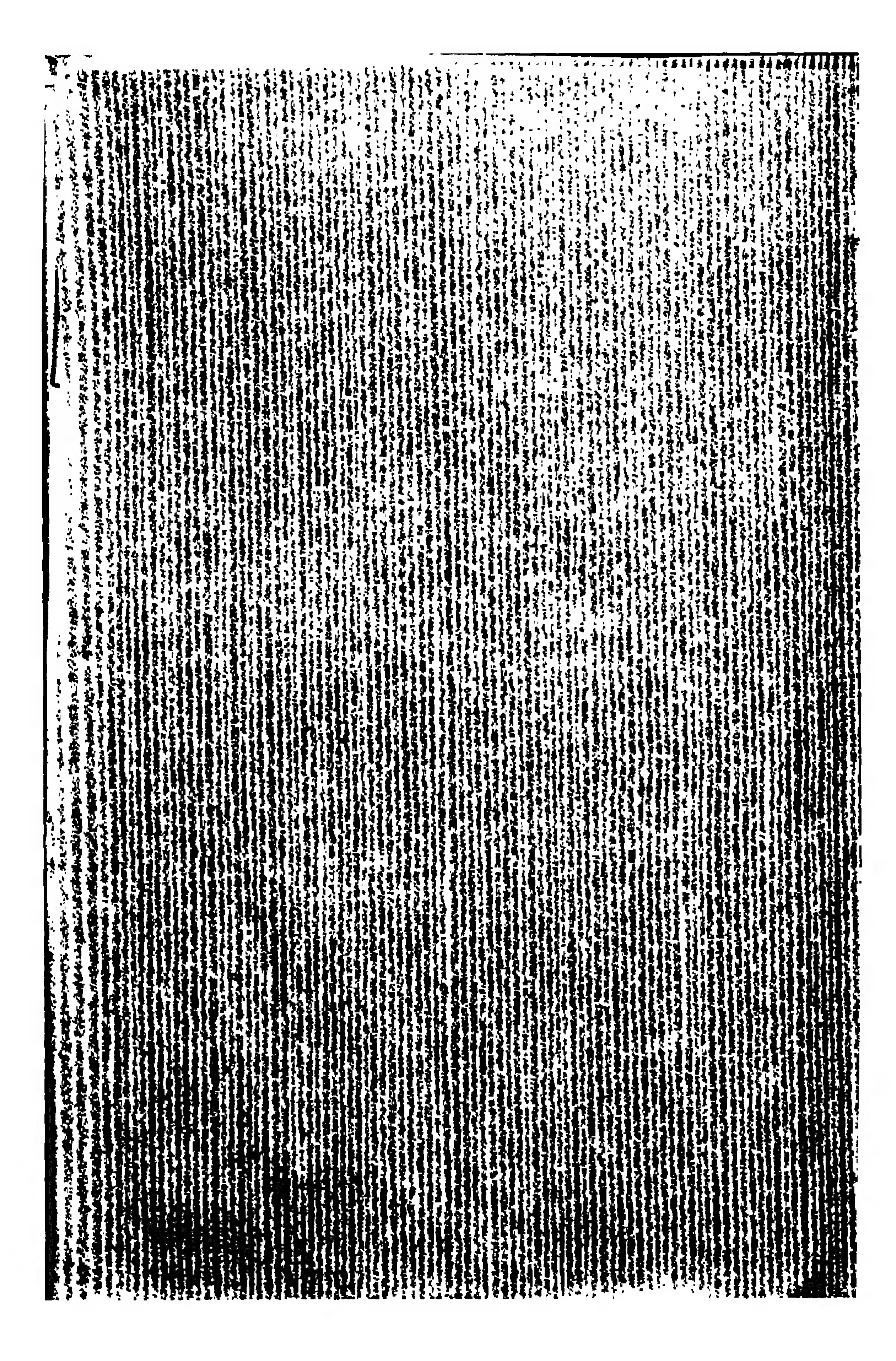






بيير كرابيتس
القاضي بالمحاكم المختلطة سابقا

اسماعيل

المفترى عليه

ترجمة

فؤاد صروف

رئيس تحرير المقتطف

دار النشر الحديث



نشرت هذا الكتاب باللغة الانجليزية
دار
GEORGE ROUTLEDGE AND SONS LTD.
Broadway House, 68-74 Carter Lane
London E. C. 1933



الخديو اسماعيل باشا

« من ذا يرى أياما أشد عليه ممن يشيع وهو حي جنازة صيته »

بايكون

« السمعة الطيبة جوهرة النفس يامولاى. ان من يختلس كيسى يختلس شيئاً تافها . كان الكيس لى وصار له وما زال عبداً لألوف . أما من يفقدنى سمعتى الطيبة فيسرق منى شيئا لا يغنيه ويجعلنى فقيرا أى فقر »

شاكسبير

فهرس الكتاب

مقـــدمة المؤلف .

يجد القارىء اسمى على غلاف هذا الكتاب ، ولكن الكتاب ليس من وضعى، بل هو مجموعة حقائق مستقاة من مصادر شتى ومطروحة بين أيدى القراء

وقد قمت بهذا العمل ادحاضاً لفرية تاريخية . فى صفحات هذا الكتاب تفنيد للمزاعم التى ذهب اليها ملنر وكولفن وكرومر . وانكار صريح للقول بأن المغفور له اسماعيل باشا خديو مصر كان مبذراً شهوانيـًا سارقاً . وليس رأيى الشخصى فى هذه المسألة بذى شأن ، ولكن أعظم العظماء يعجزون عن انكار الحقائق والأرقام المستقاة من المصادر الرسمية

لقد مر على نفى اسماعيل المفترى عليه ما يزيد على خمسين سنة . وأتت الساعة التى يجب أن يماط فيها اللثام عن حقيقة حكمه بالرجوع الى شهادات الذين عاشوا فى عصره وأقوالهم التى لا يتطرق اليها الشك . ولو كان هذا الكتاب ملكاً لى بالمعنى الصحيح لبسطت فيه رأيى فى أقوال طائفة من المؤرخين الذين كتبوا فى هذا الشأن . ولكن هويّة المؤلف يجب أن يُصرَف عنها النظر عند مطالعة هذا الكتاب

إن البراهين التى سوف أبسطها تدحض مزاعم الكثيرين من كبار المؤلفين ، فأنا لا أسلم بما ذهبوا اليه أو ما استخلصوه من مباحثهم . وقد

استندت فى حكمى الى شهادات الكثيرين من أهل ذلك العصر ، وجميعها تدحض ماذهب اليه القوم بحسن نية ، وما وقعوا فيه من الخطأ بسبب عدم ايغالهم فى البحث والتنقيب . وفى الحقيقة إننى بعملى هذا أحاول تفنيد فرية قد تأصلت فى النفوس حتى أصبحت عقيدة راسخة . ولست أرجو الوصول الى ذلك بالالتجاء الى القدح والثلب والاكثار من الصخب بل باقتباس الأقوال والتعليق عليها فى الهوامش . وإن إثبات الحق لأفضل من الفخر الذى يعود على المؤلف من تأليف كتابه

بيير كرابيتس

اعتراف بالفضل

لا يسعنى الا تقديم الشكر الى حضرة صاحب الجلالة فؤاد الأول ملك مصر، لأنه أذن لى فى الاطلاع على جميع الوثائق المحفوظة فى الخزائن الملكية، وقد وجدت بينها مستندات لم تنشر من قبل فأشرت اليها فى هذا الكتاب

نعم إننى قد ذكرت السفارة الامريكية بالقاهرة فى كثير من هوامش الكتاب . ولكن النصوص التى اقتبستها لم أطلع عليها أول مرة الا فى قصر عابدين . وكانت المفوضية الملكية المصرية بواشنطون قد نالت من وزارة الداخلية الاميركية اذنا بأن تنسخ بالطريقة الفوتوستاتية جميع مافى خزائن الدولة الأمريكية من الوثائق الخاصة بحكم الخديو اسماعيل . وقد استعنت بهذه الشهادات الثانوية الشأن على وضع هذا الكتاب، ولم أستحسن الالتجاء الى السفير الأمريكى بالقاهرة خيفة احراجه

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن شدة اعجابى بالاسلوب الرائع المتبع فى حفظ الخزائن الملكية المصرية باشراف صديقى يوسف جلاد بك مدير الادارة الأوربية بديوان جلالة ملك مصر

وأشكر أيضاً جميع الذين أذنوا لى فى الرجوع الى غير الوثائق المشار اليها من هذا الكتاب . وأوجه شكرى بوجه خاص الى السادة أدوارد ارنولد ناشرى كتاب «انتقال مصر» لمؤلفه الكولونيل إلجود . والى مطبعة جامعة كولومبيا ناشرة كتاب «ترعة السويس» لمؤلفه هلبرج . والى شركة مكملان ناشرة كتاب «مصر الحديثة» للورد كرومر . والى الفيكونتس ملنر، والسادة ادوارد ارنولد ناشرى كتاب «انجلترا فى مصر» للورد ملنر . والى السادة رفنجتونس ناشرى كتاب : «قصة الخديوية» لمؤلفها ديسى . والى السادة سيلى سرفيس وشركائهم ناشرى كتاب : «انشاء مصر الحديثة» . والى المركيز زتلند صاحب كتاب : «سيرة اللورد كرومر»

القاهرة فى ٤ يولية سنة ١٩٣٢ بيير كرابيتس

الفصل الأول

كيف استبيحت مصر

إن الفرمان الذى انتزعه سيف محمد على باشا من سلطان الأتراك كان ينص على وجوب انتقال العرش إلى أكبر أمراء الأسرة التى أسسها ذلك الألبانى الباسل ، ويقضى باحترام شعائر الاسلام التى كانت تنظر إلى حقوق الولد البكر نظرة تختلف عن نظرة أهل الغرب . فقد نص ذلك الفرمان على أن وراثة العرش تكون لأكبر أفراد سلالة محمد على ، بصرف النظر عن العلاقة بين المورث والوارث . وبناء على ذلك ، ومع أن مؤسس الأسرة خلف أولاداً كثيرين ، فقد انتقل عرشه الى حفيده عباس باشا .

وكان عباس باشا هذا مزيجاً من الجهل والجبن والتعصب ، كثير التقلب متأخراً رجعياً ، يكره الأساليب الأوربية وكل ماهو غربى ، ويخشى نفوذ المسيحيين فى مصر . وكان يقول : « إن جدى كان يزعم أنه أوتوقراطى ، وفى الحقيقة إنه كان أوتوقراطيًا على رعيته وأولاده فقط . وأما قناصل الدول الأوربية فقد كان بمنزلة الحذاء لهم . واذا كان يحتم علىّ الخضوع لاحدهما ، فأنى أفضل الخضوع للخليفة ، لا للمسيحيين الذين أكرههم [1] »

---

(١) كتاب « انتقال مصر » لمؤلفه الكولونيل إلجود ، ص ٥٤

وكان عباس فى عزلة عن رعيته قلما يراه أحد، لأنه كان يقيم فى قصور حصينة مستورة عن الأنظار فى الصحراء أو على سواحل البحر[١] ، وحوله بضعة من عبيده المتملقين وطائفة من الوحوش الضارية التى كان يلهو بجمعها وترويضها . وقد مات كما عاش وحيداً لا مؤنس له . وفى بعض الأساطير أن اثنين من عبيده انقضا عليه وهو نائم وخنقاه . وكان أحد أقربائه قد أرسلهما اليه من القسطنطينية لهذا الغرض . على أن كيفية وفاته لاتزال سرّاً غامضاً . وكل مانعرفه هو أنه مات غيلة ، وأن رواية هزلية مثلت بعد وفاته ، وكان لجثته النصيب الأكبر من تلك الرواية . وقد ذكر المستر أدوين ده ليون (قنصل أمريكا العام بالقاهرة فى ذلك العهد) تفصيل هذه الرواية الفظيعة . قال :ـ

« تلقى ألنى بك محافظ القاهرة دعوة فجائية للاسراع ليلا الى قصر بنها الكائن على بعد عشرين ميلا من القاهرة ، حيث وقع الحادث . فأصدر أوامر مشددة بألا يذيع أحد خبر وفاة عباس . ثم أمر باحضار المركبة الرسمية الى مدخل القصر الخاص ووضع فيها ، بمساعدة رئيس الخصيان ، جثة الميت جالسة كما يجلس الحى . وجلس هو مواجهاً لها بحسب العادة . ثم سارت بهما المركبة عشرين ميلاً الى القاهرة يحيط بهما الحرس بالأبهة المعتادة . ووصلا الى القاهرة من دون أن يدرى أحد بالحقيقة . ولم يكن ذلك مستغرباً إذا تذكرنا أن عباساً اعتاد أن يسير فى طريقه لايلتفت يمنة ولايسرة . ولما وصل الموكب الى القلعة أمر ألنى بك بتصويب مدافعها الى مدينة القاهرة ، وكانت تحرسها حامية قوية ، ثم أعلن الحقيقة للجمهور وقال إنه سوف ينادى بألهامى عاهلا على مصر غير عابىء بحقوق سعيد باشا[٢] »

وكان الأمير « الهامى » هذا ابن عباس باشا الأكبر . وأما سعيد باشا فكان عم عباس باشا ومن أبناء محمد على باشا . والأرجح أن الفرمان

---

(١) رسائل سياسية ، سلسلة جديدة : لبنديى ص ٤٨

(٢) راجع كتاب : « مصر الخديوية أو منزل العبودية للسادة الجدد » لمؤلفه أدوين ده ليونص ٨٧

السلطاني كان سيهمَل بفعل الجيوش المحتشدة والمدافع المسدَّدة إلى القاهرة لولا الضغط السياسى الذى أعاد محافظ القاهرة إلى صوابه وأوقع الفشل فى فؤاده . ويؤخذ مما كتبه ادوين ده ليون أنه هو والسر فريدريك بروس ، ممثل انجلترا ، وجها إلى ألفى بك إنذاراً وديًّا ونصحا له بالاقلاع عن الدسائس . فقبلَ نصحهما ونصب الوارث الشرعى بلا إبطاء .

وكان لسعيد باشا مهذب فرنسى يدعى كونيج بك ، قد أحسن القيام على تهذيبه واشتهر سعيد باشا برحابة الصدر والعطف على الأوروبيين . وكثيراً ما اقتبس آدابهم وعاداتهم . إلا أنه كان يفضل عادة تعدد الأزواج على الاقتصار على زوج واحدة . وكان يتكلم الفرنسية بطلاقة وبلا غلط يذكر ، أما معرفته بالانجليزية فكانت تفى بحاجته . ومن رفاق صباه فردينان ديلسبس صاحب معجزة ترعة السويس . وكان والد ديلسبس ووالد سعيد باشا صديقين منذ اد٬٬. فنشأ ابناهما على الصداقة والمودة .

بس (واسمه ماتيو) من رجال السياسة الفرنسية، سيسه احكومه الفرنسية قنصلا لها فى القاهرة على أثر عقد معاهدة اميان سنة ١٨٠٢ . وكان محمد على باشا يومئذ ضابطاً غير معروف فى الجيش التركى ولسبب ما دعاه القنصل ذات يوم إلى مأدبة أقيمت فى دار القنصلية الفرنسية وفى صباح اليوم التالى ظهر أن أحد الضيوف الذين حضروا المأدبة سرق بعض الشوكات والملاعق الفضية . واتجهت الشبهات فى أول الأمر إلى ذلك الضابط الألبانى . لا لسبب سوى أنه كان أحقر المدعوين منظراً ، ولأن بعضهم زعم أن سراويله الواسعة كانت تصلح لاخفاء المسروقات . وكاد يلصق العار به لولا البحث الذى قام به القنصل الفرنسى وثبت له منه براءة محمد على براءة تامة . كما ثبتت التهمة على غيره . وكانت نتيجة ذلك أن القنصل زار الضابط المفترى عليه وأثبت له اجلاله واحترامه [1]

(١) راجع كتاب « فردينان ديلسبس — حياته وأعماله » لمؤلفيه برتران وفيريه . ص ١٥

ودار الزمن دورته وأصبح محمد على حاكم مصر المطلق ، فلم ينس تلك الحادثة البسيطة بل أشار إليها علناً عندما زاره قناصل الدول فى سنة ١٨٣٢ — وعلى رأسهم عميدهم ديلسبس — ليهنئوه بما أوتيه ابنه من النصر فى الشام . وعليه ففى وسع القارىء أن يقدر ما كان لسرقة تلك الملاعق والشوكات من الأثر فى تاريخ العلاقات بين مصر وفرنسا [1]

*
* *

وقد كان لولع الأمير سعيد بأكل الماكرونة أيضاً أثر ذو شأن فى تاريخ مصر الحديث . فقد كان هذا الأمير فى صباه سمين الجسم . وكان أبوه يكره السمنة ويريد أن يكون جسم ابنه كأجسام أهل الرياضة من حيث الجمال . فأصدر الأوامر المشددة بأن يقضى ابنه كل يوم ساعتين متواليتين يتسلق صارى أحد المراكب الراسية على ضفات النيل ، ثم يقفز من الصارى إلى الماء ويسبح زمناً ثم يعدو حول أسوار المدينة . كذلك أمره بالتزام غذاء بسيط ومنعه من زيارة أى منزل من منازل العامة ما عدا منزل ماثيو ديلسبس

وعليه استحكمت عرى المودة بين الأمير الفتى والشاب فرديناند ديلسبس — وكان كلاهما ولوعاً بأكل الماكرونة [2] ، مغرماً بها . لذلك كان الأمير يهرع إلى القنصلية الفرنسية كلما نهض عن المائدة الملكية وشعر بأنه ما يزال فى معدته فراغ .

وبعد زمن نقل ماثيو ديلسبس إلى باريس . وأرسل الأمير الفتى إلى هنالك لاكمال تهذيبه . وماكاد يصل إلى هنالك حتى قاده قلبه ونهمه إلى بيت ديلسبس حيث جدد عهد المودة مع تلك الأسرة وقوى عراها بما كان يلتهمه من قصاع الماكرونة .

---

(١) راجع كتاب : « فرديناند ديلسبس ـ حياته وأعماله » ص ١٥

(٢) راجع الكتاب المذكور ص ١٦

ولم يخطر ببال ديلسبس يومئذ أن صداقته للأمير ستحدث انقلاباً عظيماً في طريق من أهم طرق التجارة العالميـة . وكان يشعر بدافع قوى يدفعه إلى وادى النيل ، واتخذت خارطة مصر يومئذ معنى « جديدا » فى نظره . فعزم أن يمزج البحرين — الأحمر والأبيض المتوسط — وأن يعقد بينهما، على أن يتولى العقد هو بنفسه . ومع أنه لم يكن مهندساً فقد كان يأبى أن يصدق أن دون تحقيق حلمه صعاباً فنية . « ان الحمقى يسيرون حيث يخشى الملائكة أن يطأوا » . أما العقبات المالية فكان يعلل نفسه بالتغلب عليها متى أذنت له مهامه السياسية فى تأليف شركة لحفر ترعة السويس

ولبث ديلسبس يترقب الفرص إلى أن جاءه ذات يوم نعى عباس باشا وارتقاء محمد سعيد باشا العرش . وكان لمـا بلغه النعى على سطح منزله يلهو بالنجارة . فألقى بأدوات النجارة جانبا ونزل عن سطح منزله وجلس يكتب رسالة تهنئة إلى صديقه سـعيد باشا . وكان كاتباً ماهراً يحسن التفـكير والتعبير فأفرغ روحه فى كتابه . وكان قد صمم على اعتزال الخدمة السياسية إذا ارتقى صديقه سعيد باشا العرش طمعاً فى الحصول على «امتياز» بحفر ترعة السويس لكى تصبح فرنسا سيدة البحار

على أن ديلسبس لم يضمن رسالته أى تلميح إلى هذا الأمر . إذ كانت غايته المبـاشرة أن تأتيه الدعوة من ذلك العاهل لزيارته ، وبفضل ما أبداه من الكياسـة فى رسالته تلقى الدعوه التى كان يتمناها . فلم يضع الوقت بل تأهب للسفر فى الحال . ووصل إلى الاسكندرية فى ٥ نوفمبر سنة ١٨٥٤ وفى جيبه مذكرة مسهبة عن المسألة التى كانت تشغل كل اهتمامه

واستقبل الخديوى سعيد باشا صديقه ديلسبس بترحاب عظيم . واتفق بعد ذلك أن غادر محمد سعيد باشا القاهرة قاصداً إلى صحراء ليبيا وبرفقته جيش مؤلف من أحد عشر ألفاً من الجنود . ورافقه ديلسبس فى هذه الرحلة . وقد كتب فى ذلك يقول : « فى الساعة الخامسة من صباح أحد الأيام دبت الحركة فى المعسكر . نظرت إلى اليمين وإذا منظر الشرق يعلل بأجمل

الأمانى . ونظرت إلى اليسار وإذا الغرب ملبد بالغيوم . وخيل إلى وأنا أنظر إلى السماء أنى أرى قوس قزح ذات جمال باهر تمتد من الشرق إلى الغرب ، ورأيت من خلال هذه الظاهرة السموية رمزاً إلى العهد المشار إليه فى التوراة ، وأدركت أنه قد حان اليوم الذى يجب أن أبحث فيـــه فى تفصيلات مشروعى مع سعيد باشا »[1]

وجاء عصر ذلك اليوم ، والفرصة لم تسنح بعد لديلسبس حتى كاد اليأس يتطرق إلى قلبـه . على أنه ظل محتفظاً بكياسته إلى أن سنحت له الفرصة المنشودة على غير انتظار . ذلك أن سـعيد باشا شعر بشىء من السأم، فأمر رجاله بأن يحطوا رحالهم ويتمرنوا على إطلاق النـار على أهداف تبعد نحو خمسمائة متر . ولم يستطع أحد من الجنود اصابة الهدف . فأخذ ديلسبس يشرح لهم خطأهم وكيف يجب أن يسدّدوا بنادقهم . وإذ ذاك أمر سعيد باشا باحضار بندقية . فأدرك ديلسبس غرضه واستأذن مضيفه فى تجربة مهارته . وأصابت رميته، لأنه — كما ذكر الذين ترجموا له — كان يقصد هدفاً أبعد !.

وقد ذكر ديلسبس ما وقع بعد ذلك قال : «وعلت محيّـا الباشا ابتسامة لطيفة . فقبض على يدى وشدها هنيهة ثم أمرنى بالجلوس على المتكأ . ولم يكن معنا إذ ذاك أحد . ونظرت من خلال الخيمة فرأيت جلال غروب الشمس التى كان اشراقها فى الصباح قد أثار عواطفى . ومرت بمخيلتى صورة ترعة السويس بسرعة البرق . وكنت بسبب الماضى بجزئيات تلك المسألة مقتنعاً بأن فى وسعى أن أثير اهتمام الأمير بهـا وإقناعه بوجوب تحقيقها . وعليه بسطت المسألة من دون أن أدخل فى التفصيلات . وكان سعيد باشا يتتبع شرحى بكل اهتمام . فرجوت منه أن يستعلم منى عن أى شىء يخطر بباله لكى يزول ما قد يكون فى نفسه من شـك . وفى الحقيقة إنه ألقى على عدة أسئلة تشف عن حكمة وبعد روية . ولا شـك أن أجوبتى أقنعته إقناعاً تاماً

(١) انظر كتاب : « فردينان ديلسبس — حياته وأعماله » ص ٤٦

فأنه التفت إلى وقال : « لقد أقنعتنى، وأنا موافق على مشروعك ، وسنبحث فى وسائل تنفيذه فى خلال ما قد بقى لنا من هذه الرحلة ، ولك أن تعتبر أن المسألة قد انتهت وأن تعتمد على [١] »

ورأى ديلسبس أن يطرق الحديد وهو محمى . وفاز « بالمرسوم » اللازم « لمشروعه » إذ وقعه سعيد باشا فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ . وقد نقحت نصوصه مراراً فيما بعد، ولكن جوهرها لم يطرأ عليه أى تغيير ، ولا يزال أساساً لقانون « الشركة العامة لترعة السويس » . ويصح القول بوجه الايجاز أن ذلك الفتى السمين الذى كان ينهك معدته بأكل الماكرونة ، والذى أصبح حاكما قليل الاختبار ، أتاح لرجل سياسى فرنسى أن يستغل ما بينهما من الصداقة ، وينتزع منه « امتيازاً » لا يقوم بثمن

وليس ذلك كل ما فعله ديلسبس ، بل إنه أغرى سعيداً ، فى ليلة واحدة ، بنقض السياسة التى سار عليها والده الحكيم . فقد كان محمد على يكره البحث فى مسألة ترعة السويس ويقاوم المشروع بكل قواه . ومع أنه كان أميًّا لا يعرف القراءة والكتابة إلا أنه كان حكيماً بعيد النظر ، وكان يعلم أن فتح ترعة تمزج البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط ستقضى على استقلال مصر . ولما مر السر هنرى هاردنج (الذى أصبح الفيكونت هاردنج فيما بعد) بمصر فى سنة ١٨٤٤ ذاهباً إلى الهند ، وكان قد نصب حاكما عاماً عليها ، انتهز محمد على الفرصة وعرض عليه عقد محالفة بين مصر وانجلترا تضمن لهذه اجتياز الأراضى المصرية بسهولة وسرعة [٢]

كان المصريون فى أواسط القرن التاسع عشر يعلقون على هذا الطريق التجارى شأناً عظيماً . وكان لشركة البواخر المعروفة بالبننسولار آند اورينتال

---

(١) راجع مقالة : « فردينان ديلسبس وترعة السويس » لكاتبها بيير كريتس . نشرت فى جزء شهر أكتوبر سنة ١٩٢٦ من مجلة « القرن التاسع عشر وما بعده »

(٢) راجع بحثاً متعاً للسير وليليس فى هذا الصدد نشر فى مجلة الجمعية المصرية الملكية سنة ١٩٣١ (ص ١٤٦) بعنوان : النزاع التركى المصرى من سنة ١٨٣٨ الى ١٨٤٩ وأخريات حكم محمد على كما جاء فى المستندات السياسية اليونانية

ولغيرها من الشركات البحرية بواخر تسير بين الاسكندرية وانجلترا ، وأخرى بين السويس والهند . ولها فنادق فى الاسكندرية والسويس ونظام بديع لنقل البريد والركاب والبضائع، حتى لقد كان ذلك من أجدى أبواب الكسب التجارى وأروجها . ويقول المؤرخون الذين كتبوا عن مصر فى العقد السابع من ذلك القرن إن فتح ترعة السويس كان كارثة تجارية لمصر . وكتب قاض هولندى من أقدم قضاة المحاكم الدولية (المختلطة) بمصر يقول :

« كان المصريون يكرهون فكرة فتح ترعة السويس وسيادة الفرنسيين عليها، ويقولون إن مصر هى التى دفعت نفقات حفر هذه الترعة كلها تقريباً، وقد حفرت فى الصحراء بعيداً عن الدلتا ، فحرمتنا المكاسب الوفيرة التى كانت تدر علينا باجتياز البضائع والركاب فى أراضينا ، وهى تجارة لم يكن عند أحد شك فى اطراد رواجها . وقد خدع ديلسبس سعيداً واسماعيل وأوقع فى وهمهما أن الترعة لن تكون فخراً لمصر فحسب ، بل ذات نفع عميم للبلاد[1] »

وكتب سمو الخديو السابق فى سنة ١٩٣٠ مؤمناً على أقوال القاضى الهولندى فقال :

« إن حفر ترعة السويس عمل هندسى عظيم جدير بالبلاد التى شهدت أعمال الفراعنة الجبارة فى العصور الخالية . وهو عمل يسترعى اهتمامنا وتصوراتنا ... ولا شك أنه قد عاد بالأرباح الوفيرة على الشركة التى تستغل الترعة ، إلا أن مصر لم تفز منه بأى نفع ، بل لقد كانت الترعة على الضد من ذلك سبب شقاء مصر[2] »

وذهب الأستاذ تشارلس هلبرج بجامعة سرقسطة الأمريكية فى كتابه النفيس « ترعة السويس » الذى نشره فى سنة ١٩٣١ مذهبا يتفق وما ذهب اليه

---

(١) راجع كتاب : « مصر وأوروبا » ، فيدن أحد قضاة المحكمة المختلطة — ص ٤٦

(٢) راجع كتاب « بضع كلمات عن التسوية الانجليزية المصرية » بقلم عباس حلمى ص ٣٣

القاضى الهولندى الذى تقدمت الاشارة اليه ، إذ قال ما نصه : « لم تسفر ترعة السويس عما تنبأ عنه ديلسبس . ففى مصر كثيرون يودون لو أنها لم تحفر قط [1] »

ومن الخطأ أن نستخلص مما تقدم أن فردينان ديلسبس كان افاكاً غشاشاً وانما كان خيالياً كثير التفاؤل بكل شىء ، فاذا رسخ فى ذهنه شىء صعب صرفه عنه . وقد استطاع بفضل حماسته أن يعدى سعيداً بفكرته . وفى الحقيقة إنه كان — كما قال عنه القاضى الهولندى الذى سبقت الاشارة اليه — أزهد الناس فى العالم ، لا يلتمس غنى ولا يطلب اشباع شهوة ولا يميل الى التبذير ، ولكنه اذا كان متحلياً بهذه الصفات ، فقد كان وهو فرد حر يستطيع أن يطلق العنان لحماسته . أما سعيد باشا فقد كان رجلا أوتوقراطياً ، فالحكم عليه يجب أن يكون مع مراعاة هذا الاعتبار . وهو باعتباره عاملاً على البلاد كان الأمين على مصالح شعبه ، أى انه كان مسئولا أدبياً أمامهم عن تلك المصالح وإن هو لم يعلم ، وكان الواجب الأدبى يحتم عليه أن يفكر ملياً قبل أن يخطو أية خطوة وأن يتحرى خير الأمور قبل أن يقلب سياسة مؤسس الأسرة رأسا على عقب ، وقبل أن يغامر بمصالح مصر التقليدية . وان رئيس أى دولة يمنح أحد رعاياه امتيازاً بسرعة كالسرعة التى منح بها محمد سعيد باشا امتياز حفر ترعة السويس ، انما يقضى على طيب احدوثته ويسىء الى ذكراه بنفسه

ومما يذكر أن الكونت بنديتى (سفير فرنسا فى ألمانيا عند نشوب حرب السبعين وقد لعب به بسمارك فى حادث برقية إمز) أشار الى سعيد باشا ووصفه بالجبن والضعف وقال إنه كان عاجزاً عن بسط سيادته ، يكره الناس فى الباطن حالة كونه يغدق عليهم المنح والاعطيات [2] . على أن هذا الوصف

---

(١) راجع كتاب « ترعة السويس . تاريخها وعظم شأنها السياسى » لمؤلفه الاستاذ تشارلس هلبرج ص ٣٧٥

(٢) راجع كتاب « مقالات سياسية » لمؤلفه بنديتى — ص ٤٨

لا ينطبق على معاملته لديلسبس ، وانما يوضح كيف فرّط ذلك العاهل فى إرثه فى سبيل منفعة عاجلة . والغريب أنه لم يطالب صديقه بأى شىء مقابل مامنحه إياه ، بل باع ارث الفراعنة لرجل فرنسى وقبض الثمن ابتسامة زائلة ! . . .

اعطيت وثيقة الامتياز بحفر ترعة السويس فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ وهى مصدرة بالكلمات الآتية : « لما كان صديقنا المسيو فردينان ديلسبس قد وجه نظرنا الى الفائدة التى سوف تعود على مصر من وصل البحر الابيض المتوسط بالبحر الاحمر بترعة مائية تستطيع السفن الكبيرة اجتيازها ، ولما كان حضرته قد أعلمنا بأن فى الامكان انشاء شركة مالية لهذا الغرض يكون أعضاؤها رجالاً ماليين من جميع الأمم ، فقد نظرنا الى الاقتراح الذى عرضه صديقنا علينا بعين العطف ، وخوّلناه بموجب هذه الوثيقة السلطة التامة لتأليف شركة عامة لخرق برزخ السويس واستغلال الترعة التى ستصل بين بحرى . . . طبقاً لما هو موضح فى المواد التالية [١] »

وفى الكتاب الذى صحب الامتياز الذى نحن فى صدده ما يوضح باسهاب ذلك العامل الشخصى — أى الصداقة بين سعيد باشا وديلسبس — فقد صدر الكتاب بالعبارة الآتية وهى : « الى صديقى المخلص الكريم المحتد ، الرفيع المقام ، المسيو فردينان ديلسبس [٢] . »

وتتضمن وثيقة الامتياز اثنتى عشرة مادة لا حاجة بنا الى ايرادها . وهى تتناول مبحثا لم يكن ذلك العاهل السمين الجسم يعلم عنه شيئاً حتى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٥٤ ، وهو اليوم الذى سبقت الاشارة اليه ، وكان سعيد باشا اذ ذاك فى الصحراء ، وليس فى متناوله قلم ولا حبر ولا ورق ولا شمع ، وبينه وبين عاصمته مسيرة عدة أيام . واذا تذكرنا ميل الشرقيين الى التسويف والمماطلة نجد فى اسراع سعيد باشا الى توقيع تلك الوثيقة بعد وعده بمنح الامتياز

---

(١) راجع كتاب « فردينان ديلسبس ، حياته وأعماله » لمؤلفيه برتران وفيريه ص ٤٩

(٢) راجع الكتاب عينه : ص ٥٢

بخمسة عشر يوماً مايشف عن «سذاجة» وسلامة نية لاتجدهما الا فى الصبيان

لقد يتفق لأهل الروية وبعد النظر أن يتمكن منهم ذوو الألسنة الذلقة. ومن الوسطاء من يجيدون لوك الكلام والثرثرة ويقنعون التجار بشراء سلعهم التى ما كان هؤلاء ليشتروها لولا ملاسنة أولئك الوسطاء . ولقد كانت دالة ديلسبس على سعيد باشا عظيمة جداً لم تفتر ولم تهن قط ، بل كانت تقوى بمرور الزمن . يدلك على ذلك أن سعيداً منح صديقه ديلسبس فى ٥ يناير سنة ١٨٥٦ امتيازاً جديداً وردت فى مقدمته اشارة إلى الامتياز السابق وختم بالعبارة التى وردت فى ذلك الامتياز وهى قوله : « صديق المخلص الكريم المحتد ، الرفيع المقام ، المسيو فردينان ديلسبس »

أما الامتياز الجديد فهو توسع فى أحكام الامتياز الأول يوثق عراه ويشد أزره ، وقد أضيف إليه ذيل فى ٢٠ يوليه سنة ١٨٥٦ هذه ترجمته :

« تقدم الحكومة المصرية العمال اللازمين لحفر الترعة وذلك عند طلب مهندسى الشركة وطبقاً لحاجة العمل [1] »

وقد جاء فى المادة الأولى من عقد الامتياز المؤرخ ٥ يناير سنة ١٨٥٦ ما يأتى :

« تخول الشركة حق حفر الترعة بنفسها، ولها أن تعهد فى ذلك إلى «مقاول» وفى كلتا الحالتين يجب أن يكون أربعة أخماس العمال على الأقل من المصريين »

فترى أنه ليس فى هذا النص ما يدعو إلى الاعتراض ، بل لقد كان ذلك القيد منطقيًا وفى موضعه . وعلى كل فان فى مقدمة الرجال البارزين الذين لجأ اليهم ديلسبس يومئذ والتمس منهم المعونة الأدبية رتشرد كوبدن[1] وكان من أنصار التجارة الحرة ، يكره هو وحزب الأحرار الانجليز النخاسة ، ولعل القارىء يعلم أن رتشرد كوبدن هذا وصديقه جون برايط كانا من

---

(١) راجع كتاب : « فردينان ديلسبس . حياته وأعماله » ـ ص ٥٢

الانجليز القلائل الذين وقفوا بجانب «الشماليين» فى الحرب الأهلية الامريكية ، وقد وقفا هذا الموقف بسبب كرههما للنخاسة .

ولو أن ديلسبس أدمج فى عقد امتيازه الشرط المذكور فى الذيل الذى سبقت الاشارة اليه والذى كان مؤرخاً فى ٢٠ يوليه سنة ١٨٥٦ لقضى على مشروعه قضاء مبرماً ، لأن هذا الذيل يعنى إباحة حفر الترعة بالالتجاء إلى السخرة. ولو أن ديلسبس أطلع كوبدن على هذه الحقيقة، ولو تلميحاً لثار الرأى، البريطانى العام على ذلك المشروع ، ولتولى اللورد بالمرستون قيادة ذلك الرأى للحيلولة دون مشروع كانت لندن تنظر اليه شزراً وظلت تنظر اليه كذلك إلى أن تسنى لدزرائيلى فى سنة ١٨٧٥ شراء أسهم الخديوى فى ذلك المشروع

الفصل الثاني

المنحدر

لم يتسن البدء في حفر ترعة السويس إلا في ٢٥ إبريل سنة ١٨٥٩ ، أى بعد منح الامتياز الأصلى بأربعة أعوام ونصف عام . وكانت أمام ديلسبس صعاب جمة لا بد له من تذليلها . وقد عالجها بكل جرأة وإقدام . إلا أن روح التفاؤل التى كانت تملأ صدره ما كانت لتمكنه من التغلب على تلك الصعاب لو أن الوزارة الانجليزية التى كانت يومئذ فى الحكم أفهمت الرأى البريطاني العام أن ديلسبس ينوى الالتجاء إلى السخرة لحفر ترعة السويس .

ومهما يكن من أمر الامتياز الذى منحه سعيد باشا فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ وأيده بامتياز ٥ يناير سنة ١٨٥٦ فلا بد من القول بأن الأمير أصبح بمرور الزمن من أنصار النخاسة . فلم يكن ثمة أى شك فى أن حفر الترعة سيقوم على أساس السخرة . وكان انتشار النخاسة فى السودان من أكبر العوامل المشجعة على ذلك . والنخاسون فى القاهرة من أهل الحول والطول بحيث لم يكن أحد ليرتاب فى الخطة التى سيجرى العمل بموجبها .

وقد اختلف المؤرخون فى حزر الأسباب التى حملت محمد على باشا على السعى لفتح السودان فى سنة ١٨٢٠ وقد كانت موصدة فى وجه مصر منذ

عدة قرون ، ومهما يكن الباعث الحقيقي له على ذلك ، فالمعروف أنه أوفد ابنه ابراهيم باشا لفتح تلك البلاد . وأوتى إبراهيم باشا النصر ، فرفع العلم المصرى فوق أرجاء كانت يومئذ أظلم مجاهل القارة الأفريقية . ويقول الدكتور صبرى صاحب كتاب : « الامبراطورية المصرية تحت حكم محمد على والمسألة الشرقية » أن الغرض من إيفاد الحملة إلى السودان كان جمع الرجال اللازمين من بلاد العبيد لتأليف جيوش محمد على الجديدة[١]

ولما تطرق الضعف فى سلطة محمد على بسبب شيخوخته كانت مدينة الخرطوم قد إصبحت سوقا عامة للنخاسة . ولما ولى عباس باشا العرش لم تكن بطانته والرجال المحيطون به ليقنعوا بمدى رواج النخاسة فى الخرطوم فنظموا العصابات وأطلقوها لاقتناص العبيد وأسسوا النخاسة على نظام معين وأغروا رجال الحكومة المحليين بالاشتراك معهم فى تلك التجارة التى راجت على أيديهم رواجا عظيما وكانت تدر عليهم المكاسب العظيمة .

ولم يطل حكم عباس كثيراً . ويقول الكولونيل إلجود فى كتابه النفيس « إنتقال مصر » أن خلفه الأمير سعيدا كان رجلا طيب السريرة أدخل على بلاده إصلاحات كثيرة ... وحرم النخاسة ونهى كبار الموظفين عن استعمال السوط (الكرباج[٢]) . إلا أنه كان كأكثر المصلحين كثير المواعيد قليل العمل ، بل لم يعمل شيئاً قط .

ويؤخذ من المذكرة التى أصدرها سعيد باشا فى ٢٠ يوليه سنة ١٨٥٦ (وهى الذيل الذى سبقت الاشارة اليه) أن ماكان يبديه من النفور من النخاسة فى الظاهر لم يكن عن اخلاص . وفى الحقيقة أن الطريقة التى حتم بها الاستعانة بالسخرة على فتح ترعة السويس لا تترك مجالا للشك فى أن سعيداً أصبح بعد ٢٥ ابريل سنة ١٨٥٨ غير معارض للنخاسة . على أن كل ذلك

---

(١) راجع ص ٦٨ من الكتاب المذكور

(٢) راجع ص ٥٥ من الكتاب المذكور

خارج عن نطاق الموضوع الأصلى ، وإنما المهم ماله علاقة بشخص اسماعيل المفترى عليه أنه لما ارتقى هذا العرش فى ١٨ يناير سنة ١٨٦٣ كانت النخاسة متفشية فى مصر والنخاسون ذوى حول وطول .

ولم تكن مصر يومئذ تحت سلطان النخاسين فقط بل كان فردينان ديلسبس قد جعلها شبه أيالة فرنسية . وقد أوردنا سابقاً ماقاله يومئذ قاض هولندى من قضاة المحاكم المختلطة فى مصر وهو أن المصريين كانوا يكرهون سيادة فرنسا على بلادهم . ومع ذلك تمكن نبوليون الثالث بفضل معونة ديلسبس من أقناع سعيد باشا بارسال حملة مصرية الى المكسيك . وفى ذلك دليل واضح على مدى نفوذ فرنسا على وادى النيل فى عهد سعيد باشا .

ولايضاح تاريخ هذه الحملة نقول أن انجلترا وأسبانيا وفرنسا أسأن فهم غرض جفرسن دايفس (رئيس الفريق الجنوبى فى أثناء الحرب المعروفة بحرب الانفصال) وأنصاره الذين أطلقوا النار فى ١٢ ابريل سنة ١٨٦١ على حصن « سمتر » . فالولايات الأميركية الجنوبية لم تكن يؤمئذ تقصد الاعتداء على مذهب مونرو الذى كان ولايزال يعتبر حجر الأساس فى سياسة أميركا العامة ، وهو المبدأ الوحيد الذى كان واشنطون ومونغوميرى متفقين عليه يومئذ . إلا أن الحكومات الثلاث التى أشرنا اليها لم يكن يعتقدن ذلك فاتفقن فى ١٧ ديسمبر سنة ١٨٦١ على التعرض لشؤون المكسيك ضاربات بمبدأ مونرو عرض الحائط وصور لهن الوهم بعد موقعة « بول ران » التى وقعت فى ٢١ يوليه سنة ١٨٦١ أن لهن أن يفعلن ذلك . ولكن لما أخذت جيوش الشمال تتقدم رأت انجلترا وأسبانيا أن الحكمة تقضى عليهما بالتراجع . فتراجعتا . ولكن نبوليون الثالث أصر على عناده وأبى الجلاء عن المكسيك ولم يمض زمن حتى شعر بشدة حاجته الى الجنود . وكان الاختبار قد علمه أن الجنود البيض لايستطيعون احتمال جو المكسيك لأن الحمى الصفراء كانت تحصدهم حصداً . وعليه جىء بكتائب من جنود « جوادلوب »

و « المارتنيك » . إلا أن هؤلاء لم يكونوا يمتازون بالصفات الحربية . نعم أنهم استطاعوا أن يقاوموا الأمراض ولكنهم لم يكونوا يستطيعون القتال . وعليه ارتبكت باريس وحارت فى أمرها . وكان ديلسبس يومئذ من كبار الأبطال وإسمه على فم كل إنسان فى مصر . وصرح بعضهم بأن فى وسع سعيد باشا أن يقدم الجيوش اللازمة لحرب المكسيك ، وفى وسع هذه الجيوش احتمال جو تلك البلاد والصبر على رصاص الأعداء .

وعليه كاشفت فرنسا سعيداً بما فى نفسها إلا أنها لم تستأذنه فى جمع جنود من السودان بل التمست منه أن يقدم اليها ، على سبيل الاعادة ، حملة مؤلفة من ألف ومائتين من الجنود الكاملى العدةوالميرة والقواد . ولاشك أنفرنسا كانت تنوى أن تطلب من مصر فيما بعد حملة أخرى ، ومهما يكن من الأمر فان حملة مؤلفة من أربعمائة وخمسين مصريا أو سودانيا غادرت ميناء الأسكندرية فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٦٢ ببارجة حربية فرنسية تدعى « السين » معقودة اللواء للكابتين جوريس [١] .

فترى مما تقدم أن سعيداً — قبل وفاته بثمانية عشر يوماً — قضى على مصر بأن تشترك فى حرب طاحنة فى بلاد نائية ليس لها فيها مصلحة على الاطلاق ، إذ لم يكن معقولا أن بلاد المكسيك تهم مصر بأى وجه من الوجوه . ولا شك أن اشتراك مصر فى تلك الحرب يومئذ كان دليلا على أن سعيداً كان مشبعاً بميوله الفرنسية إلى حد أنه لما توفى أدرك الناس كلهم أنه كان دمية تحركها أصابع فرنسا من وراء الستار . وبعبارة موجزة — أنه أورث خلفه شعباً موثق اليدين والقدمين بمشروع ترعة السويس ، وبلاداً الى الجنوب كانت النخاسة فيها رائجة ، وسياسة خارجية قد أملتها باريس ، وديونا تكاد تبهظ عاتق البلاد . وقد كتب « الجود » فى ذلك ما يأتى : —

« نشأ سعيد منذ أول عهده على الميل إلى الانفاق والتبذير بحيث لم يكن

---

(١) راجع التقرير الرسمى بقلم رافريه وديلار

دخل البلاد ليكفيه . فاضطر أن يسد العجز بالالتجاء إلى المرابين الاوربيين واقترض منهم قروضاً باهظة فى السنوات ١٨٥٨ و ١٨٦١ و١٨٦٢ [١] »

وكتب بنديتى يقول :—

« كان سعيد يستقبل أشخاصاً أصبحوا فيما بعد من مشيرى السوء إذ استغلوا ثقته بهم . فأصبح بعد قليل مثقلا بالديون . وأشير عليه باصدار سندات على الخزينة ذات فائدة فاحشة . ولا شك أن المصائب التى ربكت مالية مصر فيما بعد ترجع إلى ذلك الزمن [٢] »

وكتب دهفريسينية كبيروزراء فرنسا فى سنة ١٨٨٢ عندما احتلت انجلترا مصر ما يأتى :—

« ولما توفى سعيد باشا أورث خلفه ديناً يقدر بخمسين ومائتى مليون فرنك . وكانت هذه التركة بدء المصائب المالية التى ربكت مصر وأفقدتها استقلالها . وقد كان اسماعيل باشا ميالا بطبيعته إلى البذل والانفاق ، ومع ذلك حاول فى أول الأمر إصلاح الحالة التى وجد البلاد عليها . إلا أنه مالبث طويلا حتى زاد الطين بلة [٣] »

وكتب دهمالورتي يقول :—

« أورث سعيد باشا خلفه دينا يقدر بعشرة ملايين جنيه ، وإدارة فاسدة وارتباكا عظيما ، وامتياز ترعة السويس المشئوم الذى حمله ديلسبس ـ ذلك الساحر العظيم ـ على منحه إياه ، وقد أكد لى أحد الوزراء أن سعيدا وقع وثيقة ذلك الامتياز من دون أن يطلع عليها . وقد كان التذمر متفشياً بين الأهالى من أقصى البلاد إلى أقصاها [٤] »

وأضاف الكاتب إلى ذلك حاشية هذه ترجمتها :—

---

(١) راجع كتاب الجود ص ٥٦

(٢) راجع كتاب بنديتى ص ٤٨

(٣) راجع كتاب « مسألة مصر » لمؤلفه ده فريسينيه ص ١٣٧

(٤) راجع كتاب « مصر وحكامها الوطنيون والتدخل الاجنبي » لمؤلفه البارون دىمالورتى ص ٧١

« لما توفى سعيد باشا فى سنة ١٨٦٣ كان دين الأجانب على مصر ثلاثة ملايين جنيه فقط (على أن ديونه الشخصية زادت على ثلاثة أضعاف هذا المبلغ) »

وكتب ده ليون ، من كتاب ذلك العصر ، يقول :—

لقد كانت فاتحة عهدسعيد باشا طيبة تبشر بالآمال . ولكن الخاتمة كانت مظلمة راعبة . . . فقد ارتقى الأمير العرش فى سنة ١٨٥٤ وهو شاب مملوء آمالا كبارا ، وحماسة رائعة ، وصحة كاملة ، وله سلطة غير محدودة ، وثروة لا تنضب ، ثم قضى به بعد ذلك بتسع سنوات فكان موته مبتسرا لأن الأمراض والمصائب استنزفت قواه ونهكت بدنه . فذهبت آماله وأمواله ، وهجره صحبه وخلانه . . . ولما قابلته آخر مرة أعرب لى عن شديد أسفه لأنه بهظ كاهل بلاده بالقروض التى عقدها ، والديون التى قيدها بها . وأظن أنه لما توفى كان دين مصر العام لا يزيد على خمسة ملايين جنيه [١] »

وقال أحد الكتاب الانجليز ـ وهو ممن انتقصوا من قدر اسماعيل باشا ـ

« وحكم اسماعيل ستة عشر عاما . وكان سلفه سعيد أول من استدان الأموال وكان أول قرض عقده بمبلغ نحو ثلاثة ملايين ونصف مليون جنيه . وقد أورث سعيد خلفه هذا الدين ، كما أورثه أيضاً دينا عائماً . وكان مجموع الديون كلها عشرة ملايين جنيه [٢] »

وقال لورد كرومر فى كتابه « مصر الحديثة » أنه لما توفى سعيد باشا فى سنة ١٨٦٣ كان الدين العام على مصر ٣٫٢٩٣٫٠٠٠ جنيه [٣] »

وقال فى موضع آخر من كتابه :

« وكان سعيد أول من مهد الطريق للمغامرين لكى ينهشوا مصر ،

---

(١) راجع كتاب : « مصر الخديوى » لمؤلفه ادوين دهليون الصحفة ١٠٠

(٢) راجع كتاب : « مصر اليوم » لمؤلفه فريزر راى الصفحة ٣

(٣) راجع كتاب : « مصر الحديثة » للورد كرومر الجزء الاول الصفحة ١١

وكان نوبار باشا (وهو ثقة فى الكلام على هذا الموضوع) يقول أن الارتباك المالى بدأ فى عصر سعيد . وقد تمكن ثاقبو النظر يومئذ من الانذار بقرب وقوع الكارثة التى ألمت بمصر . وفى سنة ١٨٥٥ قال المستر والن القنصل البريطانى بالقاهرة للمستر سينيور : أن سعيدا رجل طائش مغرور قد أفسده تملق الأجانب المحيطين به . فهم لا يفتأون يقولون له أنه نابغة عبقرى وهو يصدقهم ... وأخشى أنه يمهد لكارثة »[1]

وكتب السر اوكلند كولفن (مساعد اللورد كرومر فى تجديد مصر) فى كتابه : « انشاء مصر الحديثة » يقول : —

« ومع أن سعيداً أصدر قانوناً خاصاً بالأراضى ينطوى على كثير من السخاء ويمنح الذين يزاولون الزراعة حقوقاً كثيرة ، فقد كان من أكبر العاملين على اتعاسهم وإشقائهم بسبب امتياز ترعة السويس الذى فرض عليهم السخرة بأشد حالاتها وأبعدها عن المكافأة .... وكان مجموع دين مصر عند ارتقاء اسماعيل باشا العرش فى سنة ١٨٦٣ أقل من أربعة ملايين جنيه . فلما خرج من القطر سنة ١٨٧٩ كان ذلك الدين قد أربى على مائة مليون من الجنيهات الاسترلينية[2] »

وكان الفيكونت ملنر (واسمه سابقا المستر الفريد ملنر) معاوناً للسر أوكلند كولفن فى مهمة انقاذ مصر . وقد أورد فى كتابه : « انجلترا فى مصر » أرقاماً عن الدين المصرى تختلف قليلا عن الأرقام التى أوردها لورد كرومر . قال : —

« كان دين مصر عندما ارتقى اسماعيل باشا العرش سنة ١٨٦٣ يزيد قليلا على ثلاثة ملايين جنيه . وكان دخل البلاد السنوى يفى بجميع النفقات

(١) راجع كتاب : « مصر الحديثة » للورد كرومر الجزء الاول الصفحة ٢١

(٢) راجع كتاب : « انشاء مصر الحديثة » لمؤلفه السير أوكلند كولفن الصفحة ٨

اللازمة . ومع ذلك لم تأت سنة ١٨٧٦ حتى كان الدين قد بلغ تسعة وثمانين مليون جنيه [١] »

وأشار ماركيز زتلند إلى « الدين التافه » الذى كان على مصر عند وفاة سعيد باشا . قال : —

« وفى سنة ١٨٦٣ توفى سعيد باشا والى مصر تاركا للبلاد ديناً تافهاً بلغ أقل من ثلاثة ملايين ونصف مليون جنيه استرلينى [٢] »

وجاء فى التقرير الرسمى الذى قدمته لجنة كايف ما يأتى :

« فى سنة ١٨٦٢ اقترض سعيد باشا أول قرض وكانت قيمته الاسمية ٣٫٢٩٢٫٨٠٠ جنيه تدفع فى مدى ثلاثين سنة . وكان معدل الفائدة سبعة فى المائة ومعدل الاستهلاك واحداً فى المائة . وليس لدينا بيانات صحيحة عن مبلغ القرض الحقيقى [٣] »

ترى مما تقدم أن الأرقام التى أوردها الكتاب الذين استشهدنا بأقوالهم تختلف من عشرة ملايين جنيه (على ماذكره فريسينيه وراى وده مالورتى) الى ٣٫٢٩٢٫٨٠٠ جنيه (على ماذكره لورد كرومر وتقرير لجنة كايف) وقد بحث الأستاذ هنريخ ستيفان ، وهو من كبار علماء الاقتصاد الألمان ، فى هـذا الدين فى كتاب له نشره عام ١٨٧٢ فتناول ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٨٧٠ والقرض الذى عقده سعيد باشا عام ١٨٦٢ وقال أن هذا القرض لايشمل ديون سعيد باشا الشخصية وقد محى الجانب الأكبر منها »

ورب سائل يسأل : إذا كان من المهم معرفه مقدار الديون الحقيقية التى أورثهاسعيد باشا خلفهاسماعيل باشا ، فلماذا لانرجع الى السجلات الأصلية ؟

(١) راجع كتاب : « انجلترا فى مصر » لمؤلفه الفيكونت ملنر الصفحة ١٧٧
(٢) راجع كتاب : « اللورد كرومر » لمؤلفه ماركيز زتلند الصفحة ٥٥
(٣) راجع تقرير لجنة كايف المذيل به كتاب : « مصر كما هى » لمؤلفه مكاون الصفحة ٣٩٢

والجواب عن ذلك ماجاء في تقرير لجنة كايف التي سبقت الاشارة اليها. فقد جاء في ذلك التقرير ماترجمته :

« يقال أن نظام الحسابات الأميرية ، وكذلك حسابات الدايرة السنية ، انما أنشىء بقصد الخداع . ومن المحتمل أنه قد لجيء الى طريقة معقدة (من الحسابات) بقصد ابقاء السلطة في يد وزير المالية الذي ليس في مكتبه أي موظف أوربي ، بل لايؤذن لأي أوربي في دخوله[1] »

وحقيقة الأمر أن دفاتر الحسابات كانت يومئذ في عهدة طائفة من الكتبة الأقباط الذين استنبطوا أسلوباً معقداً من « مسك الدفاتر » . ولم يكن غرضهم من ذلك السرقة أو مساعدة وزير المالية . وإنما أرادوا أن يحتكروا لأنفسهم ولإخوانهم في الدين جميع الأعمال المتعلقه بحسابات الحكومة المصرية . وعليه توارث الأقباط أسلوباً سريًّا من تلك الحسابات أباً عن جد . وإذا حاول اليوم أحد أن يطلع على حقيقة تلك الدفاتر ويفك طلاسمها عانى عرق القربة ولم يظفر بطائل . ونستخلص من اختلاف الروايات عن الدين الذي نحن بصدده أن مقدار الدين الحقيق إنما هو ذو شأن « ثانوي » والمهم هو ، كما قال بعض الساسة الفرنسيين المقربين من وزارة الخارجية ، أن التركة التي خلفها سعيد باشا كانت بدء الارتباك المالي الذي أوقع مصر في المصائب . وقد قال في ذلك قنصل انجلترا عندما قدم تقريره الى وزارة الخارجية البريطانية في سنة ١٨٥٥ : « أن سعيداً ختم وثيقة الحكم على مصر بالموت »

وكتب الجنرال وليم لورنج ، وهو قائد عسكري أميركي كان في الجيش المصري في عهد سعيد باشا يقول :

« أن شعب مصر البائس استقبل ارتقاء سعيد باشا العرش بالغبطة والفرح لأنه كان يرحب بأي تغيير ينقذه من حكم عباس . ولكنه ما عتم أن تملكه الحزن بسبب عبء الضرائب الباهظة الذي القاه عليهم الحاكم الجديد

(١) تقرير لجنة كايف المذيل به كتاب : « مصر كما هي » الصفحة ٣٨٨

وكانت سياسة سعيد تقوم على كثير من الظلم والاندفاع وراء الأهواء ، وقد طرأت عليها تغييرات فجائية ألقت فى سير أعمال الدولة اضطراباً عظيما ولما أفضى الاسراف والاهمال بالحكومة إلى شفير الخراب المالى فاجأ سعيد البلاد « بمرسوم » أقال به جميع كبار الموظفين وظائفهم وصرح بعزمه على الاستئثار بجميع الشؤون الادارية . على أنه بعد أن خبر بنفسه مافى الأمر من صعاب كبيرة أقلع عن هذه الخطة وعاد إلى النظام القديم . وقد أفقده تذبذبه هذا احترام شعبه له . ومنذ ذلك الحين صار الناس ينظرون اليه نظرتهم إلى حاكم ضعيف الرأى متقلب الأهواء ذى سلطة مستبدة [١] » .

وقد كان اسماعيل هو الأمير الجديد الذى خلف له سعيد باشا ، صديق فردينان ديلسبس ، مشروع ترعة السويس ، وسياسة خارجية موحى بها من باريس ، وجرباً أجنبية لا ناقة له فيها ولا جمل ، وسلطاناً ممدود الرواق للنخاسين ، وإدارة فاسدة ، وديوناً باهظة ، واحتقاراً للجالس على العرش . وقد ولد اسماعيل فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٣٠ فى قصر « مسافر خانه » وهو الابن الثاني لابراهيم باشا الشهير واسم أمه الأميرة خوشيار [٢] . قيل أنه لما كان ابراهيم باشا فى لندن فى العقد الخامس من القرن التاسع عشر سار ذا يوم فى أحد شوارع تلك العاصمة فى موكب حافل ، وكان بين الذين شاهدوا ذلك الموكب ولد صغير أثر فيه ذلك المشهد تأثيراً عظيماً . وهذا الولد هو الذى اشتهر فيما بعد ، باسم السر إيفلن بارنج ثم باسم لورد كرومر [٣] .

وقد ذكر المستر إلبرت فارمان (الذى كان قنصلا عاماً لحكومة الولايات المتحدة فى مصر من سنة ١٨٧٦ — ١٨٨١ ثم ممثلا لتلك الحكومة فى المحاكم المختلطة) أن العاهل الذى ألقى على عاتقه ذلك العبء الباهظ لم يكن

(١) راجع كتاب : « A Contederate in Egypt » لمؤلفه و . و . لورنج الصفحة ٤٧

(٢) راجع كتاب : « الخديوى اسماعيل ومصر » لمؤلفه جاستون زنانيرى الصفحة ٤٧

(٣) راجع كتاب : « لورد كرومر » لمؤلفه ماركز زتلند الصفحة ٥٥

قوى الجسم . فقد كان قصير القامة ، عريض المنكبين ، غير جذاب المنظر ، ربعة بادناً . أما ملامحه فكانت تشبه ملامح سكان أوربا الجنوبية . وكانت أجفانه مسترخية ، والجفنان الأيسران أكثر استرخاء من الجفنين الأيمنين . وكان يخيل إلى الناظر أن عينيه نصف مغمضتين . أما حاجباه فكانا أسودين خشنين كثيفي الشعر بارزين ولحيته السوداء قصيرة [١]

وقال قنصل أميركى آخر ما يأتى :

« كان وجهه ، فى حالة الهدوء ، كوجه أبى الهول أو نبوليون الثالث ، لا يشف عن معنى من المعانى . أما صوته فكان صوت رجل دمث الاخلاق منخفضاً متناسق النبرات يجعل لأتفه الألفاظ معنى خاصاً . وكان إذا أراد اظهار سروره أصحب كلماته ابتسامة ساحرة [٢] »

وفى خلال التسع السنوات التى جعل فيها سعيد باشا مصر اقطاعة فرنسية وكاد يقضى بذلك على رخاء البلاد ، كان خلفه ، كما ذكر دهمالورتى ، مهملا مغضىعنه ، يشغل نفسه بالشؤون الزراعية وبادارة أملاكه الواسعة [٣] وقد كتب ادوين ده ليون (الذى كان قنصلا عاماً للولايات المتحدة فى الاسكندرية من ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٥٣ إلى ٤ مارس سنة ١٨٦١ وكانت له ضلع كبيرة فى نصب سعيد باشا خلفاً لعباس الأول كما مرَّ بك) ما يأتى

« لا شك أن اسماعيل قام بتمثيل دور « بروتس » خير قيام فى أثناء المده التى كان فيها « القيصر » حيًّا . فلم يكن أقرب المقربين اليه ليدرى بالهمة التى كانت كامنة بين ضلوعه ، والمطامع التى كانت نعومته وخطته المتحفظة تسترها [٤] »

وذكر هذا الكاتب أيضاً أنه فى الوقت الذى كان فيه سعيد باشا يغدق

---

(١) راجع كتاب : « Egypt and the Betrayal » لمؤلفه فارمان الصفحة ٩

(٢) راجع كتاب ادوين ده ليون الذى سبقت الاشارة اليه الصفحة ١٦٥

(٣) راجع كتاب دى مالورتى الذى سبقت الاشارة اليه الصفحة ٧١

(٤) راجع كتاب ادوين ده ليون الذى سبقت الاشارة اليه الصفحة ١٥٨

المنح على ديلسبس كان «اسماعيل ينتظر صابراً ويشغل نفسه بالشؤون الزراعية متجنباً الظهور خيفة استفزاز حسد سعيد باشا ، وعاملا على الاكثار من الأملاك والعقارات (وقد كان ذلك من أحب الأمور اليه) حتى أصبح فيما بعد على الأرجح أكبر مالكى الأراضى فى مصر» (١)

وفى أوائل عهد اسماعيل زار مصر رجلان فرنسيان وكتبا ما يأتى :

— « وبفضل سخاء محمد على أصبح اسماعيل من أغنى مالكى الأراضى الزراعية فى مصر بل أغناهم على الاطلاق . وكانت الطبيعة قد حبته فهماً وادراكاً للمبادىء الاقتصادية التى هى أساس كل ثروة لكل من يحسن القيام على مزارعه . فكان يعرف كيف يدبر شؤون أملاكه ويشترى بدخلها أراضى جديدة حتى زادت ثروته وأصبحت ثلاثة أضعاف ما كانت عليه . وكان نتاج أراضيه من القمح والسكر يباع فى السوق بأغلى الأسعار وكان الناس يتسابقون إلى شراء ما تنتجه أراضيه من قطن لأنه كان يعنى بحراثة الأرض وزراعتها لتجىء بأحسن المنتوج وأغلاه . وفى الحقيقة أنه كان فلاحاً مصريا نموذجياً . وكان يبتعد دائماً عن مهام الدولة (٢)»

وتأييداً لهذه الشهادات الصادرة من مجر وأميركين وفرنسيين نورد فيما يلى شهادة رجل انجليزى معاصر وهو المستر مكاون . قال فى هذا الصدد :—

« كانت ادارته لأملاكه الخاصة تمتاز بهمة لا تعرف الكلال . وببصيرة نيرة . ومقدرة فائقة . وهى صفات جعلت سموه قبل ارتقائه العرش أغنى مالكى الأراضى فى مصر (٣) »

وذكر المستر موبرلى بل ، وكان مراسلا لجريدة التيمس من القاهرة ،

(١) راجع كتاب ادوين دهليون الذى سبقت الاشارة اليه الصفحة ١٥٧

(٢) راجع كتاب . « مصر واسماعيل باشا » لمؤلفيه ساكريه واوتربون الصفحة ١١

(٣) راجع كتاب مكاون الذى سبقت الاشارة اليه الصفحة ٨٩

أن اسماعيل كان قبل ارتقائه العرش شديد الاقتصاد حسن التدبير يحرص على كل درهم من أمواله [١] »

أن ما مر بك من الأقوال يقنع كل رجل منزه عن الغرض بصحة ماروا ه دى ما لورتى من أن دخل اسماعيل باشا عند ارتقائه العرش كان مائة وستين ألف جنيه فى العام وانه لم يكن عليه دين ولا على أراضيه الواسعة أى رهن كما شهد بذلك الكثيرون من وزرائه[٢] .

ومما يجدر بالذكر أن اسماعيل ، فى خلال بعض السنوات التى كان فيها زعيم فلاحى مصر ، لم يكن ولياً للعهد . فقد كانت ولاية العهد لأخيه الأمير أحمد الذى كان أكبر منه سناً . إلا أن حادثاً مروعاً أودى بحياة هذا الأمير وأدى إلى احلال اسماعيل محله فى ولاية العهد .

وتفصيل ذلك أنه بعد ارتقاء سعيد باشا العرش أقام هذا احتفالا عظيماً فى الاسكندرية وأمر بأن يحضره جميع أمراء الأسرة المالكة . وكان معظمهم يومئذ فى القاهرة ومن جملتهم الأمير أحمد والأمير حليم أخو سعيد باشا الأصغر والأمير اسماعيل وقد هرع الجميع إلى الاسكندرية بطريق البحر تلبية لأوامر سعيد باشا ما عدا الأمير اسماعيل فقد كان مريضاً .

وأنفق سعيد باشا على ذلك الاحتفال أموالا وفيرة . وكان الاحتفال باهراً جدا تمتع به الضيوف بما لذ وطاب . ولما انتهى عاد الأميران وبطانتهما المؤلفة من نحو خمسة وعشرين شخصاً إلى القاهرة بقطار خاص . ولا يخفى أن القطر الحديدية تمر بالقرب من كفر الزيات على جسر (كوبرى) متحرك يفتح فى مواعيد معينة لمرور المراكب . وكان المهندس روبرت ستفنسون هو الذى بنى ذلك الجسر . وبينما كان القطار مندفعاً نحوه يحمل الأميرين وبطانتهما لم ينتبه السائق إلا متأخراً إلى أن الجسر كان فى تلك الدقيقة

---

(١) راجع كتاب : « الخديويون والباشاوات بقلم من يعرفهم » الصفحة ١٠

(٢) راجع كتاب دى مالورتى الذى سبقت الاشارة اليه الصفحة ٧١

مفتوحاً . وحاول وقف القطار فلم يفلح . فاندفع القطار وهبط فى النهر من ارتفاع خمسين قدماً وغرق بجميع ركابه ما عدا الأمير حليم فقد نجا بأعجوبة .

وبمرور الزمن اتضح أن نهاية سعيد باشا قد دنت . فصار كل واحد من رجال القصر يود لو يكون هو الذى يبشر ولى العهد بارتقائه العرش . وكان الأوربيون أنفسهم ينافسون الوطنيين للفوز بذلك الشرف العظيم . وكان بين الأولين مدير شركة التلغراف وعمله يخوله أن يحظى بذلك الشرف . فلما جاءه خبر بأنهُ لم يبق من حياة سعيد باشا سوى ساعات معدودات سهر الليل كله بجانب عامل التلغراف ليتمكن من إبلاغ الرسالة بنفسه إلى العاهل الجديد

على أن قوى سعيد باشا كانت جبارة . فطال احتضاره عدة أيام حتى أثر السهر فى صحة مدير التلغراف ولم يجد بداً من من العودة إلى منزله ليأخذ قسطاً من الراحة . فاستدعى كاتباً وطنياً كان يثق باخلاصه وطلب منه أن يوافيه إلى منزله حالما يتوفى سعيد باشا ويوقظه لو كان نائماً . ووعده إن فعل ذلك بمكافأة حسنة

على أن الكاتب كان يعلم أن تقاليد البلاد تقضى بخلع الخلع والاعطيات على كل من يحمل مثل ذلك النبأ إلى الحاكم الجديد . وفى الحقيقة أن سعيداً توفى حينما كان مدير التلغراف غارقا فى نومه . فهرع الكاتب المذكور إلى اسماعيل وكان أول من أنبأه بارتقائه العرش . وقد نال بسبب ذلك منحة سنية مع الترقية المترقبة . ثم ذهب وأيقظ رئيسه مدير التلغراف وأخبره بوفاة سعيد باشا . فهرع هذا إلى القصر ليبلغ اسماعيل باشا ذلك النبأ . ولكن قيل له : أن أخباره متأخرة . قال ده ليون : وأصبح ذلك الكاتب باشا مع أن رئيسه لا يزال برتبة بك حتى الآن » (١)

---

(١) راجع كتاب ده ليون الذى سبقت الاشارة اليه ـ الصفحة ١٥٨

الفصل الثالث

الاتجاه صعوداً . . .

ارتقى اسماعيل باشا العرش فى ١٨ يناير سنــة ١٨٦٣ وهو فى الثالثة والثلاثين من عمره وكان قبل ذلك فى عزلة تامة عن الناس لأن عمه سعيد باشا لم يكن يشجعه على الاهتمام بشؤون الدولة : لذلك نشأ محباً للزراعة ميالا الى الاقتصاد لا يفرط بماله بل يشترى بدخل أراضيه أراضى جديدة .

وغنى عن البيان أن الانسان إذا بلغ الثالثة والثلاثين من عمره كانت أخلاقه قد بلغت حدها من النشوء والتطور . وهذا مطرد فى الشرقيين كافة . فالمرأة الشرقية إذا بلغت الثالثة والثلاثين قيل أنها قد بلغت من السن عتياً . والرجل الشرقى إذا بلغ تلك السن قيل أنه قد جاوز منتصف العمر . وغنى عن البيان أيضاً أن الذى يزاول الأعمال الزراعية هو بطبيعته من المحافظين ، ومن كان محافظاً صعب عليه التخلق بأخلاق جديدة . ومع ذلك فان مركيز زتلند قال فى كتابه : « ترجمة لورد كرومر [١] » الذى ظهر فى سنة ١٩٣٢ أن ارتقاء اسماعيل باشا العرش كان بدء عهد الاسراف والتبذير ، وأن حكمه

---

(١) راجع كتاب مركيز زتلند المذكور الصفحة ٥٥

كان حكم شرور ومساوىء [١] ، وأن ابنه توفيق أثبت أنه على جانب من الرزانة والخلق المتين . ومع أنه كان على قدر وضيع من العلم والتهذيب فقد كان حكمه ، بالقياس الى حكم سلفه ، يدعو الى الارتياح إذ لم يكن سفاحاً ولو مبذراً ولا لصاً [٢]

وأورد مركيز زتلند فى مكان آخر من كتابه أرقاماً لتأييد ماذهب اليه . قال : ـ

«كان اندفاع اسماعيل باشا فى طريق الخراب اندفاعاً سريعاً . ففى مدة ثلاث عشرة سنة أضاف إلى ديون مصر ديونا جديدة بلغ متوسطها سبعة ملايين جنيه فى العام . فلم يأت صيف سنة ١٨٧٦ حتى كان الدين الخفيف الذى كانت مصر مدينة به عند ارتقاء اسماعيل باشا العرش قد زاد من ٣٫٢٩٣٫٠٠٠ جنه إلى ٩١٠٠٠٠٠٠ جنيه ، نفق منه ١٦ مليون جنيه على حفر ترعة السويس وأنفق الباقى تودبرا وتبذيرا كما ثبت للكابتن بارنج [٣]

فترى مما تقدم أن مركيز زتلند بتشهيره باسماعيل باشا أمام محكمة التاريخ انما أعاد بحسن نية ، ماوجهه كرومر وكولفن وملنر والجود وده فريسينه وبنديتى وغيرهم من الكتاب من التهم الى اسماعيل . وفى الحقيقة أن حكم أوروبا فى هذه القضية جرى على وتيرة واحدة . وقد كان اللورد ملنر قائد الحملة على اسماعيل. فقد كتب فى سنة ١٨٩٢ يقول :ـــ

« إن اسماعيل خير مثال للرجل المبذر عرفه التاريخ أو تصوره مؤلفو الروايات . وما من مبذر طائش كان له سلطان غير محدود على موارد غير محدودة . فقد ارتقى العرش فى زمن كان يلوح فيه انه لا حد لثروة مصر الكامنة ، فأمامه أراضى القطر كلها يفعل بها ما يشاء ، والعالم كله مستعد أن

---

(١) راجع كتاب مركيز زتلند المذكور : الصفحة ٧٢

(٢) راجع كتاب مركيز زتلند المذكور : الصفحة ١٨٣

(٣) راجع كتاب مركيز زتلند المذكورة : الصفحة ٥٦

يقرضه مايطلب من المال . أضف إلى ذلك ان اسماعيل باشا كان يجمع كل صفة طيبه أو رديئة تجعله المثل الأعلى فى الأسراف والتبذير . فقد كان يجمع بين حب الترف والشهوات والمطامع وحب الظهور والتجرد من كل مبدأ . وفى الوقت عينه كان يرسم أجمل الخطط لترقية البلاد وتحسينها مادياً فعلاوة على الملايين التى ودّرها على الملاهى والهبات والشهوات وعلى تشييد القصور الفاسدة البناء . القبيحة المنظر ، فأنه ودر ملايين أخرى على مشروع زراعى عظيم ، بدأه وهو غير ملم بمقتضياته ، وأنفق عليه المبالغ الباهظة [1]»

ويمكننا أن نحصر الصفات التى شهر بها هؤلاء الكتاب باسماعيل بقولنا إنه كان مبذراً مسرفاً متهتكا طائشاً مترفاً شهوانياً مضياعا للمال ، وهى الصفات التى خلعها اللورد ملنر على ذلك العاهل الذى كان اسمه ممقوتا عنده اسمع ما قاله عنه فى مكان آخر من كتابه :—

« ليس فى تاريخ أية أمة من الأمم — من أقدم العصور إلى وقتنا الحاضر — ما يعادل هذا الأفراط فى التبذير والظلم »

وفى مكان آخر قوله :

« قد سعى الكثيرون ليعلموا كم أنفق اسماعيل من الأموال التى اقترضها على مافيه خير البلاد . ولما كانت سجلات الحسابات قبل سنة ١٨٧٦ مضطربة مرتبكة فمن المتعذر الوصول إلى الحقيقة . والأمر الثابت أن ما انفقه فى ذلك الوقت كان ضئيلا جداً . وأننى أشك فى أن الجزء الذى أنفقه من مجموع قروضه على المشروعات النافعة (إذا استثنينا ترعة السويس) كان يزيد على عشرة فى المائة »

وبعبارة أخرى — يقول اللوردملنر أن مجموع دين مصر فى سنة ١٨٧٦ بلغ تسعة وثمانين مليون جنيه ، وأن مابدده اسماعيل باشا من هذا المبلغ كان ستين مليونا وسبعمائة واثنين وثلاثين ألف جنيه . ويتضح لك هذا المبلغ بأن تطرح :

---

(١) راجع كتاب اللورد ملنر المذكور : الصفحة ١٧٦

(١) مبلغ الدين الذى تركه سعيد باشا على ما جاء فى كتاب: «انجلترا فى مصر» وهو ٣،٢٩٢٠٨٠٠ جنيه.

(٢) المبلغ الذى أنفق على حفر ترعة السويس، وفى تقرير لجنة كايف أنه بلغ ١٦،٠٧٥،٠٠٠ جنيه.

(٣) مبلغ ١٠ فى المائة أنفق على أعمال نافعة باقية ومقدار ذلك ٨،٩٠٠،٠٠٠ جنيه.

فاذا جمعت هذه المبالغ الثلاثة وطرحتها من مجموع الدين كان الباقى ٦٠،٧٣٢،٢٠٠ جنيه. ولما كان اسماعيل باشا حكم ثلاثة عشر عاماً فيكون قد أنفق فى كل عام منها مبلغ ٤،٦٧١،٧٠٨ على شهواته ولذاته ومشروعاته الطائشة. ولا يخفى أن كتاب لورد كرومر ظهر بعد كتاب اللورد ملنر بست عشرة سنة، وقد زاد فيها مبلغ الدين من تسعة وثمانين مليون جنيه إلى واحد وتسعين مليوناً. واليك ما قاله الورد كرومر فى هذا الصدد: —

« ويصح القول بوجه الاجمال أن اسماعيل باشا أضاف إلى دين مصر نحو سبعة ملايين جنيه فى كل سنة من السنوات الثلاث عشرة التى حكم فيها على مصر، وأنه أنفق جميع المال الذى اقترضه — ما عدا مبلغ الستة عشر مليون جنيه الذى أنفق على حفر ترعة السويس — توديراً وتبذيراً [١] ».

وقد رأينا أن مركيز زتلند أصدر كتابه بعد كتاب لورد كرومر بأربعة وعشرين عاماً. وهو يسلم بصحة الأرقام التى أوردها لورد كرومر مما يحملنا على القول بأن الأرقام الدالة على ثقل دين اسماعيل قد أصبحت أرقاماً ثابتة مسلماً بها. وعليه فيجدر بنا الآن أن نتناسى تلك الأرقام والملايين قليلا، وأن نحاول أن نرى متى أصبح ذلك الفلاح الحكيم الذى نشأ على إذخار المال لشراء الأراضى، ميالا إلى اقتراض الأموال الطائلة بقصد تبذيرها فى شتى الوجوه غير النافعة.

(١) راجع كتاب الورد كرومر المشار اليه ص ٥ من الجزء الأول

ترى طرأ عليه انقلاب فجائى ؟ أم كان انقلا بهمن رجل مقتصد إلى رجل مبذر تدريجياً ؟ أن معرفة ذلك من حق كل باحث مدقق .

أن المستر أدوين دهليون ، الذى كان قنصلا عاماً للولايات المتحدة فى ذلك الزمن والذى أقام عدة سنوات بالقاهرة بعد اعتزاله منصبه ، لا يذهب إلى ما ذهب اليه اللورد ملنر ولا يوافق على تصويره اسماعيل باشا بصورة رجل شهوانى ينفق الملايين على شهواته ولذاته ، أو بصورة رجل يقضى لياليه فى التهتك والخلاعة ، وأصباحه فى السرير ، وأنهرَه فى تدبير ليالى الفجور والدعارة . اسمع ما يقوله ذلك السياسى الأميركى عن اسماعيل : —

« أن الخديوى رجل كثير العمل . ومن مقتضيات السلطة الاستبدادية أنه يجب على صاحب تلك السلطة ان يشرف على كل كبيرة وصغيرة . فهو ستيقظ باكراً فى الصباح ويسهر الليل مشرفاً على شئون الدولة . وقد أثر ذلك فى صحة الخديوى تأثيراً ظاهراً ، كما يلوح على ملامح سموه منذ فصل الشتاء الماضى . فالراحة التى يتمتع بها الأفراد محظورة على أصحاب تلك التيجان ، ولاسيما فى مثل الأحوال التى يعيش فيها الخديوى . فالأعمال التى كان يقوم بها على سبيل التسلية قد أصبحت ضربة لازب عليه ومطالب الملك تمنعه من الأسفار فيضطر إلى الجولان فى شوارع عاصمته بموكبه الملكى الحافل [١] » .

أما مقدمة الكتاب الذى اقتبسنا منه هذه العبارة فتاريخها شهر يوليه سنة ١٨٧٧ وهذه الشهادة فى حق الخديوى اسماعيل تنطبق على المدة التى برى فيها ملنر وكرومر وزتلند أقلامهم لتصوير اسماعيل بصورة الخليع المتهتك المحاط بالنساء والمنغمس فى الشهوات والمغرم بحب الظهور . وقد ايد مكاون الصحفى الانجليزى وقد كان يعرف اسماعيل باشا معرفة وثيقة شهادة

(١) راجع كتاب ده ليون الذى سبقت الاشارة اليه ص ١٧١

القنصل الأمريكى وأوجز وصف اسماعيل بقوله: «إن الدولة هى الخديوى[1]».
وقد ذكر بالتفصيل الأسباب المؤيدة لذلك . فبعد أن قال أن الوزراء أشبه
شىء بدمى تحركها إرادة إسماعيل قال :—

« إن الخديوى يلم بكل كبيرة وصغيرة من أعمال الدولة ـ من المفاوضات
لعقد أى اتفاق أو قرض ، إلى الارتباط بأى عقد لشراء فحم أو آلات .
ولا شىء من أعمال الدولة يتم من دون اطلاع سموه عليه . وبعبارة موجزة
أن سموه لا يملك فقط بل يحكم على كل شبر من البلاد ، من الاسكندرية
شمالا إلى وادى حلفا جنوبا ، بل إلى ماوراء وادى حلفا حيث قد خلع
سلطته على غوردون باشا[2] »

وعلى كل فان ذلك الرجل الذى صوره اللورد ملنر بصورة الخليع
المغرم بحب الظهور عاش ـ إذا صدق ما رواه مكاون ـ عيشة متواضعة
بالقياس إلى أمير غنى مثله لم يكن دخله من أملاكه الخاصة يقل عن مائة وستين
ألف جنيه سنوياً عند ارتقائه العرش عدا « مخصصاته ». وإليك وصف قصر
اسماعيل نقلا عن كتاب : « مصر كما هى » قال المؤلف :—

إن دور الوزارات مشتتة فى منطقة نصف قطرها أقل من ميل من قصر
عابدين حيث يقيم الخديوى الآن . . . وهذا القصر هو صرح فسيح ولكنه
بناء وضيع الشكل من الوجه الهندسى . وقد خصص جانب منه بدواوين
الحكومة ومصالحها وفى هذا الجانب بهوٌ للحفلات والمآدب التى يقيمها
سموه فى أوقات معينة . وفيه أيضاً مجموعة من الغرف فى الطبقة الأولى
يشرف فيها سموه على أعمال الدولة ويستقبل فيها زواره ، وعلى مقربة منهُ
سكرتيره الخاص وحاجبان مصريان يقفان على قمة السلم خارجا . أما البهو
نفسهُ فلا يشف مرآهُ أو أثاثهُ أو زخرفهُ عن أى شىء من العظمة . ففيه

(١) راجع كتاب مكاون الذى سبقت الاشارة اليه ص ٨٧
(٢) راجع كتاب مكاون الذى سبقت الاشارة اليه ص ٨٧

سجادة عجمية كثيفة ومتكأ مكسو بالحرير وبضعة كراسى مكسوة بنسيج بلائم نسيج المتكأ . وبحف النوافذ من ذلك النسيج عينه . وستة مصابيح بللورية معلقة على الجدران المزخرفة زخرفا عربياً . ومنضدة صغيرة مذهبة بجلس الأمير وراءها [1] » .

فهذا البيان صريح جدا وقد نشر عندما أخذ نجم اسماعيل فى الأفول ، وليس ثمة ما يحملنا على الارتياب فى صدق الكاتب الذى أورده . والكاتب لا يقتصر على القول بأن قصر عابدين بناء وضيع الشكل من الوجه الهندسى بل يضيف إليه قوله ان بهو المآدب والحفلات لا يشف مرآهُ أو أثاثهُ أو زخرفهُ عن شيء من العظمة .

ومع ذلك فاننا لا نعلق شانا خاصاً على بيان مكاون هذا . وإنما نقول أن أميرا كان يبلغ دخله السنوى الخاص مائة وستين ألف جنيه فى العام كان له أن يسكن قصرا منيفاً عند ارتقائه السدة الخديوية من دون أن يهتم بالأسراف . وعلى كل يجدر بنا أن نقتبس العبارات التالية توفية للكلام حقه

« وفى هذا البهو يجلس سموه كل يوم حوالى الساعة الثامنة صباحا ويستقبل أولا ولديه (وأحدهما الآن رئيس المجلس الخاص والآخر وزير المالية والحربية والأشغال) ثم الوزراء وكبار الموظفين الذين يودون استشارته فى مهام الدولة أو الذين يستدعيهم سموه لمقابلته . وتتم بعد ذلك مقابلة القناصل وغيرهم من الأجانب الذين يودون مقابلة هذا الأمير العظيم أما إشباعا لرغبتهم فى رؤيته ، او رغبة فى عرض اقتراح عليه . وعند الظهر (ويعلن الظهر بأطلاق مدفع من القلعة) يذهب الأمير لتناول الغداء ويقضى فى ذلك نحو ساعة من الزمن ، وبعد ذلك يعود إلى عمله فيستقبل زواره وينجز مختلف الأعمال إلا فى أيام نادرة يخرج فيها فى الأصيل لقضاء نحو ساعتين فى النزهة فى مركبة يجرها جوادان وتسير به فى شارع شبرا أو

(١) راجع كتاب مكاون الذى سبقت الاشارة ص ٩١

شارع العباسية . وعندالساعة السابعة يشرع فى تناول العشاء ويقضى فىذلك ساعة . وإذا كان قد فرغ من أعمال الدولة جلس بعد العشاء ساعتين أو ثلاث ساعات على شرفة القصر يتمتع بنسيم المساء العليل ويدخن ويتحدث إلى وزرائه وغيرهم ممن يتمتعون بالاذن فى الدخول عليه بلا استئذان . وحوالى الساعة الحادية عشرة يأوى إلى سريره ، إلا إذا كانت مهام الدولة تقضى عليه بمواصلة معمل ، فيظل منهمكا بها بعد العشاء إلى منتصف الليل أو إلى ما بعد ذلك »

وقد لا يكتفى القارىء بقراءة هذه الأقوال ، التى يجب أن نفرض أنها حقائق إلا إذا ارتبنا فى صدق المستر مكاون ، فنورد أيضا ما يلى من أقواله :

« فى خلال الاثنتى عشرة أو الأربع عشرة ساعة التى يقضيها سموه فى العمل أكثر من ثلثمائة يوم كل سنة لا ترى أى جزئية من جزئيات المهام الرسمية لا يؤخذ فيها رأيه . فهو فى الحقيقة ملك ووزير فى آن واحد ، إذ يشرف بنفسه على كل شىء ويطّلع على كل شى وينجز كل شىء[1] »

إن أقوال ده ليون ومكاون اللذين كانا شديدى الاتصال بالخديوى تدل على أن ذلك الأمير المقبوض الكف لم ينفك عن مواصلة العمل حتى بعد ارتقائه العرش . والصفات التى كانت بارزة فيه ، وهى الجد والمثابرة والاخلاص للواجب ، لم تفارقه لتحل محلها الصفات التى يمتاز بها الرجل المبذر الخليع الشهوانى . وإذا صدقنا هذين الكاتبين لم يكن لنا بد من التسليم بأن الصفات القديمة التى امتاز بها اسماعيل ظلت ملازمة له إلى أن ارتقى توفيق باشا العرش

ومما يجدر بالذكر أن بين السجلات السرية المحفوظة فى دار السفارة الاميركية بالقاهرة بيانا (تقريراً) سرياً يؤيد ما ذهب اليه كل من

(١) راجع كتاب مكاون الذى سبقت الاشارة اليه ص ٩١

ده ليون ومكاون . وتاريخ هذا البيان ١٥ سبتمبر سنة ١٨٧٣ وقد كتب فى الاسكندرية بعد ارتقاء اسماعيل العرش بما يزيد على عشر سنوات ، وهو مذيل بتوقيع القنصل الأميركى العام وموجه إلى وزارة الخارجية الأميركية بواشنطون ، ورب معترض يقول أن كاتب المقال لم يكن سياسياً محنكا بل رجلا عادياً من الحزب الأميركى الجمهورى عين قنصلا عاماً لدولته مكافأة له على بعض الخدمات التى أداها للجنرال جرانت فى انتخابات سنة ١٨٧٢ . ولا حاجة بنا إلى الرد على اعتراض كهذا ، وإنما نقول أنه إذا كان كاتب ذلك البيان من غير رجال السياسة المحنكين عند ما عين قنصلا لدولته فى مصر أو لم يكن من العالمين بدقائق « البروتوكول » فقد كان ملماً بالخفايا النفسانية دقيق الفراسة ، وقد عُيّن فى السلك السياسى لدقة معرفته بالطبيعة البشرية وصدق حكمه عليها .

أما البيان الذى قدمه هذا القنصل إلى حكومته فلم يكن يراد نشره . ولذلك أطلق الكاتب لنفسه العنان ليقول كل ما يخطر بباله . وقد جاء فى هذا البيان ما يأتى :

« ارتقى اسماعيل باشا العرش فى ١٨ يناير سنة ١٨٦٣ مستعيناً على إنجاز واجباته بسعة معرفته بالناس وأحوالهم وبمقدرته فى الشؤون الادارية على وجه لم يكن يعهد فى أمراء الشرق إلا نادراً . وقد وقف بنفسه منذ ارتقائه العرش على خدمة مصر وترقيتها . مبدياً فى ذلك حماسة لا تعرف الملل[1]

ترى هل كان لاسماعيل باشا طبيعتان متناقضتان ينطبق هذا البيان الرسمى على إحداهما ، وكلام اللورد ملنر على الأخرى ؟

الجواب عن ذلك أن رجلا يقضى فى القيام بأعمال الدولة مدة تختلف

---

(١) نقلا عن « مجموعة المراسلات السياسية للقنصلية الأميركية العامة بمصر من سنة ١٨٦٩ - ١٨٧٣ » (ص ٤٢٥) المحفوظة بين سجلات السفارة الاميركية بالقاهرة

من إثنتى عشرة ساعة إلى أربع عشرة كل يوم ، مدة ثلثمائة يوم من كل عام من الأعوام الثلاثة عشر التى حكم فيها على مصر ، لايجد متسعاً من الوقت للظهور بمظهر مخالف لنفسيته الحقيقية . ولو أنه استطاع أن يفعل ذلك بحكم العادة لظهر فيه أثر ذلك بمرور الزمن . ولا يخفى أن ما من امرىء — ولو كان أعظم المستبدين الطغاة — يستطيع مهازلة الطبيعة أو مقاومتها . ولعل الذاكرة فى مقدمة قوى الانسان التى توهنها الشيخوخة . ومع ذلك فقد شهد موبرلى بل بحسن ذاكرة اسماعيل . وكان موبرلى بيل هذا صحفياً انجليزياً عرف اسماعيل باشا وكان يكرهه . قال فى كتابه . «الخديويون والباشاوات» الصفحة ١٨ ما يأتى :

« أما ذاكرة اسماعيل باشا فمدهشة . وقد حدث أن اختلفنا مرة فى نحو سنة ١٨٧٥ على أمر من أمور المفاوضات التى دارت بشأن ترعة السويس ، فاقتبس عن ظهر قلبه نحو عشرين سطراً من إحدى الوثائق التى كانت قد وقعت بيده منذ عشر سنوات تماماً . وقد دونت ساعتئذ ما اقتبسه ووجدته فيما بعد منطبقاً على الأصل حرفياً » .

أن العبودية تلد الكسل والكسل يلد الانغماس فى الشهوات . أما اسماعيل فلم يكن كسلا وليس لدينا برهان قاطع على أنه كان منغمساً فى الشهوات ، وعليه فليس من المدهش أنه صرح فى أول خطبة ألقاها على القناصل والممثلين السياسيين بأنه سيبطل السخرة . وليس معنى ذلك أنه شهر الحرب على النخاسة فى تلك الدقيقة وذلك المكان إلا أن السخرة كانت مرتبطة بالنخاسة إرتباطاً وثيقاً . فلتصريح اسماعيل باشا بشأنها دلالة خاصة على حقيقة خلقه ، وعلى أن اسماعيل كان يعرف حقيقة السخرة ، وقد عقد العزم على إبطالها . ولاحاجة إلى القول أن امرؤاً طبع على الميل إلى الخلاعة وعلى اقتراض المال لتبذيره قلما يفكر فى مثل ذلك .

(١) راجع كتاب : « ترعة السويس » للاستاذ هلبرج ص ١٩٤

على أن اسماعيل لم يكتف بأن صرح بعزمه على الغاء السخرة ، وفى الحقيقة أن كلمة السخرة كانت على كل شفة حتى أن القنصل الفرنسى العام كتب يومئذ إلى وزارة الخارجية الفرنسية يقول : « أن هذه اللفظة تفرق بين الأعمال الحكومية والمصالح العامة ، وهى تنطوى دائماً على إشارة إلى الأعمال الجارية فى ترعة السويس بحيث أن جميع العيون تشخص إلى»[1] .

وهذا يدل على أن ذلك السياسى الذى أوفدته باريس لمعاونة فرديناند ديلسبس على تحويل مصر مستعمرة فرنسية ، رأى من أول تصريح القاه اسماعيل باشا أنه كان ينوى الكفاح ولا يأنف منه . وبعبارة أخرى أن القنصل الفرنسى ممثل نبوليون الثالث قرأ من خلال سطور الخطبة الافتتاحية التى القاها اسماعيل أنه لم يكن فى نيته التماس الراحة والرخاء، بل كان مصمما على الكفاح فى سبيل رفاهية شعبه .

ويزعم مترجمو ديلسبس أن انجلترا هى التى دفعت اسماعيل إلى ذلك[2] ولنفرض أن الأمر كذلك فهل يغير ذلك شيئاً من الحقيقة ؟ وهل يلام الخديو إذا التمس النصيحة الصادقة ؟ وغنى عن البيان أنه ارتقى العرش فى ١٨ يناير سنة ١٨٦٣ أى بعد ما أذاع المستر لنكن (رئيس الولايات المتحدة) منشورهُ المشهور الخاص بتحرير العبيد بسبعة عشر يوماً . وكانت الحرب الأميركية الأهلية قد حولت أنظار العالم كله إلى مسألة الاسترقاق وساعدت على إذاعة منشور الرئيس فى جميع الأنحاء . وعليه فمن المحتمل أن يكون اسماعيل باشا ، بعزمه على إلغاء السخرة ، قد سار وراء ميوله الخاصة سواء أصادفت تلك الميول هوى فى نفس الشعب الأنجليزى أم لم تصادف . وسواء أوافقت خطة فرنسا أم لم توافقها .

---

(١) نقلا عن تقرير سرى بعث به القنصل الفرنسى بالقاهرة الى وزارة الخارجية الفرنسية وذكره هالبرج فى ص ١٩٤ من كتابه

(٢) راجع كتاب « فرديان ديلسبس — حياته وأعماله » لمؤلفيه برتران وفيريه ص ٢٣٦

وكان نبوليون الثالث يومئذ فى أوج مجده لأن الخذلان الذى منى به فى المكسيك كان لا يزال يتمخض به الزمن . وليس ثمة سبب يحملنا على القول بأن الخديوى كان مستعداً أن يسلك تلك الخطة لو لم يكن مقتنعاً بصوابها . وعلى كل فقد أظهر بمعاداته لفرنسا جرأة عظيمة . ولا يخفى أن الأشخاص الذين يندفعون وراء لذاتهم لا يعملون عادة أى شىء يعوقهم عن انتهاج ذلك السبيل وعليه فان الصدمة التى صدم بها اسماعيل قنصل فرنسا فى مصر ، تدحض التهمة التى وجهها ملنر إلى اسماعيل إذ قال أنه كان شهوانياً منصرفاً إلى اللذات محباً للظهور مجرداً من المبادىء .

ومهما تكن الحقيقة فان وفاة محمد سعيد باشا أتاحت لانجلترا فرصة ملائمة لتجديد مساعيها لمقاومة مشروع ترعة السويس . وكان السر هنرى بولوَرْ السفير الانجليزى لدى الباب العالى (والذى أصبح اللورد بولور فيما بعد) قائداً للحملة على ذلك المشروع . وكانت الاستانة خير نقطة يشرع منها الهجوم ، لأن مصر كانت يومئذ ولاية عثمانية ، ولم يكن السلطان قد أصدر فرماناً يعترف بالامتياز الممنوح لديلسبس . وقد أدرك يومئذ كلا اسماعيل باشا والسفير الانجليزى ما يترتب على ذلك النقص فى وثيقة الامتياز

على أن أصدق برهان على أن مقاومة اسماعيل باشا لنظام السخرة لم تكن مماثلة لرغبات انجلترا أن نظرة الخديوى إلى مشروع ترعة السويس كانت تختلف كل الاختلاف عن نظرة وزارة الخارجية البريطانية اليه . فقد قال الخديو لقنصل فرنسا العام فى أواخر سنة ١٨٦٣ : « اننى أشدُّ حماسة لمشروع القنال من المسيو ديلسبس . وأننى لواثق أن ليس ثمة عمل يفوقهُ عظمة وفائدة لمصر . ولكن قواعدهُ مضطربة الآن وسأسعى لترسيخها ثم أفوق سلفى فأسعى بنشاط لاكمال العمل » [1]

وليس بالعسير أن يتتبع الباحث تفكير اسماعيل . فكأنه قال فى

(١) هلبرج فى الكتاب الذى تقدم ذكره ص ١٩٤

ذات نفسه : انى أشد حماسة لمشروع ترعة السويس من المسيو ديلسبس ولكنى لست من محبذى الامتياز الذى منح له . لأن أثر المحاباة فيه واضح جداً . وقد وقع عمى وثائق ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ و ٥ يناير سنة ١٨٥٦ و ٦ يوليه سنة ١٨٥٦ من دون أن يطلع عليها . فكان يعمل وهو مغمض العينين وقد ضحى بمصر فى سبيل مصلحة صديقه فردينان ديلسبس . ومع أنى مستعد أن أعامل هذا الرجل الفاضل بسخاء ، الا أنى مضطر إلى التفكير فى مصلحة بلادى قبل كل شىء . فامتياز ترعة السويس غير قانونى ، وقد جاوز سلفى حدود السلطة التى كانت له . فما لم يبرم جلالة السلطان الامتياز فهو غير كامل وسأقاوم هذا الامتياز إلى أن يتم اصلاح ما به من عيب . ومتى تم ذلك سرت بالعمل بكل نشاط

ويجدر بنا هنا أن نلاحظ ما كان يجول فى خاطر السر هنرى بولور من الأفكار . ولعله كان يقول فى نفسه : « ان ديلسبس رجل فرنسى يحاول أن ينتزع من انجلترا السيادة البحرية ليجعلها لفرنسا . ومشروع ترعة السويس هو السلاح القوى بيد وزارة الخارجية الفرنسية . ولكن فى وثيقته نقصاً ، وسأتوسل بهذا النقص لاحباط مقاصد فرنسا وصد هجومها على السيادة البحرية البريطانية »

وخلاصة الموقف — عندما خاطب اسماعيل باشا القناصل فى الحفلة التى أقامها لهم — أنه كان يهم الخديوى ويهم السر هنرى بولور مقاومة المشروع لأنه كان يقوم على نظام السخرة وقد كان لتلك المقاومة فى نظر السر هنرى بولور غاية واحدة وهى القضاء على مشروع ترعة السويس . أما الخديوى فقد كان يرجو من وراء تلك المقاومة اصلاح شروط الامتياز والقضاء على السخرة فقط . وبعبارة أخرى أن مقاومته للمشروع كانت مبنية على أسباب اقتصادية وانسانية

الفصل الرابع

محاربة السخرة

كان موقف اسماعيل باشا بازاء نظام السخرة ناشئاً عن اعتبارين أحدهما إنساني والآخر منطقي . ولندع الآن الاعتبار الأول جانباً ولننظر فى الاعتبار الثانى . وقد بينا فيما تقدم أن اسماعيل كان من أكبر الملاك فى مصر ومن أحسن الزراع فيها . وقد أدرك بذكائه الفطرى وبخبرته الواسعة أن نظام السخرة الذى استعان به ديلسبس على حفر ترعة السويس لم يكن حماقة فحسب بل كان منافياً للآداب أيضاً .

ولا بد من التنبيه هنا على أن ديلسبس كان قد امتنع عن الاشارة إلى ذلك النظام فى وثيقتى الامتياز المعروفتين ، إلا أنه أشار إليه فى مذكرة ٢٠ يوليه سنة ١٨٥٦ . وإليك ماجاء فى هذا الصدد :

« تقدم الحكومة المصرية العمال اللازمين لحفر الترعة بناء على طلب مهندسى الشركة وطبقا لحاجتها »

وقد قدر موظفو الشركة أنهم يحتاجون إلى جيش من العمال يختلف عددهم من عشرين إلى خمسة وعشرين ألفاً على أن يستبدلوا بغيرهم كل فترة من الزمن تختلف من شهر إلى ثلاثة أشهر . ولم يكن بد من انتهاج هذا المنهج

لأن أولئك العمال - على ماذكره المستر ايلبرت فارمان قنصل الولايات المتحدة بالقاهرة - «كانوا يسامون شر أنواع القسوة حتى أنهم كانوا يموتون كالذباب[١]» ولا حاجة بنا إلى البحث عن المصادر التي رجع إليها المستر فارمان عند ذكره هذه الحقيقة . ونكتفي بالقول أن حفر ترعة السويس كان يستلزم على الدوام حرمان الأعمال الزراعية وغيرها سواعد ستين ألف رجل من العمال .

ذلك بأنه كان عشرون ألف عامل يعملون على الدوام في حفر الترعة ، وعشرون ألفاً غيرهم مستعدون للقدوم للحلول محلهم . وعشرون ألفا قد قضوا نوبتهم وهم عائدون - أو على أهبة العودة - إلى أراضيهم . «وقد أصيبت الشؤون الزراعية في مصر بسبب ذلك أسوأ إصابة[٢]»

وليست النكبة في كون السخرة كانت تقصي على الدوم ستين ألف عامل عن الأعمال المدرة للرزق فقط ، بل في كونها استنفدت قوى البلاد العاملة أيضاً . وفي الحقيقة أن العمال الذين كانوا ينجون من الموت ويعودون إلى مزارعهم كانوا يظلون عدة أسابيع لا يستطيعون القيام بأي عمل لما ينتابهم من ضعف . ذلك لأن شركة ترعة السويس استنزفت كل ذرة من النشاط فيهم ، وكانت تطلب باستمرار عمالا جددا . والأرجح أن عدد الذين أقصوا في الحقيقة عن الأعمال المدرة للكسب كان يزيد على ستين ألفاً

وكانت انجلترا قد أثارت مسألة السخرة قبل وفاة سعيد باشا . ويظهر أن الرأي البريطاني العام ثار ثورة عظيمة على ما كان يجري في السويس وارتفع زئير الأسد البريطاني حتى اضطر الخديو أن يؤجل تزويد الشركة بالعمال اللازمين شهرا بعد آخر . فكان ذلك معطلا لسير العمل . ثم ألقيت بعض الأسئلة في صدد ذلك في مجلس النواب البريطاني . وفي ١٦ مايو سنة

---

(١) راجع كتاب فارمان الذي سبقت الاشارة اليه ص ٢٠٣

(٢) راجع كتاب هلبرج الذي سبقت الاشارة اليه ص ٢٠١

١٨٦٢ رد المستر لايرد وكيل وزارة الخارجية على اقتراح مؤداه أن تتصدى الحكومة البريطانية لمنع السخرة في مصر ، فقال ان النخاسة والاسترقاق والسخرة أمور داخلية بحت وليس لانجلترا حق أن تتعرض لشؤون مصر لوقف السخرة اكثر مما لها من الحق فى أن تتعرض لروسيا أو الولايات المتحدة فى شأن الاسترقاق .

وفى الوقت الذى ألقى فيه المستر « لايرد » هذا التصريح كان الخديوى اسماعيل فى عزلة تامة . وقد رأى من خلال ذلك أن الوزارة البريطانية مغلولة اليدين فيما يتعلق بنظام السخرة فى مصر وأن الشعب البريطانى نفسه ساخطٌ عليه . وكان يعلم أن ديلسبس يعرف حرج موقف الوزارة البريطانية ويسعى لأبقاء الحالة على ماهى عليه . إلا أنه - أى الخديو - كان يعلم من الجهة الأخرى أنه إذا كان القانون الدولى يحظر على انجلترا التعرض لشؤون مصر لأرغام الخديو على ابطال السخرة ، فقد كان يحظر على فرنسا أيضاً أن تتعرض لبرزخ السويس أو أن تمنع اسماعيل من ابطال السخرة

واختار اسماعيل باشا وزيراً للخارجية رجلا قديراً جداً أرمنى الأصل اسمه نوبار باشا . وأكد السر هنرى بولور لهذا الوزير « أنه إذا الغى سمو الخديوى السخرة وحاولت فرنسا أن تكرهه على تسخير العمال لترعة السويس فان انجلترى تؤيده » . وألقى اللورد بالمرستون فى مجلس النواب البريطانى تصريحاً مؤداه أن انجلترا تؤيد جلالة السلطان وسمو الخديوى فى هذا الصدد بكل قواها . فترى إذن أن الوفاق كان تاماً بين اسماعيل وبالمرستون . إلا أن اسماعيل لم يكن من أعداء مشروع فتح الترعة نفسه وإنما كان يكره ما فى الالتزام الممنوح لديلسبس من آثار المحاباة والصداقة الشخصية ، ويكره أن يقوم ذلك المشروع على نظام السخرة . أما وزير الخارجية البريطانية فقد أراد أن يقضى على الاثنين معاً — أى على مشروع حفر الترعة وعلى نظام السخرة . وعليه شرعت وزارة الخارجية البريطانية فى تحريض الباب

العالى واستفزاز همته . وكانت النتيجة أن وزير الخارجية العثمانية كتب إلى سمو الخديو فى ٢ ابريل سنة ١٨٦٣ ، يعترض على استخدام السخرة لحفر الترعة [١].

وقد أنقذ هذا الكتاب الخديو من غضب نبوليون الثالث . ومع ذلك عزم اسماعيل باشا أن لا يأبه له إذ كان فيه تعرض لشؤون تعنى مصر وحدها ولا تعنى تركيا . وعليه امتنع عن إصدار الأوامر اللازمة إلى الشركة بوقف العمل ، وفى الوقت عينه عزم على تخفيف مساوى السخرة بالطريقة التى يستحسنها هو نفسه .

وكانت ثمة مسائل أخرى متعلقة بالمشروع تستنفد كل اهتمامه . فقد كان الالتزام الثانى يقصد إلى إنشاء ترعة مائيـة (ترعة السويس نفسها) وترعة أخرى من ماء عذب يستمد من نهر النيل ، على أن تتصل هذه الترعة بالأولى . وكان فى هذا الالتزام نص على وجوب إعطاء جميع الأراضى اللازمة لانشاء هاتين الترعتين ، مما ليس ملكا للاهالى الى « الشركة العامة » Compagnie Universelle التى أنشأها ديلسبس لحفر ترعة السويس . وكان ثمة نص آخر يرخص لهذه الشركة فى استغلال جميع الأراضى غير المزروعة التى يمكن ريها بمياه الترعة العذبة ولا يملكها أحد من الأهالى . على أن تعفى من الضرائب مدة عشر سنوات

وكان الاعتقاد شائعاً فى مصر عند وفاة سعيد باشا أن ديلسبس يعلق على هذه الأراضى شأنا عظيما . نعم ان الشركة التى أنشأها كانت « شركة عامة » أو دولية بالاسم ولكنها كانت فى الحقيقة شركة فرنسية أصحابها ومديروها فرنسيون . ورأسمالها كله تقريبا فرنسى . وكانت الاشاعات تتردد فى ذلك الحين أن نبوليون الثالث ينوى إنشاء مستعمرة فرنسية مهمة على ضفاف هذه

---

(١) راجع كتاب هلبرج الذى سبقت الاشارة اليه ص ١٨٨

الترعة[١] كما كان ينوى إنشاء مدينة فرنسية عند مصبها على ساحل البحر الأبيض المتوسط

أما هل كان نبوليون الثالث ينوى حقيقة إنشاء مستعمرة فرنسية فى قلب مصر فمسألة فيها نظر . على أن مكاون يقول فى ذلك : « ان سمو الخديو لم يكن ليجهل الخطر السياسى الذى يترتب على السماح لشركة أجنبية بامتلاك منطقة واسعة من الأرض فى مصر على ضفاف الترعة التى أذن سعيد باشا لديلسبس فى حفرها ، وتخويلها سلطة مطلقة على تلك المنطقة وتمليكها تلك الترعة العذبة[٢] »

إن مصر هى من البلاد التى يتمتع فيها الأجانب بالامتيازات . فلو أن الشركة نالت ماكانت تطمح اليـــه لـكان لها من ذلك دولة داخل دولة ، ولكان لهذه الدولة من غنى الشركة ونفوذها وجاهها أعظم سند وأقوى دعامة

وأدرك ديلسبس أن الأراضى التى نحن فى صددها غنيمة لا تقوم بثمن ويجب أن لا يعزب عن البال أن هذا الرجل كان فرنسيا قبل كل شىء . ووطنياً متفانيا فى حب بلاده ومن أشد دعاة الامبريالسم أى الاستعمار والتوسع . وقد كان مشهوراً بحبه لفرنسا ، ولـكنه كان يحب أيضا الشركة العامة التى أنشأها . لذلك كان يكافح فى سبيلها لا ليملأ جيوبه بالمكاسب بل لأنه كان يتعشق المشروع الذى وقف عليـه قواه . وكان يرى أن التمسك بالامتيازات الخاصة بتلك الأراضى ضروريا لتحويل الصحراء بقاعا خصبة . وقد صرح بأن من أهم موارد الدخل التى وعد بها حملة أسهم الشركة المكاسب الناشئة عن تلك الأراضى ، ولذلك كان يفضل قتل مشروع الترعة برمته على النزول عن تلك المكاسب[٣] »

(١) راجع كتاب فارمان الذى سبقت الاشارة اليه ص ٢٠٣

(٢) راجع كتاب مكاون الذى سبقت الاشارة اليه ص ٣٦٩

(٣) راجع كتاب الاستاذ هلبرج المشار اليه سابقا ص ٢٠١

أما انجلترا فانها أيدت الخديوى بكل قواها إخلاصا لروح الاتفاق بينها وبين اسماعيل الذى أبي أن يفرط فى شيء من حقوقه وسلطانه ، ورأت الشركة ومن ورائها الحكومة الفرنسية أن تأييد لندن لمصر لابد أن يفضى الى عقدة وأدرك اسماعيل باشا منلعة موقفه فأوفد نوبار باشا إلى باريس وزوده بالأمر بأن يتصــــل بأعضاء مجلس ادارة الشركة ويساومهم على البت فى المسألة

ولما سمع ديلسبس بهذا التحول الجديد أرسل إلى الشركة تلغرافا أشار به بعدم مقابلة نوبار باشا أو مساومته . على أن نوبار باشا لم يكن ممن يسهل إهانتهم وعدم الاعتداد بهم . وإذ كان واثقاً بعدالة الرأى الفرنسى العام أخـذ يبسط قضيتـه بكل صراحة للصحف الفرنسيـة ، محاولا أن يثبت أن الامتياز الذى نالته الشركة لم يكن القانونيا . وكان فى أحاديثه شديد الوطأة على الشركة . فأقام مديروها الدعوى عليه أمام محكمة السين الأهلية واتهموه بالقذف والتشهير . فأقام عليهم دعوى فرعية . فحكمت المحكمة بأن نوبار باشا بانكاره أن امتياز الشركة قانونى قد أساء إلى سمعة الشركة . ومن الجهة الأخرى ليس لديلسبس حق فى الاعلان عن القضية قبل إقامة الدعوى

وقد صدرهذا الحكم فى ٢٨ فبراير سنـة ١٨٦٤ . وكان فيه إيعاز إلى الفريقين المتقاضيين بوجوب السعى للصلح وفض ما بينهما من خلاف . وكان اسماعيل باشـا لا يزال راغبا فى إنشـاء الترعة بشرط الغـاء السخرة وإحاطة الامتياز بالضمانات الملائمة . وأدرك ديلسبس أنه لابد له من النزول عن عرش كبريائه وأن الحكمة تقضى عليه بالمسالمة ما دامت انجلترا والحكومة العثمانية عدوتين لذلك الامتياز

وعليه فلم ينقض شهران على صدور حكم محكمة السين حتى اتفق الخصمان على التحكيم ، وعهدا فى تلك المهمة إلى نبوليون الثالث بعد أن اتفقا على شروط التحكيم . والأرجح أنه ما كان نبوليون ليرضى بالقيام بتلك المهمة

لولا وثوقه بأن انجلترا تريده على ذلك . ويظهر أنه فى ٩ يناير سنة ١٨٦٤ — أى قبل صدور حكم المحكمة ببضعة أسابيع — أخبر السر هنرى بولور الامبراطور نبوليون الثالث بأن انجلترا لا تعترض على حفر الترعة فى حد ذاتها بل على الأسلوب المتبع فى حفرها . وأنه إذا ألغيت السخرة وأعيدت الأراضى الواقع بسببها النزاع إلى الحكومة المصرية فلا تبقى ثمة أية معارضة [1]

وقيل إنه لما سمع السر هنرى بولور بالاتفاق على التحكيم وبقبول نبوليون أن يتولى مهمة الحكم قال : « كيف يستطيع الامبراطور أن يسلخ جزءاً من أراضى السلطنة ولو كان ذلك برضى الخديو أو بطلبه ؟ إن السلطنة العثمانية تضمنها خمس دول وما من دولة منها ترضى بأن يعهد الى أى ملك فى حق التصرف فى أى جزء من أراضى السلطنة ، ولاسيما فى مكان ذى شأن كالمكان الذى نحن فى صدده [2] »

وعليه فلما سمع السر هنرى بولور بذلك الاتفاق اعترض عليه بشدة وقال إنه غير قانونى لأن جلالة السلطان لم يبرمه . على أن الامبراطور سار فى الدعوى وأصدر حكمه فى ٦ يوليه سنة ١٨٦٤ . وقد ذكر فارمان أن هذا الحكم أدهش جميع رجال القانون فى أوربا . ولولا ما كان عليه من مسحة الجد لاعتبره الناس تحفة من تحف القضاء [3]

وليس هذا مجال البحث فى ذلك الحكم بالتفصيل ، وإنما نقول إن مترجمى ديلسبس أجمعوا على أنه كان أكثر ملاءمة لمصلحة الحكومة المصرية منه لمصلحة الشركة . أما من جهة تأثيره الأدبى فقد كان فوزاً للشركة ، لأنه أذن لها فى مواصلة العمل [4]. وفى هذا القول كفاية

---

(١) راجع كتاب هلبرج الذى سبقت الاشارة اليه ص ٢٠٧

(٢) راجع كتاب فارمان الذى سبقت الاشارة اليه ص ٢٠٥

(٣) راجع كتاب فارمان الذى سبقت الاشارة اليه ص ٢٠٨

(٤) راجع كتاب برتران وفيريه الذى سبقت الاشارة اليه ص ٢٥٨

وقد لخص الأستاذ هلبرج الحكم بالعبارات التالية وهى :

« إن اتفاق ٢٠ يوليه سنة ١٨٥٦ بشأن استخدام العمال الوطنيين كان بمنزلة عقد يحتوى على التزامات متبادلة يجب على كل من الخديو والشركة القيام بها . وقد عوض الامبراطور الشركة من فسخ ذلك الاتفاق ثمانية وثلاثين مليوناً من الفرنكات . وأعيد الى الحكومة المصرية فرع الترعة العذب المياه الممتد من بحيرة التمساح إلى السويس ، ولكن أبيح للشركة أن تستغل جميع الترع ذات المياه العذبة الى حين انجاز الترعة المالحة . وأرغمت الشركة على أن ترد الى الحكومة ستين ألف هكتار مربع من أراضى البرزخ . إلا أنها أعيضت من ذلك . وبلغ مجموع التعويض الذى أرغمت الحكومة المصرية على إعطائه الشركة ثمانية وأربعين مليوناً من الفرنكات تدفع أقساطاً فى مدى خمس عشرة سنة [(١)]

فواضح مما تقدم أنه لما ارتقى اسماعيل العرش لم يكن أول همه متجهاً إلى تمتيع نفسه بأسباب اللهو والمسرات وبأبهة الحكم ، بل كان متجهاً إلى تحسين حالة الفلاح وضمان سيادة الحكومة المصرية والاحتفاظ بمرفق عام مهم للبلاد وهو الماء اللازم للأراضى المجاورة لترعة السويس . وقد كان سمو الخديو ، بمراعاته مقتضيات السياسة الرشيدة ، مضطراً إلى السير بحكمة بين رغبات فرنسا التى كانت تدافع عن امتياز ديلسبس ، ورغبات انجلترا التى لم تكن توافق على حفر ترعة السويس على الأطلاق . وفى الوقت عينه ، لم يكن للخديو بد من مراعاة موقف تركيا بين الفريقين . وفى الحقيقة إن السبيل الذى انتهجه وتلافى به تلك الأخطار الثلاثة كان يشف عن براعة فائقة

وإذا تابعنا ملنر وكرومر وكولفن وزتلند فيما ذهبوا اليه لم يكن لنا بد من القول بأن تلك البراعة لم تسفر عن شىء . واليك ما قاله ملنر فى هذا الصدد « إن مجموع المبالغ التى « أغرقتها » الحكومة المصرية فى الترعة بلغ بحسب تقرير لجنة كايف ستة عشر مليوناً وخمسة وسبعين ألفاً من الجنيهات . ومع

(١) راجع كتاب هلبرج الذى سبقت الاشارة اليه ص ٢٠٦

ذلك فليس لمصر الآن أية حصة من أرباح ذلك المشروع العظيمة [1] »

أما استعماله كلمة « أغرقتها » فى الكلام على الأموال التى أنفقها سعيد واسماعيل على مشروع ترعة السويس فليس فى شىء من الانصاف . على أننا لا نأبه كثيراً لهذا التعبير غير الموفق . والأمر الذى يجب أن نغفل عنه هو النتيجة التى أراد الكاتب أن يستخلصها وهى الزعم ان اسماعيل باشا هو الذى فرط فى نصيب مصر من أرباح شركة السويس العظيمة

ولا بد لنا هنا من الاعتراف بأن الحكومة المصرية لا تملك الآن « أسهماً » من « أسهم الشركة العامة » لأن دزرئيلي اشترى جميع تلك الأسهم فى سنة ١٨٧٥ وسنبحث فى مغزى هذه الصفقة فى فصل تال . على أن الحقيقة التى فاتت اللورد ملنر هى أن تلك الأسهم التى اشترتها الحكومة البريطانية بمبلغ ٣٩٧٦٥٨٣ جنيهاً لم تكن كل ما لمصر من مصلحة مادية فى مشروع ترعة السويس بل بالعكس نص امتياز نوفمبر سنة ١٨٥٤ على أن تأخذ مصر ١٥ فى المائة من صافى أرباح الشركة السنوية ، مهما كانت « الأسهم » التى تنوى شراءها [2] »

فالخديو اسماعيل لم يبع انجلترا حق الاشتراك فى أرباح الشركة بل تمسك بهذا المورد الغزير تمسكا شديدا . أما « الأسهم » التى كانت ملكا « خاصاً » له فلم تكن لتدر عليه درهماً واحداً ، لأن الحكم الذى أصدره نبوليون قضى بأن تستولى الشركة على كل درهم « من الأرباح حتى سنة ١٨٩٤ تعويضاً لها عما خسرته باعادة الأراضى المختلف عليها إلى الحكومة المصرية . ولما أرغم اسماعيل على النزول عن العرش فى يونيه سنة ١٨٧٩ كان حق مصر فى جزء من أرباح الشركة لا يزال مضموناً

وفى مارس سنة ١٨٨٠ — أى بعد نزول اسماعيل عن العرش بتسعة

---

(١) راجع كتاب « انجلترا فى مصر » لمؤلفه اللورد ملنر ص ١٧٨

(٢) راجع كتاب هلبرج الذى سبقت الاشارة اليه ص ١١٨

أشهر — يبعت هذه الحصة الثمينة [١] ، وتوفيق باشا يومئذ على العرش . وكانت الحكومة المصرية إذ ذاك تحت إشراف اللجنة المعروفة بلجنة المراقبة الثنائية ، أو قل تحت إشراف لندن وباريس . وكان المسيو بلنيير المندوب الفرنسي والماجور بارنج المندوب الانجليزى (الذى أصبح فيما بعد السر افلنج بارنج ثم لورد كرومر) هما الموكول اليهما تصريف الأمور فى مصر عندما يبعت حصة مصر

وغنى عن البيان أن اللورد ملنر لم يبالغ عندما وصف أرباح شركة ترعة السويس بأنها عظيمة . وقد باع خلفا اسماعيل حصة مصر فى ذلك المورد الغزير (وهى ١٥ فى المائة) باثنين وعشرين مليون فرنك أو ثمانمائة وثمانين ألف جنيه . والذى اشترى هذه الحصة فى الظاهر هو البنك العقارى الفرنسى . وما عتم أن اشتراها حتى أنشأ شركة لاستغلالها باسم :

Sociétée Civile pour le recouvrement des 15 o|o des produits nets de la Compagnie du Canal Maritime de Suez attribués au Gouv't. Eg. وكانت هذه الشركة فرنسية بحتة سواء أكان باعتبار نظامها أم باعتبار حملة « أسهمها » . فترى إذن أن الأقدار التى جعلت اسماعيل يبيع انجلترا « الأسهم » غير المدرة أرباحاً هى التى جعلت لجنة المراقبة الثنائية ، التى كانت تشرف على مصالح مصر بعد تنزل اسماعيل ، تبيع فرنسا حصة مصر فى تلك الشركة ، وهى ١٥ فى المائة من صافى أرباحها . وبذلك أقامت تلك اللجنة الموازنة بين لندن وباريس . وإذا أضفنا هذه الصفقة الى حصة فرنسا من « الأسهم » التى لم يشترها دزرئيلى (وهى ٥٦ فى المائة) كان من ذلك لفرنسا وانجلترا فى سنة ١٨٨٠ حصتان متعادلتان من صافى دخل الترعة

وسنورد لك فيما يلى أرقاماً تدل على أن حصة الخمسة عشر فى المائة التى تركها اسماعيل باشا لخلفه كانت مورداً غزيراً لمصر . وقد جنت منها الشركة

---

(١) راجع كتاب الاحصاء السنوى المصرى لسنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ ص ٤٣٤

الفرنسية التى أشرنا اليها أرباحا وفيرة منذ اليوم الأول . واليك مبلغ تلك الأرباح من سنة ١٩٢٦ الى سنة ١٩٣٠ [١] :

السنة	الربح بالفرنكات الذهب
١٩٢٦	٨٩ ٨٣٣ ٨٥٩
١٩٢٧	١٠٦ ٤٩٦ ٣٣٨
١٩٢٨	١١٠ ٦٢١ ٧٤٦
١٩٣٠	١٠٧ ٧٤٦ ٤٧٩

ففى سنة ١٩٣١ كانت الضائقة المالية العالمية فى أوج شدتها . وكانت الأموال المثمرة فى المشروعات المدرة للربح لا تنتج كسباً . أما « أسهم » شركة السويس فقد سخرت بتلك الضائقة وتغلبت عليها . وكان ربح حصة الخمسة عشر فى المائة ٠١٤ ر٨٤٩ ر٩١ فرنكا باعتبار الجنيه تسعين فرنكا (لأن انجلترا كانت قد عدلت عن عيار الذهب) أى أن الشركة الفرنسية ربحت فى سنة ١٩٣٢ ما يزيد على مليون جنيه وعشرين ألف جنيا مع أن رأسمالها الأصلى كان ثمانمائة وثمانين ألف جنيه فقط ! . . . ولا حاجة إلى القول أنه مامن مشروع مالى أدر فى سنة ١٩٣٢ مثل تلك المكاسب الوفيرة

ولعل اللورد ملنر عندما نشر كتابه « انجلترا فى مصر » فى سنة ١٨٩٢ لم يخطر بباله أن شركة ترعة السويس ستشغل بعد أربعين سنة أسمى مركز مالى بين شركات العالم جميعها . ولما صدر ذلك الكتاب كانت الشركة الفرنسية قد اغتنت بفضل الحصة التى أورثها اسماعيل باشا بلاده . وقد غابت هذه الحقيقة عن نظر اللورد ملنر ، ولو أدركها يومئذ ما اتهم اسماعيل بأنه لم يترك لمصر عند تنزله عن العرش أية حصة من أرباح ترعة السويس . والشىء الوحيد الذى كان يحق للمنر أن يفعله هو أن يقف بيانه وعارضته على اثبات أن تبذير اسماعيل الذى ترك خزانة الدولة خاوية خالية هو الذى اضطر لجنة

(١) نقلا عن كتاب الاحصاء السنوى صر٤٣٤

المراقبة الثنائية إلى بيع حصة مصر فى أرباح الترعة ، وأن هذه اللجنة لم تبعها إلا مكرهة ، على أن الهفوة التى ارتكبتها تلك اللجنة فى مارس سنة ١٨٨٠ كانت عظيمة جداً إلى حد أنها لم تجد مناصاً من القاء اللوم على الخديو المعزول

على أن عدم توجيه مثل ذلك اللوم إلى اسماعيل دليل على حسن نية اللورد ملنر . وقد كان هو والسر أوكلند كولفن ولورد كرومر وماركيز زتلند وغيرهم ممن اتهموا اسماعيل بالتبذير مشبعين بتلك الفكرة حتى غابت عنهم تلك الصفقة غير الموفقة التى تمت بعد نزول اسماعيل عن العرش. وفى الحقيقة أن الخديو تصرف تصرفاً يدل على منتهى الحكمة وبعد النظر إذ باع « أسهمه » واستبقى حصة الخمسة عشر فى المائة من صافى الأرباح . والدليل على تلك الحكمة أنه لما باع « أسهمه » فى سنة ١٨٧٥ كان مستقبل ترعة السويس معلقاً بميزان الأقدار . وكانت قيمة « السهم » الأصلية خمسمائة فرنك . واليك تقلبات تلك القيمة من سنة ١٨٧٠ إلى سنة ١٨٧٥ : —

السنة	القيمة بالفرنكات
١٨٧٠	٢٧٢ر٨٦
١٨٧١	٢٠٨ر١٣
١٨٧٢	٣٥٥ر١٣
١٨٧٣	٤٣٤ر٩٣
١٨٧٤	٤٢٢ر١٩
١٨٧٥	٦٧٤ر٠٥ [١]

ولا يخفى أن دزرئيلى دفع أربعة ملايين من الجنيهات عن ١٧٧ر٦٤٢ « سهماً » أو ٣ر٩٧٦ر٥٨٠ جنيها عن ١٧٦ر٦٠٢ من « الأسهم » (وهو صافى عدد الأسهم التى تسلمها) أى أنه دفع ٢٢ جنيهاً و ١٠ شلنات أو ٥٦٢ فرنكا عن كل « سهم » وهو سعر يزيد على سعر هذه « الأسهم » فى

(١) نقلا عن كتاب هلبرج الذى سبقت الاشارة اليه ص ٤٠٣

سنة ١٨٧٤ . ولما كان اسماعيل فى أشد الحاجة إلى المال فى نوفمبر ١٨٧٥ ،فيخيل الينا أنه خاطب نفسه بما يلى. قال :«إننى أملك من «الأسهم» ما قيمته نحو أربعة ملايين جنيه . وهذه ثروة أكثر مما يجوز استثماره لرجل مثلى فى أشد الحاجة الى المال . والأرجح أن هذه «الأسهم» لن تدر على أى ربح مدى عدة سنوات ، حتى إذا ثبت أن مشروع ترعة السويس مثمر . وقد أضر الحكم الذى أصدره نبوليون الثالث بى ضرراً بليغاً . على أنه إذا أفلح مشروع ترعة السويس فان حصتى —وهى ١٥ فى المائة من صافى الأرباح— ستعود علىّ بالمكاسب الوفيرة . وعليه فسأبيع «الأسهم» التى فى حوزتى بثمن جيد فأضمن بذلك عدم التعرض لأية خسارة مهما جاء به المستقبل . وإذا ساعدنى الحظ فان حصتى من الأرباح وهى ١٥ فى المائة تكفينى »

هذا هو على الأرجح ما كان يجول فى خاطر اسماعيل يومئذ. وهو دليل على حكمته وبعد نظره . ومثله مثل رجل قد اشترى ورقة من أوراق «اليانصيب» الارلندى وبسم له السعد قليلا فربحت ورقته جواداً من جياد ذلك السباق فرأى أن يبيع نصفها ليضمن الربح ، وأن يحتفظ بالنصف الاخر على أمل أن يواتيه الحظ. وفى خلال المدة التى انقضت بين بيع اسماعيل «أسهم» ترعة السويس ، وبيع الخديو توفيق ولجنة المراقبة الثنائية حصة الخمسة عشر فى المائة ، كان نجاح مشروع الترعة من الوجه المالى قد أصبح مضمونا كما ترى من الأرقام الآتية :

السنة	سعر سهم ترعة السويس بالفرنكات
١٨٧٥	٦٧٤ر٠٥
١٨٧٦	٧٠١ر٦٣
١٨٧٧	٦٧٧ر٨٧
١٨٧٨	٧٥١ر٧٣
١٨٧٩	٧٢٤ر٤٠

سنة	سعر سهم ترعة السويس بالفرنكات
١٨٨٠	٨٨ر١٠٧٥ [1]

ولم يكن هذا الارتفاع فى سعر «الأسهم» ناشئاً عن شراء انجلترا من مصر ٦٠٢ ١٧٦ من « الأسهم » فى نوفبر سنة ١٨٧٥ بل عن ازدياد حركة البواخر فى الترعة

ويؤخذ من إحصاءات سنة ١٨٧٤ (وهى آخر الاحصاءات التى كانت أمام اسماعيل باشا عند ماباع «أسهمه») أن دخل الشركة بلغ ٣٨٣ر٨٥٩ر٢٤ فرنكا ، وفى سـنة ١٨٧٩ بلغ ذلك الدخل ٠٦٠ر٦٨٦ر٢٩ فرنكا . وفى السنة التى بعدها كان ٤٨٧ر٨٤٠ر٣٩ فرنكا [2]

فترى إذن أنه لما باعت لجنة المراقبة الثنائية حصة مصر فى أرباح الشركة كانت تلك الأرباح قد أصبحت حقيقة ثابتة لا أمنية مرجوّة . وبعبارة أخرى أن اسماعيل باشا قد باع فى سنة ١٨٧٥ جزءاً من ورقة « يانصيب » وأما توفيق باشا فباع فى سنة ١٨٨٠ ورقة رابحة ! فاذا كان ثمة إنسان يجب أن يوجه اليه اللوم لأن مصر لا تملك اليوم حصة من الأرباح المضمونة فذلك الانسان ليس اسماعيل

ورب معترض يقول إن الأموال التى استدانها اسماعيل فى أثناء توليه العرش هى التى أرغمت توفيقا على بيع تلك الحصة . فالجواب عن ذلك أنه إذا كانت الحاجة الى المال فى سنة ١٨٨٠ هى التى أرغمت توفيقا على انتهاج تلك الخطة فقد كان فى الأمكان إعطـاء حصة الخمسة عشر فى المائة رهناً للحصول على المال بدلا من بيعها . هذا هو موضع الخطأ . وقد يكون ثمة خلاف بشأن هوية الشخص الذى ارتكب ذلك الخطأ ، ولكنه على كل حال لم يكن اسماعيل . وأى دليل أصدق على هذا من دليل التاريخ نفسه ؟

---

(١) نقلا عن كتاب هلبرج الذى سبقت الاشارة اليه ص ٤٠٣

(٢) راجع كتاب هلبرج الذى سبقت الاشارة اليه ص ٤٠٠

فقد جاء فى دائرة المعارف البريطانية . أنه لما تمت هذه الصفقة الخاسرة كان لورد كرومر صاحب السلطان المطلق فى الرقابة الثنائية ، واليك ماجاء فى المؤلف المذكور بهذا الشأن :ـ

« وكان السر أفلنج بارنج المسؤول الأكبر عن تقرير سنة ١٨٧٨ الذى نشرته اللجنة التى أنشئت للبحث فى شؤون الخديو اسماعيل . وعندما أرغم ذلك العاهل على التنزل عن عرشه فى سنة ١٨٧٩ كان الماجور بارنج هو المراقب البريطانى العام وصاحب السلطان المطلق فى لجنة المراقبة الثنائية ولو أنه بقى فى مصر لتغير مجرى تاريخ مصر كله . إلا أنه كان ألزم للهند ، وقدأصبح عضواً بالمجلس المالى الذى كان يرأسه لورد ريبون سنة ١٨٨٠ [١] »

ولا يخفى أن بيع الحصة التى نحن فى صددها تم فى مارس سنة ١٨٨٠ أى بعد عزل اسماعيل المفترى عليه عن العرش ، وفى خلال دكتاتورية ذلك السياسى العظيم الذى كان بلا شك على اتصال وثيق بمصالح انجلترا المالية ، وكان فى وسعه أن يعقد بكل سهولة قرضاً بضمان تلك الحصة لو أنه أدرك مافى بيعها من الخطر العظيم .

على أننا إذا أردنا أن ننظر الى علاقة اسماعيل بترعة السويس نظرة إنصاف لنرى هل أسفرت تلك العلاقة عن ربح أم عن خسارة لمصر ، وجب علينا أن نغض الطرف قليلا عن الوجه المالى وأن ننظر الى الوجه الأدبي . ان لتقارير المحاسبين مكانها ولكن الناحية الأدبية لا محل لها فى جداولهم الخالية من الروح

قال اللورد ملنر فى كتابه الذى أشرنا اليه غير مرة (الصفحة ١٧٦) :ـ

« إن الكارثة المالية التى وقعت فى أواخر عهد اسماعيل باشا كانت نتيجة إهمال كل مبدأ أدبى ، لانتيجة إهمال المبادىء الاقتصادية فقط »

فهذا القول يدل على أن للمسألة وجهة أدبية . وإذا أردنا أن ننظر الى

---

(١) راجع دائرة المعارف البريطانية : طبعة ١٣ مجلد ٧ ص ٤٨٤

مشروع ترعة السويس من هذه الوجهة رأينا هذه الحقيقة بارزة للعيان وهى أن اسماعيل أبى أن يأذن بالسخرة لانجاز ذلك المشروع . وفى الحقيقة إن الامبراطور نبوليون فرض عليـــه غرامة ثمانية وثلاثين مليون فرنك (أو ١٥٢٠٠٠٠ جنيه) بسبب دفاعه عن الفلاح . ولاشك أن طعن اللورد ملنر على اسماعيل لايمكن أن يتناول تصرفه فى هذا الصدد . ومن دواعى الأسف أن كتاب اللورد ملنر النفيس غفل عن المحمدة المذكورة . ولو كان ثمة يومئذ من يدافع عن اسماعيل لأبرز تلك المحمدة بصورتها الحقيقية .

وكان يجدر باللورد ملنر أيضاً أن يذكر حسنة أخرى من حسنات اسماعيل وهى استنقاذه ستين الف هكتار من الأراضى المصرية من بين مخالب الشركة الفرنسية ، وهى محمدة لا يجوز اغفالها . فقد دافع اسماعيل عن سيادة مصر بحيلولته دون قيام دويلة فى وسط البلاد تمتد فى الصحراء إلى حدود الدلتا . ومن الصعب أن نقدر الآن قيمة الأراضى التى استنقذها اسماعيل . إلا أن نبوليون الثالث قدر الخسارة التى ألمت بالشركة بثلاثين مليون فرنك أو بمليون ومائتى الف من الجنيهات . وليست قيمة ما عمله اسماعيل فى مبلغ المال الذى احتفظ به لبلاده ، بل فى التأثير الأدبى الذى أحدثه ذلك العمل . فأنه دافع عن حقوق مصر ، ومثل هذا العمل لا تقوم قيمته بما استلزمه من خسارة أو مكاسب مالية وكان يجب أن يوضع فى الميزان عندما قال اللورد ملنر إن اسماعيل لم يكن يهزأ بكل مبدأ اقتصادى فقط بل بكل مبدأ أدبى أيضاً

ويقال مثل ذلك فى مسألة ترعة المياه العذبة أيضاً . فقد أدرك ديلسبس يومئذ أنه ستنشأ عند مصب الترعة وعلى ساحل البحر الأبيض المتوسط مدينة زاهرة ثم تزدهر المنطقة الكائنة على ضفاف الترعة حيث تقوم اليوم مدينة الاسماعيلية . ورأى بعين الخيال حقول القطن والقمح والذرة والبرسيم ممتدة على ضفاف ترعة المياه العذبة التى تصل النيل ببحيرة التمساح ، وقد كان اسماعيل كثير التفاؤل وقد رأى هو أيضاً بعين الخيال الصورة التى رآها ديلسبس . وكان هذا يهجس بسيل الأموال التى ستصب فى خزائن

الشركة التى أسسها ويتخيل مئات الألوف من السكان يقيمون فى منطقة شركة الترعة وهم ثروة عظيمة للشركة التى أنشأها . ومثل تلك الأفكار أيضاً كانت تجول بخاطر اسماعيل

وقد رأى نبوليون أن الغاء امتياز الترعة العذبة يجعل للشركة حقاً فى تعويض مالى يبلغ ستة ملايين من الفرنكات أو نحو ٢٤٠٠٠٠ جنيه. ومن الصعب جداً أن نقدر الآن قيمة ذلك الامتياز من الوجه المالى . فهذه الترعة تمد بورتسعيد والاسماعيلية والسويس بالماء . وسكان الأولى ١١٤٧٠٠ وسكان الثانية ٣١٦٠٠ ، وسكان الثالثة ٤٦١٠٠ . وهى فوق ذلك تروى مساحة واسعة من الأراضى بين النيل وبحيرة التمساح حيث يوجد الآن ١١٠٣٠٠ فدان من الأراضى التى تزرع وتروى من مائها . وقد قدرت قيمة الامتياز يوم كانت الأراضى بوراً لا سكان عليها بمائتين واربعين الفا من الجنيهات ، زيادة على أن الترعة كانت ستمد الشركة بالماء اللازم لها مجاناً إلى أن يتم فتح ترعة السويس . فاذا نظرنا إلى ذلك الامتياز باعتبار الأراضى الخصبة الآهلة بالسكان التى نشأت على ضفافها ، وباعتبار أنها تقوم بحاجات المدن ومقتضيات الرى كانت قيمتها أعظم جداً مما قدرت به يومئذ بحيث إذا أردنا أن نحكم على اسماعيل من وجهة علاقته بشركة ترعة السويس حكما منصفاً لم يكن لنا بد من تقدير هذه القيمة تقديراً مؤيداً بالأرقام . على أن محاسبتنا لاسماعيل فى هذا المقام هى من الوجه الأدبى . وعليه فيكاد يكون من المتعذر تقدير قيمة الخدمة التى أسداها ذلك العاهل إلى بلاده باحتفاظه لمصر بذلك المورد العظيم

إن من أعظم المشكلات التى تواجه الولايات المتحدة فى هذا العصر مشكلة الاشراف على المرافق العامة . فالامتيازات التى منحت فى القرن الفائت — يوم كانت المدن الكبيرة لا تزال بلاداً صغيرة — قد أصبحت اليوم عبئاً ثقيلا على دافعى الضرائب حالة كونها مناجم ذهب لأصحابها . فالكفاح ضدها كفاح فى سبيل الخير العام . والذين يدركون هذه المشكلة ،

لا يسعهم إلا أن يحترموا حكمة اسماعيل وبعد نظره ، لانه أرغم ديلسبس على التخلى عن احتكار ترعة المياه العذبة .

ونتيجة ما تقدم أننا إذا أردنا أن نكون منصفين فى حكمنا على اسماعيل وجب علينا أن نذكر له المحامد الآتية وهى :

(١) استنقاذه ستين ألف هكتار من الأراضى من « الشركة العامة » الفرنسية وهى تساوى الآن عدة أضعاف القيمة التى قدرها بها نبوليون فى سنة ١٨٦٤ أى مليونا ومائتى ألف من الجنيهات

(٢) استعادته امتياز ترعة المياه العذبة وقد قدر نبوليون قيمته يومئذ بمبلغ ٢٤٠٠٠٠ جنيه وهو يساوى اليوم أكثر من ذلك

(٣) احتفاظه بحصة الخمسة عشر فى المائة من صافى أرباح الشركة لمصر ، وقد بلغت هذه الحصة فى سنة ١٩٣٢ التى اشتدت فيها الضائقة المالية ٩١٨٤٩٠١٤ فرنكا أو نحو ١٠٢٠٤٥٤ جنيها . أى أكثر من فائدة ٤ فى المائة على مبلغ ٢٥ مليونا من الجنيهات

إننا ونحن نكتب هذه السطور فى شهر ابريل سنة ١٩٣٣ قد انخفضت قيمة الأراضى إلى حد لا نستطيع معه تقدير قيمة الستين ألفاً من الهكتارات التى أعادها نبوليون الثالث إلى مصر . ومن المحتمل كثيرا أن قيمتها كانت تساوى بعد الحرب اثنى عشر مليون جنيه على وجه التقريب . فاذا أضفنا إلى هذا ما يأتى وهو :

(١) مبلغ ٢٥٠٠٠٫٠٠٠ جنيه ـ وهو المبلغ الذى تساويه حصة الخمسة عشر فى المائة فى الوقت الحاضر الذى هو من أشد الأوقات عسرا

(٢) قيمة امتياز ترعة الماء

كان لنا من ذلك مقدار يكفى فى سنة ١٩٢٨ لأيفاء جانب كبير من الدين الذى عزاه اللورد ملنر إلى اسماعيل وهو تسعة وثمانون مليون جنيه . بل كان يكفى اليوم لأيفاء ربع ذلك الدين على الأقل

وإذا أردنا الحكم على اسماعيل من الوجه الأدبى أى من وجه المبادىء التى أشار اليها اللورد ملنر فى كتابه « انجلترا ومصر » لم يكن لنا مناص من أن نعترف بان اسماعيل :

(١) أبطل السخرة

(٢) حفظ لمصر سيادتها على أراضيها وأبعد عنها الاستعمار الأجنبى

(٣) حافظ على مرافق مصر العامة بحرمانه شركة ترعة السويس امتيازاً يعتبر الآن من حق الدولة

الفصل الخامس

محاربة النخاسة

إن موقف اسماعيل بازاء مسألة السخرة لم يكن يقصد منه التظاهر بل كان نتيجة عقيدة وإعمال روية . وقد ثبت على هذه الخطة حتى نهاية حكمه وهى سبب الصداقة التى استحكمت بينه وبين السر صموئيل بيكر ، بل سبب اعجاب غردون به واخلاص ملكوم وما كيلوب له

ولا يخفى أنه لما شرع السر صموئيل بيكر فى حملته (ولم يكن يومئذ قد أحرز لقب سر) لاستكشاف ينابيع النيل كان الخديو سعيد باشا لا يزال على العرش، وكان يرجو أن يلتقى « سبيك » و « جرانت» ليشاطرهما فخرهما، وشاءت الأقدار أن يبلغا بحيرة فيكتوريا نيانزا قبل أن يلقاهما . على أن ذلك ما كان ليثنى عزمه عن مواصلة السير . وقد كوفىء خيرا عن شجاعته ومثابرته فانه وصل فى ١٤ مارس سنة ١٨٦٤ إلى بحيرة البرت نيانزا . وفى أكتوبر سنة ١٨٦٥ عاد الى انجلترا فاستقبلته مدينة لندن كما يستقبل الفاتحون لأنه لم يشترك فقط فى استجلاء سر من أغمض أسرار القارة المجهولة بل حارب أيضاً النخاسة فى مسقط رأسها . ولذلك استقبله أبناء وطنه وحسبوه من أعظم المستكشفين ومن أكبر المدافعين عن مبادىء الحرية .

ولما عاد من رحلته الاستكشافية كان قد مر على جلوس اسماعيل على العرش عامان كاملان . وكان الخديو يرغب فى توسيع أملاكه فصرح بعزمه على مكافحة النخاسة . ولم يكن من شأنه القاء التصريحات على عواهنها من دون أن ينفذها، فأقام فى فاشودة من بلاد الشلوك معسكراً حشد فيه الف جندى [1] وأخذ الأهبة التامة للقضاء على المتاجرة بالعبيد . ورأى بثاقب بصيرته أنه لا يستطيع الاعتماد على مندوبيه فى فاشودة أو الخرطوم إذ كانت لهم مطامع كثيرة

وكان بيكر قد منح لقب « سر » فى سنة ١٨٦٦ وقدم مصر فى سنة ١٨٦٩ للاشتراك فى القيام بما يجب من تدبير لاقامة البرنس اوف ويلز وزوجته بمصر. ووقع عند اسماعيل موقعاً حسناً إذ شعر هذا بأن بيكر هو الشخص الذى يحتاج اليه لمحاربة النخاسة فى معقلها ، ورأى أنه إذا عهد اليه فى محاربة النخاسة فسوف يقضى عليها قضاء مبرماً . وعليه صمم أن يستخدمه لذلك الغرض

واتفق أن أقام ديلسبس حفلة راقصة فى الاسماعيلية حضرها الخديو والبرنس أوف ويلز . وفى هذه الحفلة أعرب الأول للثانى عن رغبته فى أن يعهد إلى السر صموئيل بيكر فى حملة يوفدها إلى النيل الأبيض لمحاربة النخاسة ولاقرار الأمن فى السودان [2] . فأعرب البرنس أوف ويلز عن ارتياحه إلى ذلك . وسر السر صموئيل بيكر أيضاً بذلك وهرع إلى انجلترا لاعداد الأهبة لحملته التى كانت — كما قال مترجموه — عملا ذا شأن خطير جداً [3]

وأدرك بيكر مغزى عمل اسماعيل . فعاد على عجل إلى بلاده ليعد معداته لعمل كبير الشأن. قال : « ان استخدام رجل أوربى لمحاربة النخاسة احتراماً للرأى العام فى العالم المتمدن كان بمنزلة انكار للحقوق وللضرورات المزعومة

---

(١) راجع كتاب : « الحرب فى مصر والسودان » لمؤلفه توماس آرتشر ص ١٢١

(٢) راجع كتاب : « السر صموئيل بيكر — ترجمته » — لمؤلفيه دوجلاس ومرى ص ١٣٢

(٣) راجع كتاب : « السر صموئيل بيكر — ترجمته » — لمؤلفيه دوجلاس ومرى ص ١٣٣

التى كان رعاياه يتمسكون بها . ولا يستطيع الرأى العام فى أوربا أن يدرك عظم شأن تلك الحرب إلا متى علم أنه لم يكن فى مصر العليا ولا فى مصر السفلى بيت لا يعتمد على خدمة العبيد. وأن حقول السودان كانت حراثتها بأيديهم. وان الحرم (جمع حريم) فى منازل الأغنياء ومتوسطى الحال كنّ محاطات بالعبيد والأماء يقومون على خدمتهن . ولم يكن للزوجة الفقيرة مطمح أعظم من أن تكون لها أمة . وفى الحقيقة إن نظام الاجتماع فى مصر لو جرد من العبيد فى ذلك العصر لأشبه مركبة بلا عجلات »

أما الفرمان الذى تلقاه السر صموئيل بيكر من اسماعيل فقد جاء فيه أن الخديو قد وضع فيه ثقته التامة وأطلق يده فى البلاد التى سيقصد اليها . وإليك بعض فقرات ذلك الفرمان

« نحن اسماعيل خديو مصر :

« نظراً إلى همجية القبائل التى تقطن حوض النيل

ونظراً إلى كون تلك البلاد ليس فيها حكومة ولا قوانين ولا أمن

« ونظراً إلى أن من مستلزمات الانسانية القضاء على النخاسين الذين يقيم عدد كبير منهم بتلك البلاد

« ونظراً إلى أن نشر التجارة المحللة فى تلك البلاد يكون خطوة فى سبيل تمدينها فى لمستقبل ، ولا بد أن يودى إلى فتح بحيرات أفريقيا الوسطى الاستوائية العظيمة للملاحة التجارية وإلى انشاء حكومة ثابتة .

« فقد رسمنا ما هو آت :

« تؤلف حملة للأغراض الآتية وهى :

(١) إخضاع البلاد الواقعة جنوبى جوندوكرو لسلطاننا

(٢) القضاء على النخاسة

(٣) إدخال نظام تجارى

(٤) فتح البحيرات الاستوائية الكبرى للملاحة

(٥) إنشاء سلسلة من الحصون العسكرية والمستودعات التجارية فى أواسط

افريقيا يبعد كل منها عن الآخر مسيرة ثلاثة أيام . على أن تكون جوندوكرو قاعدة الأعمال الحربية

« ويعهد فى قيادة هذه الحملة الى السر صموئيل بيكر لمدة أربع سنوات ابتداء من أول ابريل سنة ١٨٦٩ . وقد خولناه السلطة العليا المطلقة حتى سلطة الحكم بالموت على جميع الأشخاص الذين تتألف منهم الحملة

« وكذلك خولناه مثل تلك السلطة على جميع البلاد المتعلقة بحوض النيل جنوبى جوندوكرو[1] »

فترى من نص هذا الفرمان أنه لا يقصد إلى القضاء على النخاسة فقط بل أيضا إلى انشاء تجارة منظمة وفتح البحيرات الاستوائية الكبرى للملاحة . وجميع هذه الغايات حميدة . ولا شك أن الأموال التى أنفقت فى سبيل تحقيقها لم تكن تبذيراً بالمعنى الذى نظن أن اللورد كرومر أراده عند ماقال إن جميع المال الذى استدين ذهب تبذيراً ما عدا مبلغ ستة عشر مليونا من الجنيهات أنفق على ترعة السويس

ولما كان اسماعيل قد صور بصورة رجل مولع بالظهور فقد يتوهم البعض أن حب العظمة هو العامل الذى دفعه إلى إيفاد تلك الحملة إلى أواسط افريقيا، ولا شك أن كولفن وملنر وكرومر وزتلند ، مع شدة حرصهم على أن يكونوا منصفين فى حكمهم ، كانوا متأثرين بالحوادث التى عقبت نزول اسماعيل عن العرش ، ولذلك لم يصلوا إلى الأسس الحقيقية . وقد جعلوا اعتمادهم الى حد بعيد على تقرير لجنة كايف لتسويغ التهم الجارحة التى وجهوها اليه . وقد جاء فى التقرير المذكور ما يأتى —

« ان احتلال دارفور والحملة على البحيرات الاستوائية لم يكونا صفقة رابحة من الوجهة التجارية . وقد اضطر الخديو إلى القيام بهما لرغبته ، بعض

(١) راجع كتاب : « الاسماعيلية » لمؤلفه السر صموئيل بيكر — ج ١ ص ٦

الشيء ، فى القضاء على النخاسة . أما حرب الحبشة فقد أكره عليها تقريباً إكراهاً . والأرجح أنه سيرتد عن الحبشة و المناطق الاستوائية فى أول فرصة تسنح له . ولقد يكون توسيع الملك والتجارة مما يستهوى الخديو ، ولكن مجد الحرب لا يمكن أن يستهويه[1] »

إن فاحصى الحسابات (المراجعين) لا يهمهم عادة إلا فحص ما يقدم اليهم من سجلات ودفاتر ومن مستندات الديون التى هى للغير أو على الغير . فالقول بان مجد الحرب لم يكن ليستهوى اسماعيل له مغزى جدير بالانتباه ، ولاسيما لأنه ما كان فى وسع اسماعيل أن ينتصر على النخاسة لو لم ير من اللازم أن يسير الفتح ، ونشر التجارة ، وفتح البحيرات الاستوائية للملاحة ، جنباً إلى جنب

وغنى عن البيان أن غوردون ضحية الخرطوم لم يكن من الذين يرون وجوب إخضاع الانسانية لمقتضيات التجارة . ومع ذلك فقد كتب هذا الرجل الغامض الى أخته قبل مغادرته السودان فى مهمته الأولى يقول :

« لقد أذن الله فى استمرار النخاسة أعواما كثيرة . فالشعب هنا مطبوع عليها ، ولابد لاستئصالها من قوة أعظم من قوة حملة عسكرية . وفى اعتقادى أننا إذا فتحنا البلاد كلها زالت النخاسة من تلقاء نفسها[2] »

وبعد ذلك ببضعة أيام كتب ما يأتى :

« إننى أعتقد أنه إذا تم احتلال السودان فان الخديو يمنع النخاسة . ولكنه لا يستطيع أن يفعل شيئاً إلى أن يتسنى له الانتقال فى جميع أنحاء البلاد . ومن رأيى أن تفتتح هذه البلاد بتسيير البواخر على البحيرات

---

(١) راجع كتاب مكاون الذى سبقت الاشارة اليه ص ٣١٩

(٢) راجع كتاب « رسائل الجنرال غوردون الى أخته م . أ . غوردون » ص ٩٠

وإذ ذاك أستطيع أن أعرف من هم مروّجي النخاسة، فأطلب من الخديو أن يأمر بالقبض عليهم[1]».

إن العالم لم ينجب كثيرين ممن يفوقون السر صموئيل بيكر فى الجد والعمل. وقد كان هذا الرجل ذا شخصية مدهشة، فلم يكن يشرع فى عمل إلا ويأخذ له أكمل أهبة. وكان يختلف عن غوردون فى وجوه كثيرة، وقد كتب عن فرمان اسماعيل ما يدل على أنه هو أيضا كان يعتقد أن القضاء على النخاسة كان أول أغراض الخديو. قال:

«لقد صمم الخديو على ضرب النخاسة فى موطنها ضربة قاتلة، مجازفا بذلك بمحبة شعبه له. وتحقيقاً لهذه الغاية اختار رجلا انجليزياً وزوده بالسلطة المطلقة على وجه لم يعامل به رجل مسلم رجلا مسيحياً قط. ذلك لأنه كان لا بد من القضاء على النخاسة ونشر التجارة المحللة وحماية الأهالى باقامة حكومة منظمة[2]».

أما هل كان بيكر وغوردون مصيبين أم مخطئين فى زعمهما أن غاية اسماعيل الأولى من اختراقه أواسط افريقيا كانت القضاء على النخاسة، فهذا أمر ذو شأن ثانوى. وعلى كل فان إنفاق المال على نشر التجارة المحللة وإقامة حكومة منظمة لحماية أهالى أواسط افريقيا كان من الأمور الأدبية المشرفة لسمعة اسماعيل

ومع ذلك فقد يكون اللورد ملنر مصيباً — من الوجه الفنى — فى الموقف الذى اتخذه. فقد كان اسماعيل يفتخر بأنه فى أثناء حكمه كانت أية كاعب حسناء تستطيع أن تسير وحدها من الاسكندرية إلى خط الاستواء وهى مثقلة بالحلى واللآلىء من دون أن تفقد عفافها أو شيئاً من حليها. ولكن بعد اعتزال الخديو العرش بأقل من ست سنوات قتل غوردون فى الخرطوم وخسرت الحضارة جميع البلاد التى كان اسماعيل قد أنقذها من الهمجية. وقد كتب السر صموئيل بيكر فى ذلك يقول: —

---

(١) راجع «رسائل الجنرال غوردون الى أخته» التى سبقت الاشارة اليها ص ٩١

(٢) راجع كتاب بيكر الذى سبقت الاشارة اليه ص ٧

« وفى خلال حكم إسماعيل كان الناس يشعرون بالأمن والطمأنينة فى جميع أنحاء البلاد فكان الأجنبى المسيحى يسير من الأسكندرية إلى الخرطوم وهو يتمتع بطمأنينة لا يتمتع بها الرجل الأنجليزى فى حديقة هايد بارك بعد الظلام . . . أما الآن (يريد حوالى سنة ١٨٨٤) فانمرجل الثورة يغلى فى السودان » [١]

ومع أن الاعتبارات المسار ذكرها قد تسوغ إنفاق إسماعيل للمال فى سبيل محاربة النخاسة فى السودان وفتح أواسط أفريقيا للمدنية ، فقد يود الباحث أن يعرف حقيقة المبالغ التى أنفقت فى سبيل ذلك، فالأرقام الحقيقية غير معروفة لأن سجلات الحسابات كانت فى فوضى عظيمة قبل سنة ١٨٧٦ ، كما قال اللوردملنر [٢] فكل ما يمكن عمله هو البحث عن الحالة بوجه الأجمال ، وما كان إسماعيل ينوى القيام به

ولا يعزب عن البال أنه لما زار السر صموئيل بيكر مناطق أفريقيا الوسطى الأستوائية فى المرة الأولى كان سعيد باشا لا يزال على العرش . وقد وصف السر صموئيل فى مذكراته عن اكتشاف بحيرة ألبرت نيانزا كيف كان النخاسون ناشرين سلطانهم على حوض النيل الأبيض . وقد طبعت تلك المذكرات قبل أن يتعرف مؤلفها باسماعيل ، وهى تشمل حوادث سنة ١٨٦٣ والثلاث السنوات أو الأربع التى تليها ، وقد جاء فيها ما يأتى : ـ

« ليس فى الأمكان رفع قارة أفريقيا إلى مستوى يقرب من المدنية ما لم يُقضَ على النخاسة قضاء مبرماً . فالخطوة الأولى لتحسين حالة القبائل المتوحشة القاطنة فى ضفاف النيل الأبيض هى محو تلك التجارة محواً تاماً .

---

(١) راجع ترجمة : « السر صموئيل بيكر » ص. ٢٨٥

(٢) راجع كتاب : « انجلترا فى مصر » لمؤلفه اللورد ملنر وقد ذكر فى الفصل التاسع أن تلك الأرقام بلغت ٤٧٤٠٦٣ جنيها

وما لم تمح فلا يمكن نشر التجارة المحللة ولا يستطاع فتح البـــلاد فى وجه المرسلين لأنها موصدة دون كل عامل من عوامل التحسين . .

« وليس ثمة ما هو أسهل من القضاء على النخاســـة لو كانت الدول الأوربية تريد ذلك عن جد · فمصر ميالة إلى النخاسة . ولم أر قط موظفاً من من موظفى الحكومة لم يدافع عن الاسترقاق باعتباره نظاما لازما لمصر كل اللزوم . فكل ما تبديه حكومة مصر من مظاهر عدم الموافقة على الاسترقاق إنمـا هو تكلف يراد به خداع الدول الأوربية . فاذا أغمضت هـذه الدول عيونها استمرت النخاسة فى سيرها الاعتيادى

« ولو أن البيانات (التقارير) التى يرسلها القناصـل الأوربيون كانت تصادف لدى حكوماتهم التأييـد اللازم ، ولو أن أولئك القناصـل خولوا سلطة القبض على السفن الموسوقة عبيـــداً ، وإطلاق سراح أولئك العبيد عنـد ما يكونون مسافرين براً ، لزالت تلك التجارة المحرمة . ولـكن أيدى القناصل الأوربيين مغلولة ، والتحاسد بين الدول تحاسداً يرجع بعض الشيء إلى المسألة التركية يحول دون اتفاق أوربا وتعاونها . وما من دولة ترضى بأن تـكون البادئة بتحريك المياه العـكرة [1] »

فترى ممـا تقدم أنه لمـا خلف إسماعيل عمه على العرش سنة ١٨٦٣ لم يكن الموظفون المصريون فقط يعطفون على تجار العبيد، بل كانت أوروبا كلها تنظر إلى النخاسة نظرة عدم اكتراث . أضف إلى ذلك أن نفس ممثلى حكومة الولايات المتحدة فى مدينة الخرطوم وحواليها كانوا أنصار النخاسة، وهذا غريب إذا تذكرنا أن المستر لنـكن رئيس الولايات المتحدة كان يقذف يومئذ بمئات الألوف من الجنود الامريكيين إلى الولايات الجنوبية دفاعا عن المنشور الذى أصدره لتحرير العبيد والذى أصبح واجب التنفيذ ابتداء من أول يناير سنة ١٨٦٣

(١) راجع كتاب السر صموئيل بيكر : « بحيرة البرت نيانزا وحوض النيل الأكبر ومنابع النيل » ج ٢ ص ٣١١

قال السر صموئيل بيكر : ـ

« ولما وصلت الى جوندوكرو أخذ الناس ينظرون إلى كأنى جاسوس مرسل من قبل الحكومة البريطانية . فكنت كلما دنوت من مضارب التجار أسمع صليل الأصفاد قبل أن أصل الى المحطة . دلالة على أن القوم كانوا يحشرون العبيد بسرعة فى مخابىء خاصة تلافياً لكل مراقبة . وكان كل عبد من هؤلاء العبيد مقيداً من قدميه بحلقتين ، وهاتان الحلقتان متصلتان بثلاث حلقات أخر أو أربع . وكان أحد تجار العبيد رجلا قبطياً وهو أب القنصل الأميركى بالخرطوم . وقد دهشت إذ رأيت السفينة الموسوقة عبيداً قد وصلت الى جوندوكرو وعليها عصابة من الأشقياء وقد نشرت فوقها الراية الأميركية [1] »

وعليه نمت ثروة قانصى العبيد وقويت شوكتهم واشتدت قحتهم وهم بمأمن من تعرض قناصل أوربا وأميركا لهم ، ويؤيدهم موظفو سعيد باشا فى تجارتهم المحرمة . وقد وصف بيكر كيف كانوا يقومون بعملهم قال : ـ

« لولا تجارة النيل الأبيض ماقامت لمدينة الخرطوم قيامة . وهذه التجارة قوامها الخطف والقتل . ولا حاجة بنا الى وصف أهل الخرطوم . أما قيمة العاج الذى يؤتى به من النيل الأبيض فتافهة جداً تبلغ نحو أربعين ألف جنيه فى العام . . . وتجار النيل الأبيض فريقان ، يملك أحدهما المال ، حالة أن الفريق الآخر هو مجموعة من الأفاقين الذين لا يملكون درهماً . وكلا الفريقين يسير على خطة واحدة .

« ذلك أن رجلا لا مال له مثلا يقترض مالا بفائدة مائة فى المائة لتنفيذ خطته ويجهز حملة ، ويتفق مع الدائن على إيفاء الدين باعطائه عاجاً بنصف القيمة التى يشتريه بها فى السوق . وبعد أن يحصل على المال الذى يلزمه يستأجر عدة سفن وطائفة من الرجال (بين مائة وثلثمائة) من الأعراب

---

(١) راجع كتاب بيكر « البرت نيانزا ... » الجزء ١ ص ٩٣

والأوباش الفارين من وجه العدالة من بلاد بعيدة واللاجئين الى الخرطوم. ثم يشترى بنادق ومقادير كبيرة من الذخائر وخرزاً من زجاج ببضع مئات من الجنيهات. وبعد إعداد الحملة يدفع لرجاله أجرة خمسة أشهر مقدماً باعتبار الأجرة الشهرية لكل منهم تسعة شلنات. ويعد بمنحهم ستة عشر شلناً فى الشهر لأية مدة تزيد على الخمسة الأشهر المذكورة »

ويواصل الكاتب حديثه واصفاً عمل هذه العصابات فيقول:

« ... وتسافر المراكب حوالى شهر ديسمبر. وعند وصولها الى الفرضة المقصودة ينزل منها القوم ويتوجهون الى داخل البلاد حتى يصلو الى قرية أحد رؤساء القبائل الزنوج ممن يكونون قد عقدوا معه عرى الصداقة، فيغتبط هذا بقدومهم ويعرف قوة سلاحهم فيحاول تقوية محالفته لهم بمهاجمة أحد جيرانه المعادين له. فيزحفون الليل كله يتقدمهم هو ورجاله ويعسكرون على مسيرة ساعة من القرية المقصودة على أن يهاجموها قبل الفجر بنصف ساعة. ومتى حان الوقت المعين نهضوا وأحدقوا بالقرية من دون إحداث صوت أو ضجة. وبعد ذلك يوقدون النار فى الأكواخ ويطلقون وابلا من قذائف بنادقهم على تلك الأكواخ. فينهض سكانها مذعورين وقد أخذ منهم الهلع كل مأخذ وطفقوا يعدون فراراً من أكواخهم الملتهبة. ويصاب الكثيرون منهم برصاص البنادق ويقتلون. وفى أثناء ذلك ينقض الغزاة على النساء والأولاد فيخطفونهم ويضعونهم فى حرز حريز. ثم يستولون على القطعان والمواشى التى يجدونها فى الحظائر والزرائب ويستاقونها غانمين فرحين. ويسيرون بالنساء والأولاد موثقين الى أسواق النخاسة [1] »

وكان قانصو العبيد والنخاسون الذين يتوغلون فى البلاد يعملون فرقاً فرقاً فى خدمة طائفة من تجار الخرطوم. وأعظمهم تاجر كان فى خدمته نحو الفين وخمسمائة من المرتزقة الأعراب يقومون بمهام الخطف واللصوصية فى

---

(١) راجع كتاب بيكر «البرت نيانزا ..» الخ ج ١ ص ١٧

أواسط أفريقيا وهم مسلحون ببنادق ومنظمون تنظيماً عسكرياً غير متقن ، وكان هذا الجيش مقسوما فصائل يرأسها ضباط أكثرهم من الجنود البُلط الفارين من الجيش المصرى أو السودانى .

ويقدر بيكر عدد الذين كانوا يشتغلون « بتجارة العاج » (وهى التسمية التى كانوا يموهون بها لصوصيتهم) على ضفاف النيل الأبيض بنحو خمسة عشر الفاً من المصريين عدا السودانيين . وكان لكل تاجر منطقة يعمل فيها ويرسل اليها جنوده . والمنطقة مقسومة محطات وفى كل محطة نحو ثلثمائة رجل . وعلى هذا الوجه كانت العصابات المسلحة تحتل بقاعا واسعة جداً . وكان رجال تلك العصابات يعقدون المحالفات مع بعض الأهالى لمهاجمة القرى أو القبائل المجاورة لخطف النساء والأولاد والمواشى والأنعام كما سبق بيانه[1]

وبعبارة أخرى إن النخاسين كانوا قوة عسكرية عظيمة ذات دربة ونظام، فلما عزم اسماعيل على محاربتهم كان عليه مواجهة خصم عنيد يفوقه فى كل شىء تقريباً . وكان هو وبيكر يعرفان هذه الحقيقة حق المعرفة وكل منهما يثق بالآخر . وفى خلال الأربع السنوات التى كان فيها بيكر فى خدمة الخديو لم يخالجه قط شك فى اخلاص ذلك العاهل وفى حسن تأييده له . ولم يكن بيكر من بطانة أصحاب القصور ، ولذلك كان يعنى دائماً مايقول بلامواربة ولا محاباة . وقد كتب إلى اسماعيل من أفريقيا الوسطى فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٧٠ يقول :

« مولاى — أتشرف بانتهاز هذه الفرصة لأشكر سموكم على الرسالة التى وجهتموها إلى فى ١٩ سبتمبر . وانى أتقبل مع الفخر ما تفضلتم فأعربتم عنه وأرجو أن تثقوا يا مولاى بأن رضا سموكم سيظل أبداً أعظم جزاء لى عن معاناة الصعاب التى هى من مقتضيات مهمتى [2] »

(١) راجع كتاب بيكر « البرت نيانزا . . . » الخ ج ١ ص ٣

(٢) نقلا عن محفوظات عابدين . راجع الملف رقم ٧٢ - ١

وجلى أن بيكر كان يحتاج إلى ما هو أعظم من التأييد الأدبى لكى ينجح فى مهمته . نعم إن اخلاص الخديو كان عاملا ضروريا له ولكنه لم يكن كافياً . وفى الحقيقة إن بيكر كان يحتاج إلى أهبة تامة ورجال وأموال غير محدودة . وبعبارة أخرى — إنه كان يحتاج ، لكى ينتصر فى تلك الحرب ، إلى رجال وذخائر وأموال لأنه كان يدرك عظم شأن المهمة المعهود فيها اليه وكان يسير فى عمله على أسلوب منظم .

ويظهر أنه كان بينه وبين الخديو عقد لتنظيم علاقته به . وفى ادارة المحفوظات الملكية المصرية بالقاهرة مذكرة شفهية مؤرخة فى ١٥ ابريل سنة ١٨٦٩ هذه ترجمتها : —

« يتشرف المستر روجرس بأن يعرض على صاحب العطوفة شريف باشا ترجمة عقد السر صمويل بيكر، ويرجو أن تعلموه عندما يتفضل سموه بالموافقة على العقد لأن السر صمويل بيكر ينتظر الخبر فى انجلترا »

وهذا العقد يقوم على معنى الفرمان الذى سبقت الاشارة اليه . وفيما يلى إحدى فقراته، وقد وافق عليها اسماعيل باشا ، وهى تدل على سعة السلطة التى منحها الخديو للسر صمويل بيكر :

« قد تفضل سموه بخول السر صموئيل بيكر سلطة مطلقة لأعداد كل ما يظنه ضروريا للحملة [1] »

وهذه « السلطة المطلقة » هى التى جعلت السر صموئيل بيكر يتفق مع شركة « سامودا اخوان » طالبا منها بناء ما يأتى وهو : —

١ — سفينة بخارية ذات مجاديف حمولتها ٢٥١ طناً وقوتها ٣٢ حصاناً

٢ — سفينة بخارية ذات ضغط عال وذات داسر لولبى مزدوج حمولتها ١٠٨ أطنان وقوتها ٢٠ حصاناً

---

(١) راجع الملف رقم ٧٢ - ١ الذى سبقت الاشارة اليه

٣ — سفينة بخارية ذات ضغط عال وداسر مزدوج حمولتها ٣٨ طنا وقوتها ١٠ أحصنة

٤ و ٥ — زورقا نجاة من الصلب طول كل منهما ٣٠ قدما وعرضه ٩ أقدام وحمولة كل منهما ١٠ أطنان

قال السر صمويل بيكر : « وقد جهزت هذه السفن بمحركات من أتقن ماصنعته « شركة بن » ، على أن تنقل قطعاً قطعاً فى صحراء النوبة . وكان الى جانب هـذه السفن عدد وآلات أخرى بخارية ومرجل يزن ثمانية قناطير انجليزية وهو قطعة واحدة . وكان يجب نقل ذلك كله على ظهور الجمال مدى عدة أميال عبر صحراء النوبة ، كما كان يجب أيضا نقل جميع الآلات والمعدات من الاسكندرية الى جوندوكرو ، تارة بالقوارب وطوراً على ظهور الجمال، ولا تقل تلك المسافة عن ثلاثة آلاف ميل [1] »

ومن دواعى الأسف أنه ليست ثمة سجلات تدل على المبالغ التى اقتضتها هذه الحملة المائية . وغنى عن البيان أن جميع المعـدات والمهمات كان يجب نقلها مسافات شاسعة جدا . فليس عجيبا أن تبلغ نفقات ذلك مبالغ باهظة . وقد ذكر السر صموئيل بيكر فى كتابه : « الاسماعيلية » ما أنفق على الأشياء العرضية التافهة . قال :

« وقبل أن أغادر انجلترا اخترت بنفسى كل شيء من الأشياء التى كانت لازمة للحملة . وأنفقت نحو تسعة آلاف جنيه على أشياء لاعداد لها اكمالا لمعدات الحملة ومنها سلع من مصنوعات مانشستر وأدوات شتى [2] »

ولم يكن ذلك المبلغ ليشتمل على ثمن الأدوية والمواد الغذائية ولا على الذخائر والأسـلحة . وانما كان ثمن أشـياء بسيطة لم يكن للحملة غنى عنها استكمالا لمعداتها .

---

(١) راجع كتاب « الاسماعيلية » ج ١ ص ٩٢
(٢) « « « ج ١ « ١٣

وعلاوة على السفن التى أوصى السر صموئيل بيكر بصنعها فى لندن فانه اشترى أو بنى ست سفن أخرى تختلف قوتها من أربعين الى ثمانين حصاناً واشترى أيضا خمسة عشر مركبا وخمس عشرة «ذهبية». وأوصى أيضا بصنع خمس وعشرين سفينة أخرى وثلاث بواخر على أن يتسلمها جميعها فى الخرطوم [١] .

وبلغ عدد جنود الحملة ١٦٥٤ جنديا معهم مائتان من الفرسان غير النظاميين و «بطاريتان» من المدافع [٢]

وليس فى السجلات التى لدينا مايدل على ثمن تلك السفن والمراكب ، كما أننا لا نعرف المبلغ الذى أدرج فى «ميزانية» الأسلحة والذخائر ولا الأجور التى كانت تدفع للموظفين الانجليز الذين كانوا فى تلك الحملة . وكل مانعرفه هو أن السر صموئيل بيكر كان يتقاضى بمقتضى عقده عشرة آلاف جنيه سنويا ، وأن الحكومة المصرية تحملت جميع نفقاته . وكان قد اشترط فى العقد أن تدفع الحكومة إلى أسرته ـ فى حالة وفاته فى تلك الحملة ـ مكافاة سخية [٣] . والأرجح أن جميع رجال الحملة الانجليزية عوملوا بمثل ذلك السخاء . كان بينهم الليدى بيكر واللفتنانت جوليان بيكر من ضباط البحرية والمستر ادوين هيجنبوتام المهندس والمستر وود السكرتير والدكتور جوزيف غدج والمسيو ماركو بولو أمين المخازن والمترجم والمستر ماك وليم كبير مهندسى البواخر والمستر جارفس من بناة السفن والخواجات هويتفلد وسمسون وهتشمان ورمسال وكلهم من بناة السفن والمراجل . ومعهم خادمان [٤] .

والمعروف عن السر صموئيل بيكر أنه كان رجلا شهما كريما ، فاذا

---

(١) راجع كتاب «الاسماعيلية» ج ١ ص ١٥

(٢) راجع كتاب «الاسماعيلية» ج ١ ص ١٦

(٣) راجع الملف رقم ٧٢ ـ ١ الذى سبقت الاشارة اليه

(٤) راجع كتاب : «الاسماعيلية» ج ١ ص ١٢

كان الخديو قد عامله بسخاء ، فمن المعقول أنه طلب أن يعامل مرؤوسيه أيضاً بمثل ذلك السخاء . وعليه فلا شك أن ميزانية أجورهم بلغت مبلغاً كبيراً. ومع ذلك لم يكن ذلك المبلغ من العظم بحيث يؤثر فى بيان حساب المبالغ التى أنفقها اسماعيل فى أثناء حكمه ، لأن مصر أجلت عن السودان فى سنة ١٨٨٥ وكان الخديو قد نفى قبل ذلك بخمس سنوات . على أنه إذا لم يكن ذلك المبلغ مما يؤثر فى المبالغ التى أنفقها اسماعيل فى أثناء حكمه فلا شك أن لها شأناً أدبياً عظيماً. وقد ورد فى المذكرة عن الميزانية المصرية لسنة ١٨٧٣ — ١٨٧٤ أن مجموع ما أنفق على حملة السر صموئيل بيكر بلغ ٤٧٤٠٦٣ جنيها . ومما يدعو إلى الأسف أنه ليس فى تلك المذكرة بيان تفصيلى لتلك النفقات .

الفصل السادس

حملة بيكر

إن تاريخ إيغال السر صموئيل بيكر فى أواسط أفريقيا يشبه رواية خيالية ، أبطالها السر صموئيل بيكر نفسه وابن أخيه وأتباعه عبد القادر ومسلم ومنصور ورجل قبطى ، وطائفة من الأتباع والأنصار قد خلد ذكرهم فى التاريخ باسم «اللصوص الأربعين». أما بطلة الرواية فهى الليدى بيكر الفاتنة الباسلة، وقد كانت ألزم لزوجها من ظله، واشتهرت بالشجاعة وحسن الرماية. وكان الضحية فى هذه الرواية المهندس هجنبوتام. وأما أوغادها فكانوا أحمد أجاد وأبو سعود وكاباريجا وأما لصوصها الذين تحولوا إلى الشهامة فودالمك والورون وفيرتش اجوك

وتاريخ هذه الحملة حافل بالمفاجآت والمجازفات والمخاطرات . فمن جواميس بحرية تهاجم القوارب الحديدية ـ إلى تماسيح تكمن لفرائسها البشرية وتفتك بها ـ إلى جحافل جرارة من النمل تطاردها اللقالق. ويزيد فى ما للتلك الرواية من وقع أن مؤلفها هو بطلها السر صموئيل بيكر نفسه .

وبعد صعاب لا تحصى ـ وكانت مقدمة لصعاب أخرى لا تحصى ـ تمكن السر صموئيل بيكر من ضم أواسط أفريقيا إلى مصر ، وكان ذلك فى ٢٦ مايو سنة ١٨٧١ ولم يكن معه مساحون لمسح الأراضى التى ضمها ولا خرائط لتعيين حدودها . وقد وصف حفلة الضم بما يأتى . قال :ـ

« فى ٢٦ مايو سنة ١٨٧١ كان كل شىء قد تم. وكان اللفتنانت (الملازم) بيكر قد نصب صارياً لترفع عليه الراية فى أعلى نقطة تشرف على النهر، وكانت كل شجيرة قد أزيلت من هنالك فبدا الميدان نظيفاً مكشوفاً ، وكان الجنود قد استراحوا يومين قبل ذلك فى جوندوكرو وغسلوا ثيابهم ونظفوا أسلحتهم ثم ساروا فى الساعة السادسة من صباح ٢٦ مايو حتى وصلوا إلى ذلك الميدان وكان عددهم ١٢٠٠ جندى معهم عشرة مدافع جبلية يبلغ وزن قذيفة كل منها ثمانية أرطال وربع رطل

« وتقدمت راكباً حتى وقفت تحت الراية . ووقف الجنود بشكل ثلاث أضلاع من أضلاع مربع مستطيل ، أما الضلع الرابعة — وهى الجهة المفتوحة من المربع — فكانت مواجهة للنهر ، وقد وقف فيها جنود المدفعية بمدافعهم العشرة ؛ ثم قرىء المنشور الرسمى عند سفح الصارى المعد للراية ، وجاء فى ذلك المنشور وصف ضم تلك البلاد إلى مصر باسم سمو الخديو ، وعند تلاوة آخر عبارة سُحبت الراية العثمانية بواسطة الحبال إلى قمة الصارى ، فأخذت تخفق فى مهب النسيم . واستل الضباط سيوفهم فحيوها ، وحياها الجنود أيضا برفع سيوفهم ، ورجال المدفعية بأطلاق مدافعهم[1]

وفى ٥ يولية سنة ١٨٧٣ رفع السر صموئيل بيكر بياناً (تقريراً) إلى سمو الخديو يؤيد وصف تلك الحفلة كما جاء فى كتاب : « الاسماعيلية » وقد صدّر ذلك البيان بما يأتى :

« مولاى — أتشرف بأن أبدى لسموكم أنه مع صغر الحملة العسكرية المسيرة تحت أمرى ، قد ضممت إلى مصر جانباً كبيراً من أواسط أفريقيا ، وعليه فان ملك سموكم يمتد الآن إلى خط الاستواء ، وقد غادرت تلك البلاد فى حالة جيدة وجميع الضباط والجنود الذين معى هم على أحسن حال من الصحة[2] »

---

(١) راجع كتاب « الاسماعيلية » ج ١ ص ٢٤٨

(١) راجع الملف رقم ٧٢ – ١ من محفوظات عابدين

وفى خلال الأشهر الطويلة التى قام فيها بيكر بهذا العمل متغلباً على مايكاد يكون مستحيلا ، كان اسماعيل يعنى بأخبار الحملة ويتتبع حوادثها باهتمام كما يتضح ذلك من خطاب وجهه إلى السر صموئيل بيكر فى شهر فبراير سنة ١٨٧٢ وقد جاء فيه مايأتى :

« لقد وصلت الآن إلى بلاد خصبة جميلة وحولك شعوب قد أثار عدوانها وشكوكها جماعة النخاسين الذين قضيت عليهم ، على أن وسائل اتصالك بالخرطوم عسيرة على طول الشقة بينك وبينها . لذلك أرى من الخرق أن تواصل الزحف وتترك وراءك قبائل لم يتم إخضاعها بعد ولا هى تثق بنا . فقف فى جوندوكرو وحصن موقفك واشرع فى عملك وابذل كل جهدك لتبسط أغراضك لرؤساء القبائل »

ولم يكتف اسماعيل بالأقوال العامة بل كتب اليه ما يأتى:

«لا بأس من أن تحتكر التجارة كما اقترحت ؛ ولست أقول هذا لأنى من أنصار الاحتكار ، بل لأن له مايسوغه فى هذه الحالة ، بل هو ضرورى إذا أردنا القضاء على أولئك التجار الذين يقايضون بالعبيد ، ولكن يجب أن تكون سخياً جداً فى احتكارك ، فتجتذب القبائل اليك »

والفقرات التالية من تلك الرسالة تتناول أموراً أخرى يجدر بنا ايرادها وهى قوله :—

« أود أن أعرف ما هى مواد المقايضة التى تسر الوطنيين أكثر من غيرها ، ثم إن معك المهندس هجنبوهام ، ولكنى لا أظن أنك تستطيع الاكتفا به وحده ، وعليه فسأبعث اليك بمهندس آخر يعمل تحت إمرته. ابحث فى كيفية تسهيل وسائل اتصالك بالخرطوم . . لقد أخضعت قبائل البارى فعاملهم بالحسنى حتى يثقوا بك ويتعلموا ما تريد أن تلقنهم اياه

« أننى أعلم أن هذا العمل المادى الأدبى لا بد أن يستغرق زمناً طويلا ولكنه متى أتمر فستكون قد شققت لنفسك طريقاً سهلا من جوندوكرو إلى البحيرات ، وإن كانت بعيدة عنك بعداً شاسعاً .

« لقد رسمت لك خلاصة الخطة التى أرغب منك أن تسير عليها . إلا أننى أدع لك رسم الوسائل التى تؤدى إلى تحقيق غايتنا . وبعبارة أخرى — لا تواصل الزحف إلى الأمام ، بل استعمر البلاد ، وعلم السكان واجعل القبائل موالية لك . ومتى أنجزت ذلك ، فواصل الزحف إلى الأمام [١] »

أن فى هذه الرسالة ما يشف عن سياسة رشيدة وعاطفة انسانية نبيلة ، وكلتا الصفتين لا تتفق ووصف ماركيز زتلند لحكم اسماعيل بأنه « حكم شرير [٢] » . وفى الحقيقة إن تلك العاطفة هى التى جعلت بيكر وجوردون وهما من أفاضل الانجليز - يثقان باسماعيل ويدافعان عنه ، وما كانا ليفرطا فى صداقته . نعم لقد كانا واثقين بأنه يعنى كل كلمة كتبها فى تلك الرسالة . ولكونه يعنيها ، ولكون ذلك يقتضى الأموال الوفيرة ، أخذ الدائنون الأوربيون يلحون بوجوب خفض النفقات [٣]

ومن السهل أن ندرك سبب الموقف الذى وقفه الدائنون ، فان الذى كان يهمهم هو قبض « كوبونات » ديونهم لا إبطال النخاسة . وما كان فتح أواسط أفريقيا ليهمهم إلا إذا كانت لهم فيه مصلحة . أما اسماعيل فكان يكره أن يستغنى عن خدمة السر صموئيل بيكر ، وقد بذل جهده ليحمله على خفض نفقاته إلى أدنى حد يتفق وأغراض الحملة . ولعل القارىء يذكر أن اسماعيل كان قد خوله سلطة مطلقة لينفق على الحملة ما تقتضيه . ويؤخذ من رسالة وجهها اليه (وهى غفل من التاريخ) أن سموه كان يرجو خفض نفقات الحملة بعد انجاز الجانب الأهم من أغراضها . ولذلك كتب إلى السر صموئيل بيكر يقول :

« عزيزى السر صموئيل — عندما سافرت إلى السودان أفهمتنى أن نفقات الحملة ستكون كبيرة فى السنة الأولى إلا أنها ستخفض كثيراً بعد

---

(١) راجع الملف رقم ٧٢ - ١ الذى سبقت الاشارة اليه

(٢) راجع كتاب ماركيز زتلند الذى سبقت الاشارة ص ٧٣

(٣) راجع كتاب : « الحرب فى مصر والسودان » لمؤلفه توماس آرتشر ج ١ ص ١٣٥

ذلك سنة بعد سنة . بل أنك تنبأت بامكان الحصول على بعض الأرباح ، على أنى أرى من البيانات التى أتلقاها سنوياً أن هذه النفقات لم تخفض حتى الآن ، بل لا تزال كما كانت فى السنوات الأولى »

وقد أراد الخديو أن يفهم حاكم أفريقيا الاستوائية (أى السر صموئيل بيكر) سبب تشديده عليه فى ذلك . فواصل الكتابة قائلا :

« ما أظنك تجهل ياعزيزى السر صموئيل أن السودان يتطلب نفقات باهظة لانجاز الأعمال التى لا غنى له عنها ، كالسكك الحديدية وغيرها من المرافق العامة . لذلك أرانى مضطراً أن أرجو منك أن تنظم الأمور بحيث يمكن خفض النفقات وقصرها على ما لا غنى عنه . وأنى أطلب منك هذا لكى يتسنى انجاز الأعمال العامة الأخرى التى تقتضيها مصلحة السودان [1]

ومن أكبر دواعى الأسف أن هذه الرسالة غير مؤرخة ، وأن آرثر (مؤلف الكتاب الذى اقتبسنا عنه الاشارة إلى موقف الدائنين الاوربيين من حملة السر صموئيل) لم يذكر المرجع الذى أستند اليه بقوله أن الدائنين الاوربيين ألحوا على اسماعيل بوجوب خفض النفقات التى اقتضتها حرب النخاسة . نقول هذا لأننا نعتقد أن الوزارات الأوربية كانت ترحب بوصول مصر إلى أفريقيا الاستوائية لو أنها توسمت من وراء ذلك منفعة لها . ولا يخفى أن بين المال والسياسة دائماً صلات سرية . ولو أن وزارات الخارجية الأوربية لم تر اسماعيل مصمماً على تحرير نفسه من ربقة وصاية الغرب ، لاوعزت إلى الماليين بالكف عن كل مطالبة . ولعل استقلال اسماعيل فى الرأى هو الذى احفظ عليه أولئك الذين بيدهم مصير الأمم .

ولا يعزب عن البال أن فرنسا كانت تعتبر مصر فى زمن سعيدباشا شبه تابعة لها . وكانت انجلترا مغتاظة من تلك السياسة . أما اسماعيل فقد سعى بالوفاق مع انجلترا إلى مكافحة شروط الامتياز الذى ناله ديلسبس على أن

---

(١) راجع الملف رقم ٧٢ - ١ الذى سبقت الاشارة اليه

أباه أن تكون بلاده العوبة فى يد فرنسا لا يعنى أنه كان يريد أن يرتمى بين ذراعى انجلترا ، إذ لم يكن يتوسم أية منفعة من استجارته من الرمضاء بالنار. فقد كان ذا مطامح ويرجو أن يحرر مصر من نير السيادة التركية . وكان يخشى أن يضطر إلى امتشاق الحسام لتحقيق هذه الغاية . لذلك اتجه بأبصاره شطر الولايات المتحدة ليستعير منها ضباطاً لتنظيم جيشه وتدريبه ، واثقاً بأنه يستطيع الاعتماد على اخلاص تلك البلاد

وكان يشخص ببصره منذ عدة أشهر إلى الصراع العظيم الذى جرى فى الولايات المتحدة ونعنى به الحرب الأهلية الأمريكية . وأراد أن يعهد إلى ضباط من كلا الفريقين المتحاربين فى تنظيم جيشه . وقد رأى من ارغام أميركا نبوليون الثالث على الجلاء عن المكسيك ما سوف يكون للولايات المتحدة من قوة عظيمة . فاتصل ببعض أصدقائه فيها وشرع فى تنفيذ خطته

ولقد كان اسماعيل بالاسم تابعاً لسلطان تركيا ، ولذلك لم يكن له ممثلون سياسيون فى البلاد الأجنبية . وكانت العلاقات الرسمية بين حكومتى وشنطن والآستانة على أحسن ما يكون . لذلك لم يكن فى وسع الولايات المتحدة أن تسهل للخديو مهمة اختيار ضباط يكون الغرض منهم — عاجلا أو آجلا — تمكين الجيش المصرى من محاربة تركيا ، ولم تدر أية مفاوضات رسمية فى هذا الشأن ، والأرجح أن الحكومة الأمريكية لم تعلم أى شىء عن غايات اسماعيل أو خططه . فلم يكن ذلك من شأنها والأرجح أن اسماعيل لم يستشرها فى الأمر . وكل ما هو معروف أنه فى أواخر سنة ١٨٦٨ أو أوائل سنة ١٨٦٩ اتصل الخديو اسماعيل بالكولونيل موط الأميركى [١] (فرع أسرة شهيرة من أهالى نيويورك) وكانت أخته زوجه بلاك بك السفير التركى بوشنطن [٢].

(١) هو والد عم المستر فرنكلن موط جنتر الذى مثل الولايات المتحدة فى مصر خير تمثيل من سنة ١٩٢٨ — ١٩٣٠

(٢) راجع كتاب : « حياتى فى القارات الاربع » لمؤلفه الكولونيل شايه لونج ج ١ ص ١٦

وكان الكولونيل موط هذا ضابطاً باسلا فى الجيش الأميركى الاتحادى فأدخل أولا فى خدمة الخديو كضابط عسكرى بسيط . ولكنه بعد أن أقام بمصر مدة وجيزة عاد إلى الولايات المتحدة لينتقى ضباطاً أميركيين للخدمة فى الجيش المصرى . وكان اسماعيل باشا قد زوده بما يحتاج إليه لانجاز تلك المهمة . فأخذ يستخدم ضباطاً من كلا الفريقين المتحاربين — ومعظمهم ممن تعلموا فى إحدى مدرستى « وست بوينت» أو « أنابوليس » . وقد وقع خياره على الضباط الآتى بيانهم :

الجنرالات لورنج . وسبلى . وستون

الكولونيلات شابيه لونج . كولستون . وديريك . وداى . وفيلد . وجنيفر . وكنون . ولوكيت . ومكيفور . وماسون . وبردى . وبروت . والكسندر رينولدز . وفرنك رينولدز . وريد . وريت . وروجرس . وسافدج . وآلن . ووارد .

عدا ثلاثة ضباط برتبة لفتنانت كولونل . وثمانية برتبة ماجور . وثلاثة برتبة كابتن . وثلاثة جراحين

وقبل قدوم هؤلاء الضباط إلى مصر وقعوا عقوداً مع الحكومة المصرية (وكان يمثلها المستر موط) قبلوا بموجبها : «أن يشهروا الحرب على أى عدو للفريق الأول ، كائناً من كان ، وأن يواصلوا تلك الحرب بكل شدة [١] »

وكان العقد يحتوى على فقرة تعفى أولئك الضباط من حمل السلاح فى وجه الولايات المتحدة . وقد ذكر الكولونيل شابيه لونج أنه قيل له ولرفقائه سراً أن الغرض الحقيقى لمهمتهم كان تنظيم الجيش المصرى للقيام بعمل حاسم يضمن لمصر استقلالها ويزيل عنها النير التركى [٢] . وإليك

---

(١) ان العقد الأصلى بين المستر موط والمستر ريت من أهالى ولاية كارولينا الجنوبية هو فى حيازة مؤلف هذا الكتاب . وهذا العقد وقع فى مدينة نيويورك فى أول ابريل سنة ١٨٧٠

(٢) راجع كتاب « حياتى فى القارات الاربع » لمؤلفه الكولونيل شابيه لونج وقد سبقت الاشارة اليه ج ١ ص ١٧

ما جاء فى مذكراته عن أول مقابلة كانت بينه وبين اسماعيل باشا . قال له هذا :

« انى أعتمد على حبكم وإخلاصكم ومراعاتكم لشروط الكتمان لتعينونى على تحقيق استقلال مصر . ومتى تم ذلك — وسيتم باذن الله — فسأكافئكم أعظم مكافأة » (١)

ولعل أهم يوم فى تاريخ خدمة الضباط الأميركيين فى الجيش المصرى هو يوم ٣٠ مارس سنة ١٨٧٠ . ففى ذلك اليوم عين الجنرال ستون رئيساً لأركان حرب الجيش المصرى . وكان لهذا التعيين مغزى أبعد من مغزى تعيين سائر الضباط الأجانب فى جيش الخديو ، إذ كان نذيراً بانتهاء السيادة الفرنسية وبدء عهد جديد تتمتع فيه مصر باستقلالها ويصبح فيه الخديو سيد نفسه . ومما أعان على تحقيق ذلك ما يعرفه الخاص والعام من أن الولايات المتحدة كانت منزهة عن كل غرض استعمارى أو غاية أمبريالستية فى مصر وافريقيا ، وان الجنرال ستون ورفاقه لم يكونوا خداماً لوشنطن فى البزة العسكرية المصرية

وفى ٣٠ مارس سنة ١٨٧٠ لم يكن غير القليلين من رجال السياسة يتوقعون نشوب حرب كبيرة يسقط فيها نبوليون الثالث من شامخ مجده . وقد مرت عدة أشهر قبلما أدركت أوربا مغزى تعيين الجنرال ستون رئيساً لأركان حرب الجيش المصرى . وشغلت الحرب السبعينية (البروسية الفرنسية) أنظار أوربا جمعاء قبل أن أدركت حكوماتها أن اسماعيل باشا لم يحارب النخاسة ويفتح أواسط أفريقيا بقصد توسيع مستعمرات انجلترا وفرنسا . ولما أبرمت معاهدة فرنكفورت فى ٣٠ مايو سنة ١٨٧١ وجدت أوربا نفسها أمام أنقاض من الفوضى لم يكن بد من قضاء عدة أشهر لازالتها وعليه مر زمن طويل قبل أن تمكن رجال السياسة من حمل أصحاب

---

(١) راجع كتاب شايه لونج الذى سبقت الاشارة اليه ج ١ ص ٣٢

الأموال فى أوربا على محاسبة اسماعيل لأنه شرع فى تنظيم جيشه من دون أن ينحاز إلى أوربا قلباً وقالباً .

وغنى عن البيان أن السر صموئيل بيكر لم يكن جنديا مدربا ولا من موظفى وزارة الخارجية البريطانية . ولكنه كان رجلا مستقيم الخلق والرأى وكان التعاقد بينه وبين اسماعيل مسألة شخصية ، وقد أعان على تحقيقه اكتشاف السر صموئيل بحيرة البرت نيانزا وروافد النيل فى الحبشة لا مجرد جنسيته. أما المهمة التى عهد اسماعيل اليه فيها فقد أثبتت لرجال السياسة — ولحلفائهم من رجال الأموال — أن الخديو كان مصمما على أن يستقل بشؤونه ولا يترك لأحد سلطانا عليه.

وقد كتب السر رجنلد ونجت — الذى اقترن اسمه باسم اللورد كتشنر مفتتح السودان — ما يأتى :

« كان الجيش المصرى قبل سنة ١٨٨٢ قد نظمه ضباط امريكيون مختلفو الأختبار وكان معظمهم يقومون بأعمال فنية ذات صبغة طبوغرافية وغيرها ولا علاقة لهم بتدريب الجنود أنفسهم . وكانوا يقومون بأعمال الاستكشاف فى السودان وفى الصحارى الواقعة بين النيل والبحر الأحمر[١] »

فترى إذن أن العمل الذى كان يقوم به أولئك الضباط الأمريكيون كان صفحة مجيدة فى تاريخ اسماعيل . وقد محى أثر جانب كبير منه لان مصر أجلت عن السودان بعد نزول اسماعيل عن العرش بخمس سنوات . وبعد خروج آخر ضابط أمريكى من الجيش المصرى بثلاث سنوات . وكان خروج أولئك الضباط بسبب تشديد حملة « الكوبونات » الأجانب . على ان العمل الباهر الذى أنجزوه بالكشف عن أسرار نهر النيل لم يمحه شىء ولا الأعصار الذى اجتاح السودان من سنة ١٨٨٥ إلى سنة ١٨٩٨ . ولن تمحوه أى قوة فى العالم . فهو صفحة مجد خالدة قد سطرت بمداد الفخر

(١) راجع كتاب . « المهدية والسودان المصرى » لمؤلفه الماجور . ف . ر . ونجت ص ٢٠٤

لاسماعيل . كما أن النتائج التى أسفر عنها عمل أولئك الضباط كانت ذات قيمة لا تقدر بمال ، وإن كان مصير السودان فيما بعد قد جردها من قيمتها المادية بالنسبة إلى مصر .

وليس لدينا أى بيان عن مقدار المال الذي أنفقه اسماعيل على مهمة البعثة الأمريكية ، ولا شك أن الأعمال الطبوغرافية وغيرها مما قامت به تلك البعثة بين النيل والبحر الأحمر اقتضت نفقات كبيرة ، وكذلك القول فى الأعمال التى كان يقصد منها استكشاف منابع النيل ، وفى وسعنا أن نخمن على تلك الأعمال ونقدر ما اقتضته من الأموال بالرجوع إلى بيان مجمل قدمه الجنرال ستون إلى الجمعية الجغرافية الخديوية فى ٨ ديسمبر سنة ١٨٨٢ ، فقد أشار فى هذا البيان إلى مسح البلاد الواقعة بين قنا والقصير ، وهو العمل الذى قامت به بعثة خاصة من سنة ١٨٧٠ — ١٨٧١ باشراف الكولونيل بردى (كليفورنيا) ويلى ذلك كلام على استكشاف ميناء برنيكى على البحر الأحمر واستكشاف الطريق من الميناء إلى قنا عبر الصحراء ، وهو العمل الذى قام به الكولونيل كولستون (فرجينيا)

وانتقل الجنرال ستون من هذه الاشارات التمهيدية إلى العمل الذى تم فى سنة ١٨٧٤ ، وهو مسح الكولونيل بردى لمديرية دارفور مسحاً علمياً تاماً . وقد اقتضى هذا المسح استكشاف بلاد كردوفان ، (وهو عمل قام به الكولونيل كولستون) ودرس البلاد الواقعة بين النيل والبحر الأحمر درساً جيولوجياً ، (وهو عمل قام به متشل من أهالى نيويورك)

وفى تلك السنة عينها غادر الكولونيل شاييه لونج مصر ، وكان رئيساً لأركان حرب الجنرال غوردون باشا الذى خلف السر صموئيل بيكر رئيساً وحاكماً عاماً على مديريات أفريقيا الاستوائية المصرية . وفى تلك السنة أيضاً شرع الكولونيلات بردى وماسون وبروت فى مسح مديرية دنقلا وهو عمل لم يتم إلا سنة ١٨٧٧ وقد قال الجنرال ستون عند تمامه أنه مكن

البعثة من مسح تلك الاهبراطورية العظيمة مسحاً تاما ومن رسم خارطة جغرافية جديدة ، وبينما كان أولئك الأميركيون يقومون بانجاز عملهم كان الجيش المصرى بقيادة اسماعيل أيوب باشا يحافظ على القانون ويوطد النظام فى تلك البلاد

وفى خلال تلك الأعوام كانت شرذمة من الجنود بقيادة الكولونيل كولستون تقوم باستكشاف وادى المتول استكشافا علميا . وقد فتحت الطريق من دبة إلى الأبيض . وقامت حملة أخرى بقيادة متشل لاستكشاف الصحراء الى مدى أميال كثيرة شرق روديزيه وغربها بقصد جمع المعلومات المعدنية والجيولوجية والطبوغرافية . وفى الحقيقة أن المدة التى مرت بين سنة ١٨٧٠ وسنة ١٨٧٦ امتازت بأعمال علمية مجيدة قام بها الفرنسيون والانجليز والايطاليون والأمريكيون ، واتحد جميعهم على اضافة صفحة مجد جديدة الى تاريخ اسماعيل المفترى عليه ، وأثبتوا أن حكم اسماعيل الذى وصفه ماركيز زتلند بأنه حكم شرير كان فى الحقيقة حكما مجيداً بدا فيه العلم مديناً لاسماعيل ديناً عظيما[١]

---

(١) راجع : نشرة الجمعية الجغرافية الخديوية (الملكية) — السلسلة الثانية — ج٧ ص٣٤٤ والصفحات التى تليها

الفصل السابع

مسألة غوردون

أدرك السر صموئيل بيكر قبل نهاية عقده أنه لن يستطيع تجديد هذا العقد، ويظهر أنه أنهى ذلك الى اسماعيل برسالة لم نقف لها على أثر، وانما يؤخذ من كتاب الخديو اليه فى فبراير سنة ١٨٧٢ أنه (أى السر صموئيل بيكر) كان قد اقترح أن يخلفه ابن أخيه اللفتنانت جوليان بيكر من ضباط البحرية البريطانية . على أن رد اسماعيل عليه يشف عن اهتمام صادق بفتح أفريقيا الوسطى ، فقد جاء فيه ما يأتى .

« تقترح على أن يخلفك ابن أخيك . فثق بأنى أعتبر الخبرة التى كسبها وهو يعمل تحت أمرتك خير شهادة له . ولكن فكرة فتح أفريقيا للعلم والتجارة والرقى هى فكرة بعيدة المرامى وقد استهوتنى واستولت على فيجب أن أحرص كل الحرص على اختيار الشخص الذى أستطيع أن أعهد اليه فى ذلك وعليه فلا أستطيع فى الوقت الحاضر قبول ما اقترحته ولكنى سأفكر فى الأمر [١] »

وليس ثمة سبب يحملنا على الارتياب فى اخلاص اسماعيل فى هذا الشأن فان اختياره لتشارلس جورج جوردون للمنصب الذى لم يشأ أن يعين فيه

---

(١) راجع الملف رقم ٧٢ - ١ فى محفوظات عابدين

الشاب بيكر يثبت لنا الروح الطيب الذى أملى تلك الرسالة . فقد كان يعلل نفسه بانشاء امبراطورية مصرية عظيمة فى افريقيا ، وبالقضاء على السخرة فيها وبجعل رايته تخفق على البواخر التى تمخر فى البحيرات الاستوائيـة . وقد تكون تلك الأمانى أحلام نائم . ولـكنها لا يمكن أن تكون أحلام رجل ينطبق عليه ما قاله فيه ذلك السياسى الانجليزى الذى كان فى طليعة رجال السياسة فى القرن التاسع عشر . وهو أن اسماعيل كان شهوانياً مبذراً كثير المطامع محباً للظهور مجرداً من كل مبدأ[1] »

وقد كان لبيكر شأن فى حمل اسماعيل على التفكير وفقاً للقواعد التى خلدت شهرة سيسل رودز فى التاريخ . وإليك نبذة مقتبسة من احدى الرسائل التى بعث بها بيكر إلى اسماعيل من ماسندى فى ١٠ مايو سنة ١٨٧٢ . فهى مصدرة بما يأتى :

« الدرجة ٣١° ٢٥َ من خطوط الطول شرقا »

« والدرجة ١° ٤٥َ من خطوط العرض شمالا »

« متوسط درجة الحرارة ١٥ بمقياس رومور . والارتفاع فوق سطح البحر ٤١٩٤ قدماً انجليزية »

« المسافة من بحيرة البرت نيانزا الكبرى عشرون ميلا — أى مسيرة يوم الى الغرب والمسافة من الاسماعيلية برأ ٣٤٩ ميلا »

ويلى ذلك وصف الصعاب التى واجهها السر صوئيل بيكر والنتائج التى انتهى اليها فى تلك المرحلة من مراحل الحلة . الى أن يقول :—

« وأرجو أن تكونوا ياصاحب السمو مرتاحين الى العمل الذى قد أنجزته فقد كانت العقبات التى اعترضتنى مما يكاد يتعذر التغلب عليه . ولـكن الحمد لله قد ذللتها . فزال أثر تجارة العبيد من البلاد وأصبح الأهالى يثقون بحكومة سموكم

(١) راجع كتاب الورد ملنر الذى سبقت الاشارة اليه ص ١٧٦

« وسأضع الراية المصرية قبل عودتى فى مكان يقع على بعد درجة على الأقل جنوبى خط الاستواء بحيث تمتد حدود مصر جنوباً ٣٣° الى جنوب الاسكندرية »

ولهذه الرسالة هامش اليك ترجمته :—

« ولقد دخل ملك اوجندة فى دين الاسلام وبنى جامعاً وسأشرع أنا فى بناء مدرسة فى الحال [١] »

وكان ملك اوجندة من عباد الوثن . وعليه فالهامش المتقدم أحيا آمالا جديدة اذ رأى اسماعيل أن الاسلام قد انتصر على الوثنية فى تلك الجهات وأن العلم آخذ فى الانتصار على الأمية . وكان آخر بيان (تقرير) كتبه السر صموئيل بيكر يشف عن تلك الفكرة وقد بعث به من الخرطوم فى ٥ يوليه سنة ١٨٧٣ وسبقت الاشارة اليه وقد جاء فيه أن جانبا كبيرا من أفريقيا الوسطى قد ضم الى مصر . وفى ختام ذلك البيان ما يرجى من ذلك الضم من الوجه الأدبى . واليك ترجمة ماجاء فى البيان :

« هذه يامولاى نتيجة حملتى بكلمات موجزة . فقد قضينا على النخاسة وضممنا بلاداً واسعة الى ملك سموكم . أما بحيرة البرت فمتصلة ببحيرة تنجنيقا . وعليه فمتى وصلت القوافل الى الاسماعيلية حاملة قطع السفن البخارية فستبدأ صفحة جديدة من تاريخ المستقبل بانشاء الملاحة على بحيرات أفريقيا الوسطى

« وإنى أحمد الله على أن الأساس الذى وضعناه هو أساس متين . فاذا رضيتم عن العمل الذى أنجزته كان لى ذلك خير الجزاء [٢] »

ولا حاجة بنا الى القول أن كلا البيانين المار ذكرهما يلى تاريخه تاريخ الرسالة التى وجهها الخديو الى السر صموئيل بيكر وعبر له فيها عن أمنيته أن

(١) راجع الملف رقم ٧٢ ـ ١ الذى سبقت الاشارة اليه
(٢) » » » ٧٢ - ١ » » » »

تفتح أفريقيا الوسطى للعلم والتجارة والحضارة . وكل شيء يدل على أن السر صموئيل بيكر كان يطلع الخديو من وقت الى آخر على سير الحوادث . مثال ذلك الرسالة التى بعث بها من الخرطوم فى ٩ اكتوبر سنة ١٨٧٠ وفيها مايأتى : —

« انى أفكر فى إنشاء محطات مركزية وفى الشروع فى زراعة القطن بجوارها . وبهذه الطريقة يسهل زرع الف فدان فى كل محطة فيكون لنا من الثمانى المحطات ثمانية آلاف فدان مزروعة لا تقتضى نفقة . وستتضاعف أرباح السنة الثانية ويتوقف رخاء البلاد على حزم الادارة[1] »

ان الأشخاص الميالين الى التفاؤل لا يتصفون عادة بالتقتير أو الاقتصاد، بخلاف الأشخاص الذين من طبعهم التشاؤم ، فانهم ينظرون الى العالم من خلال نظارة سوداء . والرسالة الأخيرة التى نحن فى صددها تشف عن شدة تفاؤل السر صمويل بيكر ومعنى ذلك أنه كان ينفق المال بسخاء . ومما يجدر بالذكر أن هذا الرجل كان ربيب النعمة والثراء وقد ورث مالا وفيرا فكان — كما يقول الفرنسيون — من كبار السادات وقد اشتهر بالكرم الحاتمى حتى أنه أنفق أمواله بالسخاء الذى كان ينفق به أموال مولاه الخديو . وكان إذا خامره شك فضل أن يتحمل الخسارة بنفسه . وقد وصف رئيس أركان حرب الجنرال جوردون مأدبة فاخرة أقامها جوردون سنة ١٨٨٤ لأعيان الخرطوم واستعملت فيها أدوات مائدة ثمينة لانعلم هل اشتراها السر صموئيل بيكر من ماله الخاص أم من مال الخديو . واليك وصف تلك المادبة . قال الكاتب :

« وسار بى أيوب إلى مستودع قد أخفيت فيه تحف تجل عن الوصف وقد كسيت طبقة من الغبار ، وبينهـــا مجموعة فاخرة من القصاع الذهبية وصحون سيفر وزجاج بوهيميا والسكاكين والشوكات وأغطية المائدة

(١) راجع الملف رقم ٧٢ - ١ الذى سبقت الاشارة اليه

المصنوعة من الدمقس الفاخر وقناني الخمر المعتقة من الميدوك والبرجندي والشمبانيا . ولما سألت أيوب من أين جيء بجميع ذلك ؟ قال إن السر صموئيل بيكر هو الذي ترك هذه الأدوات هنا وقد أصبحت ملكا لخلفه[1] »

وكان وصول جوردون إلى القاهرة ليحل محل بيكر في ٦ فبراير سنة ١٨٧٤ . وقد كتب إلى أحد أصدقائه يقول : « إن الخديو رجل صادق وأنا أحبه حباً جماً [2] » . وأدهش غوردون جميع الناس لأنه أبى أن يتناول عشرة آلاف جنيه في العام — وهو الأجر الذي كان سلفه يتنـــاوله — واكتفى بألفي جنيه فقط

وتوثقت عرى الصداقة بين جوردون واسماعيل باشا منذ أول تلاقيهما إذ نظرا إلى افريقيا الوسطى بمنظار واحد . ورأيا أن يكون رائدهما « تنظيم الاسترقاق » قبل « منع الاسترقاق » وبعبارة أصح أن جوردون رأى أن الاسترقاق هو مسألة اقتصادية أكثر منه مسألة أدبية ، وأن الخطة العملية هي السعي للقضاء على تهريب العبيد ، وأن سبيل المدنية لا بد أن يجرف الاسترقاق . وقد خوله الخديو السلطة المطلقة لانجاز خطته .

وقد كان من أبرز النتائج التي أسفرت عنها حملة جوردون اكتشاف الكولونيل شاييه لونج بحيرة ابراهيم أو بحيرة كيوجا . وقد سميت في دائرة المعارف البريطانية « سلسلة بحيرات كيوجا » . أما تسمية الكولونيل شاييه لونج لها باسم بحيرة ابراهيم فتخليداً لذكرى ابراهيم باشا والد الخديو أما علماء الجغرافيا فيسمونها الآن بالاسم الآخر « بحيرة كيوجا[3] »

ومن نتائج حملة غوردون أيضا الطواف ببحيرة البرت . وأول من قام بذلك الرحالة جيسي الايطالي في سنة ١٨٧٦ وقد وصفها الكولونيل ماسون الأميركي وصفاً علمياً في سنة ١٨٧٧

(١) راجع كتاب شاييه لونج الذي سبقت الاشارة اليه ج ١ ص ٨٢

(٢) رسالة الى القس هوراس ولر تاريخ ١٤ فبراير ١٨٧٤ في كتاب « جوردون في الخرطوم » تأليف مالين ص ١٥

(٣) راجع نشرة الجمعية الجغرافية الخديوية السلسلة الثالثة ج ٧ ص ٥٢٩

أما الشأن المعزو الى عمل الكولونيل ماسون فراجع الى كونه اكتشف نهيراً يخرج من بحيرة ألبرت ويتجه جنوباً [١] . وقد أثبتت المباحث التى تمت بعد ذلك أن هذا النهير هو المسمى سمليكى وقد كان الحلقة المفقودة من السلسلة المعروفة اليوم بسلسلة ينابيع البرت للنيل . وقـــد قام الرحالتان شبندايل ووطسون الانجليزيان بنصيب باهر يومئذ إذ استكشفا النيل من ماجنجو ـ حيث ينبع من بحيرة البرت ـ الى نقطة تسمى دفلى . على أننا يجب أن لانغض الطرف عن النصيب الذى قام به جوردون نفسه من استكشاف نيل فكتوريا .

وقد كانت جميع هذه الأعمال بمنزلة حرب شهرتها المدنية والحرية على الهمجية والاسترقاق . وغنى عن البيان أنها اقتضت الأموال الوفيرة . فما من قائد حربي يستطيع أن يقود حملة من دون إنفاق المال . ولاشك أن العمل الذى شرع فيه جوردون سنة ١٨٧٤ والذى استمر الى ماقبل نزول اسماعيل عن العرش بمدة وجيزة استنفد الأموال الوفيرة التى ما كانت لتقل عن عشرات الألوف من الجنيهات .

على أن الكارثة التى حلت بالسودان بعد تنزل الخديوى باكثر من خمس سنوات لم تمح صفحة تلك الأعمال الباهرة وما أدته من الخدمات الجليلة للعلم . نعم أن الجلاء عن السودان فى عهد توفيق قد يكون سمح بعودة النخاسة الى البلاد التى استأصلها منها بيكر وغوردون . وقد يكون أودى بالمزايا الاقتصادية التى كانت قد عادت على الحضارة من فتح أفريقيا الوسطى . وقد يكون أفضى الى هدم الجامع الذى بناه ملك أوجندة والمدرسة التى أنشأها بيكر . ولكنه ما كان ليقضى على تلك الأعمال الباهرة التى تمت بفضل سخاء اسماعيل وأريحيته وحزمه . ومن المحتمل أن لا يكون لتلك

---

(١) راجع نشرة الجمعية الجغرافية الخديوية ج ٥ سنة ١٨٧٨ ص ٥

الأعمال قيمة مالية . ولكن لها قيمة أدبية يجب أن تضاف الى صفحة حساب الخديو اسماعيل فى الناحية الأدبية .

ومن الفوائد التى نجمت عن محاربة جوردون للنخاسة عقد معاهدة بين انجلترا ومصر فى ٤ أعسطس سنة ١٨٧٧ . وقد جاء فى مقدمة هذه المعاهدة أن حكومة جلالة بريطانيا العظمى وأرلندا وحكومة سمو الخديو ، رغبة منهما فى التعاون على القضاء على النخاسة ، قد عزمتا على عقد محالفة لتحقيق هذه الغاية . ومما جاء فى هذه المعاهدة أيضاً أنه لايجوز جلب العبيد الى مصر ، وأن مصر وانجلترا ستتعاونان فى البحر الأحمر على منع المتاجرة بالعبيد[1]

أن توقيع أية معاهدة ليس بالعمل المهم فقد يكون أقرب الى التظاهر منه الى الاخلاص . وإنما المهم هو الطريقة التى بها تنفذ تلك المعاهدة ، وقد كان سلوك اسماعيل فى شأن تنفيذ المعاهدة خير دليل على أخلاصه . فكما أنه أثبت أخلاصه فى أوائل أطوار الحرب التى شهرها على النخاسة بأنه عمل على الغاء السخرة عند حفر ترعة السويس — وكما أثبت أخلاصه فى الأطوار التالية بتخويله السر صموئيل بيكر (ومن بعده الجنرال جوردون) سلطاناً مطلقاً — كذلك أثبت تمسكه بتلك الغاية الشريفة باختياره ضابطاً انجليزياً بحرياً لينوب عنه فى تنفيذ المعاهدة . ولم يكن فى اختياره هذا مسيراً بأى ميل أو اعتبار شخصى وقد كتب وزير خارجيته الى قنصل بريطانيا العام فى ١١ سبتمبر سنة ١٨٧٧ ما يأتى :

« ضماناً لمراقبة موانىء البحر الأحمر وخليج عدن وسواحل بلاد العرب الشرقية مراقبة مشددة تحول دون تهريب العبيد عبر الحدود المبينة فى معاهدة ٤ أغسطس ، يود سمو الخديو أن يعهد فى هذه المهمة الى ضابط انجليزى بحرى يكون له من الدربة والذكاء مايمكنه من تنفيذ تلك المهمة المهمة .

« ومن الجلى أن هذه المعاهدة لا يستطيع تنفيذها إلا إذا أقيمت مراقبة

---

(١) راجع « مجموعة الديكرتات واللوائح والتعليمات الخاصة بمنع النخاسة » — لسنة ١٨٨٠

مشددة على الذين قد يحاولون العبث بأحكامها . ولذلك يرجو سموه من قنصل بريطانيا العام أن ينهى إلى حكومته رغبة حكومة سموه هذه [١] »

واختارت حكومة لندن اضابط (اللفتنانت كوماندر) ملكوم فمنحه اسماعيل رتبة الباشوية وعينه « مديراً عاماً لمصلحة منع النخاسة » . أما الكتاب الذى أبلغ به خبر ذلك التعيين فتاريخه ٣ يناير سنة ١٨٧٨ واليك ما جاء فيه بهذا الشأن : —

« أن خبرتكم الواسعة والخدمات الجليلة التى قد أديتموها لحكومة جلالة ملكة بريطانيا فى أحوال مماثلة هى أتم ضمان لتحقيق النتائج التى نسعى اليها [٢] »

ومما يدعو إلى الأسف أن ملكوم باشا وجوردون لم يكونا على وفاق . ولم يكن بد من اخفاقهما أن هما لم يتفقا . وفى ١١ يونيه سنة ١٨٧٨ كتب اسماعيل باشا إلى قنصل انجلترا العام يقول :

من دواعى الأسف أن ملكوم باشا وجوردون لا يستطيعان أن يتفاهما ، وقد رفع الى أولهما كتاباً يستقيل فيه مهمته . ومع أنى أحجمت عن تلبية طلبه فى أول الأمر إلا أنى رأيت من الواجب بعد انعام الفكرة أن أجيبه اليه نظراً إلى سمو رتبة جوردون باشا وإلى الخدمات التى قد أداها لنا والتى لا نزال ننتظرها منه [٣] »

ويؤخذ من رسالة بعث بها ملكوم إلى اسماعيل باشا من مدينة فريبورغ بالمانيا فى ٦ يوليه سنة ١٨٧٨ أن الخديوى كان مصيباً عندما قال أن ذينك الانجليزيين لم يكونا يستطيعان أن يعملا معاً . قال ملكوم :

« أنى مع شدة احترامى واخلاصى لسموكم أرى من الواجب علىّ أن

(١) راجع الملف رقم ٩٨٠١١ من محفوظات عابدين
(٢) راجع الملف ٧٢ - ٦ رقم ٢٠٩٧٢ من محفوظات عابدين
(٣) « « ٧٢ - ٦ رقم ١٦٣٦٧ « « « «

أقول أنه يتعذر عليّ أن أخدم تحت امرة جوردون باشا أو أن تكون لى به أية صلة مباشرة أو غير مباشرة . والأسباب التى تحملنى على ذلك هى .. »

وتلى ذلك خمسة أسباب أحدهما مبنى على التشهير وثانيهما على القذف والثلاثة الأسباب الباقية تشتمل على مطاعن . وهنالك مطاعن أخرى لاتدخل فى تعداد الأسباب [1]

ومما يجدر بالتنبيه عليه أن تاريخ كتاب ملكوم المار اليه هو بدء آخر مرحلة من مراحل مكافحة اسماعيل للدائنين الاوربيين . وقد أبقى اسماعيل منصب ملكوم شاغراً وترك جوردون يكافح النخاسة وحده . وانتهاجه هذه الخطة دليل قاطع على خلوص نيته . وبناء عليه فان الحرب التى أثيرت فى البحر الأحمر على النخاسين هى عامل آخر من العوامل التى يجب أضافتها إلى بيان أعمال اسماعيل الأدبية

رأى جوردون بعيد عودته من أفريقيا الاستوائية أن فى الامكان فتح البحيرات العظمى للحضارة بسرعة أعظم ، وذلك بالتوجه اليها عن طريق الأوقيانوس الهندى بدلا من وادى النيل ، وقد دون فى مذكراته فى ٢١ يناير سنة ١٨٧٥ ما يأتى : —

« اقترحت على الخديو أن أرسل مائة وخمسين رجلا بباخرة تتجه إلى خليج ممباز على بعد ٢٥٠ ميلا إلى شمال زنجبار لانشاء محطة يمكن التوجه منها إلى متيزا [2] : فاذا تم لى ذلك فسأتخذ ممباز مركزاً لى وأهجر الخرطوم ومتاعب البواخر وما اليها ، وبذلك يتسنى فتح أفريقيا الوسطى على وجه أكمل ، لأن الانحاء المهمة من تلك البلاد هى الجهات المجاورة لمتيزا حالة أن جميع البلاد الواقعة إلى الجنوب ، والخرطوم أيضاً ، هى مستنقعات رديئة لذلك أرجو أن يوافقنى سمو الخديو على ذلك [3]

---

(١) راجع الملف رقم ٨٠٧٨ من ملفات المحفوظات الملكية المصرية بقصر عابدين

(٢) يريد عاصمة متيزا ملك يوغنده

(٣) راجع كتاب : « الكولونيل غوردون فى أفريقيا الوسطى من سنة ١٨٧٤ الى سنة ١٨٧٩ » لمؤلفه جورج ديربك هل ص ٦٥

وفى ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٧٥ كتب غوردون ما يأتى :

« فى السادس عشر من هذا الشهر إذ كنت أفحص كيس البريد وجدت رزمة من الرسائل من سمو الخديو يخبرنى فيها بأنه قد جعل ما كيلوب تحت امرتي وأنه قد أرسله مع ثلاث سفن حربية وستمائة جندى إلى جوبا لاحتلالها وعلى أن أسير اليه وأجعل لونج تحت امرته »[1]

فهاتان الفقرتان من مذكرات غوردون تصوران لنا غوردون باشا بصورة ضابط فى ميدان الحرب يرى أن انتصاره يتطلب ارسال مائة وخمسين جندياً فى باخرة إلى نقطة حربية ، حالة أن القائد العام يمده بقائد بحرى وبثلاث سفن وستمائة جندى لاحتلال تلك النقطة وكل ذلك يتطلب مالا وفيرا لأن الحرب ليس لهوا . وقد كان اسماعيل يمد غوردون بالذهب لمواصلة الحرب لانقاذ أفريقيا الوسطى من النخاسة ومن الهمجية

أما ما كيلوب المشار اليه آنفاً فقد كان ضابطاً برتبة كابتن فى البحرية البريطانية . وقد ذكر شاييه لونج انه خرق نطاق الحصر البحرى فى حرب انجلترا مع الولايات المتحدة. ولما اتصل ذلك بوزارة الخارجية البريطانية ، فصل ما كيلوب من الخدمة وعين فى منصب فى مصر.

وكان فى الحملة ضابط آخر أميركى هو الكولونل وارد من خريجى مدرسة أنا بوليس البحرية ومن ضباط البحرية الأميركية الجنوبية . وكان فى الحملة أيضا ضابط إيطالى يسمى فرريديكو باشا . وبالاختصار ، كان اسماعيل باشا يستقدم الأجانب الذين يثق بهم ويخولهم سلطة مطلقة .

وقد روعيت أدق شروط الكتمان فى الشروع فى الحملة التى عهد بها إلى غوردون بناء على اقتراحه . وكان شاييه لونج يومئذ فى القاهرة . وفى ١٦ سبتمبر سنة ١٨٧٥ تلقى أوامر بالسفر إلى السويس لقيادة الجنود المحشودة

---

(١) راجع الكتاب المذكور ص ١٤٦

هنالك على النقالتين « طنطا » و « دسوق » . وفى منتصف ليل ١٨ سبتمبر تلقى أوامر مختومة عن يد رسول خاص ومعها مذكرة من الخديو جاء فيها ما يأتى : « يجب أن تنقلع جنوبا وتسير مسافة خمسمائة ميل قبل أن تفض ختم الأوامر السرية الموجهة اليك » . وبناء على ذلك غادرت السفينتان الميناء فى فجر اليوم التاسع عشر من شهر سبتمبر . وبعد ثلاثة أيام رأى « ضابط الملاحة » أن السفينتين قد اجتازتا مسافة خمسمائة ميل — وهى المسافة المعينة — فطلب أوامر جديدة . ففض الكولونيل شاييه لونج أختام الأوامر وقرأ الرسالة الآتيـــة وهى مذيلة بتوقيع اسماعيل وتاريخها ١٤ سبتمبر سنة ١٨٧٥ : —

« طبقاً للأوامر الشفهية التى أعطيت لك ، يجب أن تغادر السويس حيث ستجد ثلاثة « باوكات » وذخائر وغيرها . ويجب أن تسير بذلك كله على السفينتين « طنطا » و « دسوق » إلى بربرا وأن تبلغ ما كيلوب باشا الأوامر التى تحملها . ولا حاجة بى أن أكرر لك أنه يجب كتمان هدف الحملة أشد كتمان إلى حين وصولكم إلى جوبا . وقد كتبت إلى ما كيلوب فى ذلك وإنى أكلفك يا جناب الكرلونيل أن تكرر له هذا الأمر شفهياً . وأنا أعتمد على غيرتك ونشاطك وذكائك [1] » .

وكتب نوبار باشا إلى ما كيلوب فى ١٦ سبتمبر سنة ١٨٧٥ يوصيه بوجوب مراعاة أدق شروط الكتمان فيما يتعلق بالحملة : واليك نص الكتاب :

« سيسلم الكولونيل لونج الأوامر الخاصة بك اليك . وفى هذه الأوامر بيان ما يجب عليك أن تعمله . ولا حاجة إلى القول أن المهمة المعهود بها اليك مهمة جدا تتطلب ذكاء واخلاصا . وهذا هو السبب الذي اختارك الخديو من أجله . وانى أوصيك بأمر واحد ، طبقاً لرغبة الخديو ، وهو أن تلزم أدق الكتمان وأن تحذر كل الحذر إذا ما طلب منك الممثلون السياسيون

---

(١) راجع كتاب شاييه لونج الذى سبقت الاشارة اليه ج ١ ص ١٧٥

لدى سلطان زنجبار أن تتصرف سواء باسم السلطان أو باسم حكوماتهم.

« ويخيل إلى أن الغرض الأخير غير محتمل ، إن لم أقل إنه مستحيل ، إلا إذ كانت الحكومة التى يمثلها أى ممثل من أولئك الممثلين السياسيين ، قد عزمت على وضع نفسها علناً موضع السلطان . والذى أعلمه أنه ما من حكومة قد فعلت ذلك حتى الآن . فاذا وقع ذلك فأحل ذلك الممثل السياسى على الخديو فى الحال ، وسموه هو الشخص الذى يجب أن ترسل اليه جميع الرسائل ، وما أنت سوى منفذ لأوامره . ولا حاجة بى أن أقول لك إن أى إدعاء يقوم به السلطان إنما هو باطل لا يستند إلى أساس . وقد أمرنى سموه بأن أوصيك بأشد الكتمان فيما يتعلق بالغاية من مهمتك . ويجب أن لا يعرف أحد من الذين معك — ماعدا الكولونيل لونج — أنك قاصد إلى جوبا[1] »

أما الأوامر السرية التى أصدرها اسماعيل باشا إلى ما كيلوب فأهم شأناً . وقد أصدرها فى ٧ سبتمبر سنة ١٨٧٥ ، وفيها أن الكولونيل شايه لونج — أو الكولونيل لونج — ستكون تحت إمرته خمس « أورط » . ويلى ذلك قوله : —

« لكى تكون مشبعاً بروح المهمة الموكولة اليك وتستطيع مواجهة العوامل الطارئة ، أرسل اليك طى هذا نسخة من الأوامر التى بعثت بها إلى الجنرال غوردون . وسترى منها أننى أقصد فتح طرق جديدة للتجارة بين البحيرات والأوقيانوس ، وهذا هو العمل الذى يجب أن تتعاون أنت والجنرال عليه .

« أما المنفذ الذى عينته لغوردون باشا فهو مصب نهر جوبا . وهذا هو المكان الذى يجب أن تقصد إليه . فانزل إلى البرهنالك وانتظر قدوم الجنرال غوردون أو الأوامر التى سيبعث بها اليك ، إذ أن أول واجب عليك هو أن تعرف مكانه وتتصل به »

---

(١) راجع الملف ٧٣ - ٢ رقم ١١٨٣٧ من ملفات محفوظات عابدين

ويلى ذلك أوامر صريحة تتعلق بما يجب على ما كيلوب أن يفعله فى أثناء انتظاره وصول غوردون باشا . وبين تلك الأوامر الفقرة الآتية :—

فى أثناء إقامة سلطان زنجبار بالقاهرة بسط لى هذا السلطان ما يدعيه من الحقوق على السواحل كلها حتى رأس عفون . ولم أشأ يومئذ أن أناقضه لأنه كان ضيفى وآداب الضيافة تقضى فى مثل هذه الحالة بالسكوت . وقد أبلغنى أنه ينوى عقب عودته أن يرفع رايته فوق جوبا وعفون . فتلافياً لما قد يقوم من صعاب ، ومنعاً له من ذلك العمل الذى هو بمنزلة الاغتصاب ومن الاغارة على أراضينا ، لم أر بدأ من تعجيل سفرك . ومتى خفقت رايتنا فوق مصب جوبا حالت دون النتائج التى قد تنشأ عن تنفيذ غايته .

« وإننى واثق بأنك متى بلغت جوبا فلن تجد أية راية تخفق هنالك ولا سلطة قائمة ، وأنك ستنزل برجالك إلى البر بسلام . ومع ذلك فيجب أن نفرض ما يحتمل حدوثه ، وهو أن يكون المكان محتلا احتلالا اسمياً أو حقيقياً ، فى كلتا الحالتين يجب أن تتصل بالممثلين بلهجة ودية وتطلب منهم الجلاء عن المكان فاذا أبوا فاستعن بجميع الوسائل الحربية التى قد وضعتها بين يديك ، إذ يجب أن نستعيد تلك البلا التى هى ملك حكومتنا . وأود أن تكون هذه المسألة جلية واضحة وهى أن مصب جوبا هو من أملا كنا. ومع شدة رغبتى فى أن تكون العلاقات بينى وبين سلطان زنجبار على أتم المودة والصفاء ، إلا أننى لا آذن له فى الاعتداء على حقوقى أو فى احتلال أملاكى[1] » .

وليس غرضنا الآن أن نبحث فى صحة الحقوق التى ادعاها اسماعيل ، وليس لدينا مايحملنا على الارتياب فى كلامه . ومن المحتمل أن يكون سلطان زنجبار أيضا مخلصاً فيما ادعاه ، فقد تكون الحدود على سواحل الاوقيانوس الهندى الغربية فى ذلك الزمن غير معينة بالضبط ، بحيث يحتمل أن كلا من

---

(١) راجع الملف ٧٣ - ٢ رقم ١١٨٣٤ الذى سبقت الاشارة اليه

الخديو وسلطان زنجبار ادعى بلاداً لا تخصه. إلا أن اسماعيل كان يمثل الحرية وسلطان زنجبار يمثل مصالح النخاسين ، فكان يجدر بأوربا أن تعطف على الأول وترحب بانتصار الحرية على العبودية

ومهما يكن من الأمر فقد وصلت الحملة الى جوار مصب جوبا فى ١٦ اكتوبر . ونظراً إلى هياج البحر تعذر إنزال الجنود الى البر ،فاتجه ماكيلوب بسفينته جنوباً الى نقطة تبعد نحو خمسة عشر ميلا وتسمى كسمايو حيث كانت الميناء صالحة للرسو ، وكان ثمة حصن فيه خمسة مدافع ، ثقل قذيفة كل منها اثنا عشر رطلا ، ومقدار من الذخائر والأسلحة، وحامية مؤلفة من أربعمائة جندى ، وراية زنجبار تخفق فوق الجميع ،ولم تبد الحامية أية مقاومة بل سلمت وعثر الكولونيل شاييه لونج على أكثر من خمسمائة عبد كانوا يقيمون فى خيم ضمن أسوار الحصن . وكان النخاسون قد وضعوهم هنالك منتظرين سنوح الفرصة « لشحنهم » الى أسواق النخاسة[1] »

وبعد بضعة أيام تلقى ماكيلوب أوامر صادرة اليه فى ٢٩ اكتوبر ، بأن يتجه جنوباً الى نقطة تدعى فورموزا . وجاء فى تلك الأوامر أن جوبا لم تكن تصلح مقراً للقيادة العليا بخلاف فورموزا التى كانت تفى بجميع مقتضيات الحملة[2] . وبعد مدة وجيزة تلقى ماكيلوب أوامر جديدة من القاهرة جاء فيها أن إمام زنجبار قد قدّم الى الحكومة البريطانية احتجاجاً على إنزال الحكومة المصرية جنوداً الى البر فى مينا كسمايو[3] . وبعد مدة تلقى رسالة أخرى تتضمن هذا الخبر مضافا اليه هذا الأمر وهو :« إذا لم تكن قد ذهبت الى فورموزا حتى الآن فلا تذهب[4] »

---

(١) راجع كتاب شاييه لونج الذى سبقت الاشارة اليه ج ١ ص ١٨١

(٢) راجع الملف ٧٣ - ٢ رقم ٢٢٠٢٥ من ملفات محفوظات عابدين

(٣) « « ٧٣ - ٢ « ٨٦٥٤ « « « « «

(٤) « « ٧٣ - ٢ « ١٤٦٧٧ « « « « «

وشددت إحدى الدول على اسماعيل لكى يعدل عن مواصلة حملته .
وفى ذلك يقول شاييه لونج مايأتى :

« لم تكن كسمايو ذات شهرة رديئة فحسب ، بل كان أهلها من لصوص البحار وتجار العبيد ، وعليه كان يجدر بالعالم المتمدن أن ينظر الى استيلائنا على كسمايو بعين العطف ، ولا سيما لأننا عثرنا على أكثر من أربعمائة من العبيد وأطلقنا سراحهم[١] » إلا أن جميع هذا المال الذى أنفق فى وجوه صالحة ذهب ضياعاً ، لأن أمة من أمم الغرب فى طليعة الشعوب المتمدنة لم تأذن لاسماعيل فى مواصلة عمله . على أن المال الذى أنفق فى ذلك السبيل ، وإن ذهب هباء يجب أن يضاف إلى صفحة مجد اسماعيل

(١) راجع كتاب شاييه لونج الذى سبقت الاشارة اليه ج ١ ص ١٩١

الفصل الثامن

الرق والحسور

من الحقائق التى تصدق على أفريقيا كما تصدق على أوربا أو على أى مكان آخر أن الحرب تلد الحرب . ولا شك أن السعى لفتح افريقيا الوسطى بالزحف على البحيرات الكبرى عن طريق الأوقيانوس الهندى كان يحتمل أن يوقع مصر فى ورطة مع إحدى الدول الكبرى لو لم ير اسماعيل أن الحكمة تقضى عليه بالاستسلام إلى القدر . ومع ذلك فقد قدر لوجهة أخرى من وجوه الحرب التى شهرها اسماعيل على النخاسة أن تفضى إلى ارتباكات دولية

وتفصيل ذلك أن حملة أرسلت فى سنة ١٨٧٥ الى ميناء زيلع الواقعة على ساحل خليج العرب عن طريق باب المندب . وكانت هذه الحملة بقيادة ضابط مصرى . فسارت إلى هرر عاصمة المقاطعة المعروفة بهذا الأسم وهى مشهورة بكثرة ما فى حقولها من أشجار البن ، واستولت عليها وحصنتها بدعوى أنها من مدن مملكة زيلع التى كانت فى قبضة المسلمين ردحا طويلا . واحتلتها الحملة بقصد خفد شوكة الحبشان الذين مع كونهم مسيحيين كان يظن أنهم متواطئون مع زعماء النخاسة . وكان لاسماعيل باشا جيش فى جوار ذلك المكان بقيادة ضابط سويسرى يسمى مونتزنجر بك . وتلقى هذا القائد أوامر

بالسفر بحرا إلى خليج امفيلا على سواحل البحر الأحمر وأن يزحف من هناك إلى منحدرات جبل الحرمات وهو المكان الذى كان الحبشان والقبائل المجاورة تستمد منه الملح . إلا أن الحبشان كمنوا لمونتزنجر بك فى وسط الصحراء فقتلوه وأفنوا جيشه على بكرة أبيه (١)

وفى شهر اكتوبر سنة ١٨٧٥ عهد إلى آرندروب بقيادة حملة جديدة على الحبشة، وكان آرندوب هذا ضابطاً برتبة لفتنانت فى الجيش الدنمركى وقد ذهب إلى مصر مستشفياً ثم دخل خدمة الحكومة المصرية ومنح رتبة « قائمقام » (كولونل) . وكان بين أركان حربه ضابط أمريكى يدعى ماجور دنيسون وضابط سويسرى يدعى ماجور دورهولتز وضابط هنغارى هو الكونت زيشى. وكانت الحملة مؤلفة من ٢٥٠٠ جندى من المشاة يحملون بنادق رمنجتون ومعهم ست « بطاريات » من المدافع الجبلية وستة مجانق (٢)

وقسمت الحملة فصيلتين يقود أولاهما الكولونيل آرندروب ومعه الكونت زيشى وارا كيل بك حاكم مصوع . والتقت هذه الفصيلة بالحبشان فى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٥ على ضفاف نهر مأرب . ولم تستمر المعركة سوى بضع دقائق وكانت خلواً من جميع آثار الرحمة والانسانية ، وقتل ارندروب وزيشى وإلى جانبهما أرا كيل وجنودهم من العربان(٣) . ولم تبق لدينسون قوة فرأى الحكمة فى التقهقر

وعزم اسماعيل أن يمحو عار الهزيمة . فجهز حملة جديدة سلم قيادتها إلى راتب باشا وهو قائد شركسى. وقد وصفه الكولونيل وليم ضاى الاميركى الذى خدم تحت إمرته (ووضع تاريخاً مسهباً لتلك الحملة) فقال إنه كان « قصير القامة مجعد الوجه ، كأنه مومياء قد مر عليها الزمن (٤) » . وكان يلى

(١) راجع كتاب "A Confederate Soldier in Egypt" لمؤلفه الجنرال لورنج ص ٣٠١

(٢) راجع كتاب الجنرال لورنج الذى سبقت الاشارة إليه

(٣) راجع كتاب الجنرال لورنج الذى سبقت الاشارة إليه ص ٣٠٤

(٤) راجع كتاب : « مصر المسلمة والحبشة المسيحية » ص ١٥٢

راتب باشا فى القيادة جنرال أميركى أبتر الذراع يدعى لورنج . وهو مؤلف كتاب : «أحد جنود الولايات الجنوبية فى مصر» ، وقد أشرنا اليه فى بعض المواضع من هذا الكتاب. وكان معه أيضاً الضباط الأميركيون الآتية أسماؤهم :

الكولونيل تشارلس فيلد
اللفتنانت كولونيل ديريك
الماجور لوشى
الماجور لامسون
الجرّاح الماجور ولسن
الجراح الماجور جونسون
الكابتن بورتر
الكابتن ارجنز
الكولونيل لوكيت

اللفتنانت جريفز ـ وكان هذا من الضباط البحريين بالجيش الأميركى الجنوبى وقد عهد اليه فى شؤون النقل البحرى وفى «الصنادل» البحرية وغيرها.

وكانت الحملة ـ بناء على ماذكره ضاى ـ مؤلفة على الوجه الآتى :

(١) أربعة «آلايات» عسكرية من المشاة مجموع جنودها ٩٦٠٠ جندى و ٦٨ جواداً و ٧٢٠ بغلا .

(٢) «آلاى» واحد من الفرسان يتألف من ٨٠٠ رجل و ٩٠٠ جواد

(٣) «بطاريتا» ميدان «وبطاريتان» جبليتان و «بطارية» مقذوفات ومجموع رجال جميعها ٤٧٤ ومعهم ٥٤ جواداً و ٣٣٤ بغلا .

(٤) «بلوك» من العماريين (المعماريين) والمعدنين ومجموعهم ١٥٠ رجلا معهم ٦ جياد و ١٠٠ بغل .

(٥) أركان القيادة العامة وهم القائد العام ورئيس أركان الحرب وجنرالان وكولونيلان وثلاثة لفتنانت كولونيلات وستة ضباط برتبة ماجور وضابطان برتبة كابتن وثلاثة ضباط برتبة لفتنانت وضابطان برتبة ملازم

ثان وأربعة عشر جندياً . وكان مع هؤلاء ثلاثون جواداً وخمسون بغلا . وإذا أضفنا الى جميع ماتقدم فلول حملة أرندروب بلغ المجموع اثنى عشر ألفاً .

وقد وصف ضباط الحكومة السودانية الذين وضعوا الخلاصة الرسمية المسماة « السودان الانجليزى المصرى » ماوقع لتلك الحملة بالعبارة الآتية . قالوا :

« وصلت القيادة المصرية العليا الى مصوع فى أواسط شهر ديسمبر . ونظر الى عدم انتظام الحال والى الصعاب التى كانت تعترض النقل لم يستطع الجيش أن يواصل الزحف حتى أواسط شهر يناير من عام ١٨٧٦ . وبعد زحف مضن وصلت الحملة الى معبر (خور) كايا . فتلقاها الملك يوحنا فى مكان قريب من هنالك يسمى « جورا » . وفى ٧ مارس أنزل بها شر هزيمة إذ خسرت الحملة أربعة آلاف من رجالها وثمانية آلاف بندقية [١] »

أما الاحصاء الذى أثبته الكولونيل ضاى فيختلف عن ذلك قليلا واليك تفصيله مبيناً خسارة المصريين :

	الخسارة فى الضباط	الخسارة فى الجنود	المجموع
القتلى	٤	١١١٠	١١١٤
الجرحى	٩	١٦٠٧	١٦١٦
الأسرى	٣	٢١٨٦	٢١٨٩

أما الأسرى فلم يعد منهم الى مصر سوى مائة وثلاثين . أما الآخرون فقد قتلوا جميعاً . وقد ذكر الكولونيل ضاى أن من ٥٢٠٠ جندى دخلوا المعركة بلغ عدد الذين قتلوا أوجرحوا جروحا بليغة ٣٢٧٣ . والذين جرحوا جروحاً بسيطة ١٤١٦ . والباقون فروا . واستولى الحبشان على ثلاثة عشر

(١) راجع الخلاصة التى أشير إليها — ج ١ ص ٢٣٨ — وقد طبعت فى لندره

مدفعاً وعلى جميع سلاح القتلى والجرحى والأسرى ، وعلى جميع الذخائر التى لم تستعمل .

ولا نرى أية فائدة من الاسهاب فى وصف النكبات التى حلت بالحملات المتتابعة التى جردها اسماعيل . وقد عهد فى الأولى الى قائد سويسرى وفى الثانية الى قائد دنمركى وفى الثالثة الى قائد مصرى ورئيس أركان حرب أميركى . ونكتفى هنا بالقول إن انتصارات اسماعيل فى ميادين الاستكشافات العلمية فى أفريقيا الوسطى لم يقع له مثلها فى ميادين القتال أو بين جبال الحبشة . ولكن قبل توجيه اللوم القارص اليه يجدر بنا أن نقتبس العبارة الآتية من بيان (تقرير) لجنة كايف . فقد جاء فيه ما يأتى .

« إن الخديو قام بهذه الأعمال حباً فى القضاء على النخاسة . أما حرب الحبشة فقد أكره عليها اكراهاً [1] »

إن عدد الجنود الذين تألفت منهم حملات مونتزنجر وارندروب وراتب باشا ليس كثيراً فى نظر الذين تتبعوا تاريخ الحرب العظمى الماضية . ومع ذلك فان نفقات تلك الحملات كانت أكثر — نسبياً — من نفقات تلك الحرب . وما كان يمكن أخذ تلك النفقات من دخل الحكومة المصرية ، كما أن نفقات الحرب العظمى الماضية ما كان يمكن أخذها من ميزانيات الدول التى خاضت غمار تلك الحرب . وقد غفل لورد كرومر عن هذه الحقيقة . على أنه لم يتعمد الشطط وعدم الانصاف فى حكمه على اسماعيل . ولا شك أنه كان يعتقد أنه منزه عن كل هوى ومحاباة عندما قال فى كتابه : « مصر الحديثة » — ما يأتى : —

أخبرنى المستر كايف بعد أن فرغ من اعداد الحساب الختامى عن المدة الواقعة بين سنتى ١٨٦٤ و ١٨٧٥ ان فى هذا الحساب أمرين بارزين (أولهما) أن مجموع الدخل عن تلك السنوات ، وهو ٤٠١ ، ٢٨١ ، ٩٤ من الجنيهات ،

---

(١) راجع كتاب مكاون وقد سبقت الاشارة إليه ص ٣٨٩

هو أقل بقليل من المبلغ الذى أنفق على الادارة وعلى الجزية المدفوعة إلى الباب العالى وعلى أعمال لا شك فى نفعها . أضف إلى ذلك نفقات يشك فى نفعها وفى صلاح السياسة القائمة عليها مما يرفع المبلغ الختامى إلى ٩٧،٢٤٠،٩٦٦ جنيها . أما تعليل كبر الدين الواقع على مصر فليس أمامنا منه سوى مشروع ترعة السويس . وقد استنفد ربع القروض والديون كله فى ايفاء الفائدة ومال الاستهلاك ، ما عدا المبلغ الذى أنفق على ذلك العمل العظيم [١] »

وهذه الفقرة التالية المقتبسة أيضاً من كتاب لورد كرومر هى تأييد لكلامه السابق ، واليك نصها : —

« ويصح القول بوجه الاجمال أن اسماعيل باشا أضاف إلى دين مصر ما بلغ متوسطه نحو سبعة ملايين جنيه فى العام ، مدة ثلاث عشرة سنة . ويصح القول أيضا إنه بذر جميع الأموال التى استدانها ما عدا ستة عشر مليونا من الجنيهات أنفقها على ترعة السويس »

وبيت القصيد فى هذه التهمة هو قوله « بذر » — ولنفرض جدلا أنه ليس فى سجلات الحسابات ما يدل على الوجوه التى أنفق فيها اسماعيل تلك القروض والديون السائرة (ما عدا المبلغ الذى أنفق على ترعة السويس) فهل يجيز لنا هذا الفرض إن نقول أن اسماعيل بذر جميع تلك الأموال تبذيرا ؟ لقد شهروا باسماعيل أمام محكمة التاريخ وقالوا عنه مالم يقله مالك فى الخمر ، ووصفوه بأنه أحسن نموذج لمبذر ورد ذكره فى التاريخ أو فى الأساطير . وقال عنه ملنر إنه لم يوجد قط مبذر طائش مثله كانت له سلطة غير محدودة على موارد غير محدودة [٢]

وقال عنه أيضاً إنه كان مبذراً شهوانياً طموحاً محباً للظهور مجرداً من كل مبدأ [٣] .

---

(١) راجع كتاب لورد كرومر الذى سبقت الاشارة إليه — ج ١ ص ١١ — الهامش

(٢) راجع كتاب اللورد ملنر الذى سبقت الاشارة إليه ص ١٧٦

(٣) راجع كتاب اللورد ملنر الذى سبقت الاشارة إليه ص ١٧٦

ولعمرى إن اتهامنا لاسماعيل بالتبذير يعنى أنه كان يغتصب أموال الفلاحين وينفقها فى الفساد والميسر وحب الظهور ، ولا يمكن أن يعنى أنه أنفق جانباً كبيراً من تلك الأموال فى البحث عن ينابيع السودان وافريقيا الوسطى وفى محاربة النخاسة وخوض غمار حرب شهدت لجنة كايف نفسها بأنه أكره عليها اكراهاً

على أن الخطأ الذى وقع فيه لورد كرومر ومعاوناه الفديران ، ملنر وكولفن ، يرجع إلى كونهم ، عند ماقطعوا صلتهم بالمنصب الرسمى وأصبحوا مؤرخين ، سمحوا للذكريات الماضية بأن تغشى أبصارهم . وكان اللورد ملنر أول أقنوم فى ذلك الثالوث الذى اندفع يقدح ويطعن . وقد وضع كتابه فى سنة ١٨٩٢ ، وكان يعرف يومئذ باسم المستر الفرد ، إذ لم يمنح لقب لورد إلا فى سنة ١٨٩٥ . وقد خدم فى مصر وكيلا لوزارة المالية من سنة ١٨٨٩ الى سنة ١٨٩٢ . وكانت تلك الأيام أيام قلق واضطراب . نعم إن مصر كانت قد أنقذت من الافلاس ، إلا أن الخليفة كان لا يزال يهدد حدودها . وكانت فرنسا وروسيا لا تنفكان عن مضايقة انجلترا ومناوأتها . وفى أثناء ذلك توفى توفيق باشا فخلفه على العرش الخديو الشاب الذى كان معضلة غامضة لا يعلم أحد شيئا عن ميوله . ومن البديهى أن ملنر كان تحت تأثير عظم المهمة التى تواجهها بلاده ، ونفسه تفيض تيهاً وإعجاباً بالعمل الذى أنجزته بريطانيا العظمى مع استفحال العداوة الفرنسية ومع تهديد الخليفة لحدود البلاد . وفات ملنر أن اسماعيل لم يكن مسؤولا عن موقف باريس وبطرسبرج المزعج ، وأن القلاقل التى قامت جنوبى أصوان كانت قد ظهرت ونشأت واتسع نطاقها بعد أن اعتزل اسماعيل باشا عرشه . ولو لم يدع ملنر عواطفه تغشى حاسة العدل والانصاف فيه لأحجم عن كيل التهم ولخفف اللهجة اللاذعة التى استعملها عند ماعزا الأحوال المضنية التى كانت سائدة بين سنة ١٨٨٩ وسنة ١٨٩٢ الى السنوات الثلاث عشرة التى انتهت عام ١٨٧٩

وكذلك القول فيما كتبه السر أوكلند كولفن ، فقد ظهر كتابه سنة

١٩٠٦ بعد أن أنقذ كتشنر السودان . ولا يخفى أن البلاد المعروفة بالسودان الانجليزى المصرى هى أصغر كثيرا من البلاد التى كان اسماعيل يملكها ويحكمها ، وكان كولفن مستشاراً مالياً للحكومة المصرية من سنة ١٨٨٣ الى سنة ١٧٨٧ . فلما انقلب مؤرخا فى سنة ١٩٠٦ كان عقله لا يزال تحت تأثير العمل المالى العظيم الذى تم فى وجه الصعاب الهائلة التى اعترضته فى خلال الأربع السنوات التى كان فيها مستشارا مالياً للحكومة المصرية . ولا يخفى أنه كان قبل ذلك مراقباً عاما المالية من سنة ١٨٨٠ الى سنة ١٨٨٢ أى بعد اعتزال اسماعيل ، يوم لم يكن أحد يجرؤ على الدفاع عن الخديو . وكانت الأغلاط التى ارتكبها هذا ماثلة أمام كولفن بكل جلاء ، حتى إنه نسى أن لكل مسألة تقريباً وجهين

وكان لورد كرومر تحت تأثير نشأته الأولى يوم كان يعرف باسم أيفلنج بارنج . فكان تفكيره كله مشبعاً بالأرقام والمسائل الحسابية والمالية . وفى الحقيقة إن رجلا مثله هو خير نموذج « للسنديك » الأمين فى حالة الافلاس . فكان يعرف كيف يجمع أشتات الديون الباقية للمفلس وكيف ينفق المال المجموع فى الوجوه النافعة لكى يثمر . وكان تصوره كتصور جميع بناة الامبراطورية ، وسلوكه سلوك خبير بالشؤون الحسابية . فكان إذ ذاك جندياً وسياسياً ومالياً ، يصلح لكل عمل ويستطيع أن يؤدى أية مهمة . وله قلم يجنح أحياناً الى اللذع القارص ، كما فعل عند ما وضع كتابه « مصر الحديثة » فى سنة ١٩٠٨ ودافع فيه عن نفسه . وقد أخذ فيه على عاتقه أن يشرح مأساة غوردون وأن يقدم حساباً عن وكالته الى الأجيال الآتية :

إن « بارنج » الذى ائتمن على أملاك رجل مفلس ، وكان يطلب منه أن يقيم النظام بدل الفوضى ، لم يكن ينظر إلى الأملاك التى ائتمن عليها إلا نظرة من يريد استثمارها . فلو قيل له إن ملايين من الجنيهات قد أنفقت على محاربة النخاسة والاستكشافات العلمية والبحث عن ينابيع نهر غامض

لقال : كل ذلك حسن ، ولكن أين ثمار الأموال التى أنفقت ؟

جاء « بارنج » إلى مصر فى سنة ١٨٨٣ قنصلا عاماً لدولته والجنرال هكس باشا على أهبة التوجه إلى الأبيض حيث لقى فيها بعد حتفه ، والسودان تلتهمه نيران الثورة . ولو قيل له يومئذ إن مصر فى حاجة إلى المال لمواجهة ذلك الموقف لأجاب : « لا أرى شيئاً يصلح ضماناً لمن يريد أن يقرض درهما واحداً » .

وكذلك لو قيل له إن ملايين من الجنيهات قد أنفقت على التعليم والتهذيب لأجاب : « كل ذلك حسن . لكن ليس للاموال التى أنفقت قيمة من الوجهة المادية العملية » .

ذلك لأن الرجل كان نزيهاً عفيفاً كالكاعب فى خدرها — سواء فى معيشته الخاصة أو حياته السياسية . وكان يعتبر كل معاملة مالية تبذيراً إذا لم تثمر ثمراً مادياً . أما الثروة المعنوية ، وأما الوجوه الأدبية والفنية والعاطفية من وجوه إنفاق المال ، فلم يكن لها فى نظره قيمة على الاطلاق — ليس لأنه كان كشيلوك (فى رواية تاجر البندقية لشكسبير) ، بل لأنه كان مشبعاً بالروح النفعية .

ومن أشد دواعى الأسف أن تسلط الروح المالية الحسابية على عقل لورد كرومر جعله يتهم اسماعيل بأنه بذر جميع الأموال التى استدانها ، ما عدا ستة عشر مليوناً من الجنيهات أنفقها فى ترعة السويس . ولو أنصف لرأى فى تقرير لجنة كايف ، قبل العبارة التى اتهمت بها تلك اللجنة اسماعيل باشا بالتبذير والتى اقتبسها لورد كرومر فى كتابه ، أرقاماً صريحة تدل على المبالغ التى أنفقت على الادارة الحكومية . والتى دفعت جزية للباب العالى ، وعلى غير ذلك من الوجوه التى لا شك فى نفعها . واليك بيان تلك الأرقام.

الادارة	٤٨٫٨٦٨٫٤٩١ جنيها
الجزية للباب العالى	٧٫٥٩٢٫٨٧٢ «
أعمال نافعة الخ	٣٠٫٢٤٠٫٠٥٨ «

نفقات غير عادية بعضها ذات نفع مشكوك
فيه وبعضها تحت ضغط أصحاب المصلحة ٥٤٥ر٥٣٩ر١٠ جنيها

ومجموع ذلك كله ٩٦٦ر٢٤٠ر٩٧ جنيها . وفى وسع دارس التاريخ المنصف أن يحكم بعد ذلك بما يراه فى تقرير لجنة كايف ، فهذه الأرقام كلها مقتبسة منه . ثم ان الوجوه الأربعة التى أنفقت فيها تلك المبالغ جديرة بانتباه المؤرخ وان كان لورد كرومر قد أغفل درسها والتعليق عليها فى كتابه « مصر الحديثة »

فالمبلغ الأول من المبالغ المذكورة هو أكبرها ، وقد أنفق على الادارة الحكومية فى مدة ثلاث عشر سنة . والبحث الدقيق يثبت أن الانفاق كان على الأعمال الحكومية العادية ، ومن جملتها « مخصصات » الخديو والأسرة الخديوية وأجور الموظفين ومعاشات الموظفين السابقين وأعمال الوزارات وما إلى ذلك من النفقات العادية . ولعمر الحق إن انفاق ١١٤ر٧٥٩ر٣ جنيها كل عام من تلك الأعوام الثلاثة عشر ليس بالأمر الكبير .

أما المبلغ الذى دفع جزية للباب العالى – وهو ٨٧٢ر٥٩٢ر٧ جنيها – فلا سبيل إلى الجدال فى شأنه لأنه قرض قد حددته معاهدة معينة . وأما المبلغ الذى أنفق على أعمال نافعة – وهو ٠٥٨ر٢٤٠ر٣٠ جنيها – فقد يحتمل الجدال وكذلك المبلغ الرابع الذى يليه وهو ٥٤٥ر٥٣٩ر١٠ قيل إنه انفق فى وجوه مشكوك فى نفعها وان بعضه ألجىء إليه بضغط أصحاب المصالح

وغنى عن البيان أن لجنة كايف باشارتها إلى الوجهين الأخيرين من وجوه ذلك الانفاق انتقلت من الشؤون الحسابية البحتة إلى بحث أوسع نطاقا . وقد قدرت اصلاحات اسماعيل من وجهتها المادية إذ قالت :

« وأنفق (اسماعيل) ٠٥٨ر٢٤٠ر٣٠ جنيها على أعمال ذات قيمة حقيقية و ٥٤٥ر٥٣٩ر١٠ جنيها على أعمال أخرى غير ذات قيمة »

ومعنى ذلك أن اسماعيل أنفق ، بناء على بيان لجنة كايف ٦٠٣ر٧٧٩ر٤٠

من الجنيهات على أعمال عامة بين نافعة وغير نافعة . ولم تذكر اللجنة حقيقة الاصلاحات التى قام بها ، ولا شرحها لورد كرومر فى كتابه . ولعل ذلك ناشىء عن الفوضى التى كانت عليها دفاتر الحسابات وسجلاتها قبل سنة ١٨٨٦ (١) كما ذكر ملنر . على أن مجلة « كونتمبوررى » نشرت فى أكتوبر سنة ١٨٨٢ مقالا بقلم م . ج . مولهول يشتمل على أرقام تدل على الوجوه التى أنفقت فيها تلك الأموال . واليك بعض ما جاء فى تلك المقالة :

« ومع أن حملة « الأسهم » قد غرسوا فى عقول الناس أن اسماعيل بذر الأموال التى استدانها من اوروبا ، فليس ثمة أدنى شك فى أن الأعمال التى قام بها اقتضت أكثر من صافى ريع تلك القروض . والجدول الآتى لا يشتمل على فوائد العقود بل على المبالغ الحقيقية التى أنفقت على تلك الأعمال :

وجوه الانفاق	المبالغ التى انفقت بالجنيه	ملاحظات
حفر ترعة السويس	٦٫٧٧٠٫٠٠٠	بعد طرح قيمة « الأسهم » التى بيعت
انشاء ترع نيلية	١٢٫٦٠٠٫٠٠٠	بلغ مجموع طول تلك الترع ٨٤٠٠ ميل ونفقات كل ميل ١٫٥٠٠ ج
انشاء جسور (كبارى)	٢٫١٥٠٫٠٠٠	بلغ عدد تلك الجسور ٤٣٠ جسرا ومتوسط نفقة كل جسر ٥٠٠٠ ج
« مصانع للسكر	٦٫١٠٠٫٠٠٠	بلغ عددها ٦٤ مصنعا
« ميناء الاسكندرية	٢٫٥٤٢٫٠٠٠	بنته شركة جرينفيلد واليوت
« أحواض السويس	١٫٤٠٠٫٠٠٠	بنته شركة دوسو اخوان
منشئات مياه الاسكندرية	٣٠٠٫٠٠٠	وافق سنديك باريس على هذا المبلغ
انشاء السكك الحديدية	١٣٫٣٦١٫٠٠٠	بلغ طول الخطوط ٩١٠ أميال
« التلغرافات	٨٥٣٠٠٠	« « « ٢٥٠٠ ميل
« المنائر	١٨٨٠٠٠	وعددها ١٥ منارة على سواحل البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر
المجموع	٤٦٫٢٦٤٫٠٠٠ (٢)	

(١) راجع كتاب اللورد ملنر الذى سبقت الاشارة إليه ص ١٧٩

(٢) راجع مقالة بقلم م . ج . مولهول بعنوان « المالية المصرية » نشرت فى الجزء الصادر فى اكتوبر سنة ١٨٨٢ من مجلة كونتمبوررى ص ٥٢٩

وليس فى وسعنا أن نتثبت من هذه الأرقام . ولعل فوضى دفاتر الحسابات التى أشار إليها اللورد ملنر والتى أفزعت لورد كرومر لم تسمح بالتغلغل فى صحة الأرقام التى أوردها مولهول . وعلى كل فان مجموع هذه الأرقام يشتبك مع الحقائق التى أثبتتها لجنة كايف ماعدا فرق يبلغ ٣٩٧ر٤٨٤ر٥ جنيهاً ويمكن تعليله بسهولة ، وان كان ذلك يبدو متعذرا أول وهلة . فقد جاء فى مقالة مولهول المشار اليها قوله :

« جاء فى بيان لجنة كايف أن الخديو أنفق مبلغ ١٦٠٧٥٠٠٠ جنيه على حفر ترعة السويس . ولكنى أرى أن هذا المبلغ يشمل الفوائد وقيمة « الأسهم » التى اشترتها الحكومة البريطانية . وإليك تفصيل الحساب :

المبلغ المدون فى دفاتر الخديو	١٦٠٧٥٠٠٠	جنيه
الفائدة الداخلة ضمن ذلك المبلغ	٥٣٢٨٠٠٠	«
ما دفعته الحكومة البريطانية	٣٩٧٧٠٠٠	«
حقيقة المبلغ الذى أنفق	٦٧٧٠٠٠٠	جنيه[1]

فترى أن الأرقام التى أوردها مولهول تدل على أن لجنة كايف كانت سخية متسامحة إذ قالت إن المبلغ الذى أنفقه اسماعيل على حفر ترعة السويس بلغ ١٦٠٧٥٠٠٠ جنيه مع أنه لم يزد فى الحقيقة على ٦٧٧٠٠٠٠ جنيه. فتكون الزيادة بحسب بيان لجنة كايف ٩٣٠٥٠٠٠ جنيه . يضاف اليها مبلغ ٥٤٨٥٣٩٧ جنيها وهو الفرق الذى سبقت الأشارة اليه فيصبح مجموع الفرق بين تقدير كايف ومولهول ٣٩٧ر٧٩٠ر١٤ جنيها

ويقول مولهول أيضاً :

«أن الترع النيلية التى أنشأ منها اسماعيل ١١٢ ترعة ستظل أبدا أعظم الأعمال التى قام بها ، مع أن بيان لجنة كايف لم يشر اليها . . . وبفضل هذه الترع تمكن الأهالى من اصلاح ١٣٧٣٠٠٠ فدان يبلغ مجموع دخلها السنوى

(١) راجع مقالة مولهول فى المجلة التى سبقت الاشارة اليها ص ٥٣٠

نحو أحد عشر مليون جنيه . أو بمجموع أجرتها السنوية مليوناً وأربعمائة ألف من الجنيهات [١] »

وقال مولهول فى موضع آخر :

« ليس لدينا بيان عن المبالغ التى أنفقها اسماعيل على بناء جسور (الكبارى) وعددها ٤٣٠ جسراً. والقول بأن متوسط ما اقتضاه كل جسر من النفقات بلغ خمسة آلاف جنيه هو دون الحقيقة إذ المعروف أن نفقات أحد تلك الجسور — بلغت مائة ألف وخمسة آلاف من الجنيهات . وقد غفلت لجنة كايف وغيرها من الذين كتبوا عن إسماعيل عن هذه الحقيقة [٢] »

ومما يدل على صحة الأرقام التى أوردها مولهول أنها تتفق وما جاء فى تقرير سرى للمستر بردزلى الذى كان قنصلا عاماً للولايات المتحدة . فقد كتب ما يأتى :

« لقد تم حفر ١١٢ ترعة جديدة وإنشاء ٤٢٦ جسراً جديداً ومن هذه الجسور مائة وخمسون جسراً فى الوجه القبلى و ٢٧٦ جسراً فى الوجه البحرى . ومن أهم الترع المذكورة ترعة الاسماعيلية فى الوجه البحرى وطولها ٩٨ كيلو متراً وقد اقتضى حفرها إزالة أحد عشر مليون متر مكعب من الأتربة . ومن أهمها أيضاً ترعة الابراهيمية فى الوجه القبلى وطولها ١٥٠ كيلو متراً وقد اقتضى حفرها إزالة ٣٨ مليون متر مكعب من الأتربة . وترعة البحيرة فى الوجه البحرى وطولها ٤٢ كيلو متراً وقد اقتضت إزالة عشرة ملايين متر مكعب من الأتربة . وجميع هذه الترع تصلح للملاحة . وعلاوة على الترع الجديدة التى حفرت تم تنظيف جميع الترع القديمة وتعميق بعضها ... وقد أنشىء جسر حديدى جميل على النيل يصل مدينة القاهرة

(١) راجع مقالة مولهول فى المجلة التى سبقت الاشارة اليها ص ٥٣٠.

(٢) راجع مقالة مولهول التى سبقت الاشارة اليها

بالجزيرة ويبلغ طوله أربعمائة متر وستة أمتار . وقد فتح للجمهور فى شهر فبراير سنة ١٨٧٢ ويقدرون نفقات إنشائه بمليونين وسبعمائة ألف من الفرنكات . . . أما فى مدينة القاهرة فقد كانت الاصلاحات العامة كثيرة وعظيمة فى خلال بضع السنوات الماضية بحيث يتعذر على الغريب أن يقدرها حق قدرها[1] »

وإذ قد علمت ما لهذه الترع والجسور من الشأن فارجع مرة أخرى إلى مقالة مولهول التى سبقت الاشارة اليها . وقد جاء فيها أن ما أنفق على الترع النيلية بلغ ... ٦٠٠ ١٢ جنيه ، وما أنفق على الجسور (الكبارى) بلغ ... ١٥٠ ٢ جنيه ، ومجموع المبلغين ... ٧٥٠ ١٤ وهو بوجه الاجمال مقدار الفرق بين الأرقام التى ذكرها بيان لجنة كايف والأرقام التى أوردها مولهول (والفرق الحقيق ٣٩٧ ٧٩٠ ١٤ جنيهاً) والخلاف بين الرقمين ناشىء عن كون مولهول يورد الأرقام على وجه الأجمال

وليس غرضنا الآن أن نميط اللثام عما فى بيان لجنة كايف من مغالطات . فقد يصح القول بأنه بيان منطقى صحيح وبأن الأرقام الواردة فيه مضبوطة . والأمر المهم هو أن اللجنة باشارتها إلى أعمال ذات فوائد غير مشكوك فيها ، وأعمال مشكوك فى فائدتها وخطتها ، وقولها إن هذين النوعين من الأعمال استنفد ٦٠٣ر٧٧٩ر٤٠ من الجنيهات ، انما أعربت عن رأى قد يخالف رأى غيرها من أهل الخبرة ممن قد يكونون مثلها من أصحاب الضمائر الحرة . على أن فى بيان تلك اللجنة أمراً لا يختلف فيه اثنان وهو أن البيان خلو من أية إشارة الى المبلغ الذى أنفقه اسماعيل على حفر الترع والجسور (وهو ٠٠٠ر٧٥٠ر١٤ جنيه) كما هو خلو من أية إشارة الى الملايين التى أنفقها اسماعيل على الحروب والاستكشافات والحملات العلمية

---

(١) راجع مجموعة المراسلات الرسمية (سنة ١٨٧٣ — ١٨٦٤) بمحفوظات السفارة الأمريكية بالقاهرة ص ٤٤٠

ولسنا نقول هذا بقصد الطعن فى السر ستيفن كايف ورفاقه القديرين الذين عاونوه . وإنما نقول إنهم كان بيدهم مجهر (نظارة مكبرة) يستعينون به على البحث عن المتبقى من الممتلكات مما يصلح أن يكون ضماناً لحملة « الأسهم » من الدائنين ، ولسبب ما غفلوا عن الترع والجسور التى أنشأها اسماعيل . وقد يكون ذلك ناشئاً عن فوضى دفاتر الحسابات فى ذلك العهد . وعلى كل فأن « المجهر » الذى استعانت به اللجنة كشف لها عن أعمال « ذات فوائد غير مشكوك فيها » وعن أعمال أخرى « ذات فوائد مشكوك فيها » ولكنه لم يكشف عن الترع والجسور لأن نظام الحسابات فى ذلك العهد كان نظاماً فاسداً فلم يبين ملايين الجنيهات التى أنفقت على الحروب والاستكشافات والحملات العلمية ، أما كون اللجنة لم تعن بالكشف عن ذلك فلأن الأوامر التى صدرت اليها عند تأليفها كانت بالمعنى الآتى :

« إذهبى إلى مصر وافحصى دفاتر اسماعيل وأوضحى لنا هل هو قادر على إيفاء الدين أم غير قادر ؟ وضعى بياناً بمجموع ديونه وما لديه من ممتلكات وقدرى قيمتها . إننا نطلب بياناً حسابياً لا وصفاً أدبيا لأخلاق اسماعيل »

وبناء على هذا شرعت اللجنة فى عملها . ومن دواعى الأسف أنها غفلت عن الترع والجسور وعن مبلغ ١٤٧٥٠٠٠٠ جنيه أنفقه اسماعيل على إنشائها ، ولم تعن إلا بما رأته من مستندات ، غير مكترثة للوجه الأدبى من أعماله . لذلك تناول بيانها ما رأته فقط فلم تقل (على ما جاء فى مقالة مولهول) : « إن اسماعيل أنشأ مصارف (بنوكا) قروية على نظام البنك العقارى لانقاذ الفلاحين من ربقة المرابين . فخسر تسعمائة ألف جنيه فى ذلك المشروع . وأنه اشترى من « أسهم » شركة النيل للملاحة فخسر ١٥٥ ألف جنيه[1] »

إن هذه الحقائق قد خلا منها بيان لجنة كايف لأن المال الذى لم يبذره

(١) راجع مقالة مولهول التى سبقت الاشارة اليها

اسماعيل بل خسره فى مشروعات قانونية ما كان ليدخل فى تقدير ممتلكات اسماعيل وما يمكن جعله منها ضمانا لوفاء ديونه . فقد كانت اللجنة تعنى بما له من دخل يمكن إيفاء تلك الديون منه . ولما كان رجال الأموال ، وإن قست قلوبهم ، ينظرون إلى الخطر الذى يترتب على اقراضهم أى مبلغ يطلب منهم من ناحيته الأدبية أيضا ، لذلك جاء فى بيان لجنة كايف ما يأتى :

« إن هذه الاحصاءات تدل على ان البلاد ارتقت من كل وجه فى عهد حاكمها الحالى » وهو كلام يتفق مع قول المستر بردزلى فى رسالة سرية إلى واشنطن تاريخها ١٥ ديسمبر ١٨٧٣ قال :

« وفى الحقيقة إن أموالا وفيرة قد أنفقت ، ولعل بعضها أنفق فى وجوه غير لازمة . ولكن يجب ألا نغفل النتائج وألا تغيب البلاد عن النظر . ففى وسع مصر أن تنهض من كبوتها فى أى وقت بوقف نفقاتها غير العادية وبالعدول عن إنفاق الأموال على المشروعات العامة والاصلاحات الداخلية وبالتزامها أدق شروط الاقتصاد . على أنها سائرة فى سبيل الرقى ، وقد كان سبيلا كثير النفقات فى جميع البلدان . وقلما نرى فى مصر مدينة أو مديرية من الشلالات جنوبا إلى ساحل البحر شمالا إلا وتنال إعانة كبيرة دائمة من الحكومة [١] »

وقد تنبأت لجنة كايف لمصر بمستقبل زاهر ، فقد ختمت بيانها بقولها ما يأتى :- « نستخلص من المعلومات التى قد انتهت الينا أن فى وسع مصر أن تتحمل مجموع ديونها الحاضرة بفائدة معقولة . إلا أنها لا تستطيع أن تستمر فى تجديد ديونها العائمة بفائدة ٢٥ فى المائة ولا أن تعقد قروضاً جديدة بفائدة ١٢ أو ١٣ فى المائة لايفاء الزيادة فى ديونها — مما لا يعود على خزينة الدولة بقرش واحد من الربح [٢] »

(١) راجع المراسلات الرسمية لسنة ١٨٦٩ — ١٨٧٣ المودعة فى محفوظات السفارة الأمريكية بالقاهرة ص ٤٦٨

(٢) راجع بيان لجنة كايف الذى سبقت الاشارة اليه ص ٤٠٢

إن النتيجة التى نستخلصها من جميع هذه الحقائق أن بيــان لجنة كايف الذى ســـتند إليه لورد كرومر ليثبت أن إسماعيل بذر واحداً وتسعين مليوناً من الجنيهات لا يثبت تلك التهمة . وفى الحقيقة إن نشأة لورد كرومر منعته من أن يسجل لاسماعيل أى عمل ليس له قيمة مالية ، فالترع والجسور غابت عنه . وإذ كان قد نشأ جندياً فى أول الأمر ثم أصبح رجلا إدارياً فقد جعلته تلك النشأة عاجزاً عن فحص السجلات الحسابية . لذلك تغافل عن تلك الحقيقة وهى أن الأرقام التى أوردتها لجنة كايف فى بيانها لم تكن لتعنى أن إسماعيل بذر درهما واحداً وانما هى أثبتت أن المبالغ التى استدانها أنفقت على حفر الترع وإنشاء الجسور ومحاربة النخاسة وعلى إيفاد غوردون وشاييه لونج وماسون وشبندايل ووال للبحث عن ينابيع النيل . وعلى حروب الحبشة وغيرها من الأعمال التى سيجىء ذكرها

وإن أدعى هذه الحقائق إلى الحزن أن معظم تلك الترع ، ان لم نقل كلها ، هى اليوم الدعامة الكبرى لنظام الرى فى مصر . فهى تروى ألوفا من الأفدنة من أخصب أراضى مصر . والجسر (الكوبرى) العظيم الذى كان يصل القاهرة بالجزيرة والذى أنفق اسماعيل ... ١٠٥ من الجنيهات على إنشائه هدم فى سنة ١٩٣١ لا لأنه لم يبق صالحاً للاستعمال ، بل لأن سير الرقى وظهور السيارات جعلا ذلك الجسر أضيق من أن يتسع لمقتضيات المستقبل. ولسنا نعلم كم من الجسور الاربعمائة والتسعة والعشرين التى بناها اسماعيل لا يزال باقياً إلى الآن مخلداً ذكراه ، ومن العبث الرجوع إلى الاحصاءات فقد تزيد البحث تعقيداً . وانما المهم أن الجسر الذى كان ملنر وكولفن وكرومر يتنقلون عليه كل يوم فى ذهابهم إلى النادى الخديوى (نادى الجزيرة الحالى) أنشأه اسماعيل ، وأنه لا أولئك الثلاثة ولا أعضاء لجنة كايف تذكروا هذه الحقيقة عند ما تكلموا على الأموال التى أنفقها ذلك العاهل العظيم

الفصل التاسع

تلافى الكارثة المالية

أشرنا غير مرة إلى تقرير رسمى قدمه المستر بردزلى قنصل الولايات المتحدة العام فى القاهرة إلى وزارة الخارجية الأمريكية . وهذا التقرير مطول وقد ختم بالعبارة الآتية وهى :

« لقد حاولت فى هذا التقرير أن أبين الفوائد العظيمة التى جنتها مصر من حكم الخديو ، وهى فوائد لايمكن تقديرها بالدولارات ولكنها ستظل مدى الدهر أثراً خالدا يدل على نبوغه وبعد نظره [1]»

وقد فات هذا القنصل ماقال شكسبير وهو « إن الشر الذى يصنعه الناس يبقى بعدهم . وأما الخير الذى يصنعونه فيدفن مع عظامهم » واذا كان القنصل قد أخطأ بزعمه أن الخديو فعل ما سوف يخلد ذكره للأجيال القادمة فقد لخص أعمال اسماعيل بالعبارة التالية وهى قوله :

«لقدجاوزهذا التقريرالحدفى طوله.ولكن تقدم مصر العظيم فى خلال العشر السنوات الماضية جدير بالذكر ، وقد كانت له ثلاث نتائج ذات أثر بعيد باعتبار الديانة المسيحية وهى (١) تمدين أفريقيا الوسطى (٢) إبطال النخاسة والغاء

---

(١) راجع المراسلات الرسمية من محفوظات السفارة الأمريكية بالقاهرة سنة ١٨٦٩ - ١٨٧٣ ص ٤٦٩

الاسترقاق (٣) تنقيح المبادىء الدينية والاجتماعية فى الشرق . واذا عاش اسماعيل وحكم عشر سنوات أخرى فسيتاح تحقيق هذه الأغراض إلى حد بعيد [١]»

وإذا كان القنصل قد شعر بأنه ملزم بأن يشير إلى الفوائد العظيمة التى جنتها مصر من حكم اسماعيل والتى لا يمكن تقديرها بالدولارات ، فقد توسع فى متن تقريره فى مبحث آخر وأشار إلى مافعله اسماعيل للملاحة الدولية فقال : —

« وإذا استثنينا منارة الأسكندرية التى أدخلت عليها أخيرا تحسينات كثيرة وجدنا أن جميع المنائر التى على السواحل المصرية أنشئت فى خلال العشر السنوات الأخيرة ، فهنالك الآن سبع منائر من الدرجة الأولى على ساحل البحر الأبيض المتوسط ، وخمس منائر على ساحل البحر الأحمر ، والهمة تبذل لبناء ثلاث منائر جديدة على ساحل البحر الأول ، ومنارة أخرى على ساحل البحر الثانى [٢]»

وقد قدم القنصل الامريكى هذا التقرير سنة ١٨٧٣ وهو يؤيد ما كتبه مولهول فى مقاله « المالية المصرية » الذى نشر فى الجزء الصادر فى أكتوبر سنة ١٨٨٢ من مجلة « كونتمبوررى » وقد جاء فى المقال المذكور إن مجموع ماأنفقه اسماعيل على بناء المنائر بلغ ١٨٨٠٠٠ جنيه [٣] ولكن لاهذه الأرقام ولا الأرقام التىذكرها بردزلى تشير إلى المبالغ الكبيرة التى أنفقت قبل أن يتسنى بناء تلك المنائر . وفى الحقيقة إن مبلغ المائة والثمانية والثمانين ألفاً من الجنيهات إنما هو المال الذى أنفق على تشييد تلك المنائر فقط ولا يتناول أعمال المسح التمهيدية التى تقدمت البناء

وإليك مثالا واحدا من تلك الأعمال التمهيدية . ففى ٢٩ مارس سنة ١٨٧٨

---

(١) راجع المراسلات المذكورة ص ٤٦٧

(٢) راجع المراسلات المذكورة ص ٤٣٨

(٣) راجع مقالة مولهول المنشورة فى جزء شهر اكتوبر سنة ١٨٨٢ من مجلة كونتمبوررى ص ٥٢٩

أمر الجنرال ستون الاميركى (رئيس أركان حرب اسماعيل باشا) اللفتنانت كولونيل جريفز بأن يذهب على رأس حملة لمسح « رأس جردافوى » والسواحل المجاورة له

وقد كتب الجنرال ستون فى ذلك يقول إن الغرض من تلك الحملة كان البحث عن أفضل مكان على الساحل تشيد عليه منارة لتأمين طرق السفن التى تدخل خليج عدن من الأوقيانوس الهندى . ومتى تم العثور على ذلك المكان أمكن مسحه مسحاً تمهيدياً

ومما كتبه الجنرال ستون ايضاً إلى اللفتنانت كولونل جريفز ما يأتى :

« ما إخالك تجهل أنه فى خلال الثلاثة الأعوام الماضية غرقت ثلاث بواخر كبيرة على مقربة من رأس جردافوى ، وأن سكان تلك الجهات الذين هم فى غاية التوحش ينهبون دائماً ما يجدونه من السفن التى تحطم . ولذلك لا يسمحون بانشاء منارة هنالك لأنها تحرمهم مورد غنائم كبيرة . وعليه فيجب أن تنظر فى الطرق التى تستطيع بها الحكومة إنشاء مركز حربى فى جوار ذلك المكان لحماية المهندسين وللعمال الذين سيقومون ببناء المنارة ولحماية حراس المنارة وذخائرهم فيما بعد[1] »

فترى أن مبلغ المائة والثمانية والثمانين ألفاً من الجنيهات الذى قيل إن اسماعيل أنفقه على بناء المنائر لا يشتمل على نفقات الأعمال التمهيدية، التى مكنته من بناء تلك المنائر . وقد اقتضى العمل استخدام مهندسين متمرنين للقيام بأعمال المسح التمهيدية كما اقتضى أن يعهد فى تلك المهمة إلى رجال ذوى قوى خارقة وقد أنجزوها على الرغم من عصابات اللصوص المعادين . ومثل هذه المهام تقتضى النفقات الكثيرة

---

(١) راجع الجزءين التاسع والعاشر من نشرة الجمعية الخديوية (الملكية) الجغرافية الصادرتين فى أغسطس ونوفمبر من سنة ١٨٨٠ ص ٢٩

وقد كتب الفيكونت ملنر يعالج وجهاً آخر من الموضوع . قال :

« وعلاوة على الملايين التى أنفقها اسماعيل على الملاهى والهبات والشهوات وعلى تشييد القصور الفاسدة البناء القبيحة المنظر ، فانه أنفق ملايين أخرى على مشروع زراعى عظيم ، بدأه وهو غير ملم بمقتضياته وأنفق عليه المبالغ الباهظة .

« ولما وضعت الحرب الأمريكية أوزارها هبطت أسعار القطن هبوطاً كاد يزعزع أركان رخاء مصر . فرأى اسماعيل أن يتلافى الخسارة بزرع السكر على نطاق واسع . وكانت الفكرة حسنة فى حد ذاتها ، ولكن الطريقة التى شرع بها اسماعيل فى تنفيذها آلت الى اخفاق المشروع من أوله . ذلك أنه حول جانباً كبيراً من الأراضى التى اغتصبها من أصحابها واستثمرها بطريق السخرة إلى مزارع سكر ، وأنشأ اثنى عشر مصنعاً للسكر وجهز جميع هذه المصانع بالآلات الغالية التى أهمل جانب كبير منها ولم يستعمل قط . وكان المشروع كله إسرافا لا يدل على فطنة . على أن الأغلاط التى ارتكبت فى ذلك العصر ، عصر الحماقات المالية ، يجب ألا تستوقفنا هنا[١] »

وإذا لم يكن جديراً بتلك الأغلاط أن تستوقف قارىء كتاب «انجلترا فى مصر » لأن المهم أن يعرف الطرق التى نجت بها مصر من نتائج تلك الأغلاط فهى جديرة بأن تستوقف أنظارنا الآن لأننا ننكر وجودها

إن فى مقدمة التهم التى وجهها ملنر إلى اسماعيل تشييده قصوراً فاسدة البناء قبيحة المنظر . والمفهوم من هذا أن ملنر يعتبر جمال الشكل مقياساً لسلامة البناء . أجل إن القصور التى بناها اسماعيل غير جميلة ولكن طراز البناء من سنة ١٨٦٠ إلى سنة ١٨٩٠ كان سمجاً فى جميع أنحاء العالم ، والقصور التى بناها اسماعيل لم تكن شراً من ألوف الأبنية التى ظهرت يومئذ فى جميع

(١) راجع كتاب الورد ملنر الذى سبقت الاشارة اليه ص ١٧٦

أنحاء أوروبا وأمريكا. وما يتعهدونه منها بالاصلاح والترميم لا يزال يصلح للغرض الذى أنشىء لأجله حتى اليوم . أما القصور التى زالت فاما أنها هدمت وإما أنها جردت مما فيها من مواد البناء لتشييد أبنية اخرى حكومية . وقد تكون بعضها فاسدة البناء قبيحة المنظر ، إلا أن هذا الوصف لا ينطبق على جميعها بوجه الاجمال

والتهمة الأخرى التى وجهها ملنر الى اسماعيل هى أنه أنفق ملايين أخرى على مشروع زراعى عظيم بدأه وهو غير ملم بمقتضياته وأنفق عليه المبالغ الباهظة . وبعبارة أخرى أن كلا من ملنر وكرومر اتهم اسماعيل بالتبذير وقد استعمل كلاهما كلمات مترادفة ، واليك الوقائع المتعلقة بالملايين التى قيل إنها بذرت فى ذلك المشروع الزراعى

لما ارتقى اسماعيل العرش فى يناير سنة ١٨٦٣ كانت الحرب الأمريكية الأهلية فى منتهى شدتها . وكان نطاق الحصار مضروباً على الولايات المؤتلفة الجنوبية . وكان كل رجل بين الرابعة عشرة والخامسة والخمسين من العمر من أهالى الولايات الاحدى عشرة المنشقة قد دعى لحمل السلاح . ولم يذكر التاريخ أمة حاربت بمثل البسالة التى حارب بها أولئك الأولاد والشبان والكهول الذين كانوا تحت إمرة « لى » « وجاكسن » « وبوريجارد » من سنة ١٨٦١ الى سنة ١٨٦٥ ، وبسبب تجنيد أولئك البواسل لم تزرع الولايات الجنوبية سوى القليل من القطن فى خلال تلك السنوات الأربع . ثم إن سهر أسطول الولايات الشمالية كان يحول دون وصول القليل من القطن الذى كانت الولايات الجنوبية تنتجه الى أسواق العالم . فكانت نتيجة ذلك أن قطن مصر أصبح غالياً جداً وصار يساوى ثقله ذهباً

وبناء عليه أقبل المصريون على زراعة القطن فى كل بقعة فى وادى النيل وأهملوا زراعة السكر والحبوب . فكنت أينما سرت ترى الحقول مكسوة بأزهار شجيرات القطن البيضاء . وصار الفلاح المصرى لا يفكر إلا فى القطن

ولاحاجة بنا الى إيراد الشواهد على صحة هـذا القول . فالطبيعة البشرية هى هى فى جميع أنحاء العالم ، ولم يكن الفلاح المصرى يختلف عن غيره من الفلاحين . ولذلك كان همه الأكبر أن يغتنى ببيع القطن الذى لم تكن أمريكا يومئذ تستطيع إرساله الى أسواق العالم . وكان قد شرع فى ذلك منذ كان سعيد باشا لايزال على العرش

وظلت أسعار القطن مرتفعة فى السنوات ١٨٦٣ و ١٨٦٤ و ١٨٦٥ . وفى سنة ١٨٦٦ بدأت أسواق العالم تتلقى محصول القطن الأمريكى والمحصول السابق الذى كان أسطول الولايات الشمالية قد حال دون خروجه من موانىء الجنوب . فكانت نتيجة ذلك أن أخذت أسعار القطن فى الهبوط . ومع ذلك أبى الفلاح المصرى أن يزرع السكر والقمح والذرة والبرسيم بدلا من القطن الذى در عليه المكاسب العظيمة خمس سنوات متوالية . فأصبحت البلاد معرضة لخطر اقتصادى عظيم

وقد انتقد اللورد ملنر الخديو اسماعيل لأنه حول جانباً كبيراً من الأراضى الى مزارع للسكر . ومن المحتمل أن يكون اسماعيل قد أخطأ فى ذلك كما أخطأ فى أشياء كثيرة لأنه كان رجلا كثير العمل . ولكن ليس من العدل أن نقول إنه أنفق المال بحجة أن مساعيه الدالة على البسالة والاقدام أخفقت وآلت الى كارثة مالية خطيرة . ولعله كان يقول لنفسه :

« لقد بدأت أسعار القطن فى الهبوط . وفى العالم أزمة قطنية لا أستطيع تلافى أخطارها . وستفتح ترعة السويس فى عام ١٨٧٠ ، أو قبل ذلك العام . فاذا استطعت أن أوسع نطاق زراعة السكر فلعلى أستطيع انقاذ بلادى من الخطر الذى يتهددها من ناحية الزراعة القطنية . وربما استطعت إنشاء معامل تعيض البلاد مما سوف تخسره . ومتى فتحت ترعة السويس استطعت إمداد الشرق كله بما يحتاج اليه من السكر . وستكون هذه الترعة سبب رخاء مصر . فاذا استطعت إنفاق بضعة ملايين لانشاء معامل السكر فأنى :

(١) أنقص مساحة الأراضى المزروعة قطناً إلى الحد المعقول
(٢) أنشىء صناعة قد تعود يوماً ما على مصر بالمكاسب الوفيرة
(٣) وأسد الثغرة مابين الرخاء الناشىء عن الحرب الأهلية الأمريكية والرخاء المنتظر أن يعود من فتح ترعة السويس »

ومن المحتمل أن يكون اسماعيل قد أخطأ فى كل نقطة من نقط تفكيره هذا . ولكن هل من العدل أن تتهمه بتبذير الملايين ، كما اتهمه اللورد ملنر، حتى على فرض خطأ تفكيره ؟ إن فى أميركا اليوم « لجنة للترميم المالى » تنفق الملايين فى سبيل تلافى الاضطراب الاقتصادى . و « الكونجرس » يأمر بالقيام بالأعمال العامة الكبيرة ، لحاجة البلاد اليها ولتيسير أبواب الرزق للملايين من العمال . والزراع الامريكيون يلحون على الرئيس روزفلت طالبين منه أن يساعدهم . فاذا ثبت بعد خمسين سنة مثلا أن روزفلت قام بهذه الاعمال الزراعية وهو غير ملم بمقتضياتها وأنه أنفق عليها المبالغ الباهظة ، فهل يكون العالم يومئذ شديد الوطأة عليه إذا لم تكن نتيجة عمله مناسبة للأموال التى أنفقها ؟

على أنه يجدر بنا ، قبل أن نقيس مجهودات اسماعيل بشأن السكر بالنتائج التى أسفرت عنها ، أن نورد الارقام التى أشار اليها اللورد ملنر . وفى مقالة مولهول عن المالية المصرية — وهى المقالة التى تقدمت الاشارة اليها — النص الآتى :

« مصانع السكر — ستة ملايين ومائة ألف من الجنيهات — بنى اسماعيل أربعة وستين مصنعاً للسكر وجهز هذه المصانع بجميع الآلات اللازمة الخ[1] »

وفى الصفحة التالية من المقالة المذكورة قوله : —

« أما فيما يتعلق بمصانع السكر — وقد بنى منها اسماعيل ستة عشر مصنعاً

(١) راجع مقالة « المالية المصرية » بقلم مولهول وقد نشرت فى جزء اكتوبر سنة ١٨٨٢ من مجلة كونتمبوررى ص ٥٢٩

لكل منها أربعة معامل[١]، فقد كان ثمة تبذير عظيم استنفد قروض «الدايره» كلها ولا يشتغل من تلك المصانع سوى النصف . وهذا النصف لا يعمل إلا جزئياً . ولذلك يصح القول بأن مجموع قيمة مصانع السكر هو أقل من مليونى جنيه[٢] »

فترى أن موطول يذهب إلى أن ما بذره اسماعيل على السكر كان أكثر من أربعة ملايين جنيه . ويقول إن ما أنفق على صناعة السكر استنفد قروض « الدايره » كلها . وهذا يدل على أن جزءاً من الواحد والتسعين مليوناً من الجنيهات التى يتهم كرومر الخديو إسماعيل بتبذيرها أنفق فى سبيل تلافى كارثة اقتصادية كانت تتهدد البلاد وعلى إنشاء صناعة هى اليوم — كما سيتضح فيما بعد — أهم الصناعات فى مصر . أما سبب بلوغ الخسارة ذلك المبلغ الهائل فقد يتضح من العبارة التالية فى تقرير لجنة كايف وهى :

« إن مبالغ عظيمة تنفق على أعمال غير منتجة ، جرياً على عادة الشرق ، وعلى أعمال منتجة تجرى خطأ أو على وجه الاستعجال . والاستعجال من الاغلاط التى تشارك فيها مصر غيرها من البلاد الجديدة (ومصر بهذا الاعتبار هى بلاد جديدة) وهو غلط كثيراً ما ربك كندا والولايات المتحدة . والارجح أنه لم يتمع فى مصر ما يضاهى التبذير العظيم الذى شوهد فى انجلترا فى بدء عصر السكك الحديدية[٣] »

أما تقرير بردزلى فلا يذكر أرقاما ولكن فيه ما يأتى :—

« إن السكر يلى القطن فى المنتوجات التجارية المهمة فى مصر وقد اتسع نطاق إنتاج السكر فى بضع السنوات الأخيرة . وتشجيع سمو الخديو على

---

(١) ١٦ × ٤ = ٦٤ — وهو الرقم الذى ذكره موطول

(٢) راجع المقالة المار ذكرها ص ٥٣٩

(٣) راجع كتاب مكاون وقد سبقت الاشارة اليه ص ٣١٤

إنتاجه كفيل باتساع نطاقه فى المستقبل أكثر فأكثر [1]

وقد بذل اسماعيل منتهى الجهد لكى يبيع جزءاً من نتاج مصانع السكر للحكومة العثمانية ، وفى التقرير الذى وضعه ابراهام بك فى فبراير سنة ١٨٦٩ شرح لهذا الموضوع [2]. على أن المفاوضات التى دارت فى هذا الشأن أخفقت والأرجح أن « الرشوة » ـ آفة الشرق ـ كان سبب إخفاقها . وليس غرضنا إيراد الأدلة على صحة هذا القول ، فسوف يرى القارىء تلك الأدلة من خلال الحقائق التى سنوردها فى الفصول المقبلة · وعلى كل فقد مرت الأعوام . وهاهى ذى صناعة السكر مزدهرة فى مصر اليوم ، تمهد العمل للألوف من العمال ، وهى بلا شك أهم موارد الانتاج الصناعى فى مصر

إن هبوط أسعار القطن ضرب رخاء مصر ضربة مؤلمة . وكان سببه كما لايخفى وقوف رحى الحرب الأمريكية الأهلية . وزاد الطين بلة أن طاعونا أصاب المواشى فى مصر فأثر فى الزراعة المصرية أسوأ الأثر . وقد كتبت الليدى دف غوردون فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٦٣ تقول :ـــ

« لقد تضاعفت أسعار جميع الأشياء بسبب وباء المواشى وارتفاع مياه النيل . ولم يفض النيل قط كفيضانه فى هذا العام . ترى هل غضبت الآلهة على « سبيك » الذى استباح حرمة ينابيع النيل ؟ إن الأضرار التى ألمت بالمزروعات وبأكداس القمح والفول الباقية من السنة الماضية هائلة جدا ، ويكاد السائر بين أشجار النخيل يغطس فى المياه . أما حقول القطن فمغمورة كلها

« وقد أبدى اسماعيل نشاطا عظيما . إلا أن مصائب كثيرة وقعت فى خلال حكمه القصير كالمصائب التى حلت بمصر فى عهد فرعون . ولا يخفى أن النحس قد يجعل الانسان مكروها عند الناس . وقد أخذ الوباء الهائل

---

(١) راجع « المراسلات الرسمية » من محفوظات السفارة الامريكية بالقاهرة لسنة ١٨٦٩ - ١٨٦٣ ص ٤٥٠

(٢) راجع محفوظات عابدين بالقاهرة

الذى اجتاح المواشى يتفشى فى القاهرة وفى الوجه البحرى أيضا . ويقدر بعضهم الخسارة التى أصابت البلاد من جراء هذا الوباء باثنى عشر مليونا من الجنيهات . وقد أصيبت به الغزلان أيضاً . وأما الخيل والحمير والمعز فقد نجت منه [١]»

ولا يخفى أن العالم فى سنة ١٨٦٢ لم يكن يعرف الطرق الحديثة فى مكافحة وباء المواشى ، ولذلك استمرت هذه الآفة تجتاح البلاد عدة أعوام . وإذا كان اسماعيل قد عجز عن مكافحتها بالطرق العلمية المعروفة اليوم . فانه لم يضن بالمال على أصحاب المواشى . وعليه نرى من ميزانية سنة ١٨٧٣ - ١٨٧٤ أنه فى بضع السنوات التى تقدمت تلك الأيام بلغ مجموع ما أمر بدفعه لأصحاب المواشى على سبيل التعويض ٥٦٢ر٨٢٧ر٣ جنيها [٢]

إن هذه الأرقام ضخمة ولكنها رسمية ، وهى تدل على أن اسماعيل أراد أن يتلافى الكارثة الاقتصادية الزراعية التى كانت تهدد مصر فجاد بأموال لم يشر اليها تقرير لجنة كايف ، ولكن يجب ألا نتجاهلها عندما نريد محاسبة اسماعيل

وقد أدرج المبلغ المشار اليه فى الميزانية باعتباره تعويضا لأصحاب المواشى بسبب الوباء . ووافق اسماعيل على تعويض تجار القطن أيضاً من المبالغ التى كانوا قد أقرضوها الفلاحين ولم يستطيعوا استيفاء درهم منها وإليك ما كتبه المسيو هنرى أوبنهايم فى ذلك تعليقاً على ميزانية سنة ١٨٧٤ قال:

« بلغ مجموع ما دفع للدائنين الأوربيين تعويضاً لهم من القروض التى قدموها للفلاحين ، والتى لم يستطع هؤلاء إيفاءها بسبب هبوط أسعار القطن ، ٢٢١ر٢٧٤ر١ جنيها [٣]

---

(١) راجع كتاب « رسائل من مصر » سنة ١٨٦٣ - ١٨٦٥ تأليف الليدى دف غوردون ص ١١٤

(٢) راجع «تعليقات على الميزانية المصرية لسنة ١٨٧٣ — ١٨٧٤ والوثائق المؤيدة لها » لصاحبها المسيو هنرى اوبنهايم ص ٤٤

(٣) راجع تعليقات المسيو هنرى اوبنهايم المشار اليها ص ٤٣

ولم يدفع اسماعيل هذا المبلغ مرة واحدة بل أمر بدفعه عشرة أقساط ابتداء من سنة ١٨٩٠ . وقد نقل المبلغ إلى الميزانيات التالية باعتباره جزءاً من الدين الأهلى « العائم »

واليك فقرة أخرى من تعليقات المسيو هنرى اوبنهايم المشار اليها وهى قوله :

« بلغت نفقات المراكب التى اشترتها الحكومة الحاضرة أو أمرت بصنعها — ونفقات تصليحها وترميمها — ١٧١ر٣٥٠ر١ جنيها . وثمن الأرض التى اشترتها الحكومة فى القاهرة والاسكندرية لتجميل هاتين المدينتين ولاتمام التحسينات الصحية فيهما ١٩٥ر٣٩٠ر١ جنيها . وبلغت الأموال والفوائد المدينة بها الحكومة السابقة لملجأ الجمعية المجيدية للأرامل والأيتام وهى المبالغ التى حولت سندات تدفع فى يناير سنة ١٨٦٨ أو بعد ذلك ، واستهلكت كلها ، ٣٣٤ر٥٥٣ جنيها »

وفى « تعليقات » المسيو اوبنهايم عبارة أخرى تستوقف الأنظار وهى قوله : —

« بلغت ديون الحكومة السابقة للتجار والمستخدمين ٣٥٢ر٧٥٤ر٢ جنيهاً [٢] »

وهذا يدل على أن الخديو سعيداً ترك ديناً « عائما » مقداره ٣٥٢ر٧٥٤ر٢ جنيها علاوة على الدين المعروف رسمياً بقرض غوشن والبالغ ٠٠٠ر٣٠٠ر٣ جنيه . وقد دفع مع هذا المبلغ فى أثناء حكم اسماعيل

وجدير بنا أن نعيد إيراد جميع الأرقام التى أشرنا اليها فى هذا الفصل على وجه الايجاز . وهذه الأرقام مدونة فى الميزانية وقد وردت فى مصادر يعول عليها ويرجع تاريخها إلى ذلك الزمن ولكنها لم تذكر فى تقرير لجنة

---

(٢) راجع تعليقات المسيو هنرى اوبنهايم المشار اليها الصفحتين ٤٣ و ٤٤

كايف لأن رئيس تلك اللجنة كان موجهاً كل همه إلى حصر الممتلكات التى كانت لها قيمة مالية . واليك بيان تلك الأرقام :

	جنيــه
مجموع الأموال التى أنفقت على مصانع السكر	٦ر١٠٠ر٠٠٠
الأموال التى أنفقت على مكافحة وباء المواشى	٣ر٨٣٧ر٥٦٢
التعويض الذى دفع لتجار القطن	١ر٢٧٤ر٢٢١
الأموال التى أنفقت على التحسينات البلدية فى القاهرة والاسكندرية	١ر٣٩٠ر١٩٥
ما أنفق على المراكب	١ر٣٥٠ر١٧١
مادفع لملجأ الأرامل والأيتام	٥٥٣ر٣٣٤
ديون سعيد باشا « العائمة »	٢ر٧٥٤ر٣٥٢
المجموع	١٧ر٢٥٩ر٨٣٥

وننتقل الآن الى الكلام على المبالغ التى أنفقت على التعليم . وفى تقرير لجنة كايف ثناء عظيم على مافعله اسماعيل فى هذا الشأن . فقد جاء فيه مايأتى :

« وقد عنى بمسألة التعليم عناية تامة فزيد عدد المدارس التى أنشئت على الطراز الأوربى من ١٨٥ مدرسة فى سنة ١٨٦٢ الى ٤٨١٧ مدرسة فى سنة ١٨٧٥ وفى هذه السنة (١٨٧٥) بلغ عدد الأساتذة ٦٠٤٨ وعدد الطلبة ١٤٠ر٩٧٧ فزاد عدد المدارس على عددها فى السنة السابقة ١٠٧٢ مدرسة وعدد الأساتذة ١٦١٥ أستاذاً وعدد الطلبة ٢٧ر٧٢٢ طالباً . وقد تغير بالضرورة طراز التعليم ولكنه تحسن بوجه الاجمال تحسناً أكيداً ، وأصبح فى بعض الحالات من طراز راق جدا [١] » .

وفى تقرير القنصل الأمريكى فى هذا الشأن مايأتى :ـ

---

(١) راجع تقرير لجنة كايف الذى سبقت الاشارة اليه ص ٣٩٢

« تشرفت فى رسالتى السابقة – رقم ٥٩ بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٨٧٣ – فأشرت الى حالة التعليم العام فى مصر ، الأمر الذى يشجع عليه سمو الخديو تشجيعاً يدعو الى الفخر لأنه ذو شأن عظيم لرخاء البلاد » (وبعد أن أورد القنصل أرقاماً وإحصاءات لتأييد كلامه قال : –) « على أن العقبات فى سبيل نشر التعليم فى مصر عظيمة جداً . فنى المدارس الابتدائية ٨٩٨٩٣ تلميذاً ليس بينهم سوى ٣٠١٨ تلميذة فقط ، وكلهن أو معظمهن من بنات الأسر غير المسلمة ، فالمرأة فى مصر قد كانت وما تزال بعيدة عن معاهد العلم ، لأن من المبادىء المسلم بها فى الشرق أن النساء لسن أهلا لنعمة التعليم . على أن تغييراً عظيما قد بدأ يطرأ وهو ينذر باحداث ثورة فى أفكار الشرقيين . فقد عزم سمو الخديو على تمكين المرأة المصرية من التمتع بنعمة التعليم ، غير عابىء بتعصب الناس الذى لا يستند الى عقيدة دينية أو مبدأ دينى . وبناء على أوامر سموه أخذت حكومته تعنى بتعليم البنات وتهذيبهن [1] »

وتختلف الاحصاءات التى أوردها القنصل الأمريكى فى تقريره عن الاحصاءات التى وردت فى تقرير لجنة « كايف » . وتختلف كلتاهما عن الأرقام الرسمية المدونة فى سجلات الحكومة عن تلك السنوات . وسبب هذا الخلاف راجع الى كون المستر بردزلى (القنصل الأمريكى) يشير الى المدارس بوجه الاجمال . والسرستيفن كايف (رئيس لجنة كايف) يشير الى « المدارس المنشأة على طراز أوربى » . وإحصاءات الحكومة تشير الى « مدارس الحكومة المصرية الأهلية »

على أن هذه التفصيلات ليست ذات شأن ، والأمر المهم هو أن المصادر الثلاثة مجمعة على أن اسماعيل كان يبذل أقصى جهده لتعليم الأمة . وغنى عن البيان أن ازدياد عدد المدارس من ١٨٥ مدرسة فى سنة ١٨٦٢

(١) راجع المراسلات الرسمية للسنوات ١٨٦٩ — ١٨٧٣ فى محفوظات المفوضية الامريكية بالقاهرة ص ٤٣٢

على أولاد المسيحيين وبناتهم فقط . فلما تولت زوجة الخديو الأمر بنفسها تغيرت الحال ، لأن للرعاية الملكية فى مصر ما لها من القيمة فى معظم البلدان المتنورة [١] »

ولم يكن على الخديو أن يحارب تعصب الشعب لحمله على تعليم بناته فقط، بل لقد وجد أيضا صعوبة كبيرة فى حمل المصريين على ارسال أولادهم إلى المدارس . وقد شرح مكاون هذه الحقيقة ، فانه بعد أن أورد أرقاما شتى للمبالغ التى أنفقت فى سبيل التعليم قال ما يأتى : —

« نعم ان جانباً كبيراً من هذه المبالغ استنفده المجلس وأنفق على شراء ثياب للتلاميذ الفقراء فهو إذن لا يمثل نفقات التعليم الصرف . ولكن لولا مثل تلك الرشوة ما أمكن اغراء أحد أو ما أمكن إلا اغراء القليلين بالاقبال على التعليم [٢] »

فاذا علمت ما تقدم أمكنك أن تتتبع ما كان مولهول يعنيه عندما كتب ما يأتى : —

ومهما تكن عيوب اسماعيل فقد رفع مستوى مصر بين الأمم كما ترى من الجدول التالى : —

تقدم مصر فى خلال سبع عشرة سنة

	آخر سنى سعيد باشا سنة ١٨٦٢	آخر سنى اسماعيل باشا سنة ١٨٧٩
فدادين محروثة من الأرض	٤ر٠٥٢ر٠٠٠	٥ر٤٢٥ر٠٠٠
قيمة الواردات	١ر٩٩١ر٠٠٠	٥ر٤١٠ر٠٠٠ جنيه
قيمة الصادرات	٤ر٤٥٤ر٠٠٠	١٣ر٨١٠ر٠٠٠ جنيه

(١) راجع كتاب دهليون الذى سبقت الاشارة اليه ص ٢٧١

(٢) راجع كتاب مكاون الذى سبقت الاشارة اليه ص ٢٢٥

	آخر سني سعيد باشا سنة ١٨٦٢	آخر سني اسماعيل باشا سنة ١٨٧٩
الدخل	٤ر٩٣٠ر٠٠٠	٨ر٥٦٢ر٠٠٠ جنيه
الدين العام	٣ر٣٠٠ر٠٠٠	٩٨ر٥٤٠ر٠٠٠ جنيه
عدد المدارس العامة	١٨٥	٤ر٨١٧
خطوط السكك الحديدية (بالأميال)	٢٧٥	١و١٨٥
خطوط التلغراف (بالأميال)	٦٣٠	٥ر٨٢٠
مجموع طول الترع (بالأميال)	٤٤ر٠٠٠	٥٢ر٤٠٠
عدد السكان	٤ر٨٣٣ر٠٠٠	٥ر٥١٨ر٠٠٠ [1]

(١) راجع مقالة مولهول التي سبقت الاشارة اليها ـ ص ٥٣١

الفصل العاشر

ابراهام بك

ما كاد اسماعيل يقيم علاقاته مع شركة القنال على قاعدة سليمة حتى وجه عنايته إلى إضعاف الروابط التي تربط مصر بتركيا ربط المسود بالسيد إن لم نقل فصمها . قال ديسى :

« إن اختبار محمد على كان قد أثبت أن هذا الفصم لا يمكن أن يتم بقوة السلاح . ومع أنه ليس هناك ما يبعث على الظن بان اسماعيل كانت تعوزه الشجاعة ولكن الاحتكام إلى رب القتال لم يكن متفقا مع خلقه . إلا أنه كان عالما بما كانت عليه الدولة العثمانية من الضيق المالى ، وبجشع السواد من رجال الحكم فيها . فخلص إلى أنه فى وسعه أن ينال بقوة المال ما عجز عنه جده بقوة السيف [1] »

إن هذا الرأى الذى عنى ببسطه وإبرازه مؤلف لم يشتهر بصداقته لاسماعيل جدير بالنظر ، فهو يبين أن الوالى كان عازما على تحرير مصر من النير العثمانى وأنه آثر بذل المال على امتشاق الحسام لهذا الغرض . فاذا أنفق مئات الألوف من الجنيهات لتحرير مصر من سيادة تركيا ، فالمال الذى ينفقه يجب أن يحسب

---

(١) كتاب : قصة الخديوية : ديسى : ص ٥٧

نفقة عمل حربى . وهذه النفقة يجب أن تقاس بما تقتضيه الأعمال الحربية من البذل . أما الناحية الأدبية من حيث الاستناد إلى جشع رجال الدولة العثمانية فيجب أن توزن بميزان القول المأثور : كل شيء مباح فى الحب والحرب.

بعيد ارتقاء اسماعيل أريكة مصر زارها السلطان عبد العزيز . قال ديسى :

« إن وثائق العلاقات الخاصة بين الدولة السائدة والولاية المسودة ليست متاحة للباحث . بل لاشك فى وجود هذه الوثائق . ان المعاملات التى دارت بين صاحب العرش السلطانى وعرش الوالى . . . لم تكن من ذلك الضرب الذى يغرى بحفظ وثائقها . فقد تبادلت الأيدى مبالغ من المال ، ولما كان النظر فى هذا التبادل متوقعا فى المستقبل فكان الخير للبائع والشارى أن يقال عنها أقل ما يمكن أن يقال وأن يكتب أقل من ذلك[1] ».

وإذا كان من المتعذر أن نجد ردا نرد به على منطق مؤلف « قصة الخديوية » فان هناك — على قول الشاعر — قدرا يتلاعب بمقدرات الناس ويفرغها فى القالب الذى يشاء

ولقد شاء القدر ، بعد أن تبع الكاتب الكاتبَ فى وصف اسماعيل بالمبذر وقولهم فيه إنه بدد ماله وبذر واحداً وتسعين مليوناً من الجنيهات ، أن تتاح للباحثين الآن وثائق رسمية تثبت أنه حفظ بعناية عظيمة مراسلات مفصلة تبين كيف أنفق ألوفاً وألوفاً من الجنيهات فى حربه السلمية لتحرير مصر . ان هذه الوثائق لا توضح كيف أنفق مبلغاً بعينه كالمبلغ المذكور ولكنها تعالج أرقاماً كبيرة وتوضح كيف ضاع جانب كبير من مال اسماعيل .

لن أحاول فى هذه الصفحات أن أحكم من الناحية الأدبية على ما أنفق من المال إلا بأن أصرّ على أن الذهب أنفق فى العتاد الحربى . ولن أستند هنا إلى القول المأثور بأن « الغاية تسوغ الواسطة » وإنما سأسأل « هل كان الغرض جديراً بالمال الذى أنفق فى سبيله » ؟

---

(١) ديسى : ص ٥٨

تقليد قيل فى وصفه إنه لا ينتهك . ولكنه قبل أخيراً أن يصغى إلى صوت العقل على أن تزداد الجزية السنوية التى توفيها مصر من ٤٠٠ ألف جنيه إلى ٧٥٠ ألف جنيه . واذن فاحدا ث إصلاح أفاد مصر فائدة جزيلة كلف الوالى مبلغاً سنوياً قدره ٣٥٠ ألف جنيه .

ولسنا نقف خاصة عند هذا المبلغ لسبب واضح وهو أن لورد كرومر واللورد ملنر وجميع نقدة اسماعيل يضعونه فى باب الدخل أى أنهم لا يحسبونه من المال الذى « بذره » أو « ودّره »

قال ديسى: إن فؤاد باشا وكان صدراً أعظم وقد صحب السلطان (إلى القاهرة) عرض عليه اسماعيل ٦٠ الف جنيـه هدية فقبلها من دون تردد ذلك لأجل خدمات أداها أو كان مفروضاً أنه أداها فى سبيل تعزيز صلات الصداقة بين السلطان والوالى [1]

وليس يشير مؤلف « قصة الخديوية» إلى أى مرجع يستند اليه فى قوله هذا . ونحن لم نحقق دقته . ولكن ما يمكن أن يؤكد أنه الفرمان السلطانى الذى غير به نظام وراثة العرش صدر يوم ٢٧ مارس سنة ١٨٦٦ وقد تبع هذه (الارادة) أخرى صدرت فى ٨ يونيو سنة ١٨٦٧ منح بها الوالى قسطاً كبيراً من الاستقلال الذاتى وأنعم عليه بلقب خديو

فهل تلقى فؤاد باشا المشار اليه سابقاً هدية لكى يمهد السبيل لاصـدار المرسوم الثانى ؟ ليس فى ديسى ما يلقى ضوءا خاصاً على هـذا الموضوع . ولكنه يشير إلى أن سعى اسماعيل للحصول على لقب فخم لم يكن بباعث من الغرور . قال :

« إن معرفتى الشخصية باسماعيل وهى معرفة دامت مدة طويلة بعد نفيه تحملنى على أن أقرر بأنه مهما تكن وجوه التقصير فيه ، لم يكن رجلا يعلق شأناً مبالغاً فيه بمظاهر الأبهة الملكية ولا بأحد أوصافها غير السلطة والثروة

---

(١) قصة الخديوية : ديسى ص ٥٨

المتصلتين بممارستها . . . وسواء أكان فى وطنه أم خارجه فى تركيا أو فى مصر أو حتى فى افريقية ، لم يكن يطيق صبراً على منافس له قرب عرشه . وعندى أنه كان يعلق امتيازاً كبيراً خاصاً — فى رأيه على الأقل — على التمييز بين تلقيبه بلقب خديو بدلا من وال [1]

وحقيقة الحال أن اسماعيل كان يفهم وسطه كما كان دزرئيلى يفهم الشرق لما أدرك الحكمة فى اسباغ لقب امبراطورة الهند على ملكته . كذلك أدرك اسماعيل الحاجة إلى التمييز بين مقامه ومقام سائر الولاة العثمانيين . ويظهر أنه والسلطان صادفا صعوبة كبيرة فى الاتفاق على لقب جديد . فقد كان اسماعيل يرغب فى أن يلقب « العزيز » الذى يعنى كامل السلطان وهو من أسماء الله . ولكن سلطان تركيا كان يدعى حينئذ عبد العزيز فكان فى ذلك عقبة تعذر تذليلها . وأخيراً تم الاتفاق على اختيار لقب « خديو » وهو نعت فارسى مشتق من كلمة « خيفا » وهى اسم فارسى من أسماء الله . فهى لذلك تعنى « ربانى » أو « الهى » . ولما كان الأتراك والمصريون لا يتكلمون الفارسية كان للقب الجديد سحر خاص مشتق مما يحيط به من خفاء معناه . فرضى عنه السلطان لأنه اقتنع بأنه لا يعنى شيئا وسرّ بهِ اسماعيل لأنهُ اقتنع بأنهُ يعنى كل شىء .

نظر اسماعيل إلى الاستقلال الذاتى الذى فاز به فى الفرمان الثانى فشدد ذلك عزمه وعقد نيته على إصلاح محاكم مصر . وقد اختلف الكتاب فى هل نبتت هذه الفكرة فى رأسه أولا أو فى رأسه وزيره نوبار باشا . ولكن لا يهمنا مطلقاً من سبق إليها . فى النظام القضائى المعروف الآن باسم المحاكم المختلطة أو المحاكم الدولية فى مصر ، نجد يكفيهما معاً . وقد بدأت هذه المحاكم عملها فى شهر فبراير من سنة ١٨٧٦ فوراءها الآن أكثر من نصف قرن من العمل المجيد . إنها تمثال فخم لذكرى عهد إسماعيل ، وللرجلين ، الملك والوزير — اللذين مهدا السبيل لتحقيقها .

---

(١) ديسى ص ٥٩

ولكن قبل إدخال هذا الاصلاح ، اضطر إسماعيل أن يجتاز طريقاً وعرة طويلة . فقد تحتم عليه أن يقنع أوربا وأميركا بأن خطته هذه كانت خطة عملية صالحة مواتية لزمانها . بل كان عليه كذلك أن يبتاع موافقة تركيا . فأخذ نوبار باشا — وهو الدبلوماسي المحنك والمحدث البارع والمفكر العاقل والمفاوض الذى لا يتعب ، رجل العالم وصديق الساسة — على عاتقه أن يقنع وزارات أوربا . فقام بما عليه ، بصبر لا ينفد ، وسعة معرفة تبعث على الدهشة ، وشجاعة بلغت الذروة . ولكنه إذ كان يسير جيش الحق ، كان هناك ممثل آخر لاسماعيل يعامل عناصر أخرى كانت تفكر بما يدعوه الغرب « رشوة » ويشيرون إليه فى الشرق باسم « بقشيش »

كان اسم هذا الرجل ، صديق باشاوات البوسفور ، ابراهام بك . لم يكن من أبناء اسرائيل، بل من أبناء أرمينية . ونكاد لا نجد ذكراً لاسمه فى المؤلفات التى تطبع وتنشر . لم يكن له وكيل صحفى يذيع أعماله ، ولكن كثيراً من الصحفيين كانوا فى خدمته . ليس فى كتاب موبرلى بك — الخديويون والباشاوات — فصل خاص به ، ولكن شخصيته المتوارية مسيطرة على المحفوظات السرية الخاصة بذلك العهد وهى المحفوظات التى أشار إليها مكاتب التيمس إشارة حافلة بالصراحة المرحة . كان له سلطة عظيمة الشأن فى الاستانة فى السنوات التى تلت سنة ١٨٦٦ ، ولكنه مع سيطرته على سياسة الباب العالى ، وعدم إخفائه نوره تحت مكيال ، تمكن من أن يجتنب الشهرة الصحفية .

لم يكن إبراهام بك أميراً من أمراء العصابات الخفية ولكنه كان وسيطا بارعاً تفتح له أبواب الوزارات والقصور ومخارجها . وكان ذا قلم طيع فكان يستعمله فى تحبير رسائل مطولة إلى مولاه المهوب ، وكان الخديو يرد على هذه الرسائل . إن سجلات هذه الرسائل لم تضع ، ومطالعتها تسفر عن حقائق تحدث عن نفسها بنفسها وسوف تتحدث فى هذه الصفحات

ان ما تقولهُ لا صلة له بالفرمانين اللذين تقدم ذكرهما ، بل يشير إلى الأحوال التى خلقاها .

ليس فى سجلات سنة ١٨٦٦ ما هو جدير بالعناية . وليس فى سنة ١٨٦٧ والشهور الأولى من سنة ١٨٦٨ ما يستوقف النظر . ولكن كتابا صادراً من ابراهام بك من الاستانة بتاريخ فى أول اكتوبر سنة ١٨٦٨ يعرض لنا أشخاص الدرامة الذين يدور الكلام من حولهم فى الفصلين التاليين . فهو يذكر زيارات متواترة لخورشيد باشا ، وزيارات صاحب السمو على باشا وحليم باشا، ومن فقراته الفقرة التالية وهى مثال لأسلوبه :

« يشاع أن مصطفى باشا غير مؤيد لحليم باشا. فلا تصدقوا هذه الرواية. إنه يتظاهر بموقف محايد عند ما يكون فى حضرة الوزراء ، ولكنه يعمل لحليم باشا خفية . ولما كان مصطفى باشا لا يعلم أن سعيد بك من رجالنا فقد عرض عليه مالا يوصله إلى أمناء السلطان ليحملهم على إقناع السلطان باستقبال حليم باشا » (١)

إن المعلومات التى تستخرج من الوثائق المحفوظة الخاصة بابراهام بك لا تبدأ فى الوضوح إلا فى رسالته المؤرخة ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٦٨ ومنها يظهر أن هذا الرجل الخفى كان مقيما فى الاستانة وقد وضع تحت أمره مبلغ ١٢٦٥ جنيه فى الشهر للنفقات العادية وانه كان له أن يسحب تحاويل بمبالغ أكبر من هذا المبلغ » (٢)

ولكنك لا تعثر فى هذه الرسائل على شىء له حظ من الخطر إلا عند ما تفتح كتاباً مؤرخاً فى ١٦ فبراير سنة ١٨٦٩ وإذا فيه أن خليل بك سيعين قريباً وكيلا لوزارة الخارجية ، وانه يسعى لبيع ممتلكاته وأنه يود أن يبيعها للخديو ، وأنه إذا تعذر ذلك عليه فلا بد له من أن يرهنها لمصطفى باشا . ولا يفهم

---

(١) محفوظات سراى عابدين الملكية بالقاهرة أول اكتوبر سنة ١٨٦٨

(٢) محفوظات سراى عابدين الملكية بالقاهرة ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٦١

مغزى هذا الكلام إلا فى ٢ مارس ١٨٦٩ عند ما أبرق ابراهام بك إلى القاهرة بأن خليل بك يطلب قرضاً قدره خمسة آلاف جنيه توفى عند ما يبيع ممتلكاته [١]

ولا يعلم ما كان مصير هذا الطلب، ولكننا نجد مذكرة من باريس بتاريخ ١٦ مارس وقد وقعها بيير بارانيون وهو يصف نفسه بأنه محرر صحفى ومدير النشرة الدبلوماسية الدولية [٢] وصاحبها والمدير سابقاً للمطبعة العثمانية [٣] وجورنال الاستانة [٤].

واليك الفقرة الأولى من البرقية التى بعثها هذا الرجل :

« أكتب اليكم لأطلب منكم أن تتفضلوا فتعلمونى عن بنك فى مصر أو باريس أستطيع أن أستوفى فيه معاشى السنوى البالغ ٦٠٠ جنيه وهو المعاش الذى أنا مدين به لسخاء صاحب السمو سعيد باشا والذى سدد من قبل سمو الخديو اسماعيل . إن الأقساط الثلاثة الأخيرة لم تسدد ، ولكن على الرغم من ذلك ، لم أقف عن عملى فى باريس يوماً واحداً [٥] »

ولم يكن هذا بالصحفى الوحيد . ففى ١٢ يونيو سنة ١٨٧١ كتب كيريا كوبولو ما يلى : —

« إن الغاية من هذه السطور أن أطلب اليكم أن تأمروا بتوفية الاعانة البالغة ٣٠٠ جنيه فى السنة وهى الاعانة التى قبل سموه أن يدفعها لجريدة « فار ده بوسفور » والتى لم تدفع منذ أول مارس سنة ١٨٧٠ وأن تصدروا الأوامر اللازمة لكى يكون الدفع منتظماً بواقع ٢٥ جنيها فى الشهر [٦] »

---

(١) محفوظات سراى عابدين الملكية بالقاهرة ١٦ فبراير سنة ١٨٦٩

(٢) International Diplomatic Bulletin

(٣) Ottoman Printing-press

(٤) Journal of Constantinople

(٥) محفوظات عابدين ١٦ مارس سنة ١٨٦٩

(٦) « « ١٤ يونيو سنة ١٨٧١

وبعد ذلك بيومين كتب صحفى اسمه انجليزى إلى ابراهام بك يبلغه أن أصحاب «الليفانت تيمس» قد تخاصموا وأن كاتب الكتاب عومل معاملة سيئة من قبل شريكه، وأن الجريدة نفسها مهددة بالافلاس «ولكن — قال هذا الرجل — أرجو أن أتمكن من مواصلة اصدار الجريدة بمعاونة سعادتكم وإذ أطلب ٥٠٠ جنيه أو ٦٠٠ جنيه أشعر أن طلبى معتدل»

وقد تلقى ابراهام بك برقية من القاهرة مؤرخة فى ٣٠ يونيو تخوله دفع ٥٠٠ جنيه لجريدة الليفانت هرالد [١]

وقد رد ابراهام بك على هذه البرقية ببرقية موجهة إلى الخديو قال فيها: —

«المحرر يطلب الآن اعانة قدرها ٢٠ آلاف فرنك فى السنة (٨٠٠) جنيه وضماناً يمتد إلى خمس سنوات. ويقول انه مرتبط مع وسيط بمبلغ ٢٠٠ جنيه. ولكننى لم أقطع عهداً ما. فهذا الصحفى لا يستطيع أن يوقعنى تحت الشبهة. وانى منتظر أوامر مولاى المهوب [٢].»

فكان الرد كما يلى بتاريخ ٤ يوليو: —

«علمت انه يتصرف تصرفاً أحمق. فقد أصدرت تعليماتى إلى رياض باشا بأن يدفع الاعانة إلى جريدة (الفار ده بوسفور). وقد أرسلت اليك تحويلا بمبلغ عشرة آلاف جنيه على «نشه اخوان فى الآستانة لتوفى منها ٢٠٠ جنيه للوسيط وللدفعات الأخرى وعليك بتقديم حساب عنها عند عودتك إلى القاهرة [٣].»

إن الحوادث التى من هذا القبيل كثيرة، ولكننا نغفل ذكرها. إلا أننا لا نستطيع أن نغفل حادثة أخرى منها. وهى كتاب مؤرخ فى ٢٦ يونيو سنة ١٨٧١ موجه إلى الخديو. وفيه يذكر ابراهام أن الشريك الآخر فى

---

(١) محفوظات عابدين ٣٠ يونيو سنة ١٨٧١
(٢) « « ٣ يونيو سنة ١٨٧١
(٣) « « ٤ يونيو سنة ١٨٧١

جريدة « الليفانت تيمس » قد أطلعه على تفصيل النزاع بين صاحبي الجريدة وعلى معلومات خفية عن السياسة فى الاستانة . واليك ترجمة فقرة من هذه الرسالة المسهبة :—

« وبعد الحديث الذى نقلته بامانة الى مولاى المهوب طرقنا موضوع الاعانة . فاتفقنا على الشروط ولكنه طلب اعانة سنة مقدما . فبذلت جهدى للتغلب على إصراره . وحاولت أن أساومه على دفع اعانة ستة اشهر مقدماً ولكنه لم يقبل فانتهيت الى التسليم بطلبه لأننى خشيت ألا يمضى فى عمله إلا اذا فعلت . فدفعت له اعانة سنة مقدماً ، وإنما اشترطت عليه أن الاعانة بعد ذلك لا تدفع الا كل ستة أشهر مقدماً » (١)

وهذا كله يعنى أن اسماعيل راعى الواقع فادرك أنه فى حرب مع تركيا وأن سيفه فى هذه الحرب كان من ذهب لا من صلب فأقام دعايته على أساس منظم . أراد أن يؤثر فى الرأى العام فى الشرق والغرب ، عن طريق صحافة يمدها بالمعونة . وقد كلفه توجيه النظر الى أنبائه فى جميع أنحاء العالم فى رسائل صادرة من الأستانة ، مئات كثيرة من الجنيهات كل سنة . فالغرض الذى أنفق فى سبيله كل هـذا المال كان الاصلاح القضائى واستقلال مصر الذاتى .

بين المشكلات الأولى الناشئة عن الفرمان الأول التى تعين على اسماعيل مواجهتها كانت مشكلة وراثة العرش . واننا نعيد هنا أن هذا التعديل المتسق والأفكار الحديثة كلف اسماعيل زيادة مبلغ الجزية المصرية ٣٥٠ ألف جنيه كل سنة . والظاهر أن هذا المبلغ أرضى الخزينـة العثمانية ولكنه لم يرض الرجل الذى فقد به حق الوراثة المنتقل الى أبناء اسماعيل ، فقطب حاجبيه وكان فى يده حجة قوية قائمة على أن هذا التعديل المستحدث يتعارض والتقاليد الاسلامية . وكان له أصدقاء فى البلاط العثمانى ومريدون يوالونه

---

(١) محفوظات عابدين : ٢٦ يوليه سنة ١٨٧١

فى مصر . فكان ، فى الامكان على الأقل ، أن يكون خصما خطراً . هذا الرجل كان حليم باشا الذى ذكر فى الرسالة الأولى التى كتبها ابراهام بك وهى الرسالة المؤرخة فى أول أكتوبر سنة ١٨٦٨

فقد جاء فى مفتتح هذه الرسالة ما يلى : يشاع أن مصطفى باشا غير مؤيد لحليم باشا . فلا تصدقوا الرواية . إنه يتظاهر بموقف محايد عند ما يكون فى حضرة الوزراء . ولكنه يعمل لحليم باشا خفية . أى انه عندما ظهر ابراهام بك فى هذه القصة كان اسماعيل قد فاز بالفرمان الذى يضمن لابنه عرش الخديو من بعده ، ولكن حليم باشا لم يسلم بهذا التعديل وهو مكتوف اليدين . بل على الضد من ذلك ، إن الوريث الذى أبعد عن العرش بالنظام الجديد كان يسعى لاضعاف مكانة الخديو وحمل مصطفى باشا على السعى له . فتعين على ابراهام أو لا أن يحبط دسائس الرجعية . إن مساعيه وأموال اسماعيل كانت متجهة شطر التقدم . وكان عليه أن يكافح مصطفى باشا . ولكن يظهر من تقرير مرسل إلى الخديو من الاستانة بتاريخ ١٩ ابريل سنة ١٨٦٩ أن السياسى الثرى كان يسعى إلى الفوز بصداقة حليم باشا واسماعيل فى آن . واليك ما كتبته ابراهام بك إلى مولاه :—

« ما كدت أتلقى برقية سموكم التى تأمروننى بها أن أطلع مصطفى باشا على أن مبلغ ٢٥ الف جنيه لتشييد قصره الساحلى ومبلغ ١٥٠٠ جنيه اللازمة لشراء قطعة الأرض التى تحيط بأرضه ومجموع المبلغ ٢٦٥٠٠ جنيه سيوضع تحت أمره حتى بادرت اليه وأبلغته رسالة سموكم .

« فاغتبط وطلب إلى يامولاى أن أعرب لكم عن أصدق شكره ، وبعد دقائق جعل يبسط خطته أمامى . فاذا فعل ما ينوى أن يفعله بمبلغ ٢٦٥٠٠ فان خمسين الف جنيه لا تكفيه .

« وقد زارنى حليم باشا وحدثنى فى المطالب التى ينوى أن يشدد فى طلبها

وهى الخاصة بنزع الملكية . . . فقلت له ألا قوام لكلامه وأنه خير له أن يتركنى وشأنى وأن حديثه لا يروعنا .

« وقد قال كامل باشا لمصطفى باشا إن حليم باشا قد خفف من مطالبه الآن وأنه يأمل أن ينال الآن مبلغ سبعة ملايين جنيه بدلا من عشرين مليوناً [١] » .

حتى مبلغ سبعة ملايين جنيه رقم ضخم ولا سيما إذا تذكرنا أن هذا المبلغ كان فى سنة ١٨٦٩ يكفى لفدية الملك . وإذ تحقق اسماعيل من مواجهته لمشكلة قد تحمله أخيراً على البذل لارضاء حليم باشا ، بدأ ابراهام يسعى ليعلم الباعث على تشديد الساسة الأتراك ورجال البلاط فى استيفاء مالهم مقدماً لا عند تسليم البضاعة . وقد أشار أولا إلى هذه المسألة فى كتاب إلى اسماعيل مؤرخ فى ٧ ابريل سنة ١٨٧٠ قال فيه : —

« من يومين تحادثت مع بنكير هذا الوزير (صفوت باشا) . إن صلات الصداقة بينهما وثيقة جداً ، وقد أطلعنى صديقى على أن صفوت باشا قال له أحبطنا من أيام فى مجلس الوزراء خطط والى مصر . إن المصريين يظنون أن لا شأن لنا . إنهم مخطئون ، ثم قال : عند ما فازوا بفرمانيهم كنت عضواً فى مجلس الوزراء الذى منحهما . ومن الواضح أننى توقعت شيئاً ولكننى لم أر شيئاً يمر بى . بل لم أفز بعبارة شكر . ولكنهم يعلمون أننى كنت من حزبهم . الا أن أننى قمت بالواجب على الآ . . وعند ما ترى ابراهام قل له كل هذا . أن أحداً لا يقف فى جانبهم لوجه الله [٢] .

وبعد انقضاء خمسة أيام تمكن هذا العامل النشيط إبراهام من أن يطوى كتابه لمولاه على بعض التفصيلات . ففى رسالته المؤرخة ١٢ ابريل سنة ١٨٧٠ مايلى :

---

(١) محفوظات عابدين : ١٩ ابريل ١٨٦٩

(٢) محفوظات عابدين : ٧ ابريل ١٨٧٠

« رغبت في الحصول على حقائق أصيلة من السراى فاعترضتني »
جمة . واليكم السبب : ـ

يظهر أنه قبل الفوز بالفرمان الأخير كان كامل بك وحسن راء
قد عهد اليهما بمهام متشعبة وكانا قد وعدا بعض الناس بمبالغ من المال
النجاح . ولكن عنـــدما جاء نوبار الى هنا وأكمل العمل لم يعط
وأخبرهما أن الباب العالى قد أنعم بالفرمان وأنه ليس مديناً لهما
وهذا هو الباعث على ارتيابهم جميعاً فينا . فقد قيل لى عن طريق
أنه إذا شئت أن أفعل شيئاً أو أن أعرف شيئاً فيجب أن يكون
مقدماً (١)

هذا الموقف يفسر البرقية التي بعث بها إبراهام من الأستانة فى ٤
سنة ١٨٧٠ قال فيها : ـ

قال لى مصطفى باشا وكامل باشا أمس إن الصدر الأعظم كان
لهما إن سموكم يجب أن تدفعوا مبلغ ٢٤ ألف جنيه فى السنة على الأ
باشا لأنه الابن الوحيد لمحمد على الذى لايزال على قيد الحياة (٢)

هـذه الرسالة توضح أن حليم باشا كان مستعداً أن يتفق على
معاش سنوى بدلا من الاصرار على مبلغ ضخم من النقد يبلغ سبعة
جنيه أو عشرين مليوناً . ومع أن الخديو كان فى سنة ١٨٧٠ ذا ثرو
فمن الواضح أنه كان مما يضايقه أو يثقل عليه دفع مبلغ سبعة ملايين
ذهبا حتى ولو صحب هـذا الدفع التخلى عن حقوق حليم باشا فى
وعن مطالبه السياسية . ولذلك نرجح أنه قرأ محتويات البرقية التا
من الارتياح وهى مرسلة من الأستانة فى ١٤ مايو : ـ
« زارنى طبيب حليم باشا وقال لى إن الأمير يود أن يرانى . ف

---

(١) محفوظات عابدين : ١٢ ابريل ١٨٧٠
(٢) محفوظات عابدين : ١٤ ابريل ١٨٧٠

قصره الساحلي وعرض علي بواسطة سكرتيره المقترح التالى حبراً على ورق، ولى الشرف بأن أبعث به إلى سموكم : « لما كنت أرغب فى الوصول إلى اتفاق جدى ودائم وحاسم ، ورغبة منى فى إقامة الدليل على عزمى فى إنهاء جميع المصاعب القائمة الآن وهى لا تتفق مع مقام أسرتنا وتنطوى على خطر على السلام ، ورغبة فى تفادى الضرورة الكريهة التى قد تلجئنى إلى عرض مطالبى المتعددة عاجلا وآجلا على محكمة الرأى العام ، أصرح الآن أننى أبيع كل ممتلكاتي فى مصر للخديو وأتخلى عن جميع حقوقى القائمة الآن أو التى قد تكون لى فى المستقبل ، وأتنازل عن كل قضية قائمة بيننا وأعترف بالوراثة المباشرة فى ذرية اسماعيل خديو مصر ، وكل ذلك مقابل مبلغ سنوى قدره ٨٠ ألف جنيه لمدة أربعين سنة » (١)

وقد أتبع ابراهام هذه البرقية ببرقيتين أخريين ، إحداهما مؤرخة فى ١٦ مايو وفيها ان البرنس حليم حظى بميعاد لمقابلة السلطان قريباً وأنه من الخير الرد عاجلا على مقترحه لئلا تحمله هذه المقابلة على تغيير رأيه . وتاريخ البرقية الثانية فى ٢٠ مايو وفيها ان البرنس حليم كان شديد الرغبة فى مغادرة الاستانة وأن مصطفى باشا كان يبذل ما فى وسعه لثنيه عن التمسك بالمقترح الذى عرضه من عهد قريب . وفيها كذلك أن طبيبه يمنع سفره إذا كان هناك أمل فى التسوية (٢)

---

(١) محفوظات عابدين : ١٤ مايو ١٨٧٠

(٢) محفوظات عابدين : ١٠ و ٢٠ مايو ١٨٧٠

الفصل الحادى عشر

السلطان والطيور

وإذ كان اسماعيل يفكر فيما عرض عليه وهو يقتضى انفاق ٣٫٢٠٠٫٠٠٠ جنيه جاءته البرقية التالية من ابراهام :—

« أنبأنى كامل باشا بأن الصدر الأعظم ومصطفى باشا يبذلان ما فى وسعهما لبذر بذور الشقاق بين سموه والسلطان ولن يكفا عن ذلك ، وهو يقترح أن يجيء الخديو إلى هنا أو يبعث بأسرته »[1]

وقبل أن يرد الخديو على هذه البرقية كتب اليه ابراهام مايلى : —

« إن سموكم قد سمحتم لى بأن أشترك بمبلغ ١٥٠ الف جنيه فى آخر قرض مصرى على نفس الشروط التى لصاحب الامتياز . ولما كنت قادراً أن أبيع حصتى مقابل تسليم الوثائق الموقتة — فهل لى أن أطلب اليكم يامولاى أن تتنازلوا فتخبرونى إلى من أوفى المال وما مبلغه حتى أتمكن من الحصول على هذه الوثائق[2] . »

ما المبلغ الذى ربحه الوكيل المسيحى للعاهل المسلم من هذه الصفقة ؟

---

(١) مخطوطات عابدين: ٢٢ مايو ١٨٧٠

(٢) « « ٢٤ مايو ١٨٧٠

إن الجواب علامة استفهام . فالواضح من كتابه أنه لم يدفع مليما واحداً مقدماً . بل باع حصته بربح من دون أن يغامر بشيء من ماله الخاص

وجدير بنا أن نفرق فى هذا المقام بين العبارات التى استعملها لورد كرومر واللورد ملنر . وهو يدل على أن اللغة الانكليزية ليس فيها مرادفات بحصر المعنى، لأن اسماعيل لم « يبذر » squander المال الذى ربحه ابراهام منه بهذه الطريقة انما هو ودّره Throw away فقط . ولكن هل ودّره حقيقة ؟ ألم يكن الخديو فى حاجة إلى مثل هذا المراقب الأرمنى الذى لا ينى لكى يكافح النار بالنار ؟ وليس ثمة دليل على أن هذا الوكيل الكائن فى كل مكان نهب سيده . وإذن ألم يكن من قواعد « اللعبة » التى كان بسبيلها أن تمهد له السبيل للربح عند ما تعقد القروض ؟

ولعله من الخير أن نقرأ كتاباً آخر قبل أن نجيب عن هذا السؤال ، ومغزاه يجب أن يفهم فى ضوء حقيقة واحدة وهى أن عمل ابراهام كان يقتضى أن يعرف كل أحد ، ولا سيما أولئك الذين يجب أن يعرفهم ، وأن يكونوا رهناً لاشارته . واليك برقية بعث بها إلى القاهرة بعد انقضاء أربعة أيام على رسالته الخاصة بالسندات : —

« قابلت نورس باشا مرتين منذ عين فى منصب الأمين الأول ، وقد بر بجميع العهود التى قطعها لى قبل تقلده هذا المنصب . فقد أنهى إلى السلطان كل مارغب فيه وسيتوسل بالوسائل اللازمة لابعاد خورشيد باشا إلى أقصى مدى ممكن . ولكن علاقته بى ، يجب أن تكون قائمة على الحذر كل الحذر الآن ، لأنه إذا تطرق أقل شك اليها فانه يفقد منصبه

« ولما كان موقفه حرجا ، فهو يطلب خمسة آلاف جنيه ، حتى إذا عزل من منصبه ، استطاع أن يوفى أهم ديونه المستعجلة [١] » .

---

(١) محفوظات عابدين : ٢٨ مايو ١٨٧٠

ثم اليك كتاباً أنبأ به ابراهام الخديو بأنه أبى رشوة قدرها خمسون ألف جنيه عرضها عليه حليم باشا . والواقع أنه يغلب أن هناك مبالغة فى هذا القول لأنه لا يذكر « جنيه » بل يذكر رقم ٥٠ ألفاً . ويظهر أن طبيب البرنس حليم كان قد عرض مقترحا جديداً بالنيابة عن عليله . ولكن تفصيلات المقترح لم تذكر . أما الفقرة التى تذكر الرشوة فمفرغة فى العبارات التالية : —

« أما فيما يتعلق بالخمسين ألفا التى عرضها على ، فقد أجبته بأن الأحوال قد تغيرت ، وأنه عند ما تفاوضت فى مسألة مصطفى باشا لم أكن قد تشرفت بأن أكون فى خدمتكم . ثم قلت إننى لا أقوم الآن إلا بالواجب على ، وانه غير مدين لى بشىء ، وإنى آبى أن أقبل أية هدية من أحد إلا من مولاى المبجل [1] » .

والظاهر أن هناك فاصلا فى المراسلات بين ٢٢ أغسطس سنة ١٨٧٠ و ٣ فبراير سنة ١٨٧١ . ولكن أول ما يستوقف النظر بعد التاريخ الثانى ، برقية مؤرخة فى ٩ يونيو سنة ١٨٧١ ونصها كما يلى : —

« على الرغم من أن السلطان كان قد منع نورس باشا من قبول أى هدايا له (أى السلطان) فى خلال زيارته (أى زيارة نورس باشا) لمصر فقد سأله السلطان هذا الصباح هل أرسلتم سموكم أية هدية أخرى غير الحيوانات ، ولما أنبأنى نورس بهذا طلب إلى أن أجىء إلى القصر وأخبره على وجه رسمى المبلغ الذى تنوون أن تقدموه هدية إلى السلطان حتى يعلم جلالته به [2] »

وقد رد الخديو على هذه البرقية ببرقية قال فيها : —

---

(١) محفوظات عابدين : ٣٠ مايو ١٨٧٠

(٢) » » ٩ يونيو ١٨٧١

رد على نورس باشا بهذا المعنى : — لما كان سعادته (نورس باشا) قد أبى أن يقبل شيئاً ، فان سموه (الخديو) لا يستطيع أن يظن أنكم تقبلون شيئاً الآن ، ولما كنت (أى ابراهام) لا أستطيع أن أتوقع طلباً من هذا القبيل فقد بعثت فى طلب تعليمات . وليس ثمة إلا طريقة واحدة لتناول المسألة وهى أن تنبئونى (ابراهام لنورس باشا) برغبات جلالته فابعث بها إلى سموه ، وعند ما أتلقى تعليماتى أبلغكم إياها » [1]

وبعد انقضاء يومين أرسلت البرقية التالية إلى اسماعيل :

« أنبأنى نورس باشا بأنه متأكد أن سموكم تتيحون لجلالته فرصة للاغتباط إذا تبرعتم بمبلغ ٧٥٠٠ جنيه مضافاً اليه مبلغ ١١٠٠ للحجرات الملكية فى السفينة ولبحارتها ثم قال إنه إذا لقى هذا الاقتراح قبولا فعلى أن أجيء بالمال رأساً إلى القصر . . .

وقال نورس باشا أيضاً إنه من المفهوم عند سموكم أنه متى زارت الأميرة الاستانة تجلب معها هدايا ثمينة إلى والدة السلطان . وهو يسأل هل أعدت هذه الهدايا [2] » .

فكان رد الخديو على هذه الرسالة ما يلى :

« صدرت الأوامر بأن الهدايا المقصود إهداؤها إلى والدة جلالته ، ستقدم لها عند ما تحظى ابنتى بشرف الاستقبال فى القصر . ولكنى فيما مايتعلق بمبلغ ٧٥٠٠ جنيه ومبلغ ١١٠٠ جنيه فجوابى أن هذه مسألة أخرى و ن ردى سيكون طويلا وليس لى متسع كاف من الوقت لاجيب فى هذا البريد » [3]

تأخر وصول الرد الخاص باقتراح تسديد المبلغ الذى مجموعه ٨٦٠٠

---

(١) محفوظات عابدين : ١٢ يونيو ١٨٧١
(٢) » » ١٠ يونيو ١٨٧١
(٣) » » ١ » ١٨٧١

جنيه ، وفى ٨ يوليه رأى ابراهام انه لا بد من إرسال رسالة بالشفرة إلى سموه هذا نصها : —

« أبلغنى نورس باشا أنه يرغب فى رؤيتى فى القصر . وما كاد يرانى حتى دخل لمقابلة السلطان وعند رجوعه قال لى : أمرنى السلطان بأن أقول لك انه يريدك أن تأتى له بكلبين كالكلبين الذى أتيت بهما من مصر . وعلاوة على ذلك أن جلالته يرغب فى بضع دجاجات وديوك رؤوسها سود وريشها أبيض . فاذا استطعت أن تدبر ذلك كان ذلك من بواعث اغتباطه . فأرجو مولاى الجليل أن يرسل بتعليماته فى هذا الصدد

« ولما خلوت بنورس باشا اغتنمت هذه الفرصة لأحدثه فى المال الذى سندفعه له . فقال لى إن الأوان قد فات الآن للقيام بذلك على وجه رسمى ولكنه يرغب فى أن أعطيه حصته سراً ، وأنه يكون شاكراً لسموكم. وقال إنه ليس علينا أن نمنح لبحارة المركب شيئاً . ولكنه اقترح أن تهدى هدية موافقة إلى قهوهجى باشى . وعند ما غادرت القصر زرت حسن باشا واتفقنا على أن ندفع له سرا مبلغ ٧٥٠٠ جنيه يوم الأربعاء القادم ، وألا ندفع شيئاً لبحارة المركب ، وأن نعطى قهوهجى باشى مبلغ ١٠٠٠ جنيه على سبيل هدية باسم الأميرة . فأرجو من مولاى الجليل أن يبعث بأوامره فى جميع هذه المسائل »[١] .

فلم يتأخر اسماعيل فى إرسال رده على هذه الرسالة . وقد كان رده على جانب من الاسهاب . وإليك فقراته المهمة : —

« أرسلت إليك اليوم مبلغ ١٠٠ ألف جنيه استرلينى لتوفية نورس باشا . وهى فى تحاويل على لندن مجيرة على بياض ومسحوبة على بيوتات مشهورة حتى يمكن خصمها بواسطة وسيط من دون أن يدرى بها أحد . وقد وضعت هذه التحاويل فى رزمة صغيرة لكى يستطاع حملها من دون أن تستوقف

(١) محفوظات عابدين : ٨ يوليه ١٨٧١

الأنظار وبذلك يستغنى عن ضرورة اللجوء إلى وسيط ... اننى أوافق كل الموافقة على الاتفاق الذى عقدته مع حسن باشا أى على أن يوصل هوسراً مبلغ ٧٥٠٠ جنيه إلى نورس باشا وكذلك على إهداء مبلغ ١٠٠٠ جنيه إلى قهوجى باشى باسم الأميرة . قل لحسن باشا إن عليه أن يسدد هذه المبالغ من دون تاخير » (١)

وفى رسالة أخرى إلى ابراهام مؤرخة فى ١١ يوليه ما يلى : —

« اذهب إلى نورس باشا وقل له إن رياض باشا قد غادر القاهرة يوم الاثنين بعد الظهر ، وانه يجب أن يصل إلى الاستانة يوم الجمعة . وانه ناقل ٢٢٥٠٠ كيس تركى مبلغها يفوق مائة ألف جنيه . وهى فى محفظة ، وقد وضعت فى ظرف ختم بخمسة أختام ، فكأنها كتاب مسجل وكأنها حوالات .» (٢)

وليست هذه الرسالة على جانب واف من الوضوح . هل تعنى ان اسماعيل أرسل مائة ألف جنيه فى حوالات يوم ٩ يوليه ، ثم أرسل مبلغ مائة ألف جنيه أخرى أو أكثر يوم ١١ يوليه أوراقا مالية ؟ والواقع انه سواء فعل هذا أوذاك ، فليس الأمر بذى شأن من حيث غرض هذا الكتاب فالمعاملات تتناول الملايين ومبلغ صغير كمائة ألف جنيه حادث يسير .

وما كادت هذه الرسالة المبهمة المؤرخة فى ١١ يوليو تصل ابراهام حتى كتب كتابا مسهبا إلى الخديو بدأه بقوله : « ان الخديو يعلق شأنا كبيرا بالحصول على الدجاج والديوك سود الرؤوس بيض الريش . وان نورس باشا يريد ١٠ آلاف جنيه لنفسه و ٢٠٠٠ جنيه لرئيس الملاحين و٧٥٠٠ ج لحسن باشا (٣) »

ولا بد أن يكون فى الرسائل المحفوظة ثلم . لأن رسالة من ابراهام

---

(١) محفوظات عابدين : ٩ يوليه ١٨٧١

(٢) محفوظات عابدين : ١١ يوليه ١٨٧١

(٣) « « : ١٢ « ١٨٧٠

مؤرخة فى ١٧ يوليه تنطوى على عبارات يحاول أن يدفع بها لوما وجه إليه والظاهر ان بياناته أقنعت الخديو لأن رد اسماعيل كان ينطوى على روح المودة

« تلقيت رسالتك بتاريخ ١٧ يوليه . وقد لاحظت أنك تخشى أن أكون مغضباً عليك . والواقع أننى لست بمستاء منك ، لأنك فعلت ما فعلت لتقوم بالواجب عليك بامانة تامة كما يجب على كل رجل مخلص [١] »

أما الكتاب الذى كتبه ابراهام فى ١٩ يوليه فيلقى ضوءاً على مبعث سوء التفاهم . فهو يبين ان اسماعيل كان يريد التثبت من ان السلطان كان يفوز بنصيبه ، وان نورس باشا لا يستأثر بكل شىء وإليك الكتاب :—

« كان لى الشرف العظيم بأن أبلغ مولاى الجليل فى رسالتى المؤرختين فى ١١ و ١٧ الجارى ، جميع الأحاديث التى دارت بينى وبين نورس باشا فى صدد المسائل المالية ، وفى وسعى أن أؤكد لسموكم أن نورس باشا لم يتحدث معى فى موضوع المال بغير علم جلالته فالمال كان للسلطان نفسه ، وليس ثمة أى خطر من أن نخدع .

ولقد أصر نورس باشا على أن تبقى المسألة سرا مكتوما لأن الموضوع دقيق كل الدقة فيما يخصهم . فهم يخشون أنه اذا استروح أحد الوزراء نبأها ، كان ذلك باعثا من بواعث خجلهم . والواقع ان نورس باشا قال لى عند ما قابلته أخيراً : — كيف يمكن أن نصرف حوالات بهذا المبلغ الكبير ؟ فلا بد أن يظن كل أحد أنها من مصر ، ولا بد من أن يصرفها رجل متصل بالقصر . ومهما تبلغ ثقتنا بوسيط من الوسطاء فلا بد أن يعرف أنه رجلنا . كان لا بد من ارسال المال بطريقة أخرى [٢] »

وانقضت خمسة أيام ثم بعث نورس باشا الأمين الأول فى طلب ابراهام . فاسفرت هذه الزيارة عن البرقية التالية التى أرسلها ابراهام الى الخديو :—

---

(١) محفوظات عابدين : ١٩ يوليو ١٨٧١

(٢) « « ١٩ « ١٨٧١

« طلبنى نورس باشا الى القصر . فذهبت . فلما وصلت كان السلطان فى الجناح الخاص بحفظ الطيور وكان نورس باشا فى حجرة محاذية . فما دخلت حتى استدعى ثم عاد حالا وقال احب السلطان أن يعلم هل قدمت، وأمرنى بأن أسألك هل ذهب ضيا بك وموافى افندى الى مصر ؟ وهل زارا الخديو عند ما كان سموه فى أوربا فى السنة الماضية ؟ وهل دفع سموه لضياء بك مبلغاً ، علاوة على خمسين الف جنيه ؟ فقلت ان هذين السيدين لم يذهبا الى مصر قط ، وأن سموه لم يستقبلها عند ما كان فى أوربا ولست أعلم شيئاً عن مبلغ الخمسين الف جنيه التى تشير اليها .

« ثم تركنى نورس باشا وذهب الى السلطان طالباً الى أن انتظر ريثما يعود، وعاد بعد هنيهة وقال إن السلطان أنبىء بانه اذا كان ضيا بك ليس فى مصر الآن فسيذهب اليها قريباً ، وأن الخديو قد جرى على أن يهبه وموافى افندى مالا . وقال نورس باشا ان جلالته أضاف بأنه مقتنع باخلاص الخديو وولائه وانه لم يتعامل مع هذين النذلين ، ولكن اذا كان ضيا بك فى مصر أو ذهب اليها فالسلطان يرغب فى ان يطرد منها بل يفضل أن يلقى القبض عليه ويعاد الى الاستانة [1]

واذا كانت هذه الأحاديث تدور بين ابراهام وأمين السلطان ، وهذه الرسائل والبرقيات تتبادل بين اسماعيل ومراقبه ، كانت حياة الصدر الأعظم تقارب ختامها . وقد تتبع ابراهام نزع الصدر الأعظم بعناية خاصة . فقد كان ابراهام فى تركيا بمثابة (ورك) فى انجلترا . واذا لم يتح له أن يرفع ملوكا الى العروش ، فقد كان له يد فى تعيين الوزراء . وقد نافسه السلطان وسائر الباشوات على البسفور فى هذه اليقظة الدائمة . والظاهر أن عبد العزيز أهدى هدايا الى الأطباء الذين يعالجون الصدر الأعظم ولكن ... اليك ما كتبه ابراهام الى اسماعيل « ... لم يفعل ذلك الآن حفظاً للظاهر .

---

(٢) محفوظات عابدين : ٢٤ يوليه ١٨٧١

فالسلطان أبعد ما يكون عن الحزن على هذه الخسارة . بل على الضدمن ذلك إنه مغتبط . وهو يسأل كل يوم هل انتهى الأمر . وبين الوزراء اضطراب عظيم . فكل منهم يرنو الى منصب الصدر الأعظم ، ولا سيما كامل باشا وكريبجى محمد باشا ورشدى محمد باشا .

« إن جلالته لا يعلم شيئاً عن رغباتهم ولكن إذا حدث شيء لعلى باشا فلن يختار جلالته واحداً منهم للمنصب ، بل على الضد من ذلك إن اختياره سيقع على محمود باشا وزيرالحربية . هذا ماأفضى إلىبه نورس باشا ، ولكننى قابلت غير واحد ، ومنهم الطبيب المعالج ، وقد قيل لى إن الصدر الأعظم قد يعود إلى عمله فى خلال عشرة أيام [١] . »

فى تلك الأيام إذكان كل انسانفى الاستانة يتوقع نبأ وفاة الصدرالأعظم وإذ كانت الأقوال متضاربة فيمن يكون خلفه ، مضى ابراهام فى العمل الموكل اليه . وبيان ما قام به أودع فى رسالة إلى الخديو مؤرخة فى ٢ أغسطس :—

« لما كان لى قريب هو وكيل مكتب التلغراف فى بيرا ، أردت أن أعلم هل طلبت وزارة الخارجية أو ادارة البوليس الحصول على نسخ البرقيات التى تبادلناها . فأجاب إن مكتبه لم يتلق طلباً من هذا القبيل ولكنه قال إن رسائلنا تمر بمكتبى ترابيا وبويوكدر ، وإنه سيستطلع ما عندهمافى هذا الصدد وقد جاءنى بعد أيام وقال إن بحثه قد أقنعه بأن مراسلاتنا لم تنقل .

« ولكننى فزت بهذا التأكيد قبل شهر أو أكثر . وفى يوم الخميس جاءنى رئيس مكتب ترابيا وقال أن عنده شيئاً خطيراً يريد أن يطلعنى عليه . فسألته فقال : انه فى صدد رسائلك التى بالشفرة . فانك تستعمل شفرتين هما من أسهل ما يكون على الحل . فاذا أرسلت بهما رسائل ثلاث مرات أو أربع فكل عامل مجرب يستطيع أن يقرأ نصها من دون أية صعوبة ، ولكى يثبت لى صحة قولى جلس وكتب رسالة أمام عينى بشفرتنا. فلما ضعفت ثقتى بشفرتنا

(١) محفوظات عابدين : ٢٦ يوليه ١٨٧١

اتصلت ثانية بمحمد آغا وهو يملك نسخة منها، وقلما يستعملها، وأنبأته بما علمت. أما الشفرة التي في حيازة رياض باشا فناقصة كذلك ويجب أن ندمرها جميعا.

«نعم إن الحكومة قد أهملت هذا الأمر حتى الآن. ولكن نسخا من رسائلنا محفوظة في السجلات، وإذن يمكن أن تنسخ رسائلنا الذاهبة والآتية يوما ما فلكي أجتنب استمرار خطر من هذا القبيل، استعملوا الآن على سبيل الشفرة القاموس الصغير المرسل بالبريد [1].»

وقد أعاد ابراهام الكرة بعد ذلك، مرة إثر مرة، على ضرورة تغيير الشفرة المستعملة. كان روح التفاؤل يغلب عليه عندما كتب هذا الكتاب الخاص بشفرة سموه، لأن حالة الصدر لأعظم الصحية ظلت تبعث على القلق

وإنك لتقرأ بين السطور في رسالة أخرى، مؤرخة ٢ أغسطس أن هذا الأرمني المخلص كان يدبر ما يلزم ليكون متصلا بأوثق صلات الصداقة بالرجال الذين يحتمل تربعهم في دست الأحكام في حالة وفاة على باشا

وقد كان صفوت باشا ومحمود باشا بين الذين برزت أسماؤهم في التأليفات الجديدة. ويذكر القراء أن ابراهام كان قد أنبأ اسماعيل في رسالة سابقة بأن محمود باشا وزير الحربية سيعين صدراً أعظم في الغالب. وإليك ما قاله الآن عن هذين السياسيين النافذي الكلمة :

«قابلت صفوت باشا مراراً. إنه شديد الخوف ولكن إن أعطيناه ٥٠٠٠ جنيه فانه يقبل ويكون في خدمة سموكم

«وبفضل توفيق افندى قابلت محمود باشا مرتين. لم نشر إلى مسألة المال ولكن توفيق افندى سبره وهو يؤكد لى أنه يقبل. وقد أشار محمود باشا، في خلال حديثه معى، إلى أعمال البناء التى يقوم بها، وذكر انه يعوزه

---

(١) محفوظات عابدين : ٢ أغسطس ١٨٧١

النقد . ثم إنه مهتم بنماذج القطن . وسأعتمد على اهتمامه هذا لأبقى على صلة به .

« فاذا أفلحنا فى حمله على قبول المال فيجب أن نعطيه ٧٥٠٠ جنيه .

« وقد اتصلت بكربيجى باشا بوساطة بسيم بك . لم نتحدث فى موضوع المال . ولكن إذا رغبتم سموكم استطعنا على رأى بسيم بك أن نقنعه بالقبول . وإذاشاء مولاى الجليل فاننا نستطيع أن نلف ناجى كاتب أمين بك بالطريقة نفسها . ولكن يا مولاى ، هذه مسألة دقيقة كل الدقة وخطيرة كل الخطر ، والحالة تقتضى ألا يعلم أحد بهذا السر . »[1]

فى هذا التقرير المؤرخ ٢ أغسطس يشار إلى محمود باشا بأنه وزير البحرية مع انه وصف فى رسالة ٢٦ يوليه بأنه وزير الحربية . وفى رسالة أخرى مؤرخة فى ٨ أغسطس وصف ثانية بأنه وزير البحرية . وقد كانت البرقية التى أرسلت إلى الخديو فى ٨ أغسطس شديدة العناية بخطة ابراهام . ففيها ذكر المال وللببغانات . ولكليهما مقام واحد من الشأن ، لأنه إذا كان يلزم أن تكسب صداقة محمود باشا بالمال فمن الضرورى أن يكسب رضا السلطان بالببغانات . فقد كان عبد العزيز يحب الحيوانات على أنواعها والطيور على ضروبها المختلفة . ولكن همه فى ذلك كان هم الجامع . فكان يبحث عنها ، كما يبحث جامع الكتب عن كتاب نادر ، لا ليستعمله بل لكى يبتهج برؤيته ، وإليك نص برقية بعث بها « المراقب » فى شفرة كان يرجو أن تكون شفرة سليمة : —

قال لى محمد افندى إن الصدر الاعظم لن يعيش طويلا وإن المرجح تعيين محمود باشا وزير البحرية مكانه . فاذا كنا قد عزمنا على أن نعطيه مالا فوقت اعطائه الآن . لأنه متى أصبح صدراً أعظم يصعب جداً اعطاؤه إياه وإذا انتظرنا فلا بد من أن نعرض عليه مبلغاً أكبر حتى يقبل

« أمرنى جلالته بالحضور الى القصر . وسألنى نورس باشا عن الببغانات .

---

(١) محفوظات عابدين : ٢ اغسطس ١٨٧١

وقد قال لى محمد آغا إن سموكم ترغبون فى بضعة ببغانات كذلك . وقد أرسلنا فى طلبها من انكلترا ، ولكن جلالته يرغب كذلك فى أنواع شتى من التدرج الذهبى والأوز والحيوانات النادرة . ولما كنتم سموكم لا تملكون مثل هذه الكنوز فقد طلبتها من أوربا . ويهمنى ان اعرف ، على سبيل الارشاد ، ماذا أفعل اذا كرر طلب من هذا القبيل فى المستقبل [١]

كانت هذه الرسالة مستعجلة . فالصدر الأعظم قد يموت من ساعة الى أخرى . وكان يخشى أنه ساعة يموت ، ترتفع اسهم محمود باشا . وليس يهمنا ان كان محمود باشا[٢] عند كتابة هذه الرسائل وزيراً للحربية أو وزيراً للبحرية . إنما المهم أن ابراهام كان يرى فيه رجل الساعة ، وأن ثمه لا بد أن يرتفع عند ما يصبح صدراً أعظم . فعناية اسماعيل بالرد عليها ليست بمستغربة :ـــ

«لا تؤجل دفع مبلغ سبعة آلاف جنيه الى محمود باشا[٣] ولكن تأكد من وصولها إلى يديه . واذا كان يعوزك النقد فأبرق الى . اجلب الطيور التى يطلبها القصر .[٤]

واليك تقريرا من ابراهام وصف فيه قيامه بمهمته وقد نقلنا منه ما يخص محمود باشا[٥]:ـــ

« ما كدت أتلق أمر سموكم حتى اتصلت بتوفيق افندى . فزار محمود باشا وعاد إلى وقال لى ان الباشا لن يقبل شيئاً الا بوساطته وأن المبلغ يجب أن يوضع فى ظرف مختوم فيأخذه أحد رجالى الى قصر الباشا حيث يتسلمه توفيق أفندى وهو يسلمه بنفسه الى محمود باشا . ولما كانت هذه المسألة على

---

(١) محفوظات عابدين : ١٠ أغسطس : ١٨٧١

(٢و٣و٥) جاء فى النص الانكليزى محمد باشا والقصد الاشارة الى الرجل الذى ذكر باسم محمود باشا حتى الآن فكتبنا « محمود » بدلا من التقيد بالنص الانكليزى .

(٤) محفوظات عابدين : ١٠ أغسطس : ١٨٧١

جانب كبير من الخطورة ولما كنت مسئولا عما أفعل بنفسى فلن أفعل شيئا الاوفقاً لأمر صريح من مولاى الجليل.

« فاذا شئتم سموكم أن يتولى توفيق افندى المهمة ، فاننا نستطيع أن نعطيه المال فى الحال . واذا قررتم سموكم أن تتريثوا قليلا ، فاستطيع أن اتوسل بنماذج القطن لاتصل بمحمود باشا . وهذا يمكننى من مخاطبته طويلا وعندئذ أستطيع أن أحمله على قبول المال . والصعوبة فى هذا أن المهمة لا يمكن انجازها فى أى وقت . ولا بد من التأخر (فى تنفيذ هذا الاقتراح) فأرجو سموكم أن تصدروا الى أمركم.

« ان صفوت باشا مستعد ان يقبل ٥٠٠٠ جنيه عندما ترغبون سموكم أما كبريجى باشا فقد مضى عليه يومان وهو مريض .[١]

أما التقرير التالى فكان موضوع الطيور مقدمته . واليك بعض ما جاء فيه : —

« فى ٦ أغسطس تلقيت مذكرة من نورس باشا يطلب إلى فيها أن أذهب الى القصر . وما كدت أدخل حتى سألنى عن الببغانات المماثلة للببغانات التى عرضت على . وفى الوقت نفسه حدثنى نورس باشا عن طيور كان جلالته قد رآها فى باريس ، وهى طيور يرغب فى الحصول عليها . ولما كنت عاجزاً عن تفهم كل ما قال باسهاب اقترحت أن نأتى بكتالوج للطيور يسهل علينا تحقيق رغبات السلطان . وبعد جهد وجدت كتالوجا كان أعده أحد كبار الفنانين فى باريس . وفى صباح الأربعاء أخذته إلى السلطان ، فاختار مجموعة من الطيور النادرة وطلب أن ترسل اليه فى أول فرصة ممكنة »[٢]

وقد كانت الرسالة المطوية على الفقرة المتقدمة ، تشتمل على موضوعات

(١) محفوظات عابدين : ١٥ أغسطس ١٨٧١

(٢) محفوظات عابدين : ١٦ أغسطس ١٨٧١

متعددة . وكانت حافلة بأقاويل البلاط والدوائر السياسية . وقد ذكرت عرضاً أن الصدر الأعظم كان مصمماً على ألا يموت فى الميعاد المضروب له . هذه الاشارة حملت اسماعيل على الاعتقاد بأن مسألة محمود باشا ليست « مستعجلة » فابرق إلى ابراهام : —

« إنك على صواب فى ألا تثق بأحد ، وإننى أوافق على وجهة نظرك ، ولما كانت هذه المسألة دقيقة فسأرسل اليك بأول بريد نماذج القطن التى طلبتها . فتسنى لك بذلك أن تراه كثيراً ويمكن حينئذ أن تسويا المسألة بينكما على أساس من الصداقة . وبذلك نستطيع أن نعلم أين نحن »[١]

وعاد ابراهام فتناول فى برقيته التالية موضوع السلطان وطيوره . وفى تقرير مسهب مؤرخ فى ٢٣ أغسطس وصف جلالته وكيف احتفظ ببعض هذه الطيور على مقربة منه نحو ساعتين ، ثم أرسل بعضها إلى السلطانة الوالدة وطيرين إلى زوجه الأولى . وفى فقرة تالية فى التقرير نفسه أن بعض الدجاج والديكة والأوز والتدرج وصلت يوم الاثنين من باريس وأن السلطان أمر بوضعها فى أقفاصها والمجىء بالأقفاص إلى حضرته . قال ابراهام : وكان هناك أربعون قفصاً كبيرا . . . وعهد إلى الحشم فى وضع الأقفاص فى أحد الأبهاء العليا

وإذ كان كل هذا على قدم وساق جاء نورس باشا الأمين الأول إلى ابراهام وقال له :

« إن جلالته مغتبط ويود أن يعلم مجموع النفقة حتى يوفى ما عليه . فأجبت إننى لا أعلم ، وإنى أستطيع أن أقول أنها هدية من سموه . فغادرني نورس باشا وذهب إلى حضرة جلالته . وعاد إلى بعد دقائق وعرض على قائمة بما يريد جلالته الحصول عليه من التدرج والأوز من الأنواع عينها ...

---

(١) محفوظات عابدين : ١٦ أغسطس ١٨٧١

« إن هذه الكلاب والطيور التى يوالى جلالته طلبها تقتضى نفقة كبيرة لأنه يطلب نماذج نادرة وهذه غالية الثمن . فقد أرسلت حتى الآن ٣٥ ألف فرنك من أصل ثمنها وأخشى أن يبلغ ثمنهـا ٥٠ ألف فرنك إذا توالت المطالب ... ويظهر أنه سيتعين على أن أبنى أقفاصاً للطيور وهذه تقتضى نفقة قدرها ٣٠ ألف فرنك . وإننى فى انتظار ما يرى مولاى الجليل إرساله إلى من الأوامر [١] »

ولما كان الفرنك فى تلك الأيام فرنكا ذهباً ، لا الفرنك المخفض القيمة المتداول بعد الحرب ، فالطيور والحيوانات كانت تكلف مبالغ كبيرة من المال .

---

(١) محفوظات عابدين : ٢٣ اغسطس ١٨٧١

الفصل الثاني عشر
الطيور لا تكفي

فى الساعات التى كان السلطان يغادر فيها «الحرملك» ليذهب إلى مقر طيوره كان اسماعيل وابراهام يواصلان مراسلاتهما ، وفى ٢٣ أغسطس بعث ابراهام إلى مولاه بالتقرير التالى :

« أنبأنى توفيق افندى أن محمود باشا يتسلم المال منى ولذلك سحبت على حساب وزارة المالية مبلغ ١٢٥٠٠ جنيه : وعند ما أتسلم النقد سأذهب به إلى صفوت باشا ومحمود باشا . وإذا عقدت اتفاقاً ما مع آخرين أبلغت مولاى الجليل بالبرق . أما الصدر الأعظم فحالته أحسن فى الظاهر ، ولكن فى الظاهر فقط ، فالداء يسرى ، وكل أحد والسلطان على رأسهم ماعدا صنائع الصدر ، ينتظر وفاته بفارغ صبر[1] » .

وبعد انقضاء أسبوع على هذا التقرير تلقى اسماعيل ملخصاً وافياً لما حدث ، فاستخلص منه أن السلطان كان غير راض عن نورس باشا أمينه الأول وقد كان من مؤيدى الخديو . وتلقى كذلك فى البريد نفسه تقريراً عن محمود باشا فيه ما يلى :

---

(١) محفوظات عابدين : ٢٣ اغسطس : ١٨٧١

« تشرفت بأن أبلغت مولاى الجليل أننى قلت لتوفيق افندى إنه لابد لى من تسليم المال لمحمود باشابنفسى. فتردد الباشا أولا ثم قبل. وقد جاءنى توفيق يوم الجمعة وأبلغنى أن محمود باشا مستعد أن يتسلم المال فى الساعة الواحدة من يوم الاثنين . ولـكن لابد من تحويلها إلى سندات (قنصليد) لـكى تكون الرزمة أصغر ما يمكن أن تكون . واليكم ما فعلت . لما كان مبلغ ٧٥٠٠ جنيه أقل قليلا من ١٦ الف سند ، جعلت المبلغ ١٦ الف سند ليكون بمجمله بالآف دون الـكسور .

«غطيت هذه السندات بالقطن ووضعتها فى أكياس ، وفقاً لتعليمات محمود باشا وقد أبلغنى إياها بواسطة توفيق افندى . وذهبت بالأكياس يوم الاثنين على أنها نماذج قطن . فلما بلغت دار محمود باشا وجدت توفيق افندى ينتظرنى فدخل حجرة مجاورة وأنبأ الباشا بوصولى . وكان حينئذ فى الحرملك ، فتحدثنا قليلا ، وعند ما خلوت بالباشا سألنى عن سموكم ، أين أنتم الآن ، وهل تلقيت نماذج القطن . فقلت إن النماذج قد وصلت ، وإن الباقى يصل بالسفينة القادمة ، فقال :—

«إن هذا ثقيل على طبعى. فأننى لم آخذ شيئاً من أحد. هذه هى المرة الأولى. فاذا كان الأمر لا يزعج سموه ، أرجو أن تحفظ المال معك حتى أسحب منه ما أحتاج اليه رويداً رويداً .

« فقلت له إن المال فى الدور الأرضى . فقرع جرساً فى الحال ، وعند ما لباه الخادم أصدر اليه تعليمات بأن يأتى بنماذج القطن التى جاء بها ابراهام بك وتركها فى الدور الأرضى .

« فلما نفذ الخادم هذه الأوامر طلب إلى محمود باشا أن أخرج السندات من الأكياس وأن أضعها فى درج ، وأن أترك الأكياس ونماذج القطن حيث كانت . فلما فعلت كل هذا قال :

« لقد قبلت هذه الهبة لكى لا يساور سموه ريب فى . فليتأكد أننى

سأبذل وسعى لكى أفوز برضا . وما عليك إلا أن تبلغنى ماتريد ، فاذا كان ذلك فى استطاعتى أنجزته ، ولك أن تعتمد على فى إخراج خورشيد باشا من الأستانة . ثم قال : إن حالة الصدر الأعظم قد سادت ، ولن يعيش أكثر من بضعة أيام»

وبعد ما انتهى ابراهام من مسألة محمود باشا على هذا المنوال قال :

سأحمل مبلغ خمسة آلاف جنيه (بنكنوط) هذا الاسبوع إلى صفوت باشا ومثله إلى صفوت باشا . وانى أقترح بعد موافقة مولاى الجليل أن نعطى ألف جنيه لزيور أفندى الامين الثانى و ٢٥٠ جنيها لخورشيد بك رئيس حجاب الطيور و ١٥٠ جنيها لمساعده .

وقد بعثت اليكم يامولاى بوساطة محمد آغا قاموسا جديدا فيمكنكم من حل أية رسالة تتلقونها من دون أن يستطيع أحد أن يحل ما نتبادله من الرسائل [1]»

وفى يوم ٤ سبتمبر بعث ابراهام برقيتين إلى اسماعيل وكان موضوعهما السلطان وطيوره ونورس باشا ومتاعبه ، ففى الأولى ان الجانب الأول من الطيور التى رغب فيها جلالته قد وصل ، وان جلالته قد طلب قائمة الثمن والنفقة ، فلما قيل له ان هذه الطيور هدية من الخديو قال ان هناك ثلاثة أنواع أخرى يريد الحصول عليها فى أول فرصة . وأسماء هذه الانواع مذكورة فى البرقية وأثمانها على الترتيب ١٥٠٠ فرنك و ١٨٠٠ فرنك و ٥٠٠ فرنك .

أما الاشارة إلى نورس باشا فانطوت على أنه عزل من منصبه ، وان زيور بك عين مكانه . وكأن ابراهام أراد أن يعزى اسماعيل عن عزل نورس باشا فأورد له بعض نتائج صلته بمحمود باشا قال :

« إن محمود باشا يقول بأنه فى حالة وفاة على باشا ، فمن الممكن أن يعرض

---

(١) محفوظات عابدين : ٣٠ اغسطس ١٨٧١

منصب وزير الخارجية على خليل باشا . وعنده انه اذا اقترح جلالته التعيين فمن المتعذر عليه أن يأبى القبول ، ويطلب أن يبذل السعى للحد دون ذلك [١]

أدرك اسماعيل مغزى فقده لخدمات نورس باشا وان عزله ينطوى وجوب تعديل فيما يختص بصلاته بالقصر . فرحب بما أتيح له من الفـ للاعتماد على معاونة الأمين الجديد فأسرع فى الأبراق إلى ابراهام بما يـ

« أسفت كثيراً لما بلغنى عن عزل نورس باشا . ولكن من بواعث ا أن أحد أصدقائنا عين مكانه . ثم إن تعيين خليل شريف باشا وزيراً للخار ليس من السداد . فابذل ما فى وسعك لتمنعه ، ولا تسمح لأى حائل يحول دون منع هذا الخطر .

« وعليك أن تتوخى فى هذا العمل منتهى الحذر والحكمة . أما فيما يـ بالطيور التى قدمتها للسلطان فأنى أشكر لك ما فعلت . وإذا طلب غيرها فأ تـ

« أخر أى طلب بتوفية السند الذى على خليل شريف باشا [٢] »

إننا لنجد تفسير هذه الفقرة الأخيرة فى تقرير لابراهام بعث به الخديو فى ٦ سبتمبر ، لأنه يشير فيه إلى سند على خليل شريف باشا كان فى . اسماعيل ، وكان قد انقضى زمن على حلول ميعاد توفيته . إن رغبة الخـ فى عدم التشديد فى طلب الاستيفاء مفهوم ولاسيما عندما نذكر أن الصـ الأعظم توفى فى ٦ سبتمبر وأن خليل باشا (وهو المدين للخديو) كان مرشـ كبيراً لمنصب وزير الخارجية فى الوزارة الجديدة .

أعلن الخديو بنبأ وفاة على باشا ببرقية مؤرخة فى ٦ سبتمبر فأبرق اليوم التالى إلى وكيله الأمين بما يلى : —

« إذن فالصدر الأعظم قد مات . ان الدسائس الآن يجب أن تكون

---

(١) محفوظات عابدين : ١٤ سبتمبر ١٨٧١

(٢) محفوظات عابدين : ١٦ سبتمبر ١٨٧١

أكثفها ، ليس فى سبيل الفوز بمنصبه فحسب بل فى سبيل وزارة الخارجية كذلك . فعليك كما أبرقت اليك أمس ، بأن تبذل كل ما فى وسعك . وأن تعمد إلى أية وسيلة ممكنة لتحول دون تقلد خليل باشا منصب وزير الخارجية. إن نشاطك وصلاتك ومالك ، وكل قوة تستطيع أن تعتمد عليها ، يجب أن تستعملها لخذلانه . وثق بأن ذلك يكون أعظم خدمة تسديها إلى وأنت تعلم أنى لا أنسى الذين يسدون إلى خدمة [١] . »

هذا الرجل وقد رأى ما تنطوى عليه رسالة مولاه الجليل من الشكر العظيم ، إذا فاز باقصاء خليل شريف باشا عن منصب وزير الخارجية ، رد على سيده فى اليوم التالى فقال : —

«انى أبذل الجهد سعياوراء اقصاء خليل شريف باشا عن منصب وزارة الخارجية وانى أستعين بمعونة القصر وقد قطعت عهوداً معينة فاذا نجحت نكون قد أصبنا فوزاً ظاهراً . أما أمين بك فيؤيد خليل شريف باشا [٢] . »

وأتبع ابراهام هذه البرقية برقية أخرى قال فيها : —

« كنت قد توقعت انه إذا عزل نورس باشا من منصبه حل محله زيور بك ورغبة فى الاطمئنان قدمت له بين الفينة والفينة مبالغ مجموعها ٧٠٠ جنيه، وقد قررت له مبلغاً شهريا قدره ٦٠ جنيهاً . ثم انى وعدته بأن أبذل وسعى فى إقناع مولاى الجليل بأن يهبه مبلغ ١٠٠٠ جنيه . وقد قلت له أمس ، انه كان يصعب على إذ كان أميناً ثانياً أن أفوز له بهذا المبلغ الاضافى ، أما الآن فانى أبذل وسعى لاقناع الخديو بأن يهبه بضعة آلاف لا ألفاً واحدة . وعندى بعد موافقة مولاى الجليل، أننا إذا أعطيناه ٢٥٠٠ جنيه اغتبط اغتباطاً عظيما. وقد قال لى إنه سيسعى جهده للحيلولة دون تعيين خليل شريف باشا » [٣]

---

(١) محفوظات عابدين: ٧ سبتمبر ١٨٧١

(٢) محفوظات عابدين: ٧ سبتمبر ١٨٧١

(٣) محفوظات عابدين : ٧ سبتمبر ١٨٧١

وقد أرسل ابراهام برقية أخرى إلى مولاه فى اليوم نفسه يظهر منها انه يجيد التنبوء السياسى والأعمال المالية فى آن . ونحن نحكم عليه هذا الحكم لأنه تمكن من أن يبلغ مولاه أن محمود باشا — وهو الرجل الذى تسلم السندات فى أكياس القطن — عين صدراً أعظم . وفى الرسالة نفسها أن محمود باشا وعد بأن يبذل جهده ليعين صفوت باشا أو محمد رشدى باشا وزيراً للخارجية[1]

فاغتبط الخديو بهذه الأنباء وأبرق إلى الاستانة بالرسالة التالية :

« انى عظيم الأمل الآن وقد تولى محمود باشا منصب الصدارة ، أن تتمكن بوساطته أو بوساطة القصر من إقصاء الرجل الوحيد الذى لا نرغب فيه عن منصب وزير الخارجية

« ويجب ألا تضيع دقيقة واحدة . كن سخياً فى وعودك وثق باننا إذا أحرزنا ما نبغى فستنفذ جميعها . أما وقد عين الصدر الأعظم فلا بد من تعيين وزير خارجية من دون إبطاء » [2]

فنشط إبراهام الى السعى والعمل فى تلك الساعات الخطيرة من دون ملل أو ونى . وفى يوم ٨ سبتمبر أبرق الى مولاه بأنه قابل محمود باشا فأنبأه بأن التأخير فى تعيين وزير للخارجية يرتد الى رغبة السلطان فى تعيين خليل شريف باشا . قال الصدر الأعظم لابراهام : « فاقترحت أن يعين لهذا المنصب إما محمد رشدى باشا وإما جميل باشا ولكننى لم أفز بطائل . وموقفى حرج الآن . فاذا قاومت خليل شريف باشا مقاومة عنيفة فقد يرتاب السلطان فى صلتى بمصر [3] »

وما انقضت أربع وعشرون ساعة حتى نقلت أسلاك البرق بين الآستانة والقاهرة الرسالة الآتية بالشفرة من إبراهام الى اسماعيل : —

« عين سيور افندى وزيراً للخارجية » [2]

---

(١) محفوظات عابدين: ٨ سبتمبر ١٨٧١

(٢) محفوظات عابدين: ٨ سبتمبر ١٨٧١

(٣) محفوظات عابدين: ٩ سبتمبر ١٨٧١

لم يكن سيور افندى من المرشحين للمنصب ولكنه كان بلغة أهل السباق « جواداً غامضاً » ففاز . وكان تعيينه ظفراً لاسماعيل لأن « مراقبه » (أى إبراهام) كان قد وجه مدافعه ضد خليل شريف باشا ولم يعن بمن يتقلد المنصب دونه . كان قد بذل السعى لتعيين محمود باشا صدراً أعظم ولكنه لم يسع لتعيين رجل بعينه وزيراً للخارجية .

وقد كان رشدى باشا من العوامل الكبيرة فى الوزارة الجديدة . وفى هذا الصدد أبرق إبراهام الى الخديو بما يلى : —

« اتفقت مع رشدى باشا على أن آتيه بهدية من سموكم . ولم يذكر رقم معين ،وقد قال لى صائب بك إن رشدى باشا أبى أن يقيدنفسه، وأنه يرغب فى أن يعلم مايكون المبلغ الذى يمنحه . فقلت خمسة آلاف جنيه . وعاد إلى صائب بك فى اليوم التالى وقال بأن رشدى باشا صرح له بأنه لما كان حتى الآن لم يتقبل شيئاً من سموكم ، فأنه إذا قرر أن يأخذ شيئاً فليكن ذلك عشرة آلاف جنيه . وقد لمح لى صائب بك أنه إذا عرضنا عليه ٧٥٠٠جنيه فانه يرضى . »

إلا أن اسماعيل لم يرض كل الرضى عن الأسلوب الذى اقترحه وكيله فأبرق اليه : —

« لاتساوم . ادفع مبلغ عشرة آلاف جنيه يدا بيد . فاذا تعذر ذلك فتأكدمن أن المبلغ يصله وقل له إذا اقتضى الأمرإنه يجب أن يفوز بموافقة السلطان . أما إذا كان يصعب أن يحتفظ بالمسألة سراًفمن العبث أن نعطيه المبلغ . إن قوله بأنه لم يتقبل مالا منى حتى الآن من لغو الكلام . فقد أخذ منى عشرة آلاف جنيه من نحو أربع سنوات أو خمس والحادث لاشك فيه لأنه بعث بصديق إلى ليشكر لى هذه الهبة إذ كنت فى الأستانة حينئذ . ولعله نسى ذلك . وقد ذكرت لك هذا الحادث لارشادك فقط ولكن لاتنبس بكلمة واحدة عنه لأحد [١]

(١) محفوظات عابدين: ١١ سبتمبر ١٨٧١

وكان اسماعيل قبل إرسال هذه التعليمات ، قد أبرق إلى ابراهام يخوله دفع مبلغ ٢٥٠٠ جنيه إلى زيور بك الأمين الأول الجديد[١]. وفى اليوم نفسه كان ابراهام قدأنبأ مولاه بأنه تلقى أربع أوزات وأهداها إلى السلطان باسم الخديو . ويؤخذ من رسالة ثانية لابراهام أن بعض المراسلات قد ضاع واليك رسالة تحتاج إلى زيادة بيان : —

« اننا نستطيع أن تحقق ذلك بانفاق ٣٠ ألف جنيه . وجل ما أستطيعه يامولاى الجليل ، أن أطلب تعيين خليل شريف باشا والياً لاحدى الولايات فنزيله من طريقنا . ولكن لابد من إنفاق ٣٠ ألف جنيه فى هذا السبيل . ولقد زارنى صائب بك ، فسألنى : متى ينتظر أن آتى بالمال لرشدى باشا[٢].

إن رد اسماعيل على هذا الاقتراح الخاص بانفاق ٣٠ ألف جنيه يدل على أن فقد بعض الرسائل لم يحدث ثغرة فى سياق الحوادث . قال الخديو : —

« ان تعيين خليل شريف باشا والياًفى إحدى الولايات غير جدير بكل هذا العناء ولا بانفاق ٣٠ ألف جنيه لأنه وقد أقصى عن وزارة الخارجية لابد أن يعين فى منصب آخر أو يبعث سفيراً . ولكن إذا استطعت أن تدبر مسألة الاصلاح القضائى بمبلغ ٣٠ ألف جنيه فانى مستعد أن أدفع هذا المبلغ[٣] »

وفى رسالة مؤرخة فى ١٣ سبتمبر يطلب اسماعيل أن يعرف ما علاقة ابراهام بسيور بك وزير الخارجية الجديد . وفى هذه الرسالة يخاطب الخديو وكيله بلقب « أمينى العزيز » وهى المرة الأولى التى خاطبه فيها كذلك . وقد

---

(١) محفوظات عابدين : ١٠ سبتمبر ١٨٧١
(٢) « « ١١ « ١٨٧١
(٣) « « ١٣ « ١٨٧١

تاخر الرد على هذا السؤال ولكن ابراهام أنبأ مولاه فى يوم ١٤ سبتمبر أن السلطان قد عرض عليه بضعة كلاب ، ووصف له كلاباً أخرى ، وأنه يريدها جميعاً . « إنها جميعاً نادرة وغالية الثمن ... ثم إن أقفاص الطيور التى يريدها السلطان تكلف مائة ألف فرنك »[١]

ولعل التقرير التالى الذى أرسله ابراهام ، أبلغ فى التمثيل على حياة الاستانة حينئذ من جميع القطع المختارة التى اقتطفناها حتى الآن . هذا والتقرير ينطوى على الفقرة التالية .

« التبرم عام فى الوزارات . خزائن الحكومة فارغة . والسراى هى الحاكمة . وكلما ذهبت إلى السراى أشاهد سمعان بك هناك . وللاطلاع على ما يحدث بين جدران السراى نعتمد على الأمين الأول . ولكننا نحتاج إلى الأمناء الآخرين ، والمصاحبين الشبان ، والكتبة . فاننا نستطيع أن نطلع من هذه الجهات على كثير مما يقع ، وبذلك نتمكن من أن نحقق مبلغ صدق الكبار فى ما يفضون به الينا . وقد لمحت لهم بأنى سأسعى إلى الفوز بمنح لهم . وفى سبيل السيطرة عليهم ، لابد من أن نمنح لكل منهم شيئاً ، وهذا يقتضى إنفاق مبلغ يتفاوت من أربعة آلاف إلى خمسة آلاف جنيه[٢] »

وكان لابد من تقديم حساب مفصل بجميع هذه المبالغ . وقد أرسل ابراهام حسابه فى ١٨ سبتمبر ، وضمنه هذا البيان المفصل بالنفقات :

محمود باشا	٧٥٠٠ جنيه
صفوت باشا	٥٠٠٠ »
زيور بك	٢٥٠٠ »
طيور وكلاب	٣٠٠٠ »

---

(١) محفوظات عابدين: ١٤ سبتمبر ١٨٧١

(٢) » » ١٨ » ١٨٧١

أمينا الطيور الأول والثانى	٤٠٠	جنيه
نفقة برقيات	١٨٠٠	«
صحفيون	٢٣١٠	«
صهر محمود باشا	٢٥٠٠	«
محفوظ باسم محمد رشدى باشا	١٠٠٠٠	«
المجموع	٣٥٫٠١٠	جنيه

يتضح مما تقدم أن ماينفق على بعض الباشوات والبكوات كان أقل مما ينفق على الطيور والكلاب ، ولكن الخديو كان عارفاً بطبيعة البشر وطبيعة الحيوانات . فلم يجد فى تقديره وحكمه شيئا حقيراً . ولذلك أشار على أمينه فى الاستانة بما يلى :

لقد راجعت بيان النفقات التى أنفقت حتى الآن ، فدونت فى الدفاتر من دون ذكر الاسماء أو التفصيلات . وقد أصدرت أمرى بهذا . وذلك أن تدفع عشرة آلاف جنيه لرشدى باشا. هل قطعت عهداً بشىء لرشدى باشا الصغير؟[1]

وفى الرد على هذا السؤال الأخير قال ابراهام ان مبلغ العشرة الآلاف الجنيه كان لرشدى باشا المكنى باقيان وأنه ، لم يقطع ما لرشدى باشا الكبير المعروف بمحمد رشدى باشا . وعلى ذلك طلب ابراهام تعليمات جديدة خاصة بدفع مبلغ عشرة آلاف جنيه لرشدى باشا الصغير المكنى باقيان .

فجاءه الأمر بالبرق بأن يدفع مبلغ خمسة آلاف جنيه فقط لرشدى باشا الصغير[2] . ولكن هذا الأمر أزعجه . لأنه كان قد وعد الرجل بعشرة آلاف جنيه . فلما جاءته التعليمات الجديدة رد على مولاه قائلا :—

« تلقيت برقية من مولاى الجليل مؤرخة فى ٢٢ الجارى يأمرنى بها أن

(١) محفوظات عابدين: ١٩ سبتمبر ١٨٧١
(٢) « « ٢٤ « ١٨٧١

أدفع لرشدى باشا الصغير مبلغ خمسة آلاف جنيه فقط . ولكننى كنت قد قلت له أننى مخول أن أدفع له مبلغ عشرة آلاف جنيه وإنما المال لم يصل، وانى سأدفع له المال عند وصوله . فاذا أعطيناه خمسة آلاف بدلا من عشرة آلاف فقد يغيظه ذلك ويأبى قبوله . أما فيما يتعلق برشدى باشا الكبير، فليسمح لى مولاى الجليل بأن أقول إن الحكمة تقضى بأن ندفع له لأننا لا بد من أن نحتاج اليه فى مسألة الاصلاح القضائى وفى قضية يكن » [1]

فبادر اسماعيل إلى إرسال الجواب التالى :

« أوافق : ادفع لرشدى باشا الصغير المكنى باقيان مبلغ ١٠ آلاف جنيه كما وعدته وابحث عن وسيلة تمكنك من أن تدفع لرشدى الكبير مبلغاً يتباين من ٧ آلاف إلى ١٠ آلاف جنيه لتفوز به كذلك . انى موافق على رأيك كل الموافقة . » ولكن الخديو أبرق ثانية فى اليوم نفسه : —

« سمعت الآن أن رشدى باشا المكنى باقيان قد عزل . فأرجو أن لا يكون مالنا قد ضيع سدى . أنبئنى حالا » [2] فجاء الرد من ابراهام : « لم أدفع شيئا لرشدى باشا الصغير المكنى باقيان » [3]

فى الأيام الأخيرة من شهر سبتمبر والأسبوعين الأولين من شهر اكتوبر تبادلت القاهرة والاستانة رسائل وبرقيات كثيرة . ولكنها لا تحتوى على شىء يسترعى العناية . ولكن فى يوم ١٨ اكتوبر أرسل ابراهام إلى اسماعيل الرسالة التالية بالشفرة : —

« زارنى توفيق أفندى اليوم صباحا وقال : — أمرنى الصدر الأعظم أن أبلغك إنه ينوى أن ينهى مسألة الاصلاح القضائى، ولكن على شرط أن يدفع له الخديو مبلغ ٦٠ ألف جنيه عند ما يتسلم من السلطان الكتاب

(١) محفوظات عابدين: ٢٢ سبتمبر ١٨٧١
(٢) « « ٢٥ « ١٨٧١
(٣) « « ٢٦ « ١٨٧١

الذى يبغيه سموه . وإليك الأسلوب الذى اقترح أن يجرى عليه : — عندما يتلقى هذا الكتاب يطلب الصدر الأعظم إلى جلالة السلطان أن يسمح له فى الفصل فى الموضوع . ثم يدعو الوزراء ويقول لهم « ان صاحب الجلالة قد نظر بعين الاعتبار فى رغبة سموه ويوافق عليها لأنها فى مصلحة مصر ولكنه لا يبغى أن يبرم الاتفاق من دون موافقتكم وعندئذ لا يجرؤ الوزراء على المعارضة وبذلك تتحقق النتيجة المرغوبة » [١]

فأعرب الخديو عن موافقته على انفاق مبلغ ٦٠ ألف جنيه فى سبيل الحصول على الاصلاح القضائى فى مصر، ولكنه أصر على أن أمينه ابراهام يجب أن يقابل الصدر الأعظم « لأن المسألة دقيقة ومن غير الحكمة أن يسمح لشخص ثالث بالتدخل فيها » [٢]

وانقضت ستة أيام أخرى، وإذا سفينة الدولة العثمانية قد زادت إمعانا فى البحار العميقة ، ففى يوم ٢٦ اكتوبر اتصل هذا الوكيل النشيط الممثل لعاهل لا يكل ، بمحمود باشا وتحدثا حديثا صريحا وصفه ابراهام فى الرسالة التالية :

« وكنت على وشك الخروج عند ما قال الصدر بعد دقيقة من الأطراق والتأمل : — أريد أن أحدثك فى موضوع ، ولكنى قبل أن أفعل يجب أن تتعهد بشرفك بأن الموضوع يبقى سراً بيننا فلا تذكر كلمة عنه لأحد حتى ولا لتوفيق افندى . وبعد أن أكدت له شدة حيطتى قال : هل الوالى (أى اسماعيل) مستعد أن يدفع مالا لجلالته (أى السلطان) ؟ فقلت إننى لا أستطيع أن أرد على هذا السؤال . ثم قال : هل وجه اليك نورس باشا سؤالا من هذا القبيل ؟ فقلت إن نورس باشا قال لى غير مرة إن القصر ضيق الحال ، وأن لا مورد له يوفى منه نفقاته . ولكنه لم يلمح لى مطلقاً بأن جلالته يرغب فى خدمة من سموه . فقال الصدر الأعظم لم أقل إن جلالته

---

(١) محفوظات عابدين : ١٨ اكتوبر ١٨٧١

(٢) محفوظات عابدين: ٢٠ اكتوبر ١٨٧١

يطلب شيئاً ، ولكن حدث غير مرة فى خلال حظوتى بمقابلة جلالته . أننى فهمت أنه إذا قدم سموه لجلالتــه «بلغ ١٥٠ الف جنيه ، فأننى أرجو أن أتمكن من إقناع جلالتـه بقبول المبلغ . وأود أن يترك الخديو المسألة فى يدى ، لأننى أدرك أنه إذا عرض ـ مره هذا الاقتراح فان اقتراحه لا يقبل . وإننى اتعهد مقدماً ، لسمو الخديو ، بألا يعرف أحد بما يحدث سواء أقبل جلالتهأم أبى . ولن يعلم بها أحد غيرنا . وأرجو أن توضح هذا لسموه أتم إيضاح ، وتفضل بنقل حديثى اليه معرباً عن رغبتى فى أن يتنازل ويرد فى أول فرصة [1] » .

وإذ كان اسماعيل يفكر فى هذا الاقتراح جاءته البرقية التالية من ابراهام « لقد أوصيت ببضعة ببغانات هندية ممتازة لأجل جلالته ، وأتيت من إيطاليا بأبقار جميلة من الوان مختلفة بيض وصفر الخ ، وثيران جميلة تماثلها [2] »

هذه الببغانات والثيران والأبقار علاوة على الكلاب التى أشير اليها فى برقية أخرى ، كانت هدايا ظريفة ، ولكنها لم تستهو الصدر الأعظم كثيراً ولا جلالة السلطان . وعلى كل حال ظل محمود باشا يطالب ابراهام بالرد على الاقتراح الخاص بمبلغ المائة والخمسين الف جنيه . وكان ابراهام ينقل إلى مولاء اسماعيل أنباء هذا التشديد فى الطلب فرد عليه الخديو فى ٤ نوفمبر بما يلى :

«إذا كنت لم أجب على الاقتراح الخاص بمبلغ ١٥٠ الف جنيه التى يرغب الصدر الأعظم فى تقديمها للسلطان باسمى ، وهو الموضوع الذى لمح اليه فى حديث دار بينك وبين نورس باشا ، فليس الباعث على تأخرى عدم اهتمامى بالموضوع بل لأننى أعنى بدراسته دراسة وافية . فالمسألة دقيقة

---

(١) مخطوطات عابدين : ٢٨ اكتوبر ١٨٧١
(٢) « « ٢٩ « ١٨٧١

وخطيرة فى آن . ولا بد من التأمل العظيم والعناية الوافية . وإننى أرغب أن أولى الموضوع عناية أتم ، وأرجو أن أتمكن من الرد فى خلال ثلاثة أيام أو أربعة .

«وإذا وجه الصدر الأعظم إليك أسئلة خاصة به ، فقل له انك شخصياً تشكر له اقتراحه ، وانه بالنظر إلى خطورة الموضوع لابد من الرد على الاقتراح بكتاب فى البريد . لا ببرقية ، وإنك حالما تتلقاه تبلغه رأى سموه[1] » .

وما أقبل يوم ٩ نوفمبر حتى كان اسماعيل قد قرر ما يكون جوابه . ومؤدى هذا الجواب أن مبلغ ١٥٠ الف جنيه طائل وأن هذا المبلغ علاوة على المبالغ التى وهبها أو وعد بها يحتاج إلى تمويل . ولكنه قال :—

« أعلن الصدر الأعظم بأننا نغتبط إذا قبل جلالته المبلغ لأن ذلك يتيح لنا فرصة ارضائه وأن الخديو مستعد كل الاستعداد أن يطيع أوامر جلالته وانه لشاكر أن يكون ما يفعله باعثا على سرور الصدر الأعظم . ولكننى أطالب ، وأشير عليك بأن تتأكد بجميع الوسائل التى فى يدك من وصول المبلغ كاملا إلى السلطان . ثم اننا لا نستطيع أن نبعث هذا المبلغ أوراقاً مالية بنكنوت) ولا ذهباً . فهل نرسله تحويلات أو سندات (قنصليد) أو سندات مصرية ؟ لأنه متى وصل هذا المبلغ إلى أيدى جلالته ، يقوى أملنا بالنجاح ، على شريطة على أن نعد الصدر الأعظم وغيره من الأقطاب بشىء عندما نحتاج إلى تأييدهم[2] . »

إلا أن مبلغ ١٥٠ الف جنيه للسلطان لم يحجب مبلغ ستين ألف جنيه للصدر الأعظم . وقد أوضح ابراهام هذا فى رسالة منه إلى مولاه فى ١٢ نوفمبر[3] . ولكن الاتفاق كان قد تم على أن المبلغ الثانى لا يدفع إلا عند

(١) محفوظات عابدين : ٤ نوفمبر ١٨٧١
(٢) « « ٩ نوفمبر ١٨٧١
(٣) « « ١٢ « ١٨٧١

تسليم البضاعة . ومع ذلك كتب هذا الأمين اليقظ إلى مولاه فى مصر فى ١٧ نوفمبر ينبئه بأن الصدر الأعظم ملحف وأنه يطلب مبلغ ٣٠ الف جنيه مقدماً ، وكانت إشارة ابراهام بأن يقبل مولاه هـــذا الابتزاز الذى لا مسوغ له [(١)].

وإذ كان محمود باشا يلحف فى المطالبة بمبلغ ٣٠ ألف جنيه قبل أن يكتسب حق الفوز بها كان السلطان لا يزال معنياً بأقفاص طيوره ولا ينساها. وقد طلب هـذه المرة بضعة أصناف نادرة من الحمام ، ونماذج أخرى من الأوز والبط والتدرج وطيوراً أخرى منوعة [(٢)] وما انقضت ستة أيام حتى كان السلطان قد أعد قائمة أخرى بطيور يرغب فيها . وكان ثمن الطيور الثمينة المذكورة فيها يختلف من ٨٠ ألف فرنك الى ١٠٠ ألف فرنك ، أى من ٣٢٠٠ جنيه إلى ٤٠٠٠ جنيه [(٣)] . وعلى الرغم من هذه المبالغ الفادحة أصدر اسماعيل أوامره بشرائها .

وفى ٢٨ نوفمبر زار الصدر الأعظم إبراهام وسأله صراحة هل ينوى اسماعيل أن يقدم للسلطان مبلغ ١٥٠ ألف جنيه . فقال إبراهام على ماجاء فى تقرير له : « فأجبته إنه لو طلب جلالته مبلغاً من هـــذا القبيل من سموه فالخديو لا يأباه عليه » . فرد الصدر الأعظم : « أرجوك أن تبلغ سموه أنه إذا لم يكن ثمة مانع عنده فانى سأقول لجلالته إن الخديو علم أن السلطان أوصى بصنع بوارج فى أوربا وأنه يرغب فى أن يقدم مبلغ ١٥٠ ألف جنيه ليوفى به جانبا من الثمن [(٤)]

فلما أبرق إبراهام بهذه الحقائق الى القاهرة رد اسماعيل بما يلى :ـ

« انى لا أعارض أية معارضة فى ما يقترحه الصدر الأعظم وما ينوى أن يقوله للسلطان ، وانما أرى أن المبلغ يجب أن يقدم إلى خزينة السلطان

---

(١) محفوظات عابدين : ١٧ نوفمبر ١٧٧١
(٢) « « ١٩ « ١٨٧١
(٣) « « ٢٥ « ١٨٧١
(٤) « « ٢٨ « ١٨٧١

الخاصة ، لأن القصد أن يكون المبلغ له لا للدولة . وعلاوة على ذلك إذا عولجت المسألة بالطريقة التى يقترحها الصدر الأعظم فلا بد أن يذاع نبؤها وهذا يحرجنى .[١]

هذه النفقات المتعددة حملت ابراهام على وضع بيان بها إلى نهاية ديسمبر من سنة ١٨٧١ وهذا البيان لا يشتمل طبعا على المبلغ الخاص بالسلطان . وإليك المبالغ التى لم يتقدم ذكرها فى البيان السابق

	جنيه
محمد رشدى باشا	١٠٠٠٠
طيور ابتيعت فى أوربا	٥٣١٥ر١٨
كلاب ابتيعت فى فينا و بودابست	٩٢١ر٤٨
برقيات	٣ر٠٥٠٤
نفقات رجال سافروا مراراً إلى أوربا لشراء الكلاب والطيور	٢٥٠
محل ا . تيرى لأجل أقفاص الطيور على الحساب	٣٠٠٠
بعض صغار موظفى القصر	٤٨٦٠
توفيق أفندى	٢٧٠٠
جواد للقصر	٢٥٠
حيوانات مختلفة بحسب القائمة	٧٦٦
سعيد بك	٢٠٠
ا . رافايلى	١٠٠
المجموع	٥٣ر٤٧٧ر٧٠[٢]

واذ كانت هذه الحسابات تراجع فى القاهرة كان الصــدر الأعظم وابراهام يتباحثان . فأبرق ابراهام الى مولاه فى أول ديسمبر بما يلى :—

« قابلت الصدر الأعظم وحدثته فى موضوع مبلغ ١٥٠ ألف جنيه وبسطت له وجهة نظر سموكم . وهو يوافق عليها كل الموافقة ويعرب لكم

(١) محفوظات عابدين ٢٩ نوفمبر ١٨٧١
(٢) « « ١ ديسمبر ١٨٧١

عن شكره لسموكم لأنكم اقترحتموها وقبلتموها . »

ومع أن الاتفاق كان قد شمل هذه التفصيلات. حدث ما عقد الموضوع، عندما رأى السلطان أن أربع بطات من الطيور التى أهديت اليه قبيل ذلك كانت عادية . فاسرع ابراهام الى القصر ونظر فى الموضوع وابرق الى باريس لكى يرسل الى السلطان ستون نموذجاً نادراً . فلما تخطى ابراهام هذه العقبة ابرق الى الخديو فى ٢٠ ديسمبر بما يلى :

« أنبأنى توفيق افندى بأن الصدر الأعظم يرغب فى مقابلتى . فذهبت الى الباب العالى حيث قابلت الصدر الأعظم فقال لى : « أسهبت أمس فى الحديث مع السلطان فى صدد الخديو وبحثت فى موضوع مبلغ المائة والخمسين ألفاً من الجنيهات ، وبعد قليل من التردد قبل جلالته . والآن أعلمنى عندما ينتهى تدبير كل شىء حتى أدلك على طريقة لنقل المال الى القصر »[٢]

وقد أشار فى رسالة أخرى بالتاريخ نفسه الى تحويل المبلغ الى سندات (القنصليد) . وفى مذكرة مؤرخة فى ٢٣ دسمبر بين أن هذه السندات يجب أن توضع فى صندوق طبقاً للبيان [٣] . وفى رسالة أخرى بالتاريخ نفسه قال ان أى تأخر يكدر جلالته وقد يفضى الى الرفض واذ كان الخديو وابراهام والصدر الأعظم يوجهون عنايتهم الى خير الطرق لنقل المال الى القصر حتى لا يحدث نقلها قيلا وقالا ، زار زيور بك أمين جلالته الأول ابراهام بك وقال : —

« أمرنى جلالته أن أقول لك بأن تستعجل بالبرق ارسال رؤوس الضأن حتى تصله فى أول فرصة وأن تأتيه بأفضل الأنواع وأقواها . ان عند جلالته فى القصر خمسين رأساً ممتازة ولكنه يريد أجود منها »[٤]

---

(١) محفوظات عابدين أول ديسمبر ١٨٧١
(٢) « « ٢٠ « ١٨٧١
(٣) « « ٢٢ « ١٨٧١
(٤) « « ٢٥ « ١٠٧١

الفصل الثالث عشر

اقفل تلك النـــافذة

لوشاء الباحث لمضى فى بيان هذا الجشع العثمانى إلى مدى لا حد له. فنى المحفوظات المصرية الملكية من الحقائق ما يكفى لكتابة فصل إثر فصل على هذا النمط. ولكننا بلغنا نهاية سنة ١٨٧١ وهذا التاريخ يصلح كغيره من التواريخ لانزال الستار على هذا الباب. ولكن لابد من ذكر حقيقة أخرى لاكمال الصورة التى رسمناها. ذلك ان ميزانية مصر لسنة ١٨٧٣ — ١٨٧٤ تشتمل على ذكر ما يأتي: «إهداء بارجة إلى السلطان بنيت فى انجلترا: ٤٢١ر٢٨٩ جنيها (١)

ظهر لنا ان ابراهام والصدر الأعظم كانا قد اتفقا على أن يكون مبلغ ١٥٠ ألف جنيه هدية شخصية. وألا تكون له أية صلة بشراء مدرعة. ولكن الميزانية المصرية كانت قد غيرت بأسلوب من الأساليب قيمة المبلغ والغرض منه. وهذا يبعث على سلسلة أخرى من الأفكار ولكننا لن نتابعها هنا.

لقد شددنا فى الفصل السابق على «الناحية الأدبية» من ميزانية أعمال

---

(١) مذكرات على الميزانية المصرية. تأليف هنرى اوبنهايم ص ٤٣

اسماعيل . وأصررنا على انه اذا بدا للباحث أن طائفة من النفقات التى أنفقها اسماعيل لم يكن لها قيمة يقيم لها المالى وزنا خاصاً ، فانها راجحة فى ميزان « القواعد الأدبية » . ثم عمدنا بعد ذلك إلى تخصيص صفحة إثر صفحة رسمنا فيها صورة يغلب عليها حديث الأرتكاب وبينا ان الخديو أنفق عشرات الألوف من الجنيهات على سبيل الرشوة . فهذا التناقض الظاهر يحتاج الى قليل من التفسير .

ان المفتاح إلى سر هذه المشكلة هو القول الصريح باننا لانحاول أن نجعل من اسماعيل قديسا . لأنه لم يكن قديساً . ولو كان كذلك لكان رجلا بليدا لا يثير العناية به ، ولما كان حمل على اعتزال الحكم حملا . كان ابن بيئته وكان متصفاً بمساوىء فضائله ، وفضائل مساويه ، فكان يوزع المال على السلطان والصدر الأعظم والباشا وصبي المكتب لانه كان فى حرب مع تركيا . وكانت هذه وسيلته فى إقامة الحرب .

سبق لنا أن قلنا إن الجنرال ستون ونحو أربعين من الضباط الأمريكيين الذين انتظموا فى خدمة الخديو بعد انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية قيل لهم إنهم إنما ينتظمون فى خدمته للكفاح فى سبيل استقلال مصر . وقد كانت الدعوة الى انتضاء سيوفهم فى سبيل الدفاع عن الحرية المغناطيس الذى جذب هؤلاء المحاربين القدماء بعد تسريحهم من الحرب الأهلية الى الشرق . وكان الاختيار قد وقع عليهم لأن اسماعيل أدرك أنه اذا اختار أوربيين ، فكأنه منح أوربا رهنا أول على استقلال بلاده .

قيل إنه كان قد أتم ترتيبه ليعلن تحديه لتركيا أثناء الاحتفال بافتتاح قنال السويس ، وكان قد تفاهم مع الملك فكتور عمانوئيل على أن تفهم تركيا من ملك إيطاليا انها اذا تدخلت فى اعلان استقلال مصر فجيش بيدمونت واسطولها يهاجمان بعض البلدان العثمانية النائية . وترامى الى سمع نابوليون الثالث هذا النبأ فعارض أشد معارضة ، فاضطر اسماعيل أن يتخلى عن خطته ، لما

تبين مناوءة فرنسا . فأباء أوروبا على اسماعيل أن يحارب تركيا حمله على الالتجاء الى حرب يقوم فيها المال دقام المدفع .

ولا يمكن اقامة الدليل على أقوال قاطعة كهذه ، اذ ليس ثمة كتاب أزرق فى صفحاته ما يؤيدها ، ولكنها قائمة على تأكيدات صادرة من مقام عال لا يمكن أن تقتبس أقواله ، ولكن كل شيء يؤيد دقة الحقائق الأساسية التى تستخلص منها ، فطموح اسماعيل الى تحرير مصر لا يتطرق الريب اليه بل ان اتجاه سياسته كلها يؤيد ذلك ، وليس ثمة باعث على الشك فى قول الكولونيل شاييه لونج . وقد كانت خبرة الخديو بالجشع العثمانى مما أثبت له قدرته على أخذ الاستقلال بالسيف اذا سمح له أن يتحدى السلطان وكذلك نستطيع أن نفهم وجهة نظره وهى كما يلى :

« إن أوروبا تأبى على اعلان استقلال مصر ومحاربة تركيا اذا اقتضى الأمر فى سبيل الحصول عليه ، واذن فلأفز بالاصلاح القضائى والاستقلال الذاتى بالسلاح الوحيد الذى يتاح لى . إننى سأشترى ضمائرهم . ان هذا الغاية جديرة بهذا البذل . »

ولكن الراجح أن التاريخ الذى ذكر لمهاجمته تركيا كان خاطئاً . فهو لا يتفق مع انتظام الضباط الامريكيين فى خدمته . فالتواريخ فى عقود خدمتهم اما سابقة قليلا لتاريخ افتتاح الترعة وإما بعيده . ثم انه لا يتفق مع الحقائق التى بسطها نوبار باشا فى الرسالة التالية التى كتبها فى باريس فى ١٢ مايو سنة ١٨٧٠ :—

« فى الحفلة الساهرة التى أقامها السفير الاسبانى ، قال لى لورد ليونز إن لورد كلارندون كان قد علم من نواح مختلفة ما اوصى به الخديو فى اميركا من السلاح وانه أمره (لورد ليونز) بأن يحدثنى فى الموضوع ويحذرنى بأن الطريق التى يسلكها سموه طريق وعر ولا يفضى الى شيء طيب : »

« ودعيت الى زيارة لورد ليونز فى اليوم التالى . فذهبت فأعاد على ما كان

قد قاله وأضاف اليه أن ستانتن (القنصل الجنرال البريطانى فى القاهرة) قد تسلم أوامر بأن يقابل الخديو فقلت إننى لا أعلم شيئاً مما يزعم من أمر شراء الأسلحة . فأجاب لورد ليونز بأنه يعلم كل العلم أننى غير مطلع على ذلك ، ولكن ماوصله من الحقائق صريح وقاطع ولا سبيل الى الشك فيه . ثم قال إنه اذا لم تحل المسألة فقد تسفر عن متاعب وعقد جديدة لا ترغب فيها أوربا . وقال إنه من الطبيعى أن الخديو يرغب فى أن يكون مستقلا ، ولكن لما كان سموه ذكياً وحكيما فأنه يدرك أن هذا التسلح يثير ريبة الباب العالى ومخاوف الدول [1] .

وفى مذكرة مؤرخة فى ١٠ مايو سنة ١٨٧٠ بعث بها نوبار إلى القاهرة ولكنها من إملاء فردينان ديلسبس تقرأ ما يلى : —

« قابلت الآن دون ٥٠ جرامون فسألنى هل أعلم ما يفعله الخديو الآن فقلت لا . فبين لى أن حكومة الامبراطور تلقت معلومات عن معاهدة عقدها الخديو مع الولايات المتحدة ، ارتبط فيها سموه باستخدام نحو خمسين ضابطاً أمريكياً ، وأوصى بسفن حربية ، ومواد حربية وطربيدات ، وأنه عزم على أن يرفع علم الثورة على السلطان . قال الوزير : أنك تفهم الحالة . فأن فرنسا على الرغم من صداقتها لخديو مصر ، لا يسعها أن تؤيد هذه الخطة، وستضطر أن تنحاز إلى انكلترا وبقية أوربا . فاذا وقع ما يخشى فان أميركا بعيدة والخسارة لا تقع على مصر ولا على الترعة بل على الخديو [1] »

وفى كتاب آخر مؤرخ فى ١٨ ما سنة ١٧.،. نجد ما قاله أميل أوليفيه رئيس وزراء فرنسا لنوبار : —

« قل لسموه باسمى ، كصديق ، أن هذه الأسلحة تثير القلق ، وأن الحكومة ولا سيما الامبراطور لا ترغب فى عقد عقد ، وأن هذه الأسلحة بدلا من أن تعزز مكانة الخديو توهنها [1] .

(١) مخطوطات عابدين : وثائق الاصلاح القضائى ١٨٦٠ — ١٨١٥

لو عمد الكاتب إلى كتابة رسالة فى أدب النفس ، لكان يلوم اسماعيل لأنه عمد إلى السلاح الوحيد المتاح له عند ما وقفت أوربا هـذا الموقف . كان لابد له من أن يلين لهذا الضغط السياسى . وقد حقن أنهراً من الدماء ووفر أكياساً من الذهب بما فعل ، وجنت مصر من عمله فائدة عظيمة ، وإن كان حصر النظر فى الناحية الأدبية من عمله لا يعترف بها . فلو سمح له بأن يحارب ، وأحرز الظفر فى تلك الحرب ، لكانت النفقة أعظم جداً من الأموال التى فرقها ابراهام بك على رجال لم يغوهم بماله بل كانوا جزءاً من من أداة حكومية فاسدة .

وإذا كانت مصر اليوم من أكثر الأمم رخاء ، فانها مدينة فى ذلك لعبقرية كرومر وبعد نظر اسماعيل . إننى لن أحاول هنا أن أسوغ التأكيد الأول بل أسوقه على أنه قول نهض عليه الدليل . أما العامل الأساسى فى فى القول الثانى فهو الاستقرار الذى تتمتع به مصر نتيجة للاصلاح القضائى الذى بذل ابراهام فى سبيله جهداً عظيما مشبعاً جشع الوزراء فى الاستانة بينما كان نوبار فى العواصم الأخرى يحاول إقناع رجال السياسة المجربين .

ولا بد من كلمة فى طبيعة هذا الاصلاح القضائى . إن أول ما توصف مصر فى القانون الدولى أنها دولة تتمتع الدول الأجنبية فيها بامتيازات خاصة . وهذا يعنى أن الأجانب فيها لا يحاكمون بمقتضى القانون المصرى فقانونها يشمل المصريين لا الأرض المصرية . فالانجليزى كان قبل هذا الاصلاح ، إذا باع بضاعة لبرتغالى ، أو الأسبانى إذا باع بضاعة لهولندى فيها لا يقيم أحدهما قضية فى محكمة مصرية استصداراً لحكم يؤيد حقه فى استيفاء ماله ، بل كان على الأول أن يقيمها فى القنصلية البرتغالية فيرضى بتفسير القنصل للقانون البرتغالى ، والثانى فى القنصلية الهولندية فيقبل تفسير القنصل للقانون الهولندى — وقد لا يفوز بأكثر من ذلك .

وكل هذا كان من شأنه أن يبث الاضطراب فى المعاملات التجارية ويحول دون ورود رؤوس الأموال الأجنبية لاستغلالها فى البلاد . فالاصلاح القضائى الذي كافح اسماعيل فى سبيله كفاح متشبث عنيد ، نص على انشاء قضاء مختلط أو دولى وعلى اصدار قانون متناسق يطبق فى البلاد كأنه دولة داخل دولة . وقد لخص لورد كرومر فى احدى رسائله اختصاص هـذه المحاكم فقال : —

« أن تفصل فى القضايا المدنية والتجارية والنزاعات الناشئة من تملك الأرض بين الأوربيين (يريد الأجانب) والمصريين أو بين الأوربيين (يريد الأجانب) من جنسيات مختلفة أو بين الأوربيين (يريد الأجانب) والحكومة المصرية[1]

لما بدأ احتلال انجلترا مصر كان قد انقضى ست سنوات على انشاء المحاكم المختلطة . وكان من أثرها بث روح الاستقرار والضمان فى الأعمال حتى أصبحت مصر لا تحتاج إلا إلى استقامة السر افلن بارنج — كما كان يعرف لورد كرومر حينئذ — وصدق قصده وبارع خياله ، لكى تقام خزينتها على أساس سليم . ولولا ذلك العميد (برو قنصل) العظيم لضاعت الثمار الطيبة التى جنيت من الاصلاح القضائى ، ولكن لولا انشاء المحاكم المختلطة وما بثته من روح الثقة ، لانهار إلى الأرض الهيكل الذى أقامته انجلترا بسعيها الصادق . وإننا نقول هذا القول لأن المستر جلادستون ردد فى الشهور الأولى من احتلال انجلترا المصر : « اصبروا دقيقة من فضلكم . إذا لم تستعجلونا فاننا نغادر البلاد . » وبعد اعتزاله الحكم قال لورد سلسبرى القول نفسه بعد أن أسبغ عليه لهجة المحافظين .

ولقد انقضت سنون منذ كان التمهل والاناة شعار هؤلاء الساسة فى مصر ، وقد نشبت حرب عظيمة فى خلالها وكانت نتيجتها معاهدة سلام تعترف ببسط حماية انجلترا على مصر . ثم ألغى هذا النظام فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

(١) مصر بعد كرومر . تأليف اللورد لويد ص ١٧ المجلد الأول

إذ أصبحت مصر عندئذ « مستقلة استقلالا فيه تحفظ » . أما ما تعنيه هذه العبارة فلغز . ولكن يمكن أن يقال ان انكلترا ومصر ما زالتا — منذ ابتدع هذا اللغز الدبلوماسى ذهن خصب وأسندهُ إلى جندى كبير — تسعيان إلى الوصول إلى صيغة تمكن بريطانيا من الجلاء عن مصر .

ان رؤوس الأموال الأجنبية المثمرة الآن فى وادى النيل ، وهى مبالغ جسيمة ، ينظر أصحابها شزراً إلى المباحثات الدائرة بين لندن والقاهرة بشىء من الاطمئنان . وهى تفعل ذلك لأن الاصلاح القضائى الذى أراده اسماعيل وبذل ابراهام فى سبيله ألوفاً من الجنيهات لا يتأثر بهذه المحادثات . ذلك ان حصن القانون والنظام ، ومعقل حقوق التملك للمصريين والأجانب المقيمين فى مصر ، ليسا الآن — فى سنة ١٩٢٣ — انجلترا التى قد تجلو فى الغد ، ولكنها فى المحاكم المختلطة التى أوجدها اسماعيل . ان عينى كل انجليزى تتجه الآن إليها . وإن قلب كل انجليزى يخفق بحاجة مصر يتمسك بها كلما شاع بأن هناك محادثات دائرة . (١)

وإذا كانت مصر قد بلغت بين الدول مقاماً يمكن أصحاب السلطان فيها من بحث مستقبلها مع انجلترا ، فانها مدينة بهذا النصيب من الحرية والاستقلال الذاتى للفرمان الذى فاز به اسماعيل فى ٨ يونيه سنة ١٨٧٣ وكان لكيسه فضل كبير . إن ذلك الفرمان أيّد الفرمانات السابقة فى تحويل سيادة تركيا على مصر إلى مجرد اسم . وكل هذا يعنى أنه إذا كان العالم لا يرضى عن تشجيع ما يثير ، فعليه قبل أن يشتد فى الحكم على اسماعيل ، أن يتذكر أنه اجتنب بما فعل سفك الدم ، وكسب لمصر امتيازات متعددة ، ولم ينزع من تركيا شيئاً كان لها حق فعلى فيه .

ثم هنالك عنصر آخر لا يجب الاغضاء عنه عند ما يلام اسماعيل على

(١) لسنا فى حاجة الى القول بأن هذا العمل كتب قبل عقد المعاهدة المصرية الانجليزية وتوقيعها فى أغسطس سنة ١٩٣٦ وابرامها فى ديسمبر ١٩٣٦ وبعد توجيه الدعوة الى مؤتمر مونترو للبحث فى مسألة الامتيازات والمحاكم المختلطة . « المترجم »

إنفاقه مبلغ ٢٨٩ر٤٢١ جنيهاً على الأقل للفوز من تركيا بالاصلاح القضائى والاستقلال الذاتى . وهو منطو فى القول المأثور : « خير للذين يسكنون بيوتاً من الزجاج ألا يقذفوا حجارة » . فاللورد ملنر الذى وصف الخديو بقوله انه « غشاش أصيل » يقيم لنا الدليل على صحة هذا القول المأثور . فهو يقول فى كتابه « انجلترا فى مصر » :—

« ولا يمكن أن نصور تصويراً صادقاً مبلغ الفساد الذى كان الوكلاء الدبلوماسيون الأجانب — ولا سيما فى عهد اسماعيل — يعمدون إليه فى استعمال نفوذهم لينتزعوا من مصر المسكينة الضعيفة مالا لتوفية أوقح المطالب .

« لم يكن الغرض الأساسى من الفوز بامتياز ما فى تلك الأيام استغلال ذلك الامتياز استغلالا نافعاً ، بل اختراع سبب لاهماله ثم مطالبة الحكومة بتعويض . وعلاوة على ذلك كانت كل خسارة تصيب أى أجنبى ، أو أى ضرر يلحق به حتى ولو كان ناشئاً عن حادث هو المسؤول عنه ، فرصة تغتنم للمطالبة بتعويض . فاذا سرق ماله وقع اللوم على الحكومة لأنها لم تقم الحراس الاكفاء . وإذا جنح زورقه إلى الشاطىء لام الحكومة لأنها لم تنظف قعر النهر مما تراكم فيه . ويقال إن اسماعيل قال لأحد حشمه فى خلال مقابلة مع أحد الأجانب : اغلق تلك النافذة لأنه إذا أصيب هذا الكريم بزكام كلفنى ذلك ١٠ آلاف جنيه ، وليس فى هذا القول أى مبالغة .

« فلما أنشئت المحاكم المختلطة ، كانت المبالغ المطلوبة من الحكومة تعدل ٤٠ مليون جنيه . أما ماتمثله هذه المبالغ من الضرر الذى لحق بالمطالبين بها ، فيمكن أن يتبين من أن أحدهم كان يطالب بمبلغ ٣٠ مليون فرنك فحكمت له المحاكم المختلطة بألف جنيه »[١]

ان العبرة التى تستخلص من هذه الفقرة المقتبسة واضحة . فاسماعيل كان واقفاً وظهره الى الجدار . وقد كانت بعض الوزارات الأوربية تؤيد

(١) كتاب اللورد ملنر المذكور ص ٤٤

هؤلاء المبتزين وتحرضهم على ابتزاز المال من الخديو . وهذا قول فيه معنى التحدى ، ولكنه يستنتج من كلمات اللورد مانر التى تقدمت . أى من قوله : « ولا يمكن أن نصور تصويراً صادقاً مبلغ الفساد الذى كان الوكلاء الدبلوماسيون الاجانب ـ ولا سيما فى عهد اسماعيل ـ يعمدون إليه فى استعمال نفوذهم لينتزعوا من مصر المسكينة الضعيفة مالا توفية لأوقح المطالب »

إن الدول لم تأذن لاسماعيل فى محاربة تركيا لكى ينتزع منها بسيفه الاصلاح القضائى والاستقلال الذاتى . فكان عليه أن يختار بين دفع مبلغ ٣٠ مليون فرنك توفية لطلب قدّرته المحاكم المختلطة بألف جنيه وشراء الخلاص من هذه الحالة بأشباع جشع الموظفين العثمانيين . فهل من الانصاف أن يلام على سعيه إلى حماية نفسه بوسائل مخالفة للتعاليم الأدبية حالة أن قبوله المحافظة على أساليب الضغط الدبلوماسى الاوربى يعنى انتحاراً قوميا . إذا كان ذلك من الانصاف فالمثل اللاتيني السائر «Salus populie suprema lex» أى « سلامة الشعب هى القانون الأعلى » خطأ فى خطأ .

أما اوربا فمانعت فى التخلى عن امتيازاتها ولم تقف من الاصلاح القضائى موقف عطف ورضى . إلا أن معالجة انجلترا للموضوع كانت مما يشرفها . وقد استغرق سعى نوبار شهوراً تحولت إلى سنين قبلما فاز من الوزارات الأوروبية بالموافقة على إنشاء المحاكم المختلطة . وظلت فرنسا تمانع فى انشائها بعد موافقة الدول الأخرى ، ولما أعربت عن رضاها كانت المحاكم قد بدأت عملها فعلا . إن قصة المساعى التى بذلها نوبار من أقصى أوربا الى أقصاها فصل خطير فى ملك اسماعيل .

أنبئت القاهرة فى ١٨ اكتوبر سنة ١٨٦٧ أن وزارة الخارجية البريطانية « تعترف بضرورة الاصلاح القضائي ، وتكره مساوىء النظام القائم وتعهدت ببذل معونتها مع الدول على شريطة تعهد الحكومة المصرية بموافقة الدول »[١]

---

(١) محفوظات عابدين : ملف الاصلاح القضائى ١٨٦٧

وفى ٨ نوفمبر اتصل بمصر من المانيا أن المانيا وافقت على مبدأ الاصلاح القضائى على شريطة حل مشكلة الضمانات التى تمنح للأجانب حلا يبعث على الرضا وعلى شريطة تدبير فترة الانتقال وإنشاء مدرسة للحقوق لتدريب قضاة المستقبل [1] . ولكن الأمور لم تسر هذا السير الحسن فى فرنسا. فكتب نوبار إلى القاهرة فى ٥ مارس سنة ١٨٦٩ ما يلى : —

«أشار على الجنرال فلورى بأننى اذا كنت أرغب فى الوصول بالمفاوضات الى خاتمة تبعث على الرضاء فعلى أن أطلب مقابلة الامبراطورة وأن أقول لها ان مولاى الجليل قد أمرنى بأن أنبئه هل جلالتها تنوى زيارة مصر لحضور الاحتفال بافتتاح ترعة السويس ، لأنه إذا كانت تنوى ذلك فهو يرغب فى اعداد الاحتفال بها احتفاء يليق بمقام امبراطورة عظيمة وفتانة. وقد قال الجنرال إن هذا العمل يبعث على اغتباطها ، وانها هى المسيطرة على لافاليت (المركيز ده لافاليت كان وزير الخارجية حينئذ : المؤلف) وانه اذا لم نفعل قد تطول المفاوضات

« أما لورد ليونز الذى قابلته بعد ظهر اليوم فقد قال لى إن المركيز ده لافاليت حسن الاتجاه ولكنه غير مستعجل لأن مشكلة البلجيك تستغرق معظم وقته . وإننى لمتردد فى الاتجاه الى الامبراطورة على نحو ما أشار الجنرال فلورى من دون أن أتلقى تعليمات أولا من سموكم [2]»

إن حرق البخور على مذبح زهو امرأة ، يلقى ضوءا على ناحية من خلق اسماعيل . فقد زعم انه أنفق عشرات الألوف من الجنيهات فى الاحتفاء بأصحاب التيجان الذين حضروا حفلة افتتاح الترعة . والراجح أن هذا الزعم صحيح . ولكن كتاب نوبار المؤرخ فى ٥ مارس سنة ١٨٦٩ يدل على أن ذلك الانفاق لم يكن جزافا وان الأبهة التى قابلهم بها كانت اسلوباً من أساليب حملته فى سبيل الاصلاح القضائى

(١) محفوظات عابدين . ملف الاصلاح القضائى ١٨٦٧
(٢) « « « « « ١٨٦٩

وعلى كل حال يظهر أن الأمبراطورة اعجبت بأطراء نوبار عند ما أذنت له فى مقابلتها . فسارت الأمور على مايرام ، وفى ٢٤ مارس سنه ١٨٦٩ أرسلت البرقية التالية الى القاهرة :—

« عندى من الوزارة ماثبت لى أن قبول الحكومة الفرنسية أصبح مؤكداً . فلى أن أهنىء سموكم . ولاريب ان وفاة مدامه دولافاليت قد يؤخر صدور البيان الرسمى بضعة أيام » (١)

وإذ كان نوبار يبذل مساعيه فى أوربا ، راجع اسماعيل محفوظاته فلاحظ أن أحداً لم يفاتح الولايات المتحدة الأمريكية فى الموضوع . كان يعلم أن وشنطن كانت قد أخرجت نبوليون الثالث من المكسيك ، وكان يحل تلك الجمهورية الغربية أعظم الاجلال . وإذن فليس يعجب الباحث إذ يرى أنه كتب الى نوبار فى ١٢ يوليو سنة ١٨٦٩ كتاباً بدأه بما يلى .

« عزيزى نوبار : فى موضوع الاصلاح القضائى لم نفاتح الولايات المتحدة بعد . فيجدر بنا أن نفعل ذلك الآن » (٢)

وكذلك كان . والظاهر أن وشنطن كانت قد تلقت أنباء رسمية عما يدور فى هذا الصدد . ويقول القاضى برنتن : ولكن من سخرية القدر أن أول نبأ اتصل بحكومة وشنطن عن مشروع الاصلاح كان مفرغاً فى قالب نداء الى الولايات المتحدة لتستعمل نفوذها لمنع تحقيقه ، وكان هذا النداء باسم امة أحد أبنائها اليوم عميد المحاكم المختلطة ومقدم رجال القانون فى مصر . ففى رسالة مؤرخة فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٦٧ موجهة الى وزير خارجية أمريكا أعربت حكومة اليونان عن رأيها بأنه يبدو أن تعديلا خطيراً كهذا ولا سيما لأنه يمس جميع حقوق الأجانب تقريباً فى مصر ، يعد سابقاً لأوانه وأن الجهل والتعصب والمفاسد المتأصلة فى العناصر الوطنية تحول دون دعوتها

(١) و (٢) محفوظات عابدين . ملف الاصلاح القضائى ١٨٦٩

لممارسة أعلى وظائف القضاء » [١]

ان المعارضة الناشئة عن وقوف حكومة اليونان هذا الموقف وضعت عراقيل كثيرة فى طريق نوبار . ولكنه كان قادراً على النهوض بالتبعة الملقاة عليه . كان متصفاً بالتفاؤل وحسن الحيلة والصراحة ، فلم يقنط من طرق أبواب الوزارات فى أوربا . ولكن روسيا القياصرة لم تكن جزءا من أوربا أكثر من روسيا السوفيت الآن . وكان نظرها الى الواجب يختلف عن نظر لندن . فالذهب كان فى نظرها مفتاحاً من مفاتيح التعقل . وإذن كان لابد من الاعتماد على مساعى إبراهام فى مفاوضتها . فأرسلت اليه برقية فى ١٣ يناير سنة ١٨٧٣ وكان لايزال فى الأستانة فاذا البرقية تنطوى على مايلى :

« يجـــدر بك أن تأخذ مبلغ ٨ آلاف جنيه من سندات (القنصليد) وضعها فى ظرف واكتب عليه عنوان الجنرال إيجناتيف . ثم اختمه بالشمع الأحمر واكن لا تستعمل ختمك . ثم سلمه الظرف وقل له إنك تلقيت هذا الظرف بالسفينة الخاصة التى جاءت لتنقل جهاز ابنتى . فاذا سأل عما فيه فيه فقل له إنك لا تعلم . واجتنب أن يفتح الظرف أمامك حتى يظن أنك لا تعلم شيئا عما فيه [٢] »

كانت روسيا فى تلك الأيام نصيرة الروم الأرثوذكس من المسيحيين . وكانت ذات سلطان عظيم فى الاستانة ، وكانت تطمح إلى مد نطاق امبراطوريتها الى البوسفور . وكان سفيرها من أعظم السفراء الموفدين إلى الباب العالى مقاما ونفوذاً . فلو عارض فى الاصلاح القضائى لتعذر على اسماعيل تحقيق ما يصبو اليه . وقد كان الجنرال إيجناتيف سفير القيصر ، ولذلك كانت خطة اسماعيل تنطوى على كسب عطف هذا السفير . فأقبل ابراهام على عمله بما عرف به من الدقة والنظام . وفى يوم ١٥ يناير أنبأ اسماعيل بأنه سيدبر مسألة الظرف وفقاً لتعليماته ثم يسلمه للجنرال ايجناتيف [٢]

(١) اشتراك اميركا فى المحاكم المختلطة تأليف جاسبر برنتن القاضى بالمحاكم المختلطة بالاسكندرية ص٧٣

(٢) محفوظات عابدين : ملف ابراهام سنة ١٨٧٣

إلا أن سير الأمور كان بطيئاً . ولم يستطع «مراقب» الخديو أن ينبىء مولاه بأى تقدم نحو الغرض إلا فى ١١ فبراير . قال فى رسالته :

« قال لى « البنكير » كامارا إنه إذا شئنـــا أن ننهى مسألة الاصلاح القضائى فعلينا أن نعطيه المال الذى وعد به ، لأن التدبير قد تم تقريباً بفضل ايجناتيف الذى يطلب عشرين ألفاً من الجنيهات . فقلت له : إننى وعدتك حقيقة بمبلغ من المال ولكننى فعلت ذلك على شرطين ، أولهما : أن تأتينى بكتاب من إيجناتيف بأن روسيا توافق على جميع الشروط . وثانيهما : أن تنتهى المسألة فى خلال شهرين . فذهب كامارا ثم عاد وهو يقول ثق بى عند ما أقول لك إن إيجناتيف قد بذل جهده . ولكن المسألة لم تنته بعد . وقد تطول إذا لم يتسلم المبلغ الذى وعد به » [(١)]

وتلقى ابراهام رداً من القاهرة فى اليوم نفسه ومؤداه أنه قد خوله دفع ٨ آلاف جنيه وأن الباقى وهو ١٢ ألف جنيه يرسل عند ما يسلمه ايجناتيف كتاباً ينص على أن حكومته خولته حق الموافقة على الاصلاح القضائى المقترح . فكان رد ابراهام على هذا مؤرخاً فى ١٣ فبراير وقد أكد فيه أنه سلم إيجناتيف مبلغ ٨ آلاف جنيه على أساس القواعد التى وضعها الخديو . فلما كان أول مارس جعل كامارا يشدد على ابراهام بوجوب دفع الباقى من المبلغ وهو ١٢ ألف جنيه للسفير وأنبأه بأن الرسالة الخطيرة التى تنص على الموافقة ستسلم فى هذا المساء . وقد سلمت فعلا ولكنها كانت كما يصفها المحامون « مبهمة وعامة وغير محدودة » . فلما أبلغت محتوياتها إلى الخديو بالبرق أبرق سموه الى ابراهام بتاريخ ٣ مارس :

« لا معنى لهذا الكتاب . ومن دواعى الأسف أن يكون قد تسلم ١٢ ألف جنيه لأنه لن يعطينا كتاباً آخر إلا لقاء مبلغ آخر من المال[(١)]»

---

(١) محفوظات عابدين ملف ابراهام ١٨٧٣

وقد كان ابراهام عارفا بمداخل هذه المعاملات ومخارجها فلم يخدع فأبرق إلى مولاه :

« على الرغم من إصرار كامارا أبيت أن أدفع ١٢ ألف جنيه وأخشى أن يكون ذلك قد غاظ ايجناتيف . أما كامارا فيقول انه سيأتيني بكتاب آخر يحتوى على ما نرغب فيه وما يشدد نوبار فى الحصول عليه . وعند ما يقول نوبار إن الكتاب يفى بالقصد أسدد المال » .

وفى ١١ مارس أنبأ ابراهام مولاه بأن كامارا جاءه بكتاب آخر وطلب الباقى من مال إيجناتيف . وكان هذا الكتاب يفضل الأول ولكنه لا يفى بما نطلب . فعدل . وكانت النسخة التى كتبت فى ١٦ مارس وافية بالغرض فأبرقت تعليمات من القاهرة إلى ابراهام بدفع مبلغ ١٢ ألف جنيه وقد جاء فى برقية من ابراهام الى الخديو بالتاريخ نفسه العبارة التالية :

« مولاى الجليل . دفعت مبلغ ١٢ ألف جنيه لايجناتيف فكان شديد الاغتباط » .

إن سرد هذه القصة الأليمة من قصص الجشع الروسى يبين كيف تغلب الخديو على إحدى العقبات التى هددت مشروع الاصلاح القضائى بالحبوط . وقد كانت هناك عقبات أخرى ولكن نوبار تخطاها بمنطق السياسى المحنك ، ولباقة الدبلوماسى البارع .

فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٦ احتفلت مصر وبلدان الغرب بانقضاء خمسين سنة على إنشاء المحاكم المختلطة التى كان اسماعيل عظيم الاهتمام بها ، والتى حققت ما عقده عليها من الآمال .

الفصل الرابع عشر

تقرير كايف

هذه النفقات الطائلة كانت باعثاً على نقص ما فى يدى اسماعيل من النقد. فلما كان شهر نوفمبر من سنة ١٨٧٥ فى منتصفه بعث لورد دربى، وكان وزير الخارجية البريطانية حينئذ، البرقية التالية إلى قنصل بريطانيا العام فى القاهرة:

وزارة الخارجية

١٥ نوفمبر ١٨٧٥

« أنبئت حكومة جلالتها بأن نقابة فرنسية عرضت أن تشترى أسهم الخديو فى شركة ترعة السويس وأنه قد يقبل. فعليك أن تتثبت من هذه الحقائق وترفع تقريراً عنها » (١)

لم تكن رغبة اسماعيل فى بيع أسهمه هذه ناشئة عن كونه مبذراً. فقد كان يملك ١٧٦٦٠٢ من ٤٠٠ ألف سهم. ولكن دخل هذه الأسهم إلى يوليه سنة ١٨٩٤ كان قد منح لشركة ترعة السويس توفية للتعويض الذى حكم به نبوليون الثالث (٢) وعلاوة على كون هذه الأسهم لا تدر عليه ربحاً،

---

(١) كتاب « شراء اسهم السويس » الفرنسى لمؤلفه شارل ليزاج ص ٦

(٢) » » » » » » » » » ص ٢٧

كانت الجمعية العمومية لحملة الأسهم قد قررت فى اجتماع عقدته يوم ٢٤ أغسطس من سنة ١٨٧١ أن تجرد هذه الأسهم من حق الاقتراع حتى يوفى دين الشركة كاملا" [١]

وكانت نتيجة هذا القرار أن الخديو وهو الذى يملك نحو خمسى أسهم الشركة العامة ، لم يكن له كلمة فى إدارة شركة كان قد بذل ما بذل فى سبيلها ، علاوة على كونه مساهماً عظيما فيها. فاحتج على هذا القرار ، لكونه غير منصف وغير شرعى . قال ليزاج فى رسالته الوافية المتقنة : — ولكن اسماعيل رغبة منه فى اجتناب أى نزاع وافق على أن يمنح المسيو فردينان ديلسبس توكيلا" لتمثيل أسهمه عند الاقتراع[٢] . أى أنه بعد ما أصدر نبوليون حكمه وهو حكم وجه اليه نقد شديد من باحثين مجردين عن الهوى، عقد اجتماع عام فى ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧١ واتخذ قراراً مطعوناً فى شرعيته فلما أبى اسماعيل أن يتقيد بأسلوب قائم على التحكم كهذا الأسلوب ، أقنع بخدعة ظريفة ، بأن يعين فردينان ديلسبس وكيلا عنه . فكأنه حُمِلَ على الموافقة على القرار الذى اتخذه حملة الأسهم .

وخلاصة هذه الحوادث جميعاً أن الخديو شعر بأنه قد غبن وأنه خير له أن يتخلى عن أسهم كان لابد أن تبقى لاتدر ربحا حتى شهر يوليه من سنة ١٨٩٤ وعلاوة على ذلك كانت كرامته تأبى أن تسلم برؤية فردينان ديلسبس متصرفا فى أسهمه كأنه سيدها. أما المبلغ الذى عرض ثمناً لهذه الأسهم فكان بالقياس الى ما كانت عليه الأحوال سنة ١٨٧٥ مبلغاً سخياً . وكان قبول اسماعيل الثمن والشروط التى عرضت عليه فى نظره صفقة مالية حسنة . فبها فاز بنقد كان يحتاج اليه ومسحت الاهانة الناشئة عن تصرف فردينان ديلسبس بها عند الاقتراع .

---

(١) كتاب « شراء أسهم السويس » الفرنسى لمؤلفه شارل ليزاج ص ٢٨

(٢) « « « « « « « « ص ٢٨

إن شركة ترعة السويس وقفت موقفاً لا ينطوى على الود لاسماعيل عندما جردت اسهمه من حق الاقتراع . ومن الواضح أن بيع اسماعيل هذه الأسهم للحكومة البريطانية لم يمنح لندن حقوقا جردت منها هذه الأسهم عندما كانت ملك اسماعيل . ولكن الشركة العامة لم تكن تجرؤ على أن تطبق على المالك الجديد القرار الفنى الذى وضع ليطبق على البائع . لقد وجه طعن الى شرعية هذا القرار ، ودزرئيلى أبى أن يتقيد به .

ويظهر من مراجعة المادة الحادية والخمسين من قانون شركة القنال أن لكل من يملك ٢٥ سهما حقاً فى صوت «واحد» ، ولكن لا يحق لأحد من حملة الاسهم أكثر من عشرة أصوات[1] مهما يكن عدد الأسهم التى يملكها. وقد وضعت هذه المادة أصلا لتثبت للعالم أن محمد سعيد باشا لن يملى على الشركة الجديدة خطتها إملاء . فلما باع الخديو اسهمه للحكومة البريطانية ، نشأت مسألتان . أولاهما : هل القرار الذى جرد أسهم اسماعيل من حق الاقتراع الى سنة ١٨٩٤ قرار شرعى ؟ وثانيهما : أصحيح من الناحية القانونية أن هذه الأسهم (١٧٦,٦٠٢) ليس لها الا عشرة أصوات ؟

فراجعت الحكومة البريطانية فقهاء القانون فحكموا : أن فصل الكوبونات لم يضعف حقوق حملة الأسهم فى ممتلكات الشركة . . . وأن الذين يذهبون الى أن فصل الكوبونات يحول دون أن يكون لحملة الأسهم كلمة فى شؤون الشركة مازالت هذه الأسهم خالية من كوبونات ، يقفون موقفا مخالفا للمنطق العملى فى هذه الصفقة . . . ولما كانت هذه الأسهم الآن ملك أمة لا ملك شخص فرد ، فالمادة فى قانون الشركة التى تحدد عشرة أصوات لهذه الأسهم لا تطبق الآن ومالكها أمة»[2]

قد تمكن اقامة الحجة على أن هذا التدليل ليس بمقنع ، ولكن يظهر أن

---

(١) فى الاصل الانجليزى one vote أو صوت واحد وفى آخر الفقرات التالية تذكر «عشرة اصوات» لذلك رجحنا ان one vote خطأ مطبعى فكتبنا «عشرة أصوات» (٢) هلبرج ص ٢٤٨

المسيو ديلسبس وشركاءه اقتنعوا به . وليس ثمة من يلومهم لأنهم سلموا بحقائق الحياة ، ولكن موقفهم بوجه عام ، يدل على أن اسماعيل رأى نفسه فى سنه ١٨٧٥ فى محيط لا يطاق فرحب بالفرصة التى اتاحت له أن يقطع صلته بمشروع تسلم مقاليدهُ رجال أصبحوا متنكرين له . إلا أن حصته البالغة ١٥ فى المائة من ربح المشروع الصافى (وهى غير الاسهم) ضمنت له نصيباً من الارباح المتوقعة . وقد كان هذا العامل ذا شأن مقدم فى نظره لأنه يضمن لمصر نصيباً من الارباح الوفيرة التى توقعها ، وينقذه من إهانة جرحت كرامته .

وفى ١٦ نوفمبر تمت الصفقة التى وجه اليها نظر لورد دربى وسدد المال بواسطة آل روتشيلد فى ٢٥ نوفمبر . ولكن المبلغ الذى استوفاه الخديو وهو ٣٫٩٧٦٫٥٨٣ جنيها لم يكن إلا مدداً موقتاً وذلك لسببين: أولهما سعة نفقات اسماعيل ، وثانيهما سقوط أسعار السندات العثمانيـة والمصرية فى يوم ٥ أكتوبر من سنة ١٨٧٥ وقد كان الباعث على هذا الذعر تصريح الباب العالى بأن فائدة الدين العثمانى ستدفع النصف نقداً والنصف سندات فائدتها ٥ فى المائة ، خلال خمس سنوات ابتداء من أول يناير سنة ١٨٧٦ أى إلى أول يناير سنة ١٨٨١

وبعد وقوع الانهيار فى البورصة بثلاثه أيام أنبأ قنصل بريطانيا العام فى القاهرة لورد دربى رغبة الخديو فى « الفوز بخدمات موظف انجليزى كفء مطلع اطلاعاً وافياً على النظام المتبع فى خزينة جلالتها ليساعد وزير ماليته فى معالجة الفوضى التى اقر سموه بتفشيها فى تلك المصلحة من مصالح حكومته »

فعينت لجنة من الخبراء برآسة السر ستيفن كايف (كان المستر كايف حينئذ) المحاسب العام لحكومة جلالتها البريطانية وجاءت اللجنة إلى القاهرة وراجعت حسابات الخديو . وقد ضمنت بيان عملها تقريراً يعرف بتقرير

كايف . هذا التقرير هو الوثيقة التي حولها السر اوكلند كولفن واللورد ملنر ولورد كرومر إلى هراوة أصموا بها اسماعيل . ولكن تدبر محتوياته تدبراً دقيقاً يبين أنه كان حجة على واضعيه .

إن خلاصة التقرير يمكن أن توجز فى فقرة واحدة ، وهى الفقرة التى ختم بها واليك نصها :

« يبدو لنا من جميع الحقائق التى اجتمعت لدينا أن فى وسع مصر أن تتحمل مجموع ديونها الحاضرة بفائدة معقولة . إلا أنها لا تستطيع أن تستمر فى تجديد ديونها العائمة بفائدة ٢٥ فى المائة ولا أن تعقد قروضاً جديدة بفائدة ١٢ إلى ١٣ فى المائة لايفاء هذه الزيادة مما لا يعود على خزينة الدولة بقرش واحد من الربح » [1]

وقد سبق أن نقلنا فقرات من هذا التقرير ومنها ما يحتوى على القول التالى :

« تدل الاحصاءات على أن البلاد قد ارتقت من كل وجه فى عهد حاكمها الحالى ولكن على الرغم من ارتقائها فان حالتها المالية الحاضرة حرجة ومع ذلك فان نفقاتها على فداحتها ما كانت تفضى وحدها إلى الأزمة الحالية التى يجب اسنادها إلى فداحة شروط القروض التى عقدتها للنفقات المستعجلة الناشئة فى بعض الأحوال عن أسباب لم يكن للخديو سيطرة عليها » [2]

وفى ناحية أخرى من هذا التقرير عبارة لم يسبق اقتباسها . قال السر ستيفن كايف :

« إن هذه الحالة الباعثة على الأسف تعود على الأكثر إلى شدة شروط القرض الذى عقد سنة ١٨٧٣ لغرض خاص وهو توفية الدين العائم البالغ حينئذ ٢٨ مليوناً من الجنيهات . فبمقتضى هذه الشروط نقص المبلغ الاسمى

(١) كتاب مكاون : ص ٤٠٢

(٢) كتاب مكاون : ص ٣٩٢

من ٣٢ مليون جنيه إلى مبلغ حقيقى فى الظاهر قدره ٢٠٫٧٤٠٫٠٠٠ جنيه دفع منه تسعة ملايين جنيه بسندات الدين العام . فهذه السندات ابتاعها الدائنون بخصم كبير وأحياناً بسعر يبلغ ٦٥ فى المائة من السعر الأساسى ولكنها دفعت إلى الخزينة بسعر ٩٣ فى المائة من سعرها الأساسى. فزادت بذلك الأرباح التى جناها الدائنون . » [١]

وقد بين تقرير كايف أيضاً أن متاعب اسماعيل باشا لم تنشأ عن اشتداد أصحاب السندات فى شروطهم فقط ، بل لأن « الخديو حاول أن يتم فى خلال بضع سنوات وبايراد محدود ، أعمالا كان يجب أن توزع على سنوات عديدة ونفقاتها تكفى لارهاق أغنى الأمم . » [٢]

وقد أعرب السر صموئيل بيكر عن هذا الرأى فى عبارة أخرى قال :

« كان اسماعيل باشا سابقاً لعصره فقرر انجاز عمل يحتاج إلى سنين متعددة من الكدح والصبر . انه عزم على الوصل بين السودان ومصر السفلى بسكة حديد ليفتح بذلك مساحات شاسعة من البلاد الخصبة للتجارة العالمية . ان خطته كانت تشمل مشروعات عظيمة . . . وحكمه كان عدواً سريعاً . انه كان روح التقدم الوثابة» [٣]

وقال : « ان هذه الأعمال العظيمة صدرت عن ذهن اسماعيل باشا الذى أنجز فى خلال سبع عشرة سنة أكثر مما أنجز فى مصر منذ أيام فتح العرب » [٤]

أما قنصل أمريكا العام الذى أشرنا إلى تقريره غير مرة « فوافق على لبّ الرأى الذى أعرب عنه السر ستيفن كايف لأنه أنبأ حكومته « بأن مصر تستطيع حين تشاء أن تسترد مكانتها بوقف النفقات الاستثنائية على الأشغال

(١) كتاب مكاون ص ٣٩٦

(٢) « « ص ٣٨٤

(٣) مقال « إصلاح مصر » فى مجلة الفورتنيتلى نوفمبر ١٨٨٢ ص ٥٣٧

(٤) السر صموئيل بيكر : ترجمه تأليف مرى وهوايت ص ٢٨٣

العامة والاصلاحات الداخلية وسلوك سبيل الاقتصاد العادى » [١]

وإلى القارىء أرقاماً من تقرير كايف تؤيد الاستنتاج بأن أصحاب السندات ابتزوا مال الخديو وتعزز القول بأن « مصر كانت تستطيع أن تحمل عبء دينها بمعدل معقول من الفائدة »

السنة	مبلغ القرض بالجنيه	المبلغ الذى قبض بالجنيه	ملاحظات
١٨٦٤	٥ر٧٠٤ر٢٠٠	٤ر٨٦٤ر٠٦٣	
١٨٦٥	٣ر٠٠٠ر٠٠٠	٢ر٦٤٠ر٠٠٠	
١٨٦٦	٣ر٠٠٠ر٠٠٠	٣ر٠٠٠ر٠٠٠	ليس ثمة تفصيلات عن المبالغ التى قبضت من الأصل ولكن الأرجح الأصل كله
١٨٦٧	٢ر٠٨٠ر٠٠٠	٢ر٠٨٠ر٠٠٠	
١٨٦٨	١١ر٨٩٠ر٠٠٠	٧ر١٩٣ر٣٣٤	
١٨٧٣	٣٢ر٠٠٠ر٠٠٠	٢٠ر٧٤٠ر٠٧٧	
١٨٧٠	٧ر١٤٢ر٨٦٠	٥ر٠٠٠ر٠٠٠	

إن فى هذا الجدول شيئاً واحداً لا يسيغه القارىء . وهو القول فى باب الملاحظات عند الكلام على القرضين اللذين عقدا فى سنتى ١٨٦٦ و ١٨٦٧ أنه « ليس ثمة تفصيلات عن المبالغ التى قبضت من الأصل ولكن الأرجح الأصل كله » . إن هذه لهجة لا تنتظر من محاسبين خبراء . فالرأى السائد أنه عندما يدعى محاسبون خبراء ليقدموا تقريراً على طائفة من الدفاتر ، يحذفون كلمة « الأرجح » من قاموسهم . اذ المنتظر منهم أن يذكروا الحقائق كما هى لا أن يشغلوا بالتخمين . فهذا التعبير الغريب فى تقرير كايف قد يكون الباعث عليه أن حسابات الحكومة المصرية كانت قبل سنة ١٨٧٦ فى حالة فوضى من ناحية ، وكانت تكتب باللغة العربية بواسطة كتبة أقباط ، من ناحية أخرى. ففهمها كان متعذرا على محاسبين انجليز لا يعرفون شيئاً من الكتابة العربية أو تعقيدات الأساليب القبطية فى مسك الدفاتر .

(١) محفوظات المفوضية الامريكية بالقاهرة . المراسلات الرسمية ١٨٦٩ - ١٨٧٣ ص ٤٦٨

وليس يهمنا هذا أو ذاك ، وإنما المهم أن الصورة التى رسمها تقرير كايف كانت فى صالح اسماعيل . ولكنها لم تنشر عند إتمامها . وسبب ذلك أن الحكومة البريطانية والخديو حسباها وثيقة سرية القصد منها إطلاع وزارة الخارجية البريطانية والسلطات المصرية على حقيقة الحال . ولكن رجال المال عرضة للاهواء سريعو التأثر . وكانوا يتوقعون أن يطبع التقرير ويذاع . فلما لم يطبع وينشر قلقوا ودبروا الوسائل لالقاء أسئلة عنه فى مجلس النواب البريطانى . فرد المستر دزرئيلى نائباً عن حكومة جلالة الملكة ، فقال وهو صادق فيما قال : إنه لا يعارض فى نشر التقرير ، ولكن لما كان الخديو لم يأذن فى نشره ، فحكومة جلالتها ترى انه لا يسعها أن تنشره

ففسر هذا الرد فى البورصة بأنه ينطوى على أن اسماعيل يخشى نشر التقرير ، مع أن المستر دزرئيلى لم يتصد إلى هذا . ولكن أسعار السندات المصرية انهارت بسبب هذا التعليل الخاطىء لموقف الخديو ، فلما نشرت هذه الوثيقة بعد عشرة أيام كان الضرر قد وقع ، والجمهور قد قرر موقفه . والراجح أن أفراداً قلائل فقط طالعوا التقرير . فالماليون يدرسون وثائق من هذا القبيل ، ولكن العامة لا تفعل . وأصحاب البنوك والسماسرة لم يعنوا باذاعة ما قاله السرستيفن كايف عن أن المرابين كانوا قد أرهقوا مصر ، وأن « البلاد كانت قد تقدمت من كل ناحية فى عهد حاكمها الحالى » . ولكن المفروض أن لورد كرومر وغيره من المؤلفين الذين يوافقونه قرأوا تقرير كايف . والظاهر أنهم قرأوه من دون أن يدركوا مغزاه .

خذ مثلا على ذلك الفقرة المقتطفة من كتاب مصر الحديثة ، وهى الفقرة التى ذكرناها غير مرة فى هذا الكتاب :

«إن فى هذا الحساب أمرين بارزين أولهما أن مجموع الدخل السنوى عن تلك السنوات وهو ٤٠١ و٢٨١ و٩٤ من الجنيهات هو أقل بقليل من المبلغ الذى أنفق على الادارة ، وعلى الجزية المدفوعة إلى الباب العالى ، وعلى أعمال

لا شك فى نفعها . أضف إلى ذلك نفقات يشك فى نفعها وفى صلاح السياسة القائمة عليها مما يرفع المبلغ الختامى إلى ٩٦٦ و٢٤٠ و٩٧ جنيهاً . أما تعليل كبر الدين الواقع على مصر فليس أمامنا سوى مشروع ترعة السويس . وقد استنفد ريع القروض والديون كله فى إيفاء الفائدة ومال الاستهلاك ما عدا المبلغ الذى أنفق على ذلك العمل العظيم »

وقد سبق هذه الفقرة فى تقرير كايف جدول يحتوى على الحقائق والأرقام التالية :

ان حساب الدخل والخرج للسنوات الواقعة بين سنة ١٨٦٤ وسنة ١٨٧٥ كما يلى :

الايراد		جنيه
ايرادات الحكومة		٩٤ر٢٨١ر٤٠١
قروض		٣١ر٧١٣ر٩٨٧
بيع أسهم ترعة السويس		٣ر٩٧٦ر٥٨٣
الدين العائم		١٨ر٢٤٣ر٠٧٦
	المجموع	١٤٨ر٢١٥ر٠٤٧

النفقة		جنيه
الأدارة		٤٨ر٨٦٨ر٤٩١
الجزية للباب العالى		٧ر٥٩٢ر٨٧٢
أعمال نافعة		٣٠ر٢٤٠ر٠٥٨
نفقات استثنائية بعضها لاشك فى نفعه وبعضها ذو نفع مشكوك فيه وبعضها تحت ضغط أصحاب المصلحة		١٠ر٥٣٩ر٥٤٥
فوائد ومال استهلاك		٣٤ر٨٩٨ر٩٦٢
ترعة السويس		١٦ر٠٧٥ر١١٩
	المجموع	١٤٨ر٢١٥ر٠٤٧

ولو أن لورد كرومر حلل هذه الأرقام الشاخصة اليه عندما نقل الفقرة التى سبق اقتباسها لوقف عقله المنطقى عند بند « قروض : ٣١ر٧١٣ر٩٨٧ جنيها » المدون فى باب الايراد ، ولطلب تفسيراً له . إلا أنه على ما يظهر كان مبلغاً يسيراً فى جدول ديون رجل جرى على عادة الاسراف فى الاقتراض كاسماعيل ! ولو أن أشد نقدة اسماعيل ادرك قيمة هذا العامل لصادف مشقة عظيمة فى فهم هذا البند : « قروض ١٣ر٧١٣ر٩٨٧ جنيها » والظاهر أنه يعنى أن اسماعيل جمع هذا المبلغ من قروض مختلفة . ولكن تقرير كايف يذكر قبيل ذلك فى عمود « المبالغ التى استوفيت » تفصيلات مختلفة تدل على أن السير ستيفن كايف وزملاءه يصرحون بأن اسماعيل أخذ من قروضه مبلغاً مجموعه ٤٥ر٥١٧ر٤٧٤ جنيها .

وقد كان من الواجب على لورد كرومر أن يتردد فى قبول أحد هذين المبلغين لأنه كتب فى مؤلفه «مصر الحديثة» ما يلى :— « بلغ دين مصر الموحد فى سنة ١٨٧٦ بما فيه قروض الدايرة مبلغ ٦٨ر١١٠ر٠٠٠ جنيه . وكان هناك علاوة على ذلك دين « عائم » قدره نحو ٢٦ مليوناً من الجنيهات »[1]

إن هذين المبلغين يتحديان الحقائق التى ذكرها السير ستيفن كايف لان تقريره الذى يشمل سنة ١٨٧٥ الى ختامها يجعل مجموع القروض ٦٤ر٨١٧ر٠٦٠ جنيها ومبلغ الدين العائم ١٨ر٢٤٣ر٠٧٦ جنيها .

فمن الواضح أن لورد كرومر أبى أن يسلم بالأرقام التى ذكرت فى تقرير كايف، سواء أكانت تلك الأرقام تمثل مجموع القروض أم كانت تمثل مجموع الدين العائم . ولو أنه تغلغل فى بحثه لوجد أنه أخطأ فى تعيين مبلغ النفقة على ترعة السويس إذ جعله ١٦ر٠٧٥ر١٠٩ جنيها . وقد سبق لنا فى فصل آخر أن أثبتنا هذا الخطأ . وإنما نكتفى هنا بأن نقول إن ضخامة المبلغ كانت يجب أن تكفى لاثارة حب الاستقصاء فيه . إن رأس مال شركة

---

(١) مصر الحديثة : كرومر جـ ١ ص ١١

ترعة السويس كله يبلغ ٨ ملايين من الجنيهات . والحكم الذى حكم به نبوليون الثالث على اسماعيل لم يبلغ إلا ٣٫٣٦٠٫٠٠٠ جنيه. ولما كان مجموع المبلغين لا يعدل إلا ١١٫٣٦٠٫٠٠٠ جنيه . فكان لا بد للورد كرومر من التساؤل عن الفرق لو لم يحل اخلاصه الشديد وأراؤه المستحكمة ، دون قيامه بعمل حسابى صغير .

إن هذا الخطأ الذى تطرق إلى حساب اسماعيل يلغى الميزانية التى وضعت له . ولو أتيح لمخيلة لورد كرومر التحليق ، ولو لم يتأثر بجلال الأرقام التى أوردها المحاسبون الخبراء ، لأدرك أن ٣٠٫٢٤٠٫٠٥٨ جنيها مضافة الى ١٠٫٥٣٩٫٥٤٥ جنيها تعدل مبلغاً أقل من المبلغ الذى أنفقه اسماعيل على الأعمال العامة سواء أكانت نافعة أم غير نافعة أم بين بين . إن مجموع هذين المبلغين يعدل ٤٠٫٧٧٩٫٦٠٣ جنيهات . ولكن أعمال البناء التى قام بها الخديو خلال ثلاث عشر سنة كانت تقتضى نفقة أكبر من ذلك وإن كانت فائدتها الحقيقة قليلة . وهذا يعنى أنه على منوال الخطاء فى جعل نفقة ترعة السويس — أى ١٦٫٠٧٥٫١١٩ جنيها — أكبر من الحقيقة ، كان الخطأ فيما ذكر عن نفقة الأعمال العامة المعزوة الى اسماعيل إذ جعلت يسيرة بالقياس الى صورة اسماعيل المرسومة فى كتاب «مصر الحديثة» .

وحقيقة الأمر قد جليت فى هذه الصفحات . وهى أن السر ستيفن كايف وزملاءه وجدوا أمامهم دفاتر حسابات بلغة وأرقام لا يعرفونها ، فكانوا كمن يتلمس سبيله فى الظلام . ثم أن وقتهم لم يتسع للقيام بمراجعة دقيقة . واليك بعض الحقائق التى توضح ما نريد . فى ٨ اكتوبر سنة ١٨٧٥ بعث القنصل البريطانى العام فى القاهرة برسالة الى لندن أفضت الى إنشاء لجنة كايف . وانقضت أيام قبلما عين أعضاء اللجنة . ثم حزموا أمتعتهم وسافروا الى القاهرة . وكان لا بد من الاحتفال بهم بعد وصولهم ، قبل شروعهم فى العمل . وتاريخ تقريرهم : لندن فى ٢٣ مارس سنة ١٨٧٦

أن ادورد ديسى الذى ألف كتاب « قصة الخديوية » يفسر لماذا يعوز تقرير كايف الدقة التى يتصف بها تحليل حسابى يكتبه محاسب خبير . قال :

أن قصر « قصر النزهة » فى طريق شبرا ـ متنزه سراة القاهرة ـ وهو القصر الذى يحتفظ به لزوار مصر الملوكيين أعد لنزوله (أى كايف) وإننى لأتصور أنه عند وصوله الى مصر فكر فى أن يقوم بدراسة أوفى وأتم ماتكون للموضوع الذى بعث لبحثه . ولكنه بعد ما أقام بضعة أسابيع خلص الى النتيجة التالية ـ أو هو زعم أنه خلص اليها ـ وهى أن تقريره يجب أن يقوم على أساس من الحقائق التى يقدمها له الخديو والمفتش ورجال الخزينة المصرية ، وأنه لايملك الوقت ولا الوسائل لامتحان دقة هـذه الحقائق . . . . فغادر مصر بعد إقامة دامت بضعة أسابيع فقط»[1]

أن لجنة كايف تناولت فى بحثها حسابات معقدة قام بتدوينها كتبة أقباط وفقاً لنظام سرى الى حد ما من مسك الدفاتر ، توارثها الأبناء عن الآباء . أن ترجمة هذه الحسابات اللازمة لعمل هؤلاء الخبراء تقتضى بضعة أسابيع . فليس من بواعث الدهشة أن يحتوى تقرير اللجنة عبارة كالعبارة التالية :

« فى بيان لوزير المالية أن مبلغ الفوائد التى وفيت ومال الاستهلاك للقروض العامة بلغا ٢٩٫٥٧٠٫٩٩٤ جنيهاً حتى آخر سنة ١٨٧٥ . وفى البيان نفسه بلغ الايراد ٩٤٫٢٨١٫٤٠١ جنيه من سنة ١٨٦٤ الى ١٨٧٥ [2]

وهذا يعنى ، ان التقرير الذى سلم به المؤرخون على انه تقرير محاسبين خبراء قائم على بحث مستفيض فى دفاتر الخديو ، ليس إلا صورة عامة للأحوال القائمة حينئذ ، وان جانبا منه على كل حال يستند الى معلومات تلقتها اللجنة من بعض رجال مصر لا الى حقائق منتزعة من دفاتر الخديو .

أما وقد بسطنا هذه الملاحظات العامة فليس من الصعب أن نفهم لماذا

---

(١) قصة الخديوية : ديسى ص ١٣٧

(١) تقرير كايف ص ٣٩٥ فى كتاب مكاون

أهمل تقرير كايف أن يدون تحت عنوان « نفقات الأعمال العامة » ما يأتى

	جنيه
ترع النيل	١٢٫٦٠٠٫٠٠٠
جسور (كبارى)	٢٫١٥٠٫٠٠٠
المبالغ المختلفة المذكورة فى الفصل التاسع	١٧٫٢٥٩٫٨٣٥

هذه المبالغ الثلاثة مجموعها ٣٢٫٠٠٩٫٨٣٥ جنيهاً . فاذا أضيف هذا المبلغ إلى مبلغ ٤٠٫٧٧٩٫٦٠٣ جنيهات وهو المذكور فى تقرير كايف كان المجموع ٧٢٫٧٨٩٫٤٣٨ جنيهاً وهومبلغ جدير باسماعيل ! ويكاد يكون من بواعث السخرية أن يوصف الخديو « بأنه خير مثال للمبذر فى التاريخ أو الأساطير » ثم تجعل نفقاته جديرة بضابط روسى صغير لا بفيلدمارشال !

إن الحقائق الخاصة بايرادات الخديو إلى سنة ١٨٧٥ وهى التى أغفلتها لجنة كايف مذكورة فى مقالة مولهول عن المالية المصرية ، ومدونة فى سجل رسمى فى حيازة صندوق الدين العام المصرى كما يلى :

التاريخ	البنك	المبلغ الاسمى	المبلغ الحقيق الذى قبض
١٨٦٤	جوشن	٥٫٧٠٤٫٠٠٠	٤٫٨٦٤٫٠٠٠
١٨٦٥	انجلو ايجبشن	٣٫٣٨٧٫٠٠٠	٢٫٧٥٠٫٠٠٠
١٨٦٦	جوشن	٣٫٠٠٠٫٠٠٠	٢٫٦٤٠٫٠٠٠
١٨٦٧	امبريال اوتومان	٢٫٠٨٠٫٠٠٠	١٫٧٠٠٫٠٠٠
١٨٦٨	اوبنهايم	١١٫٨٩٠٫٠٠٠	٧٫١٩٣٫٠٠٠
١٨٧٠	بيشوفشايم	٧٫١٤٣٫٠٠٠	٥٫٠٠٠٫٠٠٠
١٨٧٣	اوبنهايم	٣٢٫٠٠٠٫٠٠٠	١٧٫٨١٠٫٠٠٠
	المجموع	٦٥٫٢٠٤٫٠٠٠	٤١٫٩٥٧٫٠٠٠

ان هذه الأرقام تدل على أن أصحاب البنوك ابتزوا من اسماعيل مبلغ ٢٣٫٢٤٧٫٠٠٠ جنيه على قروض مجموعها ٤١٫٩٥٧٫٠٠٠ جنيه . وأما هذا

المبلغ بخصم كبير، ولا سيما لأن جميع هذه القروض ما عدا قرض سنة ١٨٦٥ كانت بفائدة ٧ فى المائة فى السنة. أما قرض سنة ١٨٦٥ فكان بفائدة ٩ فى المائة

وكانت نتيجة هذا التلاعب بالأرقام على ماجاء فى تقرير كايف «انه ليس بين القروض المصرية قرض كان يكلف أقل من ١٢ فى المائة فى السنة حالة أن بعضها كلف ١٣½ فى المائة فى السنة وقرض سكة الحديد كلف ٢٦ر٩ فى المائة فى السنة بما فيها مال الاستهلاك [1]»

إلا أن هذه الاعتبارات بعيدة عن موضوع بحثنا. وأما مايتصل به فهو أن هذه القروض المختلفة على فداحة شروطها، وضعت فى أيدى اسماعيل مبلغ ٤١ر٩٥٧ر٠٠٠ جنيه أى أنه يفوق بمقدار ١٠ر٢٤٣ر٠١٣ جنيهاً المبلغ الذى ذكر فى تقرير كايف وهو ٣١ر٧١٣ر٩٨٧ جنيهاً وقد ذكره لورد كرومر فى كتابه «مصر الحديثة» قبيل العبارة التى اقتبسناها منه. فيؤخذ مما تقدم أن إيراد إسماعيل بلغ فى المدة الواقعة بين سنة ١٨٦٤ — ١٨٧٥ وهى المدة التى شملها تقرير كايف ما يلى:

	جنيه
الايراد كما قرره السر ستيفن كايف ولورد كرومر	٩٤ر٢٨١ر٤٠١
بيع أسهم ترعة السويس	٣ر٩٧٦ر٥٨٣
قروض (المبالغ التى قبضت)	٤١ر٩٥٧ر٠٠٠
دين عائم كما عينه لورد كرومر	٢٦ر٠٠٠ر٠٠٠

ومجموعها ١٦٦ر٢١٤ر٩٨٤ جنيها وهو المبلغ الذى أنفقه اسماعيل فى إدارته لمصر من سنة ١٨٦٤ إلى ١٨٧٥ ويجب أن يحاسب عليه أمام محكمة التاريخ.

---

(١) تقرير كايف: ص ٣٩٥: فى كتاب مكاون.

أما تقرير كايف فكان أخف وطأة لأنه لم يحاسبه عن كل هذا إذ جعل المبلغ ١٤٨٫٢١٥٫٠٤٧ جنيها.

ويقابل هذا فى ميزانيته ما يلى : —

	جنيه
نفقات الادارة كما عينها السر ستيفن كايف وقبلها	
لورد كرومر	٤٨٫٨٦٨٫٤٩١
الجزية للباب العالى	٧٫٥٩٢٫٨٧٢
منشآت عامة تشمل ترع النيل والجسور وهى لم تذكر فى تقرير كايف ومبالغ مفصلة فى الفصل التاسع	٧٢٫٧٨٩٫٤٣٨
فوائد ومال استهلاك كما عينت فى تقرير كايف وقبلها	
لورد كرومر	٣٤٫٨٩٨٫٩٦٢
نفقات ترعة السويس بعد التحقيق	٦٫٧٧٠٫٠٠٠
نفقات حملة بيكر كما عينها تقرير أوبنهايم	٤٧٤٫٠٦٣
اهداء سفينة حربية إلى السلطان	٢٨٩٫٤٢١

وليس فى هذا الجدول ذكر لنفقات الحرب الحبشية وسبب اغفالها أن أحد البنود فى تقرير كايف جعلها مليون جنيه ولكنه ذكر تحت عنوان الديون العائمة ، مع ذلك نجد عندنا بياناً وافياً بما أنفقه اسماعيل ومجموع يبلغ ١٧١٫٦٨٣٫٢٤٧ جنيها وهذا المبلغ لا يشمل نفقات بعثة غوردون ولا حملة نهر جوبا

وعند المقابلة يظهر أن انفاق مبلغ أكبر من مجموع الايراد وهو ١٦٦٫٢١٤٫٩٨٤ جنيهاً يظهر مستحيلا . فالمشكلة التى يواجهها الباحث ليست دحض ما يقوله كرومر وهو « إن كل المال المقترض ما عدا ١٦ مليون جنيه انفقت على ترعة السويس بذر تبذيراً » بل المشكلة أن نفهم من أين جاء هذا الفرق

ولعل التعليل فى أن الباعث على خطأ لجنة كايف ولورد كرومر كان الأرقام

التي عرضها اسماعيل صديق باشا المفتش . فهذه الأرقام لم يحققها محاسبون خبراء . بل ليظهر أنهم لم يرجعوا إلى الوثائق الأصلية فقبلوها ببراءة كبراءة الطفل ولطف لا يتفق مع عمل محاسب خبير حديث مع أنها تتصل بمشكلة أساسية فى موضوع بحثهم . وهناك ما يدل على أنهم وثقوا به كذلك فى ماعرضهُ عليهم من مبالغ الفوائد ومال الاستهلاك .

إن هذين الفرضين بعيدى المدى فى تأثيرهما فيجدر بنا أن ننقل بضعة سطور من تقرير كايف سبق نقلها فى هذا الفصل : —

« فى بيان لوزير المالية أن مبلغ الفوائد التى وفيت ومال الاستهلاك للقروض العامة بلغا ٢٩٫٥٧٠٫٩٩٤ جنيها حتى آخر سنة ١٨٧٥ . . . وفى البيان نفسه بلغ الايراد ٩٤٫٢٨٦٫٤٠١ جنيه من سنة ١٨٦٤ إلى ١٨٧٥ »[١]

هى الثقة لا المحاسبة التى أملت هذه السطور فى تقرير كايف ، بل ليس ثمة سبيل إلى معرفة الأصل فى مبلغ ٤٨٫٨٦٨٫٤٩١ جنيها المدون فى باب النفقة .

والظاهر — ولكننا نقدم الاستنتاج التالى بشىء من التردد — أن هذا المبلغ هو ما ذكره اسماعيل صديق باشا . وإننا نقول هذا القول لأننا نجد بعيد القول بأن دخل الخديو بلغ ٩٤٫٢٨١٫٤٠١ جنيه عبارة هذا نصها:

« وفى المدة نفسها بلغت نفقات الادارة بما فيها الجزية للاستانة ٥٦٫٤٦١٫٣٦٣ جنيها والفقرة التالية تبين أن الجزية بلغت ٧٫٥٩٢٫٨٧٢ أى أن نفقات الادارة بلغت ٤٨٫٨٦٨٫٤٩١ جنيها . ولكننا لا نجد فى مكان ما ما يشفى غليل الباحث من حيث المقصود بعبارة عامة شائعة كعبارة « نفقات الادارة » .

إن المحبة تغطى كثيرا من الاغاليط ولكنها لا يمكن أن تشمل ما تشمله عبارة « نفقات الادارة » . ما مبلغ ما أنفق على الادارة فى سنة ١٨٦٤

---

(١) تقرير كايف ص ٣٩٥ فى كتاب مكاون

وسنة ١٨٧٤ ؟ إننا لا نعلم ولا سبيل أمامنا إلى العلم . هذا النقص يعود فى الغالب إلى عدم الدقة فى الحقائق التى قدمها وزير المالية وقبلتها لجنة كايف .

والنتيجة التى نخلص اليها من جميع الحقائق التى تقدم ذكرها ، هى أن الأدلة التى حوكم اسماعيل بموجبها وحكم عليه لا تثبت من دون شك ولا على وجه من التقريب ، مبالغ المال التى تناولها . ثم إنها لا تمكن المؤرخ من معرفة ما انفق على الاعمال الهامة النافعة ، والبعوث العلمية ، والحروب ، ولا تذكر الاصلاح القضائي .

وإننا لنصر على هذا الأمر لأن بعض عناصر الانفاق المفصلة فى الفصل التاسع قد تكون ذكرت تحت ذلك العنوان المبهم أى « نفقات الادارة » .

لتكن الحقيقة فى هذا الصدد ما كانت ، إلا أن لباب تقرير كايف كان أنه يتعين على أصحاب البنوك أن يرخوا قبضتهم قليلا ، وأن يتنازلوا عن المطالبة « برطل اللحم » (إشارة إلى شيلوك فى تاجر البندقية) إذا أريد لمصر أن تنتعش . واليك الفقرة التى اعرب فيها السر ستيفن كايف عن هذه الرغبة :

« قد يكون من المتوقع إذا بسطت الحالة لحملة السندات ، أن يرضوا باتفاق يضمن لهم فائدة معقولة على ما لهم ، وينقذهم من الخسارة الذريعة المحتومة التى تصحب دائما الانهيار المالى » (١)

---

(١) تقرير كايف ص ٤٠٠ فى كتاب مكا،ن .

الفصل الخامس عشر

بعثة جوشن

فى سنة ١٨٦٦ وما بعدها اقترض الخديو من الصيارفة نقودا بفوائد باهظة . لكنه عدل عنهم سنة ١٨٧٥ إلى سماسرة كانوا يصرفون له سندات الخزانة بفوائد يدعوها لورد كرومر « مؤدية إلى الخراب » . وفى ٨ إبريل سنة ١٨٧٦ وقعت الكارثة ، إذ امتنع اسماعيل عن وفاء هذه السندات .

وقد جرى قبل الانهيار بعض البحث فى إنشاء بنك اهلى مصرى يديره ثلاثة مندوبين أوروبيين . فوافقت باريس وروما على تعيين مندوبيهما . أما لندن فرفضت لاعتقاد لورد دربى وزير الخارجية البريطانى وقتئذ أن فى تعيين مندوب انجليزى تدخلا فى أمور مصر الخاصة فأبى أن يقدم عليه .

فحبط المشروع بسبب موقف انجلترا . لكنه طرح فى صورة أخرى للبحث عندما أفضى الوقوف عن الدفع فى ٨ ابريل سنة ١٨٧٦ إلى أزمة . فصدر مرسوم خديوى فى ٢ مايو بتعيين لجنة لادارة الدين العام . وتقررت لأعضائها بعض أعمال معينة كان أهمها وأبرزها تمثيل حاملى السندات . وفى ٧ مايو صدر مرسوم آخر بتوحيد الدين المصرى فبلغ وقتئذ بحسب قول لورد كرومر ٩١٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه[1]

---

(١) كرومر : مصر الحديثة ج ١ ص ١٢

وعين المسيو دى بلينير والهيرفون كريمروالسنيور برافيلي ممثلين لفرنسا والنمسا وإيطاليا . وأما الحكومة البريطانية فأبت اختيار ممثليها . على أن التدابير المالية المنصوص عليها فى مرسوم ٧ مايو أحدثت تبرما فى أوروبا ولا سيما فى انجلترا فانتدب المستر (وصار بعدئذ اللورد) جوشن للذهاب إلى مصر والسعى لأدخال تعديلات على المرسوم يراها حاملو السندات ضرورية . واختار الدائنون الفرنسيون المسيو جوبير للتكلم باسمهم . فوصل المندوبان إلى القاهرة فى اكتوبر سنة ١٨٧٦ وكانت نتيجة مساعيهما مرسوما جديداً صدر فى ١٨ نوفبر التالى (١٨٧٦)

لن نقول الآن شيئاً فى التدابير المالية البحتة التى عقدها اللورد جوشن والمسيو جوبير . فهى كانت أقل شأناً بمراحل من التغييرات التى أدخلها الخديو بمشورتهما على إدارة البلاد . فقد أوضحا له أن اصلاح ماليته يقضى بتعيين مراقبين أحدهما يشرف على الواردات والآخر على النفقات . ويحسن به فوق ذلك أن يكل ادارة سكك الحديد ومرفأ الأسكندرية إلى مجلس يؤلف من انجليزيين وفرنسى ومصريين

وبناء على هذا الترتيب عين المستر رومين الانجليزى مراقباً عاما للواردات، والبارون ده مولارى الفرنسى مراقبا عاما للنفقات . والجنرال ماريوت الأنكليزى رئيسا لمجلس إدارة السكك الحديدية . على أن وزارة خارجية انجلترا لم تكن هى التى عينت ذينك الانجليزيين بل أوضحت بالعكس أنها لا تتحمل أية تبعة كانت فى هذه التعيينات ولكن لا تعترض عليها . ورفضت انجلترا أيضا تعيين مندوب انجليزى للدين الموحد . لكنها أذنت للسير ايفلن بارنج (الذى صار فيما بعد لورد كرومر) بقبول هذا المنصب عند ما عرضه عليه اسماعيل باقتراح السير لويس ماليت واللورد جوشن .

كتب لورد كرومر : «وكانت نتيجة بعثة اللورد جوشن أن اسماعيل باشا أخذ لأول مرة يعالج الأمور مع هيئة صغيرة من الموظفين الأوربيين متمتعين

بصلاحية أوسع من كل ماسبق إيلاؤه لأمثالهم فى مصر . ومختلفين عن طراز الأوروبيين الذين لقيهم قبلا [1] »

فهؤلاء الرجال الداخلون الآن فى الخدمة الخديوية كانوا موظفين نزهاء راغبين فى تأدية الواجب عليهم . ولاح لهم أنهم سيستطيعون العمل بالائتلاف مع اسماعيل ويكتسبون له تأييد حملة السندات . لكن الأقدار قضت بخلاف ذلك . ومال الحظ عنه إلى مدى أبعد من أن يكفى الاصلاح المالى لانقاذ صولجانه

وقد وقع أثناء المناقشات بين مندوبى الماليين والخديو حادث رأى فيه بعض المؤلفين مسوغاً لحاملى السندات فى خطتهم العدائية . ولعل هذا الحادث هو ما خطر ببال ماركنز زتلند عندما وصم اسماعيل بانه قاتل بعدما اتهمه بالتبذير واللصوصية

فالظاهر أن الخديو وافق بمرسومه الذى عين به لجنة الدين العام على الامتناع بعد الآن عن عقد قروض جديدة بغير علمها . فلما كان المندوبون يدققون مرة فى حسابات الدول يقال إنهم عثروا على « صور ثانية » عديدة لسندات صادرة بعد تاريخ المرسوم . فسأل اللورد جوشن اسماعيل كيف يعلل وجود هذه « الصور الثانية » . فأجاب أن لابدّ من خطأ وقع من الكتاب ، وان جميع الاعمال المالية تجرى على يد المفتش اسماعيل صديق باشا، وأن الأمر سيصدر حالا إلى هذا الوزير بالذهاب غدا إلى اللورد جوشن وإيضاح المسألة . ثم توافرت الأدلة على أن اسماعيل صديق باشا لم يذهب إلى المندوب المالى البريطانى لكنه توارى عن الانظار فى الموعد المضروب لهذه المقابلة

وهاك رواية ده ليون القنصل الامريكى العام لماجرى :

« ظهر فى برقيات لندن ذات صباح ما تراءى لكثيرين أنه خبر مستغرب .

---

(١) لورد كرومر . مصر الحديثة ج ١ ص ٢٤

وهو أن الخديو نفسه اصطحب المفتش فى نزهة واعتقله فى مكان أمين لتجرى محاكمته فوراً بتهمة الخيانة العظمى . فالذين يجهلون مصر كذبوا الخبر بجملته . والذين يعرفونها صدقوه ورأوا فيه خاتمة غير فجائية ولا فاجعة ، لما بدا مهزلة وانتهى إلى مأساة :

« فى اليوم التالى أى ١٥ نوفمبر ١٨٧٦ كان الجمهور المصرى يعالج ألف إشاعة من أغرب الاشاعات وابعدها عن الاحتمال ، فطلعت عليه جريدة الحكومة ، المونيتور المصرى ، بالبلاغ الرسمى التالى :

« سعى وزير المالية اسماعيل صديق باشا لتدبير دسيسة ضد سمو الخديو بتهييجه عواطف الأهالى الدينية ضد المشروع الذى اقترحه جوشن وجوبير . واتهم الخديو ببيع مصر من المسيحيين واتخذ لنفسه صفة المحامى عن ديانة البلاد . هذه الأمور التى كشفها مفتش المديريات العام وايدتها تقارير البوليس عادت فاثبتتها فى النهاية فقرات من كتاب أرسله صديق باشا نفسه الى الخديو يستقيل به من الخدمة . فأمام أعمال فى هذه الخطورة أحال سمو الخديو المسألة ألى مجلسه الخاص للتحقيق فيها فحكم على اسماعيل صديق باشا بالنفى إلى دنقله حيث يعتقل » .

« وفى الغد اعادت جريدة «الفار» ، وهى فرنسية اللسان وشبه رسمية نشر هذا البلاغ وأضافت اليه ما يلى :

« أبقى الوزير السابق على باخرة فى النهر انتظاراً لقرار المجلس الخاص . وعند صدوره نقل إلى باخرة أخرى أقلته فوراً إلى مصر العليا »

وزاد القنصل على هذا قوله : « فمن تلك الساعة إلى الآن اختفى المفتش عن العيان وشاعت الف رواية ورواية من أغرب القصص وأبعدها عن العقل لكنها تلقى عناية وتصديقاً فى الدوائر الاجنبية والأهلية فى مصر . ومن بعد اختفائه بقليل ورد على القناصل الأجانب منشور يعلن وفاته فى دنقله مع شهادة تؤيد وصوله ووفاته من حاكم تلك المقاطعة مؤيدة بتقرير من أطباء

شرحوا جثته وقالوا إنه مات موتاً طبيعياً من التعب والحزن والافراط » .

وبعد أن سرد ده ليون على هذا النمط ما حسب أنه واقع الحال ، قال :

« لكن أكثر القاهريين والاسكندريين هزوا رؤوسهم برصانة عند قراءة هذا البيان مصرين على اعتقادهم أن المفتش لم يعش أربعاً وعشرين ساعة بعد اعتقاله . وأن الباخرة التي سارت في النيل صعداً بنوافذ مقفلة كانت كأنها نعش سابح في النهر ، والتقاها مسافرون في النهر ، وقالوا إنها تنقل المفتش إلى منفاه في مصر العليا ، إنما ارسلت على سبيل المخادعة ولم تحمل الوزير المقرب السابق لا حيا ولا ميتاً » .[1]

وقد كان الجنرال غوردون أحد الذين شاهدوا ذلك النعش السابح ، بدليل أنه كتب في يومياته : « كان سموه على حق في نفي اسماعيل صديق باشا » .[2]

ولا نحاول هنا تمحيص قول غوردون هل كان مصيبا أو غير مصيب . فالخديو لم ينزل عن عرشه بسبب حادث المفتش . كما أن نابليون بونابرت لم ينف إلى جزيرة القديسة هيلانه لمحض حكمه على الدوق دانجان بالموت . ومقام الخديو الثابت في التاريخ يتوقف على مقدار الصواب أو الخلل في اتهام لورد كرومر له بأنه بدد ٩١ مليون جنيه في ثلاثة عشر عاماً . لن نطمس النقطة الجوهرية في التاريخ بزيادة البحث في عامل لا أثر له على الاطلاق في إكراه اسماعيل على التنزل .

بيد أن ازالة هذا المفتش ، الذي يظهر أنه تسلط وهو مسلم على الأقباط الذين كانوا مستأثرين بضبط حسابات اسماعيل ، أفضت إلى زيادة الأمور ارتباكاً . ويحتمل أن من كان في يدهم مفتاح النظام السرى لمسك الدفاتر جزعوا وترددوا في اطلاع السير جرالد فتزجرالد المعين رئيساً لديوان الحسابات على أسرار نظامهم . وبالطبع كان هذا الانجليزى سيهتدى في النهاية الى طريقه بين تلك المهامه الحسابية . لكنه كان يجهل الأرقام والحروف العربية . فلم يتيسر له

---

(١) ده ليون : ص ١٨٧

(٢) هل ص : ٥٠١

من محض التفاته إلى عمود كامل من الأرقام أن يعرف قيمته كما فى الاحوال العادية . ولهذا كان التقدم بطيئاً . لكن مقدرة السر جرالد فتزجرالد مكنته أخيراً من تمهيد كل الصعاب

وبينما كان هذا العامل النشيط يقوم فى خدمة الأمة بالواجب المفروض عليه كان دائنو اسماعيل يلحفون فى الطلب . وفى أغسطس ١٨٧٧ أنذر اللورد فيفيان قنصل بريطانيا العام الحكومة المصرية بأن الدائنين :

«سيرتدون بلا ريب إلى حقهم الذى لا جدال فيه بمقاضاة الحكومة أمام المحاكم (المختلطة) . فتجد الحكومة نفسها أمام أحكام متوالية ضدها تضطر إما إلى تنفيذها بكاملها حالا وإما إلى استرعاء انتباه الدول التى أنشأت هذه المحاكم » . (١)

أما الأحوال التى دعت اسماعيل إلى الاصرار على إنشاء المحاكم المختلطة فيصفها اللورد ملنر هكذا :

« كان من أقسى الأوبئة المصرية على الاطلاق ذلك المركز الممتاز الذى يتمتع به الأجانب فى مصر ويعود بالفائدة خصوصاً على أسفل نوع من الاوربيين أو الشرقيين الاوربيين الأصل . وقد تفشى هذا الوباء فى أواخر عهد اسماعيل تفشياً متناهياً فى الهول والروع . فالاوربى الساعى لنيل الامتيازات أو للاشتغال بالربا الفاحش واليونانى الفندقى الخمار أو السمسار واليهودى المرابى والسورى المستملك ، وكلهم قادر بسهولة على الفوز بحماية إحدى الدول الاوربية نهشوا كلهم الخزانة المصرية والفلاح المصرى المسكين إلى مدى غير قابل التصديق » . (٢)

وقد قفز اسماعيل من المقلاة إلى النار عندما أخضع الحكومة المصرية لسلطة المحاكم المختلطة . فى الأيام السالفة عندما كان طلاب الامتيازات والمرابون والفندقيون والخمارون والسماسرة والدائنون والمستملكون يستندون إلى وزارات أوربا كان فى وسع اسماعيل أن يساومهم. أما بعد إنشاء

(١) كرومر مجلد ١ ص ٣٣ (٢) ملنر ص ١٠

المحاكم المختلطة فقد أصبح جميع أولئك المنبوذين قادرين على استصدار أحكام وطلب تنفيذها بوقاحة الأبرياء المتضررين

فكانت النتيجة ان اللورد فيفيان بعد افتتاح المحاكم المختلطة بثمانية عشر شهراً استخدم سلطتها لانذار اسماعيل بأن أيامه أصبحت معدودة .

وكان تكهن ذلك السياسى البريطانى صواباً . فقد تقاطر الدائنون إلى المحاكم المختلطة وفاز كثير منهم بأحكام على الحكومة المصرية فهبت الدول إلى الضغط والتشديد . وأعادت حكومة ألمانيا إلى الأذهان ذكريات أدوات التعذيب القديمة المعروضة اليوم فى نورمبرج واعتبرت « ان الخديو يسلك مسلكا غير مقبول برفضه دفع الديون عند ما تحكم المحاكم القانونية بذلك . وقال السفير الألمانى فى لندن للورد دربى ان « البرنس بسمرك يرغب فى عمل تشترك فيه جميع الدول اجتناباً على الأقل لقيام بعضها بعمل منفصل »[١]

وفى أول مايو ١٨٧٨ كان المستحق من الفوائد على الدين الموحد مليونى جنيه . وفى ٣١ مارس لم يكن بين أيدى المندوبين من هذا المبلغ إلا نصف مليون . وكان لابدّ أن يجمع الباقى فى شهر أبريل . أما المندوبون فقالوا ان عدم دفع هذا القسط أولى لأنهم رأوا شبح الافلاس يقترب . وأدركوا أن المال لن يوجد بدون استيفاء الضرائب سلفا . وعارضوا فى الاستيفاء بهذا الأسلوب لما فيه من إرهاق للمصريين يخالف فى حقيقته مصلحة الدائنين

ولكن مثلما رغب بسمرك فى إنشاء تحالف على مصر قامت فرنسا الآن تقول أن القسط المستحق فى أول مايو سنة ١٨٧٨ يجب أن يتم دفعه حالما تدق الساعة التاسعة فى صباح اليوم المعين . وهاك وصف لورد كرومر لما جرى :

« اعتنق البارون دى ميشيل ممثل فرنسا السياسى فى القاهرة مصلحة حاملى السندات بحرارة وأدار أذناً صماء إلى كل البراهين القائمة على احتياطات

---

(١) كرومر : مصر الحديثة : ج ١ ص ٣٣

الخديو الضرورية وشقاء الأمة المصرية . وكانت النتيجة أن الحكومة الفرنسية كلفت سفيرها فى لندن فأعلم لورد سلسبورى الذى خلف فى ٢ ابريل سنة ١٨٧٨ لورد دربى فى وزارة الخارجية أنها « تعتقد أن الخديو يستطيع دفع القسط المستحق فى مايو لو أراد » . وصرح المستر وارنجتون بأمله فى أن تشترك الحكومة البريطانية فى الأصرار على الدفع . وبناء على ذلك أرسلت تعليمات إلى اللورد فيفيان بالاتفاق مع البارون دى ميشيل فى العمل » (١)

إن لورد كرومر يعترف صراحة بأن انجلترا اشتركت مع فرنسا فى تبعة الضغط الذى رافق بطبيعة الحال جمع الضرائب المتوقع . أى أن ايدى الغاليين والبريطانيين تعاونت على اكراه اسماعيل على أن يدفع فلساً بفلس مبالغ مستحقة لحاملى السندات الذين بحسب تقرير كايف ، خلقوا الحالة الحرجة التى وجدت مصر نفسها فيها . أما التفسير الذى يعلل به مؤلف « مصر الحديثة » بكل حرية هذه الخطة المخالفة تماماً لروح الانصاف فهو :

« كان هنالك طبعا بعض أسباب خاصة لهذا التحول الفجائى (من انجلترا) عن المبادىء التى جرت عليها الى ذلك الحين . فقد كان « مؤتمر برلين » على وشك أن يعقد لمعالجة الحالة الناشئة عن حرب روسيا وتركيا . فترتب على المصالح المصرية أن تنحرف من طريق اعتبارات دبلوماسية أوسع منها وأكبر . ولم يكن بد من مسالمة فرنسا . فلذلك اتبعت الخطى الفرنسية . » (٢)

أما الأساليب التى وضعت لتنفيذ هذا الرأى المشوم فكانت خليقة بالخطة المرسومة تحت تلك العوامل . إذ وجه اثنان من أصلب الباشوات يداً وقلباً الى المديريات المصرية يصحبهما رهط من المرابين المستعدين

(١) كرومر ج ١ ص ٣٧

(٢) كرومر ج ١ ص ٣٨

لابتياع مواسم الفلاحين سلفاً . حتى الطبيعة ساهمت فى سحق الفلاح فقد بقى النيل منخفضاً تلك السنة. واتكل الفلاحون ، أو على الأقل ظنّوا أنهم يستطيعون الاتكال، على أسعار غالية بسبب قلة المحصول. ولكن اسمع ما نقله لورد كرومر عن كتابة للسير الكسندر بيرد : « فى بعض الحوادث الثابتة كل الثبوت ابتاع التجار أردب الذرة بخمسين قرشاً على أن يسلم بعد شهر فى حين أنه كان يساوى مائة وعشرين قرشاً » . [1]

هذه الأساليب أسفرت عن النتيجة المطلوبة . فقد جمعت النقود . وفى أول مايو سنة ١٨٧٨ دفع القسط . فانشرحت صدور حاملى السندات . لكن العالم بجملته لم يعلم أن دول الغرب استخدمت قسوة يخجل منها الشرق نفسه، لتحويل دم إلى ذهب متجه صوب «جوارب الصوف» الفرنسية، مرحّب به فى بنوك لندن وروما وبرلين وفينا وامستردام

وقبل أن تؤيد فرنسا وانجلترا تأييداً أدبياً تلك الأعمال التى ربما كانت هى الحاملة لمركيز زتلند على تسمية حكم اسماعيل « حكماً شريراً » كتب مندوبو الدين الى وزارة المالية فى ٩ يناير سنة ١٨٧٨ يسهبون فى وصف خطورة الحال . واقترحوا إجراء تحقيق . فرد الخديو رافضاً إجراء بحث عام فى مالية مصر . وقال إنه يقبل تعيين لجنة للنظر فى حقيقة مبلغ الايرادات المصرية.

فرفض المندوبون الاشتراك فى تحقيق جزئى . لكن الخديو لم يكترث لرفضهم . بل أصدر مرسوماً فى ٢٧ يناير سنة ١٨٧٨ بانشاء لجنة للتحقيق فى الايرادات فقط على أن يصدر منشوراً تالياً بتعيين أعضائها . فوقف الأوربيون المقيمون فى مصر إلى جانب مندوبى الدين. وأرسلوا إلى ممثلى الدول عريضة كان تعبيرها مهيناً للحكومة المصرية حتى أن القنصل العام البريطانى رفض قبولها .

ولم يسمح الخديو لهذه الضجة بترويعه . لكن الصعوبة الكبرى أمامه

---

(١) كرومر : مصر الحديثة ج ١ ص ٣٨

كانت فى وجود أشخاص أكفاء للقيام بالتحقيق ، وقد أراد اثنين إنجليزياً وفرنسياً يقام لاسميهما وزن فى لندن وباريس فوقع اختياره على تشارلس جورج غوردن وفردينان ديلسبس . فوافقت فرنسا على الثانى بارتياح . أما الأول فأشار اللورد فيفيان باسم انجلترا اليه بأنه « مع كل صفاته العالية ومواهبه العظيمة لا خبرة له فى الأمور المالية » .

عند ذلك دب دبيب الخلاف بين لورد كرومر والجنرال غوردون فاشتبك سيفاهما لأول مرة . فاسمع كيف يصف الأخير امتحاضه من الأول :

« كنت فى الدور الأرضى فى إحدى غرف القصر العديدة التى أولانيها سمو الخديو (وهل أعود الى سكنى القصور ! لا سمح الله) فوجدت بارنج . وبارنج فى المدفعية الملكية . أما أنا ففى فرقة المهندسين الملكيين . وقد كان بارنج فى مهده لما كنت فى حرب القرم . ولاحت لى على وجهه مظاهر الادعاء والفخامة . فتكلمنا قليلا وقلت له : « انى سافعل ما يطلب سموه منى » . فأجاب : « ليس هذا فى مصلحة الدائنين » . وبعد هنيهة افترقنا . وإذا كان الزيت يمتزج بالماء فاننى استطيع الاتفاق واياه » [١]

وانظر الآن كيف يروى غوردون وجهة نظر الخديو فى خلافه مع مندوبى الدين :

« فى فبراير ١٨٧٨ تناولت فى الخرطوم برقية من سمو الخديو يقول فيها إن دائنيه يحاولون التدخل فى أموره ولا يعرف أحداً يستطيع اسعافه سواى ، ويأمرنى بالقدوم الى القاهرة . فبلغتها فى ٧ مارس الساعة التاسعة والنصف مساء . وعلى الرغم من تأخر هذا الوقت مال بى الخديو جنبا قبل العشاء وكلفنى ترأس تحقيق سيجرى فى حالة مالية البلاد . ثم قال إن مندوبى الدين أظهروا له من العداء ما جعله يتمنى على لو أعترض على وجودهم فى لجنة التحقيق قائلا إنهم كتبوا ضده فى الجرائد »

---

(١) حوادث فى حياة غوردن ص ٤٤

وكان غوردون شديد التعلق باسماعيل فوقف إلى جانبه فى الخلاف مع المندوبين وأوضح ذلك تماما حين قال :

« كنت مستاء من هؤلاء المندوبين لاعتقادى أنهم قسوا على سموه جداً . وفى الغد لقيت المسترفيفيان القنصل البريطانى العام فقال : « انى أعجب من قبولك لرآسة التحقيق بغير مندوبى الدين » فأجبته : « إننى حر فى القبول أو الرفض » . ثم زرت القنصل الألمانى ، واذ كنت هناك جاء القنصلان الفرنسى والنمسوى وفيفيان أيضاً ونددوا بقبولى للرآسة فأجبتهم انى حر . فقالوا إننى أعرض الخديو لخطر يلم بعرشه »

وقد نقل غوردون هذه المحادثة إلى اسماعيل . ومعناها ان فرنسا وانجلترا والنمسا وألمانيا تألبن لاكراهه على التسليم لدائنيه . وقال غوردون يصف مقابلة الخديو له : لم يظهر سموه أقل اهتمام بل قال انه لا يخشى سوى انجلترا وهى لن تتحرك »

وضع اسماعيل ثقته المطلقة فى انجلترا لعلمه ان الانجليز كرام . والكرام لا يضربون رجلا مجردا من وسائل الدفاع . ولم يكن للخديو أن يعلم « أن مؤتمر برلين على وشك أن يعقد لمعالجة الحالة الناشئة عن حرب روسيا وتركيا . ولم يخطر بباله انه يتحتم على تقاليد القرون أن تنحرف عن الطريق تمهيدا لاعتبارات سياسية أوسع منها وأكبر » وهكذا أصيب بما يدعوه شكسبير « أقسى الجراح وأقلها رأفة »

وقبلما درى اسماعيل بان أحوالا خارجية أجبرت انجلترا النبيلة على المسير يدا بيد مع دول أوروبا الشرهة استدعى أحد رجاله وقال : « ابرق الى جوشن « ان غوردون تولى المسألة فاتفقوا واياه »

وجاء فى مذكرات غوردون اليومية : « بناء على ذلك أبرقت إلى جوشن : « لقد أشرت على سموه بوقف دفع القسط التالى ليستطيع الدفع لموظفيه وسد الحاجات المستعجلة . وسأتفق وإياكم على لجنة تفتيش المالية » . فأجابنى

جوشن : « لن ألتفت اليكم . فالمسألة أصبحت فى أيدى حكومة جلالتها » (البريطانية) . وعندئذ كتبت إلى سمو الخديو مقترحا وقف دفع القسط ليستطيع الدفع للموظفين وسد الحاجات المستعجلة، وإصدار مرسوم بذلك يستند فيه إلى مشورتى ويلقى اللوم كله على »

وقال غوردون : « ان القنصل الانجليزى كان متيقظا . وقد عرف بأن بعض التدابير القوية على وشك الظهور فأبرق إلى حكومة انجلترا يرجو ان تفوض اليه الأشتراك مع قنصل فرنسا فى منع سموه من اتخاذ تدابير حاسمة. وبالطبع أشار فيفيان إلى طبيعة خادمكم الوضيع الحمراء . وكان لورد دربى معارضاً لكل مفاجأة فأرسل الى فيفيان برقية حملها هذا الى فورا وقال : سأتلوها عليك ولكن لن تأتى على ذكرها قبل أن أبلغها الى سمو الخديو إذ لا يكون ذلك لائقاً . أما البرقية فهى: « نفوض اليك الاشتراك مع زميلك الفرنسى فى اعلام سمو الخديو بأن حكومة انجلترا تثق بانه لن يقدم على شىء بلا موافقة دائنيه »

وكانت النتيجة ان اسماعيل أكره على طرح غوردون خارجا ، وطأطأ رأسه لأناس تكفى تصرفاتهم لحمل شايلوك [١] على الخجل . وهكذا تم ترتيب المشهد المعد للتحقيق فى الديون المصرية .

(١) شايلوك شخص فى رواية لشكسبير يقابله عند العرب الطماع الشهير أشعب . المترجم

الفصل السادس عشر

تبعة النظار

كانت اللجنة التي عينها اسماعيل بالحاح أوروبا وضغطها مؤلفة من فردينان ديلسبس رئيساً ، وريفرز ولسن ورياض باشا نائبي رئيس، وبارافيلي وبارنج ودي بلينير وفون كريمر أعضاء. وهكذا كان اثنان من السبعة فرنسيين ، واثنان انجليزيين ، وواحد إيطاليا ، وواحد نمسويا . وواحد فقط مصريا فعقدوا أول اجتماع فى ١٣ ابريل سنة ١٧٧٨

وقد جاء فى سجل الوقائع ان الخديو كان فى الأصل ناويا أن يكل هذا التحقيق الى غوردون وديلسبس. لكن سموه عاد فقرر توسيع نطاقه وتعيين لجنة من سبعة أعضاء [1] . وشرعت هذه اللجنة فى عملها حالا . وفى أوائل أغسطس أصدرت تقريراً مؤقتاً ذكرت فيه الأصلاحات المستعجلة ذات الشأن والحث فى تنفيذ مبدأ تبعة النظار .

قد يكون اسماعيل تردد أولا فى قبول هذه المقترحات لكنه عاد فقبلها بصراحة . وقال للسير ريفرز ولسن فى ٢٣ أغسطس سنة ١٨٧٨ :—

انى أقبل مقترحاتكم بطبيعة الحال لانى أنا أردت هذا العمل لمصلحة البلاد ويتحتم على الآن تنفيذها . فثقوا بأنى مصمم على ذلك . ان بلادى

---

(١) محضر جلسة ١٣ ابريل ١٨٧٨

لم تبق فى أفريقيا . بل نحن اليوم جزء من أوربا . يجب أن تتخلى عن الأوهام ونتبع نظاماً ينطبق على أحوالنا الجديدة . فلا نفرط فى لغو الكلام . بل نواجه الحقائق الراهنة . وها نذا أظهر لكم إلى أى مدى قررت الذهاب فى المشروع . فقد انتدبت نوبار باشا لتأليف مجلس نظار [(١)] »

وبعد خمسة أيام كتب الخديو إلى نوبار باشا يفوض اليه تأليف مجلس النظار ، والخطاب الذى انتدب العاهل المسلم به مسيحيا أرمنيا لهذا العمل احتوى على أساس تبعة النظار بايضاحه أن أكثرية الأصوات تقرر كل مسألة تعرض أمام المجلس . فتولى نوبار باشا (مع الرآسة) نظارتى الخارجية والحقانية . واختار الداخلية لرياض باشا . والمالية للسير ريفرز ولسن . والأشغال العامة للمسيو دى بلينيير .

وفى ٢٩ اكتوبر صدر مرسوم خديوى يحول إلى الدولة أكثر الأملاك التى كانت إلى ذلك الحين تخص الاسرة الخديوية . وعقد على هذه الاملاك قرض بثمانية ملايين وخمسمائة الف جنيه على أساس ٧٣ فى المائة فى قيمة القرض الاسمية مع فائدة ٧ فى المائة ، وواحد فى المائة للاستهلاك . فأخذ السندات بيت روتشيلد . وكان الصافى للحكومة المصرية خمسة ملايين و٩٩٢ الف جنيه [(٢)] . أى أن نسبة ماقبض منه كانت أقل مما قبض من القروض السابقة ما خلا قرض أوبنهيم سنة ١٨٧٣ فذلك جعل على أساس ٧٠ فى المائة . ولم يكتف الصيارفة بابتزاز مليونين و٥٠٨ الاف جنيه خصما على تسليف ٨ ملايين ونصف مليون جنيه مضمونة بأملاك جعلتها إدارة لورد كرومر الحكيمة لامور مصر أثمن كثيرا من قيمة القرض ، بل أوجبوا أيضاً ادارة الأملاك المرهونة لهم بيد لجنة مؤلفة من مصرى وانجليزى وفرنسى .

وكانت أمام الوزراء الجدد مهمة شاقة . فالنيل لم يفض وزعم المرجفون

---

(١) كرومر : مصر الحديثة . ج ١ ص ٦٢

(٢) مقالة مولهول المذكورة سابقا ص ٥٢٦

أنه انقبض احتجاجاً على تعيين مسيحى أرمنى رئيسا للوزارة ومسيحيين أوربيين بين الوزراء. وبينما كان الجهل يملأ البلاد إشاعات كانت الواردات المالية تتأخر على الخزانة . فاستحق عليها ٤٤٣ الف جنيه فى ١٥ أكتوبر سنة ١٨٧٨ . ومليونان علاوة على ذلك فى أول نوفمبر . ولم يكن لدى وزير المالية فى آخر أغسطس إلا ٤٤٢ الفاً من الجنيهات

فهون الحالة قليلا مندوبو الدين بوقفهم موقتا تسديد مال الاستهلاك على الدين الموحد . وأخذ مبلغ مليون و٢٦٠ الف جنيه من القرض المعقود أخيرا مع روتشيلد . وهكذا أمكن تسديد مطاليب أكتوبر ونوفمبر . لكن مواعيد الدفع فى الربيع كانت تقترب وتقترب . والامل بامكان البر بها يبتعد ويبتعد. فجاهد مجلس النظار ما استطاع للقيام بحمله . وكان له مزية التأييد الشديد من الحكومتين الفرنسية والانجليزية . لكن باريس ولندن لم تلبثا أن اقتنعتا بأن الخديو نفسه لم يكن يؤيد مجلس النظار تأييداً صحيحاً . وفى كتاب لورد سالسبورى إلى اللورد فيفيان ما ينم على هذا الشعور . قال :

« أن حكومة انجلترا تثق تمام الثقة بثروة البلاد المصرية . ولا ترتاب فى نتائج النظام الجديد على أن يتاح لهذا النظام تجربته تجربة وافية . ولكن إذا عارضه ذوو السلطة أو أظهروا ميلا على الأقل لتشويه سمعته تزايدت كثيراً مصاعب نوبار باشا ومستشاريه وتعود تبعة اخفاقهم فتشمل منشئيه بالعواقب الوخيمة التى لا بد أن تلى ذلك » (١)

ولما عرضت هذه الرسالة على الخديو انزعج كثيرا وأسف على اعتقاد الحكومة البريطانية أن هنالك ضرورة لاستعمال هذه اللهجة التى يراها غير محقة ولا عادلة . وقال أن التبعة التى يحاولون القاءها عليه غير معقولة ولا منطقية . « أنه بملء اختياره رضى بمقام حاكم دستورى وألف مجلس نظار . وإذا كان فهمه لأول مبادى الحكم الدستور صواباً فالنظار هم المسؤولون

(١) كرومر : مجلد ١ ص ٦٦

لا رئيس الدولة . ولا بد له من رفض التدخل فى عمل نظاره . أنه يبذل نصحه أو رأيه لهم حين يشاءون طلبه . ولكنه لا يستطيع فرضه عليهم بغير طلب . وإذا لم يكن النظار مسؤولين عن اعمالهم فما معنى النظارة المسؤولة . أن التبعة لا تقع فى رأيه عليه الا حين يحاول التدخل فى حكم البلاد . أما فى ماسوى ذلك فهو متنصل منها » .

بهذه الكلمات الدالة على روح الانصاف الفطرية عبر لورد كرومر عن جواب اسماعيل على ملاحظات « دوننغ ستريت » . ثم بسط كتاب « مصر الحديثة » الرد التالى على حجة الخديوى :

« فرد اللورد فيفيان على هذه السفسطة بتعقل ظاهر أن على سموه أن يتذكر أنه مع تخليه عن سلطته الشخصية وإنشاء حكم دستورى فى مصر لا يزال النظام الجديد فى مهده . وأن الوقت لم يئن لتنفيذ دقيق للحكم الدستورى كما هو مفهوم فى أوربا . فسموه لم يزل متمتعا بكل نفوذ الحاكم على دولة شرقية . فضلا عن تفوقه فى المعرفة والاختبار فى أمور مصر على كل شخص آخر . وما أرادته حكومة انجلترا إنما هو هذا : بدلا من اظهار عدم الاكتراث للنظام الجديد ، أو الفتور بل النفور منه ، يحسن به وضع كل معرفته ونفوذه واختباره فى منال نظاره ومعاونتهم باخلاص ومودة ضمن دائرة امتيازه »[1]

أما رد الخديوى على هذا النقد فكان واضحاً . إذ قال :

« ان الحكومتين البريطانية والفرنسية فرضتا تقريباً هذا الحكم الدستورى على مصر . وكان على أن أجاريهما فى هذه الرغبة . فقد صفقتا لقولى أن بلادى لم تبقَ فى أفريقيا . بل نحن الآن جزء من أوربا . فأنا الآن أقف جانباً أثناء تجربة الحكم الدستورى . وأنا أعرف بقومى من أولئك الانجليز والفرنسيين . لكننى أتيح لهم الفرصة لكى يثبتوا أنى على خطأ . فاذا أريد امتحان الحكم الدستورى فالواجب يقضى بأن يكون دستورياً بتمامه »[2]

(١) كرومر : ج ١ ص ٦٨

(٢) كرومر : ج ١ ص ٧٠

كانت هناك طريقتان لمواجهة الحالة الناشئة عن هذه الخطة . « إحداهما — على قول لورد كرومر — الاستغناء التام عن الخديو فى اجتماعات مجلس النظار ، واعتباره صفراً . ومحاولة إدارة البلاد بدون معاونته بل بما يعـــارض رغبته كل المعارضة . هذه الطريقة التى تقضى بالتمسك بالمبدأ الدستورى إلى أقصى حدوده المنطقية كانت من رأى نوبار باشا يؤيده فيه السير ريفرز ولسن . . . . أما الطريقة الأخرى فأيدها اللورد فيفيان وكانت من الوجهة النظرية أقل كمالا ولكن أكثر اتساقاً مع أحوال مصر فى تلك الأيام ... فالحكم الوحيد الذى ينطوى على أمل بالنجاح كان عدم الاستغناء عن الخديو تماما ، بل دعوته إلى المعاونة مع تقييد ممارسته للسلطة » . (١)

وقد تشبث اللورد فيفيان بهذا الرأى بكل قواه من دون أن يستطيع تنفيذه . فتبرم كل أحد بالحال . وقال نوبار : « نحن ندور الآن فى حلقة فاسدة » . فالخديو يتذمر من كون المكان الاستثنائى المقصود وضعه فيه أخذ يصبح يوما فيوما مما لا يطاق . ومما يثير النفس فى رأيه أن تعده حكومتا انكلترا وفرنسا مسؤولا عن تدابير لم يستشره نظاره فى اتخاذها . وبدأ الجمهور يتململ عند ما أثير تعصبه الدينى ونقر المرجفون آذانه بالقول التركى المأثور : « عند ما يحكم الأرمنى تضمحل الدولة » .

وكان القنصل البريطانى يلوم الخديو على القلق السائد فى البلاد . فجاء فى تقريره إلى لندن ما يلى :

« فى هـذه الديار نوع من الاختمار الفكرى يستدل عليه بتقاطر وفود كبيرة من شيوخ النواحى للاحتجاج على الضغط والتشديد فى مثل هذا الوقت لاستيفاء الضرائب . . . . ولو كان هذا الاختمار طبيعيا لأوجد فى النفس قلقا . لكنى أشتبه كثيراً فى أن يكون مدبراً بأيدى عمال الخديو » (٢)

---

(١) كرومر : ج ١ ص ٧٠

(٢) كرومر : ج ١ ص ٧٣

فهل كان اسماعيل يدفع هؤلاء الشيوخ فعلا «للاحتجاج على كل ضغط وتشديد فى مثل هذا الوقت لاستيفاء الضرائب» . أم تحركوا من تلقاء أنفسهم عند ما تذكروا ما فعل «اثنان من أصلب الباشوات يداً وقلباً» لتنفيذ الخطة التى أجبرت فرنسا مندوبى الدين فى العام الماضى على اتباعها مع الفلاحين ؟ قد يكون هؤلاء الشيوخ جسوا النبض قبل غشيان القاهرة فلما أفهمتهم المصادر الخفية ان الخديو لا يعارض مسعاهم أقبلوا جماعات . والفلاحون على كل حال لايحتاجون الى حث لكى يحتجوا على الضرائب . وهذه حقيقة تصدق فى فرنسا كما تصدق فى مصر . وتصدق اليوم كما كانت تصدق فى عام ١٨٧٨

ومهما تكن أسباب هذا القلق فقد زاد فى المصاعب الماثلة لمجلس نظار يرأسه مسيحى أرمنى ويشتمل على ناظرين فرنسى وانجليزى . واتصل الامتعاض بالجيش . وكانت مصر حتى ذلك الحين قد شقيت بالهموم المالية فقط . أما السكينة العامة فظلت مستتبة . وها هو ذا حبل الأمن بدأ يضطرب.

وكان أهم سبب فى امتعاض الضباط تأخير مرتباتهم . وكما ريع الفلاحون من احتمال ابتزاز الضرائب منهم هذه السنة أيضاً بواسطة «باشوات من أصلبهم يداً وقلباً» فهبوا للاحتجاج على الدفع ، وكذلك تأخير الحكومة دفع مرتبات الضباط استفزهم للسخط . فقرر مجلس نوبار دفع جانب من المتأخرات . لكنه أحال فى الوقت عينه كثيراً من الضباط الى التقاعد بنصف مرتب .

«هذا التدبير فى أية حالة كان يعد فظاً قاسياً على الرغم من ضرورته لخلو الخزانة المصرية . أما هنا فكان من القساوة وغير الحكمة أن يعزل من الخدمة جمهور كبير كهذا من الضباط دون ترضيتهم على الأقل بدفع المرتبات المستحقة لهم بتمامها ، وكانت النتيجة أن كثيرين من هؤلاء الضباط وجدوا نفوسهم مع عائلاتهم فى فقر مدقع» . [١]

(١) كرومر : مجلد ١ ص ٧٤

وعند ما نفذ هذا التدبير كان فى القاهرة ٥٠٠ ضابط . وإليك ما كتب اللورد فيفيان وقتئذ فى تقريره إلى لندن :

« بعمل جنونى لا مثيل له دعا ناظر الحربية الألفين الباقين من الضباط إلى القاهرة من جميع أنحاء البلاد ليقبضوا جانباً من المتأخر لهم ويلقوا سلاحهم بين أيدى السلطة . وهكذا جمع هذا الناظر جمهوراً متبرماً من ألفين وخمسمائة ضابط فى حالة الغليان ، وليس فى القاهرة إلا ٢٥٠٠ جندى أكثرهم يعطفون طبعاً على مطالب الثائرين » .[1]

وفى صباح ١٨ فبراير ١٨٧٩ هجم ضباط مسلحون على نوبار باشا رئيس مجلس النظار والسير ريفرز ولسن ناظر المالية وعاملوهما بقساوة ثم قادوهما معاً إلى نظارة المالية . وعلم اللورد فيفيان بما جرى فقابل اسماعيل فوراً وأرسل التقرير التالى إلى لندن :

« أخذنى الخديو بمركبته إلى نظارة المالية فوجدناها محصورة بزمر كبيرة لكن الجموع شقت طريقاً لمركبة الخديو باحترام وهتفت له . ولقينا فى حجرة من الدور الأعلى نوبار باشا والسير ريفرز ولسن ورياض باشا محاطين بالمشاغبين وليس منهم أحد مصاباً بأذى غير أن الأولين عوملا بعنف شديد عند دفعهما من الشارع إلى داخل البناية . وبعد ما استوثق الخديو من سلامتهم التفت إلى المشاغبين وأمرهم بمغادرة البناية واعداً إياهم بتلبية مطالبهم العادلة . وقال : « ان كنتم ضباط جيشى فأنتم ملزمون يميناً بأن تطيعونى . وإذا أبيتم بددتكم بالقوة » . فأطاعوه متـرددين وتذمّر بعضهم راجين أن يسمح لهم بحل مشكلتهم على أسلوبهم الخاص . وصرخ آخرون : « الموت للكلاب المسيحيين » ! فأنزلهم سموه على درجات السلم إلى الساحة وما بعدها حيث انضموا إلى الجموع المحاصرة للأبواب . فأمرهم الخديو بالانصراف . ولما أصروا على البقاء استدعى الجنود . فأطلق هؤلاء النار فى الجو .

---

(١) كرومر : مجلد ١ ص ٧٤

لكن الثائرين انتضوا مسدساتهم وجرحوا بعض الجنود . فقابلهم هؤلاء برؤوس الحراب » [١]

وفى الغد هب الممثلون السياسيون إلى العمل فزار القنصلان الفرنسى والبريطانى الخديو وصرح لهما اسماعيل بأنه لا يتحمل تبعة اختلال الأمن ما لم يكن له فى إدارة البلاد قسط صحيح ويسمح له بترأس مجلس النظار بنفسه أو باختيار رئيس حائز على ثقته . وأصر على وجوب الاستغناء عن نوبار حالا لأنه يعمل على إضعاف سلطة الخديو وتقويضها . أما القنصلان فذهبا إلى نوبار باشا قبل الموافقة على هذه الشروط . وسألاه هل يستطيع فى حالة الاصرار على بقائه أن يضمن الأمن العام . فأبى التعهد واستقال .

ولما وافق ممثلا فرنسا وانجلترا على استقالة نوبار من رآسة مجلس النظار وردت على اللورد فيفيان تعليمات بأن يقول للخديو :

« إن حكومتى فرنسا وانجلترا صممتا على العمل معاً فى كل ما يتعلق بمصر . وهما لا تقبلان أى تعديل مبدئى يراد إدخاله على الترتيبات المالية التى وافق سموه عليها منذ عهد قريب . فليكن مفهوماً بوضوح أن استقالة نوبار باشا ينحصر شأنها عندهما فى ما يتعلق بالأشخاص فقط . ولن تجر وراءها تبديلا فى النظام على الاطلاق » [٢] .

إن على هذا الكلام سمة الانذار . فانحنى اسماعيل إذ لم يكن قادراً على مقاومة باريس ولندن . وكان لابد من تقرير مسألتين : الأولى من يرأس مجلس النظار . والأخرى إصرار السير ريفرز ولسن على أن يعطى نوبار كرسياً فى هذا المجلس . فعبس اسماعيل لهذا المطلب الأخير وأجاب بأنه :

« لا يستطيع إلا قبول إرادة الحكومتين الفرنسية والبريطانية ، إذ

---

(١) كرومر : ج ١ ص ٧٥

(٢) كرومر : ج ١ ص ٨٧

ليس يقوى على مقاومة إصرارهما على إعادة نوبار باشا . لكنه يشعر بوجوب إنذارهما سلفاً بالعواقب حتى لا تلوماه بعدئذ على ما يحتمل وقوعه من تضعضع النظام وعودة الاضطرابات [١] .

أمام هذا القول من اسماعيل رأت حكومة فرنسا أن من غير الحكمة الاصرار على إعادة نوبار . ورضيت وزارة خارجية انجلترا أيضاً . لكنها « أرفقت رضاها بانذار للخديو بأن سموه مسؤول عن مصاعب مصر الأخيرة . وإذا جدت مصاعب من نوعها فالعواقب قد تكون خطيرة » .

واتبع قنصلا فرنسا وانجلترا هذا التهديد بترتيب منهاج للعمل الموحد . وهو يقضى بحسب رواية لورد كرومر :

(١) بألا يحضر الخديو اجتماعات مجلس النظار .

(٢) يعين لرآسة المجلس البرنس توفيق ولى العهد بناء على اقتراح اسماعيل

(٣) يكون للعضوين الانجليزى والفرنسى الحق فى الغاء كل تدبير يقترح اتخاذه فى المجلس .

ومع أن الخديو أصبح بهذا يملك ولا يحكم ، ونظاره يحكمون تحت سيطرة الالغاء من ولسن ودى بلينيير ، لم يستطع اللورد فيفيان والسير ريفرز ولسن رؤية الأمور من وجهه واحدة . فالقنصل البريطانى العام لم يكن مؤيداً لنظرية الاستغناء عن الخديو . وبلغ الخلاف من الشدة ما جاء عنه فى كتاب مصر الحديثة : « أن اختلافات اللورد فيفيان والسير ريفرز ولسن أخذت تسبب ضرراً كبيراً » . ولم تكن حكومة انجلترا لتسمح باستمرار الحال على هذا المنوال فاستدعت القنصل فى ١٥ مارس سنة ١٨٧٩ إلى لندن . وفى ٢٠ مارس وصل السير فرنك لاسل القنصل الجديد يحمل تعليمات خاصة بالتأييد الودى للسير ريفرز ولسن فى معاملاته للخديو » .

(١) كرومر : ج ١ ص ٨٩

وبعد قليل دخلت المسألة المصرية فى طور جديد . ففى ٦ ابريل أصبح الأعضاء الأوروبيون فى مجلس النظار مقتنعين بأن الخديو يحد من سلطتهم . فقدموا له احتجاجاً على المسلك المنسوب اليه . فعارضهم باستدعاء ممثلى الدول ، وقال لهم : إن الامتعاض فى البلاد بلغ حداً يستوجب تدابير حاسمة . وأن :

« الأمة المصرية تحتج على إعلان إفلاسها الذى يفكر فيه السير ريفرز ولسن . وتطلب تأليف مجلس نظار مصرى بحت يكون مسؤولا أمام مجلس النواب » .

وزاد الخديو على ذلك أن البرنس توفيق استقال وسيخلفه شريف باشا. « وأنا سأتابع الحكم بمقتضى مرسوم ٢٨ أغسطس الذى يؤيد مبدأ تبعة النظار مع المحافظة التامة على مرسوم ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٨٦ المعقود بالاتفاق مع جوشن وجوبير »

ثم صدر مرسوم بتعيين شريف باشا رئيسا لمجلس النظار الذى عهد اليه بتأليفه . وكان لاسماعيل فى استانبول مراقب يدعى ابراهام بك انصرفت أفكاره إليه عندما كان يعالج هذه التطورات فى أحوال القاهرة . وعرف سموه ان فرنسا وانجلترا لا تتطوحان الى حد اضطراره الى النزول عن العرش مالم تضطرهما الى ذلك حوادث وخيمة أو يوافق السلطان على عزله . فأراد أن يعلم هل كانت باريس ولندن تلحان على الباب العالى بشىء من هذا وفى ١٣ ابريل ورد عليه خطابان من ابراهام جاء فى الأول منهما :

« تلقيت أوامر مولاى الكريم . وأنا أقوم بتنفيذها الحرفى . فقابلت الصدر الأعظم هذا الصباح وقال لى : لم نسمع شيئاً رسميا من فرنسا وانجلترا أما البلاغات غير الرسمية فلا قيمة لها فى مجلس الوزراء »

---

(١) كرومر : ج ١ ص ٩٦

والجواب الثانى لمس جهة أخرى من المسألة اذ قال :

« الدسائس متواترة . حليم باشا يقصد الى السراى كل يوم ويبقى ساعات مع السلطان ، ولا أخاله يقول خيرا فى الخديو . ولكن لحسن الحظ ان السلطان لا يحترم حليم باشا كثيراً[1]»

وفى جميع المراسلات التى استمرت بين اسماعيل باشا وابراهام من هذا التاريخ الى تاريخ نزول الخديو عن العرش تردد اسم البرنس حليم مراراً وتكراراً . ولولا تعديل نظام الوراثة لكان هو الذى يرث عرش الخديوية. وقد ذهب الى أبعد من ذلك اذ سعى إلى عزل الخديو ليتولى بنفسه مقاليد ادارة الدولة . ويستدل من الرسائل البريدية والبرقية ان سفيرين من السفراء لدى الباب العالى كانا يرقبان هذه المساعى بأكثر من اهتمام برىء .

وقد تتبع قنصل الولايات المتحدة فى القاهرة هذه الدسائس . وتدل سجلات المفوضية الامريكية على انه كان مراقبا دقيقاً جعل وزارة خارجية واشنطون على بينة تامة بكل ما يجرى . وهناك رسالة منه غير رسمية فى ٢١ مارس سنة ١٨٧٩ الى وليم م. ايفارتس ناظر خارجية الرئيس هايز . تدل على رأيه فى سلوك الحكومتين الفرنسية والبريطانية . وقد قال فيها انه انما يكتب بطريقة شخصية ليتمكن من ايراد كلمات لا يريد ذكرها فى رسالة رسمية » . واليك بعض ما كتب حراً غير مقيد :

« يستحيل تعليل مسلك انجلترا وفرنسا تجاه مصر بحجج مالية . ان جماعة المضاربين بالأوراق والسندات فى باريس ولندن الذين يوزعون المعلومات ويتحكمون فى الجرائد ويوجهون الرأى العام إلى مدى بعيد عن أحوال مصر انما يهتمون طبعا بالأمور المالية ويرغبون فى زيادة قيمة السندات التى يملكونها . أما الحكومات ولا سيما البريطانية فيجب أن يكون نصب عيونها

---

(١) محفوظات عابدين : ملف ابراهيم ١٣ ابريل ١٨٧٩

هدف آخر . ويكاد يتضح لكل مراقب نزيه ان غرضها إثارة فتنة تتذرع بها إلى الاستيلاء على البلاد .

« ومهما يلق من اللوم على الخديو لارهاق مصر بهذا الدين الباهظ فهو فى رأيى قد فعل كل مافى الطاقة خلال هاتين السنتين لانقاص النفقات وإرضاء دائنيه . [١]

أما كاتب هذه الرسالة فهو فارمن [٢] الرجل الذى صار فيما بعد قاضيا بالمحاكم المختلطة فى مصر . وعاد بعد ذلك فنشر كتابا عن السياسة المصرية سبق لنا ان اقتبسنا منه شيئاً فى هذه الصفحات . أما الأسطر المتقدمة فلم يكتبها لأجل النشر . والآراء التى قدمها صحيحة أو غير صحيحة تعد ذات قيمة لأنها تمثل التفسير الذى كان يفسر به سياسة ذلك العصر مراقب منتدب للتعليق عليها .

ولا تصعب علينا متابعة القاضى فارمن فى تفكيره . فهو قد اقتنع بكون الخديو ضحية لما يدعوه « سلطة المال » وأوضح ذلك تماما فى احدى رسائله البرقية الى واشنطون اذ قال :

« استخدمت انجلترا وفرنسا سلطتهما لاكراه مصر على دفع فائدة على الدين تفوق طاقتها جدا . وذلك على مال لم تتناوله . فقد بيعت الأسهم فى أصلها بنسبة ستين أو سبعين سنتا من الدولار . ويؤكد الخبيرون العارفون بوقائع الحال ان السمسرة والرشوة وسائر النفقات الثانوية جعلت مادفع الى الخزانه فعلا لايزيد على ٥٠ سنتا من كل دولار . بل ان كثيراً من حاملى السندات اليوم لم يدفعوا ثمنها إلا ثلاثين أو أربعين سنتاً من الدولار . وكثير منهم ولا سيا ذوو النفوذ ، كانوا مهتمين بعقد القروض الأصلية وجمعوا الآن ثروات طائلة من مضارباتهم بسندات الحكومة المصرية [٣]

---

(١) محفوظات المفوضية الامريكية مجلد ١٥ ص ١٤٠

(٢) E.E. Farman

(٣) محفوظات المفوضية الامريكية القاهرة مجلد ١٥ ص ١٨٤

يؤثر عن الأمريكيين ميلهم الى استخراج العظات . فالقنصل العام الذى مثل هذا التمثيل بداثنى مصر فى تقريره الرسمى الخاص لم يتساهل مع وزارات أوربا أيضاً . بل أشار الى أنها بدلا من إرهاق الفلاحين بغية قسرهم على تسديد مبالغ لم يسبق للخديو أن تناولها بتاتا ، كان يجب على حكومات أوربا أن تقول لأولئك المرابين : لقد منى الشعب المصرى بمكيدة كبرى . ومهما يكون مقدار اللوم الواجب انزاله بحكومته لاجلها فانتم أيضاً اشتركتم فيها وقبل أن تطلبوا معونتنا ـ حتى الأدبية ـ لتنفيذ مطالبكم يجب أن تنزلوها إلى المبالغ التى اقرضتموها فعلا (٢)

---

(٢) محفوظات المفوضية الامريكية القاهرة مجلد ١٥ ص ١٨٤

الفصل السابع عشر

المرحلة الاخيرة

فى خلال هذه الاسابيع الحافلة بالحوادث الجلى ، انصرفت لجنة التحقيق الى انجاز مهمتها بكل اجتهاد . فأصغت إلى أقوال شهود متعددين بينهم نظار ومديرون حتى الخديو نفسه . وأخيرا أصدرت تقريرها التاريخى المفصل . وقد وضع نصفه الأول لورد كرومر وهو لما يزل الماجور بارنج . وبعد ما أحدثت فيه تعديلات كثيرة وافقت على نصه النهائى .

استهل التقرير بان مصر مفلسة . وانها كانت فى حالة افلاس منذ ٦ إبريل سنة ١٨٧٦ عنـد ما وقف الخديو سـندات الخزانة المستحقة . وقد دفعت الفائدة على الدين بعد ذلك النـكول . وخص بصندوق الاستهلاك مليونان و٦٤٥ ألف جنيه . لـكن المندوبين أوضحوا ان هذا انما تم بمحض التلاعب بالأرقام ، وأعلنوا فى التقرير ان دفع القسـائم (الـكوبونات) فى هذه الأحوال يعنى توزيع أرباح وهمية . وقال المسيو دى بلينيير فى الطبعة التى نقحها من الترجمة الفرنسـية لنص لورد كرومر : « ان دم البـلاد استنزف حتى القطرة الأخيرة »

وبعـد التمادى فى مثل هذه التعميات وضع المنـدوبون ثلاثة مبادىء

أساسية : الأول ألا تطلب من الدائنين تضحية قبل قيام المدينين بكل تضحية معقولة . وكان لورد كرومر مؤمنا بهذه القاعدة وعدالتها حتى سمح للمسيو دى بلينيير بأن يكتب : « لا حاجة الى إيضاح سداد هذا المبدأ » لكنه لم يوضح كيف يمكن اطلاق السداد على أعمال المتاجرين بالنقد الذين حملوا مدينيهم فوائد فاحشة حتى ان تقرير كايف يعزو كل مصائب الخديو فى الدرجة الأولى الى جشعهم .

أما المبدأ الثانى الذى أصر عليه المندوبون فهو انه فى تقرير درجات التضحية الواجب فرضها على الدائنين يستحسن التقيد على قدر الأمكان بالأساليب المنصوص عليها فى القانون المصرى عند تصفية أملاك شخص عادى مفلس . والمبدأ الثالث نص على ان كل اتفاق عام يتخذ فى هذا الموضوع يجب أن يلزم كل من يعنيهم أمره .

فبعد ما أتم المندوبون هذه الأمور الدولية عادوا الى البحث فى أمر الخديو : كان سموه قد سلم الى الدائنين معظم أملاك الأسرة الخديوية فى أكتوبر سنة ١٨٧٨ . ولا ننس ان هذه الأملاك وقتئذ كانت مرهونة لقاء ٨ ملايين ونصف مليون جنيه بفائدة سنوية ٧ فى المائة . لكن صافى القرض لم يأت إلا بخمسة ملايين و٩٩٢ ألف جنيه . كان دخل هذه الأسهم على وشك الأستخدام لتصفية الدين العائم فلزم الآن تعيين مخصصات للخديو والأسرة الخديوية .

أما مسألة التضحيات المنتظر فرضها على دافعى الضرائب المصريين فكانت صعوبتها أكبر وأوفر . لكن المندوبين عالجوا هذا الموضوع ببراعة وثبت عملهم على تقلب الأيام . وكان أساساً بديعاً لأصلاحات تالية . فكانت المحاولة المهمة الاولى لحل مشكلات الحالة المالية فى مصر لأن الاصلاح كان النغمة السائدة فيه .

والأسرار فى مصر لا تكتم . قد يكون أن لجنة التحقيق لم تهتم بكتمان

مقترحاتها فى تلك الأيام بينما كان الماجور بارنج يضع نصها الأصلى ليترجم فى ما بعد إلى لغة فولتير الفرنسية . ولكن سواء أحاولت التكتم أم لم تحاوله فالواقع أن كل القاهرة عرفت بماستقوله اللجنة قبل أن قالته رسمياً . فامتعض الخديو من اتهامه بالافلاس . واستند فى امتعاضه إلى أن مصر لم تتصر فى توفية الفوائد على دينها المربوط بسندات حكومية . وأنها أوجدت مالا لصندوق الاستهلاك . وأبى التسليم بالتلاعب بالأرقام للتوصل إلى هذه النتيجة . وقال :

« إن أسرتى تخلت عن جانب كبير من أملاكها معاونة للدولة . ونحن على أهبة للقيام بتضحيات أكبر من ذلك . إن مجوهرات سيدات الأسرة الخديوية توضع تحت تصرف دائنى مصر . وكل فدان تملكهُ وكل ألماسة نقتنيها تباح لحاملى السندات . ونرفض الاعتراف بأننا مفلسون »

قد يكون اسماعيل مخطئاً . فجوهرات العرش لا تستطيع وقف الطوفان أو الحيلولة دون مدّ البحر . ولكن وجهة نظره هى موضوع البحث الآن . فهى لم تكن وجهة رجل محتال يحاول تخبئة ممتلكاته لكى يحول إفلاسه إلى ثروة . بل كان اسماعيل مديناً شريفاً متأهباً لتجريد نفسه من قميصه وانتداب أهله للتخلى عن لآلئهم كى تسنح له على الأقل فرصة أخرى لانقاذ اسمه وشهرته .

وعلى ذلك لما قدمت لجنة التحقيق تقريرها فى ٨ أبريل ١٨٧٩ وجدت نفسها أمام مجلس نظار جديد . فكان البرنس توفيق والنظار الاوربيون قد أقيلوا فى اليوم السابق . وصار شريف باشا (جد جلالة ملكة مصر الحالية والدة جلالة الملك فاروق الأول) رئيسا لمجلس النظار الجديد . وهذا المجلس كان بالطبع مناصبا اللجنة العداء . وهكذا شعر المسيو دبلسبس وزملاؤه بضرورة التقدم من الخديو بالاستقالة فقبلها .

هذه الأزمة الوزارية حملت قنصل أمريكا العام على إرسال تقرير رسمى إلى وشنطون فى ٢٤ أبريل ١٨٧٩ استهله بقوله :

« لقد كان لى الشرف بارسال عدة رسائل اليكم سردت فيها أخبار الاضطرابات والأزمات الوزارية التى حدثت أخيراً فى مصر. وأنا أعلم أن هذه البلاد بعيدة جداً وأن مصالحنا فيها أقل من أن تجعل لتفصيلاتها فى الولايات المتحدة من الشأن ما لها فى أوربا. لكننى لا أرى مندوحة عن نقل بعض الأخبار الجديدة إليكم مع آرائى المتعلقة بالحكم الفرنسى الانجليزى فى مصر. فالحركة كلها (إقالة مجلس النظار الفرنسى الانجليزى) تلقى ارتياحا من الشعب. وهذا الارتياح ناجم أكثره عن المحاولة الشاذة لانشاء مجلس نظار مختلط غير مسؤول ليحكم البلاد فى مصلحة دائنيها الأجانب. هذه المحاولة حبطت تماما حبوطا كان لا بد منه. والآن قد يحاولون على ما أظن متابعة الحكم بالاستناد إلى قوة أجنبية. لكن هذا لن يغير الواقع وهو الاخفاق التام لمشروع كان بجملته خطأ سياسيا، وضرراً كبيراً أدبيا ».

وشعر القنصل الأمريكى بضرورة تعليل هذه النقطة. فقال:

« كان خطأ سياسيا محض التدخل فى إدارة الشؤون الداخلية لدولة أجنبية فى مصلحة مالية لطبقة من الدائنين حاولوا الاثراء بالمتاجرة الرخيصة بأسهم أجنبية مقلقلة تحمل فوائد أعلى من فوائد أمثالها فى بلادهم. وليس من سابقة لمثل هذا التدخل إلا فى كارثة احتلال المكسيك على ما أعلم. وهو يناقض كل المناقضة القواعد المألوفة منذ عهد بعيد ما بين الحكومات فى تحصيل ما يطلب لرعاياها من ديون معقودة مع الحكومات الأخرى.

« وكان ضرراً كبيراً أدبيا لأنه محاولة إكراه المصريين على دفع مال يفوق طاقتهم. وأكثر مما يقتضيه الانصاف منهم لو كانوا قادرين. وما من أمة أوربية ترضى هنيهة بهذا التحكم. بل إن ربع الضغط الواقع الآن على مصر كان يهيج ثورة فى أية ولاية تمنى به من ولاياتنا المتحدة »[1]

فمجلس النظار الذى حمل تأليفه القنصل فارمن على إرسال هذه الكلمات

---

(١) محفوظات المفوضية الامريكية. القاهرة مجلد ١٥ ص ١٨٣

إلى حكومته استقبال تقرير لجنة التحقيق بتقديم مقترحات معاكسة . ويصرح لورد كرومر بأن هذه المقترحات كانت مستحيلة التنفيذ . لأنها زعمت أن فكرة الافلاس العام غير محتملة ومناقضة للشرف . لكنها الحفت فى وجوب خفض الفائدة على الدين الأهلى من ٦ فى المائة إلى خمسة مع الاحتفاظ بأمل العودة فى وقت نال إلى دفع الفائدة العالية . وهكذا قال كتاب « مصر الحديثة » نقلا عن لسان لجنة التحقيق إن مشروع مجلس الأعيان « جاء احتجاجا على إعلان الافلاس لكنه فى الواقع شهد بوقوعه » (١)

واختلف أيضاً تقرير مستشارى الخديو عن تقرير المسيو ديلسبس فى أنه لم يشر إلى مخصصات العرش

هذا الاهمال جاء بغيضا لحاملى الأسهم . لأنه من بعض الوجوه كان إنذاراً لفرنسا وانجلترا بدلالته على تمسك اسماعيل بتنفيذ الحكم المطلق . وهذا ما حمل لورد سالسبورى على أن يرسل فى ٢٥ ابريل إلى السير فرنك لاسل رسالة قال فيها :

« يعلم الخديو حق العلم أن الاعتبارات التى توجب على حكومة انجلترا العناية بمصير مصر دعتها إلى الاقتصار على اتباع خطة تنمية مصادر ثروتها وتأمين حسن إدارتها . واعتبرت حتى الآن استقلال الخديو واستمرار أسرته على العرش شرطين أساسين لبلوغ تلك الأهداف . وقد وثقت بأن العواطف عينها تجول فى صدر حكومة فرنسا . فلذلك نود أن نعتقد أن القرار الذى أسرع سموه فى اتخاذه سواء فى شأن إدارة الاصلاح المقبلة ، أو الخطة التى ينوى اتباعها تجاه الحكومتين ، ليس نهائياً » (١)

وبعد ما ألقى وزير الخارجية البريطانى هذه العظة أوضح أيضاً أن ممثله فى القاهرة سيزيد الخديو علماً بأن إصراره على رفض « معاونة الناظرين

(١) كرومر : مجلد ١ ص ١٢٥

(٢) كرومر : مجلد ص ١٣٣

الأوروبيين اللذين وضعتهما انجلترا وفرنسا تحت تصرفه » يدع الدولتين حرتين فى اتخاذ ما تفضلان من الوسائل لتأمين حسن الادارة والعمران فى البلاد »

ومن المحتمل أن تكون صورة هذه الرسالة قد أبلغت إلى الباب العالى . وكان السلطان يعتبر نفسه سيد مصر فاهتم طبعاً بمصير عامله . وكان عبد الحميد الثانى يومئذ فى أشد نشاطه العقلى الذى جعله أعواماً طوالا عاملا قوياً فى سياسة أوروبا الدولية . لم يكن حاكما ضعيفاً يلهو بجمع العصافير ويسمح لوزرائه بالتهاون فى شأنه . بل كان يريد أن يعرف كل ما يجرى . وهكذا شعرت لندن وباريس باستحالة تنحية اسماعيل دون مراعاة الرغائب السلطانية وقدر ما تكلفهم مقاطعة الباب العالى .

وكان اسماعيل يدرك هذا فبذل ما فى وسعه للفوز بتأييد السلطان والصدر الأعظم فأرسل مذكرة إلى ابراهام بك فى أول مايو سنة ١٨٧٩ لعرضها على الصدر الأعظم . وهى تسرد حجج الخديو فى علاقاته مع انجلترا وفرنسا وتشرح كيفية إنشاء لجنة التحقيق . ثم تتبسط فى تأليف مجلس نظار برآسة نوبار . وتعيين دى بلينير وريفرز ولسن ناظرين فيه . وجاء فى إحدى فقراته البارزة ما يلى :

« خلافا للمنتظر منهما (من دى بلينير وولسن) انصرف هذان الناظران كل الانصراف إلى السياسة لا إلى العمل . فحاولا إبعاد الخديو عن الحكم . وأصرا مع ذلك على تحميله التبعات . وتحكما فى إخراج جميع ذوى الخبرة والنفوذ من دوائر الحكومة . وأهانا الشعب برفضهما التزيى بالوشاح الوطنى ، فكانا يحضران الى مقرى عملهما وإلى الحفلات الرسمية لابسين القبعة لا الطربوش المصطلح عليه . وقد أعلنا أنهما ناظران فرنسى وانجليزى فهما غير مضطرين إلى مراعاة العنصر التركى . وتبع أثرهما جميع المأمورين الأجانب فى دوائرهما . وحالما توليا الادارة أقالا عدداً كبيراً من

الوطنيين زاعمين أن الاقتصاد يوجب ذلك . لكنهما أبدلاهم فى الواقع بأوربيين قضيا لهم بمرتبات أعلى . وصرف أحدهما معظم رجال الجيش دون دفع المتأخرات لهم . وبكلمة واحدة فقد مجلس النظار ثقة البلاد » .

ثم جاء فى التقرير إن اضطرابات ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩ أفضت إلى استقالة نوبار باشا . لكن دى بلينير وولسن أقنعا حكومتيهما باجبار الخديو على إدخال نوبار فى مجلس النظار الجديد . وإكراه رئيسه البرنس توفيق على الاستقالة . فتولى شريف باشا زمام الحكومة ولقى استقبالا حماسياً من الجمهور (١)

لايزعم أحد أن هذه المذكرة تصف وصفاً تاما مسلك الناظرين الانجليزى والفرنسى الوارد اسماهما فيها . لكنها تروى بأمانة ماكان اسماعيل يريد من مؤرخى المستقبل أن يعلموا عن وجهة نظره . وهذه ملاحظات الصدر الأعظم عليها :

« لقد حان الوقت حقاً لحل مجلس النواب القديم . ويظهر لى من هذه المذكرة أن ذلك المجلس لم يكن إلا احتلالا أوربياً ومحاولة لاغتصاب سلطة الخديو . فأهنىء سموه بنجاح مساعيه وأوافق على النظام الحالى الذى يحفظ الخديو بواسطته مستقبل البلاد ، ولابد له من بذل كل جهد ممكن للمحافظة عليه . أما الحكومة (السلطانية) فتقوم بكل تضحية وتصر على تأييد الخديو إلى النهاية (٢)

فارتاح اسماعيل جداً إلى ما فى هذه الرسالة من موافقة الصدارة العظمى على أعماله ، وعمد إلى تعزيز مقامه بالايعاز إلى ابراهام بطلب مقابلة قريبة من السلطان يقول فيها لجلالته :

« عندما ألف نوبار مجلس نظاره ، قال لنا جميعاً إن هذا النظام (تبعة

---

(١) محفوظات عابدين ملف ابراهام ١٨٧٩

(٢) » » ملف ابراهام ١٨٧٩

النظار) إنما يجرب فى مصر تجربة حتى إذا نجح صار تمديده إلى أنحاء السلطنة العثمانية . إنه ابتدأ فى مصر بصفة اصلاح مالى ، لكن السياسة هى المأرب الحقيقى » [1].

وبينما كان اسماعيل يبذل جهده لاكتساب تأييد عبد الحميد ، لم تكن فرنسا وانجلترا مكتوفتى الأيدى ، فنى ١٩ يونيه قام السير فرنك لاسل بناء على تعليمات لورد سالسبورى بتبليغ الخديو ما يلى :

« اتفقت الحكومتان الفرنسية والانجليزية على الاشارة على سموكم رسمياً بالنزول عن العرش ومغادرة القطر المصرى ، فاذا قبلتم هذه المشورة عملت حكومتانا معاً على تقرير مخصصات كافية لسموكم ، ولا يحدث خلل فى نظام وراثة العرش فهو ينتقل بمقتضاه الى البرنس توفيق ، ويجب ألا تخفى عن سموكم أن رفضكم للتنحى واجباركم بذلك وزارتى لندن وباريس على التوجه بالطلب إلى السلطان رأساً يحلهما من وعدهما لكم بالمخصصات ومن المحافظة على وراثة العرش لمصلحة البرنس توفيق » [2] .

فلما سلم القنصلان البريطانى والفرنسى هذا الانذار الى الخديو طلب مهلة للنظر فى الأمر . وفى ٢١ يونيه أعلنهما أن المسألة أحيلت إلى السلطان . قال ذلك لأنه رفعها فعلا إلى الباب العالى . وفى ٢٧ يونيه ١٨٧٩ كتب القنصل الاميركى فى تقريره إلى وشنطون ما يلى :

« مساء ٢١ الجارى سلم الخديو الى قنصلى فرنسا وانجلترا رده على طلب التنزل ، وخلاصته أنه أبرق إلى استانبول بطلب التعليمات ، وهى لم تصله بعد ، وأنه حال وصولها يزعجهما بالقدوم اليه لتناول جوابه ، وزاد على ذلك أنه لا يستطيع التخلى عن تبعات الحكم فى مصر بغير أوامر من السلطان .

« فاغتاظ القنصل الفرنسى جداً من هذا الرد غير المنتظر . وقال للخديو:

---

(١) محفوظات عابدين . ملف ابراهام ١٨٧٩

(٢) كرومر : ج١ ص١٣٥

من أى عهد كان سموكم خادما وضيعا للباب العالى ؟ فرد الخديو بسرعة : «منذ ولادتى يامسيو» . وجرت ساعتئذ بعض الأحاديث كانت لهجة القنصل فيها عنيفة . وبعد يومين أشار القنصل الألمانى والقائم بأعمال القنصلية النمسوية أيضاً على الخديو بالتنزل . وفى اليوم التالى فعل القنصل الايطالى مثل ذلك . وقد كثر التشديد على الخديو ليستقيل دون انتظار القرار السلطانى فوعدوه من أجل ذلك بمخصصات وبعض الأملاك الخاصة وخلافة ولده له على العرش ، وهددوه فى حالة الرفض باستقدام عمه حليم باشا ليخلفه وبارساله إلى الخارج صفر اليدين » [١]

وكذلك لم تكتف أوربا بالتملق والتهويل والتهديد لاكراه اسماعيل باشا على التنزل . بل ان القنصلين الفرنسى والألمانى تذرعا بوسائل استحال على كريم انجليزى كممثل الدولة البريطانية أن يوافق عليها . انظر كيف يوضح القنصل الأمريكى هذه النقطة الفارقة .

« يوم ٢٤ ذهب القنصلان الفرنسى والألمانى إلى القصر الساعة الثانية بعد منتصف الليل واستدعيا الخديو فسببا روعاً شديداً فى الحرم خوفا عليه من الاغتيال . وأعلماه أنهما جاءا يتيحان له آخر فرصة للتنزل عن العرش فى مصلحة نجله . وإلا فبعد ساعات قلائل يعين حليم باشا وتفوت الفرصة ، فرد الخديو بأن الوقت لا يزال متسعا للتنزل وأنه سيقابلهما فى الغد . قال هذا وحياهما مودعاً وعاد إلى غرفته » [٢]

وبينما كان الممثلون السياسيون يلجأون إلى وسائل غير لائقة لاكراه الخديو على التنزل ظل هو متصلا بابراهام بك فى استانبول . وفى ٢٢ يونيه تناول منه برقية هذا مؤداها :

« قال لى عثمان باشا الآن إن الصدر الأعظم أخبره بقول السلطان إنه يجب ألا يقع شىء مزعج للخديو وأن على سموه فى الأحوال الخطيرة

(١) و (٢) محفوظات المفوضية الامريكية بالقاهرة مجلد ١٥ ص ٢٣٩

الحاضرة أن يرفع إلى جلالته وإلى الباب العالى كل اقتراح تقدمه الدول . فيترتب إذن على الخديو أن يقول إنه كتب إلى مولاه ولا يستطيع إلا انتظار الرد . هذه هى الطريقة الوحيدة للتغلب على المصاعب . فأرجو أن تعلموا سموه بذلك » . [٢]

وبعد ذلك فى اليوم عينه أبرق « المراقب » إلى الخديوأن مجلس الوزراء العثمانى عقد اجتماعاً . ويعتقد أن السلطان سيحتج على موقف الدول لأن فيه خرقاً لحقوق جلالته . ثم وردت برقية ثالثة فى ذلك النهار تقول إن الحكومة العثمانية أرسلت احتجاجاً إلى انجلترا وفرنسا . وبرقية رابعة تزيد على ذلك ان البرنس لوبانوف السفيرالروسى أسرإلى ابراهام بك أن روسيا لا توافق على عمل فرنسا وانجلترا

فشجعت هذه الأخبار اسماعيل وأبرق يومئذ إلى ابراهام :

« أنا معتمد على حميتكم وإخلاصكم جرياً على عادتى . يجب أن تنقلوا إلى ، يوماً بيوم ، بل ساعة بساعة كل ما يجرى ويقال عن مصرفى السفارات وفى القصر وفى الباب العالى . فاتخذوا كل الوسائل الممكنة لمعرفة هذه الأمور وأبرقوا إلى بكاملها وبدون تحفظ لأنه لا غنى لى فى الوقت الحاضر عن أن أعرف كل تفصيل صغير » . [٢]

وبلغت السلطان إشاعة فى ٢٣ يونيه مؤداها أن الخديو تنزل . واقتضى انكارها الرسمى مرور ٢٤ ساعة . لكن هذا الخبرالمتعضع لم يضعف نشاط ابراهام الحاضرفى كل مكان . وبينما كان يقيم الأرض والسماء ليبقى اسماعيل على بينة من كل الأمور تناول برقية من الخديو بأن قناصل انجلترا وفرنسا وألمانيا[٣] أيقظوه من نومه الساعة الثالثة بعد نصف الليل ليخبروه بأنهم تناولوا برقية من استانبول تعلمهم أن مجلس الوزراء قرر سحب الفرمان الصادر سنة ١٨٧٣ وتعيين حليم باشا خديوياً . وأن جلالة السلطان أعلن ميله إلى

(١) و (٢) محفوظات عابدين القاهرة ملف ابراهام ١٨٧٩

(٣) القنصل الامريكى فى تقريره يذكر القنصلين الفرنسى والالمانى فقط

الموافقة على هذا التدبير . فأبرق الخديو إلى ممثله بأن يذهب حالا إلى القصر لتحقق ذلك .

وفى الغد ٢٦ يوليه ورد على اسماعيل الرد التالى :

« فوض إلى جلالة السلطان أن أبرق إلى سموكم بأن بيان قنصلى انجلترا وفرنسا (لم تذكر ألمانيا) غير صحيح بتاتاً . والتفاصيل تابعة »[1]

فالمحفوظات الملكية المصرية لا تحتوى على التفاصيل الموعود بها . وقد تتابعت الحوادث بسرعة فلم تدع مجالا لارسال معلومات أخرى . وبالطبع لم يعلم الخديو أن نهاية عهده كانت قريبة كل هذا القرب . فهيأ فى ٢٥ يونيه مرسوماً بزيادة الجيش إلى ١٥٠ ألف رجل[2]. ويقال ان البحث جرى فى تدابير غريبة الغرض منها غمر الأراضى المحيطة بالاسكندرية بالمياه . ولكن فى ٢٦ يونيه بلغت القاهرة برقيتان من استانبول إحداهما موجهة إلى « اسماعيل باشا خدو مصر » مفادها :

« لقد ثبت أن بقاءكم فى مركزكم لا يسفر إلا عن ازدياد المصاعب الحاضرة ، ولهذا قرر جلالة السلطان وفاقاً لقرار مجلس الوزراء تعيين محمد توفيق باشا خديوياً على مصر . وقد صدرت الآن إرادة سنية بهذا المعنى » .

والبرقية الثانية موجهة إلى توفيق باشا خديو مصر تعلن تعيينه خديويا. فأقنعت هاتان البرقيتان اسماعيل بأن كل مقاومة بعد الآن صارت عقيمة . فقد انطفأ من آماله آخر شعاع ، وأمام نظاره سلم السلطة إلى خلفه .

وقد جاء فى كتاب لورد كرومر : « يقال إن المشهد كان مؤثراً وقد ظهر الانفعال على الوالد والولد . وكان من المرغوب فيه عدم تأخير الاحتفال بنصب الخديو الجديد فنصب حالا . وعند الساعة السادسة والنصف من مساء ٢٦ يونيه ١٨٧٩ أبرق السير فرنك لاسل إلى لورد سالسبورى

« أطلقت المدافع من القلعة هذا المساء تحية لارتقاء البرنس توفيق

---

(١) محفوظات عابدين : ملف ابراهام ١٨٧٩

(٢) كرومر مجلد ١ ص ١٤٠

العرش. وأقام سموه استقبالا رسمياً حضره جميع الممثلين السياسيين والقناصل والنظار وأركان الحكومة وعدد كبير من الشعب » [1]

وبقى مشهد آخر لا بد من تمثيله . أن بقاء الخديو السابق فى مصر لم يكن مرغوباً فيه فقرر أن يطلب مقراً فى نابولى حيث وضع ملك إيطاليا تحت تصرفه مقاماً مناسباً . وفى ٣٠ يونيه غادر القاهرة إلى الأسكندرية وأعلن رغبته عن كل انتباه رسمى لرحيله . لكن الجماهير الغفيرة اجتمعت لوداعه على الرغم من ذلك . وقبل أن يدخل مركبته الحديدية ألقى بضع كلمات على الحاضرين قائلا إنه عند مغادرته لمصر يسلم ابنه الخديو إلى عنايتهم . وروى شاهد عيان : « أن المشهد كان مؤثراً حتى لم يتمالك الكثيرون الدمع فى جفونهم » .

وهاك وصف القنصل البريطانى لما جرى فى الاسكندرية :

« ازدحم ضهر الباخرة « محروسة » بالموظفين والسكان الأوربيين الذين قدموا لوداع اسماعيل باشا . ولقى سموه على المرفأ ، وفى السفينة ، وفى كل مكان ، احتراماً وإكراما ممتازين . ومع أن ملامحه نمت على تأثره الشديد فى العهد الأخير كان جليداً ، رابط الجأش ، تبدو عليه مظاهر الرجولة والبشاشة التامة ، يلقى كلمة شكر لطيفة فى أذن كل مودع ويصافح الجميع [2]

ومع أن اللورد كرومر لا يعد مؤرخاً ودوداً لعهد أول الخديويين لخص نهايته كما يلى :

« إذا كان حكم اسماعيل سيئاً فسقوطه على الأقل كان شريفاً . ولا بد أن يكون ألد خصومه أشفقوا على رجل بلغ ما بلغه من علو المقام ثم سقط إلى هذا الحد . قال بايكون : « من ذا يرى أياماً أشد عليه ممن يشيع وهو حى جنازة صيته » . فكل مفكر راقب المحروسة وهى

---

(١) كرومر : مجلد ١ ص ١٤٠ (٢) كرومر : مجلد ١ ص ١٤٢

تبحر من مرفأ الاسكندرية بعد ظهر ذلك اليوم فى الصيف ، تنهد بطبيعة الحال أمام مشهد بارز فى أفق العالم للفرص الذهبية تسنح وتلمع ثم تضيع[1] » .

فالرجل الذى حكم الناس عليه بهذه القساوة سُمح له أخيراً بالاقامة فى استانبول ، وهناك توفى يوم ٢ مارس سنة ١٨٩٥ ، ولم يذهب غير مبكى وغير محترم وغير مأسوف عليه » بل كل من اتصلوا به أحبوه وسكبوا على نعشه المدامع .

ولما نشر لورد كرومر كتابه « مصر الحديثة » سنة ١٩٠٨ قال : « إن حوادث عهد اسماعيل باشا أقرب عهداً من أن يستطاع الانصاف فى الحكم عليها » . وها قد مر نحو ربع قرن على هذه الكلمات . ولعل العهد لم يزل أقرب من أن يمكن استعراض النتائج الصافية لحكم ذلك الخديو بشكلها الحقيق استعراضاً مشارفا . ولكن ليس من التعجل تسجيل الحقائق . ومصيبة الكتابات التى تنوقلت من أيام الفرد ملنر الالمعى وكتابه « انجلترا فى مصر » إلى وقتنا الحالى أنها لم تشتمل على الحقائق . أن « حوادث عهد اسماعيل باشا فى مصر » لا يمكن أن يصدر فيها الحكم المنصف إلى أن تعلن جميع الحقائق و تعلم

قد ينطوى ذلك الحكم المنصف على أن تنزل اسماعيل كان واحداً من تلك القرارات التى يأسف لها القلب جداً ، ولكن العقل يوافق عليها متردداً . لقد كان اسماعيل سابقاً لأوانه بعدة أجيال . والعالم لا يسامح الرواد ، ولا يثق بالرجل الذى يرى بعيداً إلى الأمام ، ولا يتساهل مع المتفائل الذى تدفعه بسالته إلى الابتسام عندما تدلهم الغيوم . إن حضارة الأمس كحضارة اليوم تصفق للذكاء المتألق . لكنها تتمسك بالعقول العادية المتوسطة . ولم يكن فيها للخديو محل لأنه كان أكبر من محيطه .

---

(١) كرومر مجلد ١ ص ١٤٢

إن أحوال العالم الحاضرة تدلنا على المصاعب التى واجهتها فرنسا وانجلترا سنة ١٨٧٩ . فقد تولى اسماعيل السلطة أثناء موجة الاقبال الناشئة عن حرب أمريكا الأهلية . تلك السنوات السمان مدتها وأطالتها الجهود الحاذقة التى بذلها سنة ١٨٦٦ لاجتناب الأزمة المالية وافتتاح قناة السويس . فلما تبدلت الحال عجز عن تدبر أحوال مصر الجديدة على نمط جديد . إن « الأغنياء المحدثين » الذين خلقتهم الحرب الكبرى يعجزون عن ملاءمة أنفسهم لحقائق الوقت الحاضر .

على أن المقابلة بين ورطة الخديو والورطة التى تتخبط فيها أوربا وأميركا فى هذا العصر لا تحتمل التمادى فيها . لأن الاقبال الذى أصاب وادى النيل وما تلا ذلك من رد الفعل أمور محلية وقد استطاعت فرنسا وانجلترا تمثيل دور الأطباء فيها . أما اليوم فالعالم كله مستشفى عام . وليس فيه من ناقهين يهتمون بالمائتين .

يمكن الاعتراف بان اسماعيل كان كبش التضحية على هيكل الأنظمة الاقتصادية، ولكن لاينتج عن ذلك ان حكم الاجيال المقبلة المنصف سيوافق على كل ذلك الحنان فى العناية بمصالح الدائنين . ويؤلم مبادىء الانصاف الاساسية أن ترى اسماعيل منفياً لمحض وقوعه فى اعصار اليسار والاقبال ، حالة أن أولئك المتاجرين بالنقود قبضوا جنيهاتهم لحما بشريا يقطر الدم منه. وذلك ماجرى فعلا . فقد قبض الخديو من الماليين سنتى ١٨٧٣ و ١٨٧٩ (حتى لا نذكر سوى هاتين الحادثتين) مبلغاً مجموعه ٢٣٨٠٢٠٠٠ جنيه ولقاء هذه القيمة أصدر سندات بأربعين مليونا وخمسمائة ألف جنيه بفائدة ٧ فى المائة[1] واضطرت فرنسا وانجلترا الفلاح إلى أخذ هذا الحمل على عاتقه ، وبذلك استطاع السماسرة أن يستدفئوا فى شمس اليسر الخديوى ويستمرءوا غنائم الحصاد التالى . ولكى تزاد فى الطين بلة مامر عام واحد على تنزل اسماعيل

---

(١) مولهول ص ٥٢٦

حتى انتهز الماليون الفرنسيون فرصة جديدة وابتاعوا بثمانمائة وثمانين ألف جنيه حصة مصر البالغة ١٥ فى المائة من أرباح شركة قنال السويس وهى التى كان اسماعيل المفترى عليه قد حولها الى خلفه. وفى سنة ١٩٣٢ وحدها بلغ ربح أولئك الأشعبيين من تلك الحصة فقط أكثر من مليون جنيه استرلينى

إذا كان لورد كرومر حسب ان سنة ١٩٠٨ أبكر من أن يجوز الحكم فيها على « حوادث عهد اسماعيل باشا فى مصر » فالقنصل الأمريكى فارمن لم يتردد فى اصدار هذا الحكم فى تقريره الرسمى المؤرخ فى ٢٧ يونيه سنة ١٨٧٩

«ستختلف الآراء جدا فيما يتعلق بمحاسن حكم اسماعيل باشا ومساوئه وفى تحكم الدول التى دبرت نزوله عن العرش دون طلب من شعبه وضد رغبة الزعماء فى دولته من ملكيين ودينيين وعسكريين. ومهما يكثر القول ضده يبق شىء واحد لا جدال فيه: ان مصر تقدمت فى أعوام حكمه الستة عشر فى جميع نواحى المدنية الحديثة أكثر من تقدمها فى المائة والخمسين أو الخمسمائة السنة السابقة كلها وأكثر مما تستطيع أن تتقدم فى زمن طويل مقبل. ومصر مدينة بهذا التقدم كله تقريباً لاسماعيل»

ثم أسرع هذا القنصل الأمريكى فأضاف الى هذا البيان الوافى:

« لسوء حظ الخديو الخاص وربما لسوء حظوطنه أيضاً انه كان قد عرف أوربا جيداً فخطر له امكان انشاء دولة أفريقية كبرى بل أمبراطورية على ضفات النيل على الطراز الأوربى تمتد من البحر المتوسط الى خط الاستواء. وتاريخ العالم يدل على سهولة النجاح فى انشاء مستعمرات جديدة. أما انشاء دول جديدة نشيطة بتلقيح عناصرها القديمة بالحضارة الحديثة فتجربة لا يزال نجاحها قيد الامتحان. وما جرب أحد هذا المشروع بمثل امانة الخديو اسماعيل وثباته. وقد فاز بعض الفوز. لكن الديون التى اقتضاها العمل بهظته فرزح تحت أثقالها [1] »

---

(١) محفوظات المفوضية الامريكية القاهرة مجلد ١٥ ص ٢٤١

لم ترد كلمة واحدة فى هذا الوصف السرى لعهد الأمير الهاوى عن التبذير والاسراف ، بل على الضد من ذلك يلوم القاضى فارمن بصراحة مضاربى البورصات والدعاة الصحفيين على سقوط اسماعيل باشا . واليك كلماته بحروفها :

« ليس غرضى التبسط فى التفاصيل المتعلقة بالدين المصرى أو الاسباب التى أدت الى سقوط الخديو . بل أزيد فقط أن الحرب الصحفية المثارة عليه منذ عامين فى أوربا ، وغالباً بمساعى جماعات من كبار المضاربين وبأموالهم ، أدت إلى تكوين رأى عام مخطىء وتعصب غير منصف ضده . أجل ان أى أمير شرقى يمكن أن تقال ضده أقوال صحيحة كافية . ولكن اسقاط الخديو ليس على الأطلاق نتيجة الأسباب المؤسسة عليها المقالات التى نشرت فى مصر بعد ابتداء الأزمة المالية » [١]

لا نحاول هنا وزن ما فى هذا الحكم من الدقة بعد ما انقضى عليه الآن أكثر من نصف قرن محفوظاً فى وزارة الخارجية الأمريكية . بل يكفى أن يقال إن المؤرخ الذى لم يولد بعد ، إذا شاء التسليم بأن تنزيل اسماعيل نتج حتما عن أحوال مستقلة عن نزعاته الشخصية فلا بد له تجاه الحقائق الواضحة من رفض الاكتراث لكل طعن فى سمعة الخديو . بل ان نفسه ستثور على النسيج الملفق الذى حاكه السير أوكلند كولفن والفيكونت ملنر وارل كرومر وماركيز زتلند ومن لف لفهم من المؤلفين الانجليز والفرنسيين . وإذا فعل ذلك تبادرت إلى ذهنه كلمات شكسبير التالية :

« السمعة الطيبة جوهرة النفس يا مولاى . إن من يختلس كيسى يختلس شيئاً تافها . كان الكيس لى وصار له ، وما زال عبداً لألوف . أما من يفقدنى سمعتى الطيبة فيسرق منى شيئاً لا يغنيه . ويجعلنى فقيراً أى فقر »

---

(١) محفوظات المفوضية الاميركية : القاهرة مجلد ١٥ ص ٢٤٣

خاتمة

ان الحقائق الواردة فى هذا الكتاب تحدث بنفسها عن نفسها . فقد أساء بعض الكتاب الأجانب إلى اسماعيل بما اتهموه به ، وحاول بعضهم أن ينصفه ، ولكن صوت الأكثرية كان الصوت الطاغى . فجاء المستر بيير كرابيتس ، القاضى الأمريكى سابقاً فى المحاكم المختلطة ، فساق أدلة الفريقين وأضاف اليها حقائق جديدة منتزعة من وثائق لم تنشر قبلا ، موازناً بينها ، فانتصف لاسماعيل من شانئيه . ولو تم فى عصر أى أمير آخر نصف ما تم فى مصر والسودان فى عصر اسماعيل لأضيف لقب العظيم إلى اسمه . ولكن من نكد الدنيا أن اسماعيل كان فى حاجته إلى المال للقيام بكل هذه الأعمال العظيمة يعامل طائفة من المرابين الدوليين ، يخجل منهم شايلوك ، ثم جاء فريق من كبار الانجليز فقالوا فيه إنه سفاك ومبذّر ولص . . . ومسرف وشهوانى . . . ومجرد عن المبدأ . . . الخ . وكذلك تألبت عليه دوائر المال ودوائر السياسة .

كان القاضى كرابيتس معنياً بوضع كتاب يؤرخ فيه للضباط الأمريكيين فى الجيش المصرى . فاستأذن المغفور له الملك فؤاد الأول فى الاطلاع على المحفوظات الملكية فى سراى عابدين ، فأذن له جلالته فى ذلك ، فما كاد يطلع عليها حتى خرج وهو يقول : إن فى هذه الأوراق ما يكفى لانصاف اسماعيل

وكذلك نبتت فكرة هذا الكتاب .

ومن بواعث غبطتى ، أننى كنت مرتبطا بالقاضى كرابيتس بصلة صداقة ومودة . فقد تعلمت منه كيف يكون الصبر على أرزاء الجسم ، والنشاط فى جعل ساعات الفراغ حافلة بما يجدى ، والصلابة فى الحق ، لا يقبل فيه مساومة على الاطلاق . أما حبه لمصر وللشعب المصرى ، فكان متغلغلا فى قلبه ، وقد غادر مصر وهو مكتئب حزين ، ولكنه ترك فى مصر شلوا من جسمه ، وخمسة مجلدات مطبوعة فى تاريخها الحديث ، وحمل معه مجلداً آخر نرجو أن يتاح له الظهور قريباً .

وكان القاضى كرابيتس قد حدثنى ببعض ما عثر عليه فى سيرة اسماعيل والكتاب لا يزال فى المطبعة ، حديث متحمس للحق والانصاف ، غاضب على الجور والافتراء ، فعزمت من حينها على نقل الكتاب الى العربية بعد نشره ، ولكن ذلك لم يتح لى قبل الآن ، فلما كنت فى انجلترة فى الصيف الماضى ، اتفقت مع دار النشر التى أخرجته على ذلك بتوصية منه ، ونلت الرخصة الرسمية بذلك ، وهاهو ذا الكتاب مطروح بين أيدى القراء ، يعيد إلى عصر اسماعيل رواء أكمدَ على طول السنين بما أصابه من حديث التبذير والفساد والشهوة والأبهة الفارغة .

ولقد توخيت فى الترجمة ان تجمع بين سلامة الأسلوب العربى والدقة فى متابعة الأصل الأنجليزى . ولما كانت القواعد التى وضعها مجمع اللغة العربية الملكى ، لتعريب أسماء الأعلام الأجنبية لم تظهر بعد ، فقد عربتها كما تعرب عادة فى مصر . وإذا وجد القارىء اسم غوردون بالغين على الأكثر وبالجيم على الأقل ، أو لفظ الخديو بغير الياء على الأكثر وبالياء على الأقل ولفظ الأمريكى بتقديم الياء على الكاف على الأكثر وبتقديم الياء على الراء على الأقل ، فما ذلك الامن هنات الطبع . ومن قبيل هذه الهنات ذكر المفوضية الأمريكية فى القاهرة باسم السفارة فى موضع واحد على ما أذكر ، وهذا خطأ ظاهر . ولست أتولى هنا إثبات هنات مطبعية أخرى قلما يسلم منها كتاب عربى . وليست بالمستحيلة فى كتاب أعجمى .

ولما كنت قد ذكرت أسماء المراجع التى استند اليها المؤلف فى هوامش الصفحات مترجمة مختصرة فقد نشرت قائمة بالكتب المطبوعة حيث ذكرت العناوين كاملة ومعها أسماء المؤلفين ودور النشر التى أخرجتها وسنة إخراجها حتى يسهل على من يريد التوسع أن يعرف الاسم والعنوان بنصه الكامل

وكذلك فعلت بأسماء الأعلام من الأجانب فقد وضعتها فى جدول بحسب الحروف العربية الأولى منها ، وأمام كل اسم وضعت الرسم الانجليزى .

فعسى أن ينال هذا الكتاب من كل وطنى مصرى عناية هو جدير بها .

القاهرة ٢٦ فبراير ١٩٣٧ — فؤاد صروف

أسماء المؤلفات المطبوعة التي رجع عليها المؤلف

1 — The Transit of Egypt, by Lieut. - Col. P. G. Elgood, London (Edward Arnold) 1928

2 — Essais diplomatiques, Nouvelle serie, par Conte Benedetti, Paris (Librairie Plon) 1897

3 — The Khedive's Egypt, by Edwin de Leon, London (Samspon Low Searle & Rivington) 1877

4 — Ferdinand de Lesseps, Sa' vie, Son Oeuvre, par Alponse Bertrand et Emile Ferrier, Paris (Charpentier) 1887

5 — L'Egypte et L'Europe par un ancien juge mixte, Leiden (E. G. Brill)

6 — A Few Words on The Anglo Egyptian Settlement, by Abbas Hilmy, London (Allen & Unwin)

7 — The Suez Canal: Its History and Diplomatic Importance, by Charles W. Hallberg, New York (Columbia U. Press) 1931

8 — L'Empire Egyptien ... par M. Sabry, Paris (Paul Geuthner)

9 — La Question d'Egypte par C. de Freycinet, Paris (Calmann - Levy)

10 — Egypt, Native Rulers and Foreign Interference, by Baron de Malortie, London (William Ridgway) 1882

11 — Egypt To-day, by W. Fraser Rae, London (Richard Bentley) 1892

12 — Modern Egypt, Cromer, New York (Macmillan) 1908

13 — The Making of Modern Egypt, Colvin, London (Seeley) 1906

14 — England in Egypt, Milner, London (Edward Arnold) 1904

15 — Lord Cromer, by the Marquess of Zetland, London (Hodder & Stoughton) 1933

16 — Egypte as It Is, by J. C. Mc Coan London, (Cassell, Pelter and Galpin)

17 — Das heutige Agypten, von Heinrich Stephan, Leipzig (Brokhaus) 1872

18 — A Confederate in Egypte, W.W. Loring, New York (Dodd, Mead) 1884

19 — Le Khedive Ismail et l'Egypte, par Gaston Zauaniri Alexandrie, 1923

20 — Egypt and its Betrayal, by, Elbert E. Farman, New York (The Grafton Press) 1908

21 — L'Egypte et Ismail Pacha, par Sacré et Outrebon, Paris (Hetzel), 1865

22 — Khedives and Pachas, by one who knows them well, London (Sampson Low,...) 1884

23 — The War in Egypt and the Sudan, by Thomas Archer, London (Blackie & Son) 1885

24 — Sir Samuel Baker, A Memoir, by J. Douglas Murray and A. Silva White, London (Macmillan) 1895

25 — Ismailia by Sir Samuel Baker, London (Macmillan) 1874

26 — Letters of General Gordon to his Sister, London (Macmillan) 1888

27 — The Albert Nyanza, Great Basin .... by Samuel White Baker, London (Macmillan)

28 — My Life in Four Continents, by Colonel Chaille-Long, London (Hutchinson) 1912

29 — Mahdiism and the Egyptian Sudan, Wingate, London (Macmillan) 1891

30 — Col. Gordon in Central Africa, edited by George Birbeck Hill, London (Thos. de la Rue) 1881

31 — The Anglo-Egyptian Sudan - A Compendium (H. M. Stationery Office, London)

32 — Letters from Egypt, by Lady Duff Gordon, London (Macmillan) 1865

33 — Notes sur le Budget Egyptien pendant l'année 1873-1874 avec document à l'appui par Henry Oppenheim, Paris (Paul Dumont) 1874

34 — Egypt since Cromer, by Lord Lloyd, London, (Macmillian) 1933

35 — The American Participation in the Foundation of the Mixed Courts, by Jasper Y. Brinton Alexandrie, 1928.

36 L'Achat des Actions de Suez, par Charles Lesage, Paris. (Plon) 1906

36 — Events in the Life of Charles George Gordon, by Henry William Gordon. London (Kegan, Paul, Trench) 1886

أما المقالات المنشورة فى المجلات والرسائل الخاصة بالجمعيات
فقد اكتفينا بذكرها فى مواطنها

اهم الاسماء الاعجمية فى الكتاب

مرتبة بحسب الحروف العربية ويقابلها رسمها بالفرنجية

الاسم	Name
آرشر توماس	Archer Thomas
ارندروب	Arrendrup
الجود	Elgood Col. P. G.
اوبنهايم	Oppenheim Henry
اوتربون	Outrebon Louis
اوليفيه	Ollivier Emile
اجناتيف	Ignatieff, General
بارافيلى	Baravelli
بارنج (راجع كرومر)	Baring, Evelyn (Major Sir)
بارانيون	Baragnon, Pierre
بالمرستون	Palmerston, Lord
بردزلى	Beardsley
برنتن	Brinton, Jasper
بروس	Bruce, Sir Frederick
بل موبرلى	Bell, Moberley
بوردى	Purdy Col.
بولور	Buller, Sir Henry
بنديتى	Benedetti, Count
بيرد	Baird, Sir Alex.
بيكر جوليان	Baker Julian
بيكر السير صمويل	Baker, Sir Samuel
جريفز	Graves, Lieut. Col.
جوبير	Joubert
جوشن	Goschen
جونتر	Gunther, F. M.
دربى	Derby, Lord
دزرئيلى	Disraeli
دنيسون	Dennison
ده بلينير	De Blignières
ده جرامون	De Grammont
ده فرسينيه	De Fréycinet
ده لافاليت	De Lavalette
ده ليون	De Leon
ده مالورتى	De Malortie
ده مولارى	De Molaret
ده ميشيل	De Michels
ديلسبس	De Lesseps
ديسى	Dicey
راى	Rae W. Fraser
رومين	Romaine
روتشيلد	Rothschilds
زتلند	Zetland, Marquess of
زيكى	Zichy, Count
سالسبورى	Salisbury Lord

Stone, General	ستون
Stephan Heinrich	ستيفان
Chaillé-Long, Col.	شايه لونج
Dye Col.	ضاى
Gordon Ch. George	غوردون
Gordon, Lady Duff	غوردون لايدى دف
Farman E. E.	فارمن
Fitzgerald, Sir Gerald	فتزوجرالد
Victor Emmanuel	فكتور عمانوئيل
Von Kremer	فون كرايمر
Camara	كامارا
Cromer, Lord	كرومر لورد (راجع بارنج)
Cobden Richard	كوبدن
Colston, Col	كولستى
Colvin, Sir Auckland	كولفن
Cave, Sir Stephen	كايف
Lascelles, Sir Frank	لاسل
Lobanoff, Prince	لوبانوف
Loring, General	لورنج
Lesage Charles	ليزاج
Lyons, Lord	ليونز
Marriott, General	ماريوت
Malcolm, Lieut. Com.	مالكولم
Mc Coan, J C.	ماكون
Mc Killop	ماكيلوب
Mason Col.	مايسون
Milner (Alfred) Lord	ملنر
Mott Thaddeus	موط
Mulhall M. G	مولهول
Muntzinger, Bey	مونتزنجر
Napoleon III	نابوليون الثالث
Harding Sir (Lord) Henry	هاردنج
Hallberg Charles W.	هلبرج
Waddington M.	وادنجتون
Walne	والن
Wilson, Sir Rivers	ولسن
Wingate, Sir Reginald	ونجايت
Layard	لايارد

تم طبع كتاب « اسماعيل المفترى عليه »

بدار النشر الحديث

مطابع احمد الصاوى محمد

٧ شارع فؤاد الاول — تليفون ٥٥٤٥٥ — القاهرة

